

مدخل الى

علم العلاقات الدولية

الدكتور محمود خلف



١٩٩٧

دار زهران للنشر

تلفاكس ٨٣١٢٨٩

عمان - الأردن

زهران

مدخل إلى علم العلاقات الدولية

مدخل إلى علم العلاقات الدولية

الدكتور
محمود خلف

أستاذ التعليم العالي

في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء (سابقاً)

وأستاذ محاضر

في معهد الدراسات والبحوث الدبلوماسية والقنصلية
التابع لوزارة الشؤون الخارجية في الرباط (سابقاً)

وعضو هيئة التدريس

في جامعة العلوم التطبيقية - ممان (حالياً)

الطبعة الأولى
1432 هـ - 2012 م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
2010

327.1

خلف، محمود

مدخل إلى علم العلاقات الدولية/ محمود خلف.- عمان: دار زهران،

2010.

() ص.

الواصفات: / العلاقات العامة // العلوم الاجتماعية

✧ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية
✧ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية الفقهية عن محتوى مصنفه ولا يجرمنا المصنف عن
رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

Copyright ©
All Rights Reserved

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي
طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل وبخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على
هذا الكتاب مقدماً.

المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي
دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس : 5331289 - 6 - +962، ص.ب 1170 عمان 11941 الأردن

E-mail : Zahran.publishers@gmail.com

www.darzahran.net

إهداء

إلى نسيبي ...

أبو سمير .. وأبو سمير

اللذين أودعاني قلعة كبدتهما...

وقدما لي العون والدعم المتواصل...

أهدي هذا الجهد...

تقديراً واحتراماً وحباً

استهلال

الطبعة الأولى والثانية

محتوى هذا الكتاب هو بعض من مجموعة من المحاضرات ألقيت خلال بضع سنوات على طلاب السنة الأولى من دبلوم الدراسات العليا، شعبة القانون العام. في كلية الحقوق بالدار البيضاء. وعندما شرفني الأستاذ الدكتور محمد بناني، عميد هذه الكلية، بتدريس مادة العلاقات الدولية للعام الدراسي 1984-1985، لطلبة السنة الأولى من الإجازة، وجدت نفسي أمام مشكلة، ألا وهي، كيف يمكن أن أوصل هذه المادة (العلم الجديد) لطلبة فتيان يعتبر هذا العام الدراسي أول عام جامعي لهم بعد أن تركوا مقاعد المدارس الثانوية، ومع كل ما يترتب عليه من خوف وخشية عندهم من الحرم الجامعي، أو حتى من المدرج الواسع الذي يجلسون فيه ويثقلون محاضراتهم فيه.

وما كان مني إلا أن اخترت عينة من هؤلاء الطلبة، تبلغ العشرين طالباً وطالبة من بين مجموعة الطلبة لسنة أولى والبالغ عددهم (3400) ثلاثة آلاف وأربعمائة طالب. واجتمعت بهم لأكثر من ساعتين، أسمع منهم وأسجل كل ما يقولون عن معرفتهم السابقة وعن انطباعاتهم الجامعية وعن ما يثقلون معرفته لاحقاً. ومن ثم اجتمعت بزملائي من الأساتذة المساعدين الذين اخترتهم لمشاركتي توصيل هذا العلم الجديد إلى الطلاب وتداولت معهم في كل شيء.

وبناء على ذلك، قررت خطة عمل أو برنامج دراسي يتماشى مع ما يستطيع الطالب في أول خطواته الجامعية تقبله، ومع اعتقادي أنه الأفضل لهذا النشء

الجديد... وما أقدمه اليوم ما هو إلا مجموعة من المحاضرات التي ألقيتها على أول فرج درسته هذه المادة.

وعيله فإنني أتقدم بشكري الجزيل لتلك المجموعة الصغيرة من الطلبة التي اجتمعت بها، واستمعت إليها. وكذلك لطلبة (الفوج الثاني) للعام الدراسي 1985-1986، ولزملائي واعراني من الأساتذة المساعدين، الذين استطاعوا أن يترجموا بعض النقاط الغامضة والمختصرة في هذا الكتاب إلى معلومات وافية وسهلة في دروسهم التطبيقية، وما قدموه من مطبوعات مساعدة وشرح تفصيلي أثناء العام الدراسي.

وأخيراً أتقدم بشكري إلى الزملاء الأعزاء من الأساتذة في كلية الحقوق على مساعداتهم، وأخص بالشكر والتقدير الأستاذ الدكتور صباح نعوش والأستاذ الدكتور سويم العزي، على مناقشاتهم واستفساراتهم وتقديمهم لبعض محتويات هذا الكتاب. ولن أنسى الأستاذ عبد الكريم الحمد (أبو الأديب) على مجهوده الكبير بإعادة قراءة مسموعات هذا الكتاب.

وكلي أمل أن تكون محاولتي المتواضعة هذه والتي اعتبرها اجتهداً شخصياً متواضعاً ناتجاً عن خبرتي العملية والأكاديمية. قد ساهمت من خلال هذا (المدخل) البسيط لعلم العلاقات الدولية ولو بنزر يسير في خدمة وتطور هذا العلم أولاً، وفي خدمة وتنمية المعلومات لدى طلبة الأعزاء الذين كتبت لهم هذا الكتاب، وكذلك لجميع الطلبة الجامعيين والباحثين، وأخص منهم متخصصي الدراسات الدولية. وأخيراً، فإنني أقدمه للإنسان العادي في عالمنا العربي، والذي تهمة السياسة الدولية أكثر من أي رجل في العالم، لعله يجد بين صفحاته بعض ما هو جديد ومفيد.

الدار البيضاء

استهلال

الطبعة الثالثة

نفذت الطبعة الثانية في مطلع عام 1989، ومنذئذ طُلت تراووني الفكرة لطبعة ثالثة، ولكن الاحداث الدولية المتسارعه وتخطيطي للعودة لبلدي شغلنتني عن التفكير بذلك.

وانني أقدم هذه الطبعة الثالثة إليمزوده والمعدل والمتحه لطلاب العلم في الوطن العربي، علهم يجدون في هذا الاجتهاد المتواضع مساعدة لهم لنهم أفضل لهذا المجتمع الدولي الذي نعيش أحداثه دون فهم لماهيته!!

عمان

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
3	الامضاء.....
5	استهلال الطبعة الاولى والثانية.....
7	استهلال للطبعة الثالثة.....
9	محتوى الكتاب.....

القسم الأول

المجتمع الدولي

21	تمهيد: ماهية المجتمع الدولي - وإشكالية مصطلح دولي.
27	الفصل الاول: التطور التاريخي للوحدات السياسية.....
31	الفصل الثاني: العلاقات السياسية الدولية في العصر الحديث.....
31	- النظام الأوروبي والدولة القومية.....
39	الفصل الثالث: المجتمع الدولي الحالي 1946 - 1996.....
39	* تمهيد وسنات المجتمع الدولي الحالي.....
43	المبحث الأول: النظام السياسي الدولي الحالي.....
43	(أولاً): النظام الرأسمالي.....
57	(ثانياً): النظام الاشتراكي.....
62	(ثالثاً) نظام العالم الثالث.....
66	المبحث الثاني: النظام السياسي الدولي.....
67	(أولاً): نماذج تاريخية.....
68	1- نظام توازن القوى.....

71	2- النظام الثنائي القطب الجامد.....
73	3- النظام الثنائي القطب المرن.....
74	4- للنظام الدولي المتسلسل.....
75	5- النظام الكوكبي الشامل.....
75	6- نظام وحدة النقص.....
76	7- نظام الاحادي القطبيه.....
76	(ثانياً): تأثير مياسه الثانيه القطبيه على مسيره المجتمع الدولي 47 -1991
84	(ثالثاً): تأثير مياسه الاحاديه القطبيه على مسيره المجتمع الدولي 91 - 1996
87	المراجع الرئيسيه.....

القسم الثاني

علم العلاقات الدولية

91	الفصل الأول: من العلاقات ما بين الدول إلى العلاقات الدولية.....
97	الفصل الثاني: إشكالية مصطلح العلاقات الدولية.....
98	1- الدبلوماسية.....
99	2- السياسة الخارجية.....
100	3- المياسه الادويه.....
102	4- السياسه العالميه.....
102	5- الدراسات الدوليه.....
103	6- العلاقات الدوليه.....
107	الفصل الثالث: المفهوم العام والأكاديمي للعلاقات الدولية.....
115	الفصل الرابع: محتوى للعلاقات الدولية.....
117	الفصل الخامس: تحديد مادة العلاقات الدولية.....

117المبحث الأول : المواد الرئيسية
117(أولاً): تاريخ العلاقات الدولية.
120(ثانياً): القانون الدولي العام.
123(ثالثاً): المنظمات الدولية.
126(رابعاً) الاقتصاد الدولي.
128(خامساً): العلاقة ما بين علم العلاقات الدولية.
131/130وعلم السياسة .. وعلم الاجتماع.
134المبحث الثاني: المواد الثانوية
134(أولاً): مواد تاريخية.
135(ثانياً): مواد بيئية.
137(ثالثاً): مواد اجتماعية أخرى.
138(رابعاً): الفلسفة ومواد إنسانية أخرى ولغات.
139(خامساً): العلوم التطبيقية والتجريبية
140المراجع الرئيسية.

القسم الثالث

الأشخاص الدوليون

145مقدمة عامة
149الفصل الأول: الدولة.
تمهيد:
150المبحث الأول: تعريف الدولة.
153المبحث الثاني: نشأة الدولة وتطورها.
154المبحث الثالث: عناصر الدولة.

158	المبحث الرابع : للمعايير الرئيسية لتصنيف الدول.....
159	الفرع الأول: المساواة القانونية (الشكلية) فيما بين الدول
172	الفرع الثاني: اللامساواة الفعلية بين الدول.....
196	المبحث الخامس: التصنيف الهرمي بين الدول.....
207	الفصل الثاني: حركات التحرير الوطنية.....

تمهيد:

211	المبحث الأول: تطور مفهوم حركات التحرير على مستوى المنظمات الدولية..
215	المبحث الثاني: حركات التحرير الوطنية وقانون الشعوب.....
215	(أولاً): القانون الإنساني
216	(ثانياً): قانون المعاهدات.....
218	(ثالثاً): العلاقات الدبلوماسية.....
220	المبحث الثالث: دور وفعالية حركات التحرير الوطنية: مثال منظمة التحرير الفلسطينية
229	الفصل الثالث: المنظمات الدولية البيئ الحكومية.....

تمهيد

232	المبحث الأول: التطور التاريخي للمنظمات الدولية.....
238	المبحث الثاني: الشخصية الدولية للمنظمات الدولية.....
239	الفرع الأول: الشخصية القانونية الدولية للمنظمات الدولية.....
243	الفرع الثاني: لشخصية الدوايه للمنظمات الدوايه من الناحية الوظيفيه..
244	(أولاً): المنظمات الدولية كنظام مساعد للنظام الدولي.....
246	(ثانياً): مطالب النظام الدولي من المنظمة الدولية.....
251	(ثالثاً): إسهامات المنظمة الدولية في النظام الدولي.....
253	(رابعاً): دعم النظام الدولي للمنظمة الدولية.....
257	الفصل الرابع: التوى عبر الوطنية.....

مبحث تمهيدي:

261 المبحث الأول: القوى ذات الأهداف المريحة - الشركات المتعددة الجنسيات

تمهيد:

262 (أولاً): للتطور التاريخي للشركات.....

267 (ثانياً): ماهية الشركات - المفهوم العام والسمات المشتركة.....

276 (ثالثاً): المكانة الدولية للشركات المتعددة الجنسيات.....

279 (رابعاً): تأثير وعلاقات الشركات على و (مع) لشخص النظام الدولي الحالي

280 أ- بالنسبة للدول.....

289 ب- بالنسبة لحركات التحرير الوطنية.....

291 ج- بالنسبة للمنظمات الدولية البيئحكومية.....

294 د- بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية.....

المبحث الثاني: القوى التي ليس لها هدف مريح - أو المنظمات الدولية

297 غير الحكومية.....

مقدمة عامة:

304 الفرع الأول: القوى الأيديولوجية: السياسية والثقافية.....

تمهيد:

305 (أولاً): القوى السياسية العالمية.....

305 أ- الأمميات الشيوعية.....

313 ب- الأممية الاشتراكية.....

320 ج- الاتحاد العالمي للديمقراطية المسيحية.....

322 د- الاتحاد الليبرالي العالمي.....

324 (ثانياً): القوى النقابية العالمية.....

تمهيد:

327	أ- الفيدرالية النقابية العالمية.....
328	ب- الكونغرس العالمية الدولية للتنظيمات النقابية الحرة.....
329	ج- الكونغرس العالمية للشغل.....
330	- دور ومكانة النقابات العالمية في الحياة الدولية.....
335	الفرع الثاني: القوى الدينية والروحية.....
	تمهيد:
337	تأثير القوى الدينية على مسيرة المجتمع الدولي.....
341	(أولاً): الإسلام.....
342	1- منظمة المؤتمر الإسلامي.....
344	2- رابطة العالم الإسلامي.....
350	3- مؤتمر العالم الإسلامي.....
350	4- معهد البحوث الإسلامية - الأزهر.....
352	(ثانياً): المسيحية.....
354	1- الكنيسة الكاثوليكية.....
362	2- الكنيسة البروتستانتية.....
366	3- الكنيسة الأرثوذكسية.....
371	(ثالثاً): اليهودية.....
380	(رابعاً): الهندوسية.....
381	(خامساً): البوذية.....
383	(سادساً): الكونغوشية.....
385	الفرع الثالث: القوى العلمية والفكرية والإنسانية.....
	تمهيد:
385	

	(أولاً): - منظمة الصليب الأحمر الدولي.....
394	(ثانياً): - حركة البرغواش
397	الفرع الرابع: اللويي
403	الفصل الخامس: الفرد والعائلة والقبيلة.....
414	المراجع الرئيسية:
417	مراجع مختارة
427	الملاحق:
428	- ملحق رقم (1).... خريطة العالم السياسية.....
429	- ملحق رقم (2).... إحصائيات صادرة عن الأمم المتحدة - تاريخ.....
	إتضمام الدول للمنظمة - النسبة المئوية للمساهمة في المنظمة - عدد السكان
430	- ملحق رقم (3).... خاص بالسكان.....
	- ملحق رقم (4).... خاص بالتركيبة السكانية حسب نسبة الأعمار -
432	الجنس والكثافة السكانية - ومساحة الدول.....
444	- ملحق رقم (5).... نسبة الأمية حسب الجنس.....
450	- ملحق رقم (6).... التعليم.....

القسم الأول

المجتمع الدولي

القسم الأول المجتمع الدولي

تمهيد

ماهية المجتمع الدولي - علاقته بعلم
الاجتماع - اشكالية مصطلح "دولي"

المجتمع الدولي، كأي مجتمع كائن، يتطلب روابط اجتماعية، أي علاقات اجتماعية، ذات طبيعة مختلفة أو متشابهة، فالاشكالية هنا هي إذن مشكلة اجتماعية، لذا يجب التركيز عليها من زاوية علم الاجتماع.

وينطلق ماكس فيبر (Max Weber) بتحليله للمجتمع الدولي من مفهوم العمل أو (النشاط) الذي يعني بالنسبة له، كل سلوك بشري، سواء كان هذا السلوك داخلياً أو خارجياً، أي ما معناه: أعمل أو دع الآخرين يعملون. ومن ثم ينتقل فيبر من العمل الاجتماعي إلى العلاقة الاجتماعية، بمعنى تبادل المعاملات بين أفراد المجتمع، أي الأخذ والعطاء أو الحقوق والواجبات (1). ويبرز بين هذه العلاقات الاجتماعية (القطاع الخارجي)، أو ما نسميه "بالدولي" .. ولكن ماذا يعني هذا المفهوم أو المصطلح اللغوي "الدولي"؟.

هنالك حقاً صعوبة لتتبعه كمصطلح لغوي في مختلف اللغات، لأن معيار الدولية يتخطى حدود القوميات أو الأمم لتختص به الدول، حيث نجد أن هذه الصفة

- TRUYOL Y. SERRA, Antonio; "La sociedad internacional"; Edit. Alianza (1)
Universidad - Madrid 1977, P. 1

"الدولي" والتي طبقت لأول مرة في المجال القانوني، حديثة نوعاً ما وتدين لفيلسوف الانجليزي بنتام Bentham⁽¹⁾ الذي تطرق لها في العصر الحديث، وذلك عام 1780، في إحدى كتاباته وذلك عند اشارته لقانون الأمم أو قانون الشعوب، حيث قال: "انه من الأفضل، أو من الأجدى، لو سميناها - قانوناً دولياً - وذلك راجع لمفهومه العملي التطبيقي على العلاقات القائمة بين مختلف الكيانات السياسية الناشئة- الدول" وليس ذلك بالغريب على مفكر إنجليزي في ذلك الوقت حيث لم يكن يميز بين القومية (الامة) والدولة، فهما بالنسبة له عنوان.

واستمر الجدل قائماً بالنسبة لهذه التسمية "الدولي" التي انطلقت كما نكرنا مع بنتام وناقشها كثير من المفكرين منذ ذلك الحين حتى يومنا الحالي، نذكر منهم على سبيل المثال الألماني كانت (Kant) الذي ولد في مرحلة كانت فيها الدول القومية السيدة هي الشخص الدولي الوحيد، والقانون الدولي هو منظم للعلاقات بينها، فاعترض على هذه التسمية وشدد على ضرورة تسمية القانون الدولي بقانون ما بين الدول⁽²⁾.

أما Georges Scelle و Vattel فيطلقون عليه قانون الشعوب Droit des Gens. ومن ناحيته Gerhard Von Clahn فيطلق عليه قانون بين الأمم⁽³⁾.

(1) نس للمرجع السابق صفحة (18).

بالإضافة إلى:

- ARENAL, Celestino del; Introduccion a Las Relaciones Internacionales, Edit-Tecnos, Madrid 1984, P. 17.

وبذلك:

- علي صادق لور هيف - القانون الدولي العام - الطبعة الحادية عشرة / 1975 صفحة (17)

- KANT, Metafisica de las Costumbres, 1º parte, P.53.

(2)

الترجمة الأسبقية - مقتبس عن المرجع السابق TRUYOL Y. SERRA ، ص 19.

(3) انظر كتاب - Von GLAHN تحت عنوان Law Among Nation الترجمة العربية - (الطبعة الثانية)

- دار الأمل للجديدة - بيروت.

أما Ch. Rousseau فقد قال إن ادق تسمية للقانون الدولي العام باعتباره ينظم العلاقة بين الدول هي: (قانون ما بين الدول) لكنه لا يرى بأساً من تسميته قانون دولي على اعتبار أن هذه التسمية استقرت فقهاً وعملاً وأصبحت لها صفة تقليدية⁽¹⁾.

وكذلك يدلي سبيكمان Spykman برأيه المتعلق بمصطلح العلاقات الدولية، حيث اقترح تعبير Interstate Relations أي العلاقات ما بين الدول مضيفاً أنه من غير المهم الاستمرار بالتكلم عن العلاقات الدولية لأن الجميع يعرف أنها تعني ذلك⁽²⁾.

وأخيراً يقول أبو هيف في كتاب القانون الدولي العام (المشار إليه في الهامش)، أن التسمية العربية تتفق مع ما قاله روسو وهي من الدقة بحيث لم يفكر أحد من الكتاب (يقصد العرب) الأخذ بغيرها.

ما ذكرناه سابقاً، مجموعة من وجهات النظر المختلفة حول هذا المصطلح محاولة لتفسير غموض هذه التسمية. ولنحاول من جهتنا الإدلاء برأينا حول صواب أو خطأ هذه التسمية "الدولي".
وجهة نظر خاصة:-

صحيح أن هذا التفسير الذي طرحه بنثام ينطبق على بلاده بريطانيا وإيرلندا أو حتى على بعض بلدان أوروبا الغربية والشمالية من حيث أن هذه الدول القومية

(1) أبو هيف - مرجع سابق - صفحة (17) الهامش.

(2) SPYKMAN, NICHOLAS J. "Methods of Approach to the Study of International Relations" in H. MORGENTHAU & K. W. وكذلك تفلر

- THOMPSON; "Principles and Problem of International Politics" Selected Reading, New York, = 1952, P. 25.

الناتجة تضم قومية واحدة فقط داخل حدودها الوطنية وهذه "القومية" الواحدة أو "الأمة" الواحدة تشكل الدولة الوحيدة. إلا أننا نجد أن هذه التسمية لا تنطبق بأي حال من الأحوال على بلدان أوروبا الوسطى في القرنين الماضيين ولا حتى بعد توحيدهما، فلا يمكن لدولة واحدة تضم عدة قوميات كفرنسا أو سويسرا مثلاً أن تسمى نفسها دولة قومية، ولا حتى إيطاليا أو ألمانيا اللتين وحدتا نفسيهما في الثلاث الأخير من القرن الماضي.

إن هذا في القرون الماضية، فكيف الحال الآن؟ هل يمكن تطبيق ذلك على دول أوروبا الشرقية التي تقاسمت نفس الشعب أو الأمة الواحدة؟ أو حتى على ألمانيا التي قسمها الحلفاء لدولتين بعد الحرب الثانية، رغم أنه يقال إن الشعب الجرمانى هو شعبها؟ أم على دول العالم الثالث حديثة الاستقلال والتي تتكون غالبيتها من عدة شعوب تتكلم عدة لهجات أو "لغات"؟ أم على الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفييتي سابقاً؟ هل يُعقل أن هذه الدول تضم قومية واحدة ونسميها بالدول القومية؟ بالطبع لا...

أما بالنسبة "للعالم" العربي، فإن دراساته القانونية الدولية قليلة جداً وكتاباته عن العلاقات الدولية شبه معدومة، وإن وجدت فهي تقليد وتبن لما يكتب في الغرب أو الشرق مع بعض الاجتهاد "العالم ثالثي". بالإضافة إلى أن الدول العربية حديثة العهد بالاستقلال حيث حصلت غالبيتها على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، أي في مرحلة ما يسمى بالمجتمع الدولي الحالي، التي عرفت تغييراً في القانون الدولي التقليدي وظهور أشخاص دوليين آخرين إلى جانب الدولة بالإضافة لظهور مفاهيم ومواد أكاديمية جديدة تدرس المجتمع الدولي الحالي.

وعليه فإن المفهوم الغربي الذي أطلقه بنشام وتبناه العالم من بعده، يطبق على المجتمع العربي، كمجتمع ذي قومية واحدة وهي القومية العربية، في حالة أن يشكل "العالم" العربي، دولة واحدة من جهة، وإن تكون الدولة بمفهومها العام هي الشخص الدولي الوحيد من جهة أخرى. ولكن لعدم توفر هذه الأسباب السالفة الذكر فإن مفهوم بنشام لا ينطبق على اثنتين وعشرين دولة مكونة له وموزع الشعب العربي ذو القومية الواحدة عليها. (رغم وجود قوميات أخرى يحلو للبعض أن يسميها "أقليات").

وبالإضافة لما استعرضناه سابقاً والذي كان مركزاً على الناحية القانونية، لنر هل يتماشى هذا المصطلح مع الحقل الاجتماعي والتاريخي؟

من الناحية القانونية فإن الدولة الحديثة قد حصلت وما زالت تحصل على الدور المهيمن في المجتمع الدولي بعكس الناحية الاجتماعية أو الثقافية حيث تضاعف دورها، بسبب ظهور أشخاص دوليين آخرين إلى جانبها اليوم مثل: حركات التحرير الوطنية، والمنظمات البيئ الحكومية والجماعات الدولية غير الحكومية، وحتى الأفراد. وتعرف علاقات هؤلاء الأشخاص الجدد تطوراً كبيراً وملحوظاً في الوقت الحاضر أكثر من أي مرحلة تاريخية سابقة، وعلى الرغم من أن الكثير منها يمارس مهامه تحت مظلة العلاقات ما بين الدول إلا أن بعضها يتجاوز هذه الدول في التعبير عن نفسه كما سنرى لاحقاً، وكما يقول Reuter (1) فإن هذه العلاقات القائمة ما بين الأفراد أو الجماعات هي "العنصر الأكثر ثراءً والأكثر حيوية في المجتمع الدولي، إنها عامل تقدم له".

- REUTER: "Institutions Internationales", Paris, 1955; P.17.

(1)

يتضح من كل ما سبق أنه بالنسبة للغات الأجنبية وخاصة الغربية منها، لا يتطابق مصطلح دولي مع لفظة International، التي تعني ما بين "القوميات" أو ما بين "الأمم". ولا يطبق عربياً، لغوياً ومضموناً، مع مفهوم مجتمعنا الحالي، فهو مصدر مشتق من دولة ولم تعد الدولة هي الشخص الوحيد لهذا المجتمع الدولي الحالي.. وأمام ذلك لا بد من الاستمرار باستخدام هذه الصفة "الدولي" بالعربية وـ "International" باللغات الأوروبية لأن هذه التسمية أصبحت عرفاً ممارساً من جميع الأطراف المكونة لهذا المجتمع. ولكن بشرط أن تشير إلى كل ما يخص هذا المجتمع وأشخاصه وعلاقاتهم المختلفة ما دام البديل غير موجود والجدل حوله قائماً.

والآن وبعد استعراضنا لإشكالية مصطلح "دولي" وإيماناً منا بأن التاريخ هو المختبر الرئيسي للعلاقات الدولية، وأن المنهجية التاريخية هي إحدى أهم المنهجيات الأمينة للمعرفة الحقّة لواقع مجتمعنا الدولي الحالي، وبدون معرفة التاريخ والإلمام به عبر قراءة متأنية مركزة وفهم عميق، لا يمكن برأينا لأي كان أن يستوعب مفهوم وأهداف مادة العلاقات الدولية، ولا المحاولات المختلفة من أجل التنظير لهذا المجتمع الدولي (نظرية العلاقات الدولية).

وعليه منقسم هذا القسم الأول إلى ثلاثة فصول، يكون مضمون (الفصل الأول) منه التطور التاريخي للوحدات السياسية ابتداء من الفرد فالعائلة فالتبيلة فالمدينة - الدولة مروراً بالمدينة - الولاية فالدولة الإقطاعية وانتهاء بالدول القومية الحديثة، ثم معالجة العلاقات السياسية الدولية في العصر الحديث (الفصل الثاني) وأخيراً المجتمع الدولي الحالي 1945-1996 (الفصل الثالث). آخذين بالاعتبار بأن المؤلف لا يحاول أن يؤرخ، بل سيتم استعراض موجز لأهم الأحداث الدولية، يستطيع الطالب أو القارئ العودة لمراجع متخصصة لاستكمال النقص، فمحتوى هذا الكتاب، ليس تاريخ العلاقات الدولية.

الفضل الأول

التطور التاريخي للوحدات السياسية

تجمع آراء المفكرين والباحثين بمختلف أهوائهم وميولهم على أن الوحدات السياسية تطورت بالشكل التالي: الفرد ثم الأسرة فالقبيلة، ونظراً لزيادة عدد أفراد القبائل وزيادة حاجياتها المعيشية ظهرت النزاعات فيما بينها، حيث كانت تحتاج لقوة بشرية واقتصادية لم تكن القبائل الصغيرة تملكها وحدها، مما اضطرها للتحالف مع قبائل أخرى أكبر وأقوى منها من أجل حماية نفسها، وعليه قامت التحالفات وتقاربت القبائل وتصارفت فيما بينها، وأدى اندماجها هذا إلى زيادة عدد أفرادها (قوتها البشرية) وتضاعفت قوتها (المكانية والاقتصادية)، مما دفع بها لأن تجمع نفسها في مكان محدد ثم اختياره من قبل زعمائها، سواء على مجرى نهر أم شاطئ بحرام سفح جبل أم في جزيرة، وحُصِّنَ هذا المكان ببناء أسوار لحمايته من اعتداءات الآخرين فنشأت المدينة - الدولة، وكان أول ظهورها المعروف في أريحا (فلسطين) ودمشق (بلاد الشام) وفي أرض جنوب الجزيرة العربية وبلاد ما بين النهرين (العراق) ومن ثم الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وعلى ضفاف نهر النيل وفي جنوب وشرق القارة الآسيوية، وأخيراً امتدت شمالاً إلى بلاد الإغريق، وتمتاز كل مدينة - دولة بنظامها الخاص وإدارتها ورعاياها، أي باستقلالها الكامل عن المدينة - الدولة الأخرى.

واستمرت النزاعات (الحروب) بين هذه الوحدات السياسية الناشئة (المدن الدول) تارة بين الوحدات السياسية الجارة بسبب قطعة أرض أو عين ماء، أو مجرد أن إحداها أصبح قوياً وأراد الهيمنة على المدينة - الدولة الجارة حال (اسباطة وأثينا وطيبة) المدن الدول الإغريقية، وتارة كانت تنبذ خلافاتها وتحالف فيما بينها

لصد هجمات عدو مشترك (حال هذه المدن الدول الإغريقية الثلاث في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد). وذلك من أجل صد هجمات جيوش الفرس التي غزتها (الحروب الميديّة الأولى والثانية).

ونظراً لاستمرار هذه المنازعات وظهور زعامات قوية في إحداهما. وخاصة التي تسيطر عليها نزعة الزعامة والهيمنة، أدى ذلك إلى اندماج هذه المدن الدول بعضها مع بعض، سواء عن طريق سلمي أو عن طريق الحرب، مما أدى إلى ظهور الدولة - الولاية : التي هي (دولة) تضم عدداً من المدن - الدول بين كبيرة وصغيرة تحت رئاسة زعيم واحد. ويرجع عهدنا لنشوء الامبراطوريات وذلك لسهولة السيطرة عليها مثل الامبراطورية الفرعونية وتوحيد الشمال والجنوب أو ما يعرف حتى الآن في مصر، الوجه القبلي (الجنوب) والوجه البحري (الشمال). أو الامبراطورية الفارسية، والتي كانت مقسمة إلى عشرين (20) ولاية، (نظام اتحادي)، وهي الوحيدة التي استمرت حتى هذه السنوات، ومن ثم امبراطورية الإسكندر المقدوني، التي انتهت بمقاتته وانقسمت إلى أربع ولايات.

وقد عرفت هذه الفترة استمرارية بعض المدن - الدول الأخرى وخاصة في منطقة شرق البحر المتوسط (أراضي فلسطين وشرق الأردن وسوريا ولبنان والجزيرة العربية)... الخ. وسكنت الامبراطوريات المحيطة بها، لأنها كانت تشكل بالنسبة لها عنصر توازن وتبعية وعزل في نفس الوقت عن باقي الامبراطوريات الموحدة الأخرى.

ومن ثم الامبراطورية الرومانية والتي استمرت حوالي الستة قرون مبتدئة بالمدينة - الدولة، فالدول - الولايات التي تكونت منها الامبراطورية المركزية بعاصمتها روما، ومن ثم انقسمت إلى امبراطوريتين : غربية وشرقية، حيث انتهت

الشرقية (بزنطة) واندثرت أمام الجيوش الإسلامية (العثمانيين) بعد سقوط عاصمتها القسطنطينية (1453م). وكذلك الغربية التي انقسمت إلى عدة ولايات دول بسبب ضعف الحكومة المركزية وانقسامها إلى دول إقطاعية.

وقد ظهرت هذه الدول - الإقطاعية بسبب التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتنظيمي لهذه الوحدات وظهور زعامات مستقلة (الأمراء والنبلاء). ويركز المؤرخون الغربيون على ظهورها في أوروبا وذلك في نهاية العصور الوسطى، في العصر الذي أطلق عليه عصر الإقطاع. إلا أننا نجد أنها ظهرت قبل ذلك بمئات السنين في الصين وجنوب القارة الهندية أو حتى في مصر.

وقد كان ظهور الإسلام (عالمي النزعة) في الجزيرة العربية، وانتشاره السريع عن طريق الدعوة واعتناق شعوب هذه الدول الاسلام، أو تبعيتها للدولة الإسلامية دون اعتناقها له، حيث امتدت هذه الدولة من تخوم الصين حتى أواسط أوروبا مروراً بمحورين: محور شمال القارة الأفريقية، ومحور آسيا الصغرى (تركيا) وصولاً إلى أواسط القارة الأوروبية (النمسا)، وامتدادها حتى جنوب شرق أواسط وغرب القارة الأفريقية جنوباً، والأراضي الآسيانية البرتغالية غرباً، الأمر الذي أدى إلى تحالف البابا مع الامبراطور ومحاولة إحياء الامبراطورية الرومانية الأولى (البابا ليون الثالث وشارلمان - ملك الفرنجة)، ولقد تم تنصيب شارلمان امبراطوراً على يد البابا وذلك عام (800م) تحت لقب (Romanum Gubernans Imperium)، حيث تمت لهم السيطرة على باقي الملوك والأمراء والنبلاء من أصحاب الدول التجارية والإقطاعية والتي كانت تضم عشرات القوميات المختلفة، وبعد موت شارلمان بدأت بعض هذه الدول الإقطاعية بالابتعاد عن روما، وإعلان ملوكها وأمرائها عصيانهم ومن ثم استقلالهم عنها، بالإضافة لقيام الحملات الصليبية في القرنين الحادي عشر والثاني عشر وموت أو الغياب

الطويل لبعض الملوك والأمراء الذين قادوا جيوشهم لقامسدين وبلاد الشام، كل ذلك دفع إلى نزاعات جديدة أدت إلى حروب الوراثة التي استمرت عدة قرون في أوروبا وحدث بين الكثير من هذه الدول الإقطاعية، الأمر الذي أضعف الكنيعة في نهاية القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر، وأدى إلى ظهور مذاهب دينية جديدة (البروتستنتية) أعلنت عصيائها على الكنيعة الكاثوليكية واستقلت عنها.

كل هذه الأسباب أدت إلى انهيار النظام الأوروبي المسيحي الإقطاعي الذي كان قائماً على توزيع السلطة بين البابا والإمبراطور، وإلى ظهور وتطور واستقرارية نظام جديد، مكون من وحدات سياسية تضم قومية واحدة أو تدعى لنفسها ذلك، وهذه الوحدة السياسية الحديثة سميت الدولة - القومية.

وتتكون هذه الدولة - القومية من اندماج عدة وحدات سياسية في دولة واحدة تضم قومية واحدة أو عدة قوميات متفاهمة. حيث كان أولها في الجزر البريطانية والتي عرفت بإسم الكومنويلث البريطاني، ومن ثم في فرنسا وإسبانيا والسويد والأراضي المنخفضة وأخيراً إيطاليا وألمانيا في النصف الثاني من القرن الماضي.

إن الدولة القومية هي التطور الأخير للكيانات السياسية وتمتاز بأنها كيان سياسي حديث ظهر في نهاية العصور الوسطى ومطلع العصر الحديث كنتاج للحضارة الأوروبية الغربية، وبدأ يُصدّر أولاً مع الاكتشافات الجغرافية بزرع بذور هذا التنظيم الأوروبي الحديث في أراضي (ما وراء البحار)، وثانياً مع بداية الاستعمار في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وذلك إلى مناطق حضارية وقارية أخرى: كالقارة الأمريكية (شمالها وجنوبها) وآسيا بشرقيها الأقصى والأدنى بما فيه العالم العربي، وأخيراً إلى إفريقيا جنوب الصحراء.

الفصل الثاني

العلاقات السياسية الدولية في العصر الحديث

النظام الأوروبي والدولة القومية:

بإمكاننا القول أن المجتمع الدولي المعاصر بشخصه المميز (الدولة القومية) قد ولد منذ قرنين فقط ، وإن كان من الممكن إرجاع فترة الحمل به إلى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، عندما بدأت دول أوروبا الغربية مغامراتها الاستعمارية لاحتلال العالم. والمجتمع الدولي ولتسمه منذ الآن "النظام الدولي" الذي نعرفه اليوم، ما هو إلا صورة مكبرة للنظام الأوروبي للدول المستقلة التي كانت قائمة في نهاية العصور الوسطى ومطلع العصر الحديث ، وعليه فإن نظام الدولة - السيدة - ونظام العلاقات فيما بين الدول المستقلة (صُدر) كما ذكرنا سابقاً من أوروبا الغربية. وأما خاصية هذا النظام الدولي للعصر الحديث فهي وجود عدة كيانات لدول مستقلة متساوية نسبياً فيما بينها، مثل: اسبانيا، فرنسا، إنجلترا والدولة البابوية... الخ، ونظراً لهذه الخاصية المتميزة، نجد أنه عندما حاول شارل الخامس تثبيت هيمنة امبراطورية عائلة آل هابسبورغ أو (أوستريا النمساوية) التي دُمجت مع اسبانيا في شخصه، اصطدم بتحالف قوى أخرى، ودفع بفرنسا الأول ملك فرنسا لعقد اتفاق مع الأتراك وذلك من أجل مجابهة ميول الهيمنة عند شارل الخامس.

وفي منتصف القرن السادس عشر وبعد الانقسام الديني المسيحي في داخل الكنيسة الكاثوليكية وظهور البروتستنت، فإن نظام الدول قد تدعم في أوروبا بناء على معاهدة وستفاليا (Westfalia) لعام 1648^(١).

وفيما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر تم حصول تغييرات جغرافية جوهرية في خارطة أوروبا عدة مرات: استقلال الأراضي المنخفضة، توسع ومن ثم انحطاط السويد، توسع بروسيا، انحطاط اسبانيا... الخ. وعليه نجد أن الأراضي المنخفضة بعد استقلالها لعبت دوراً ديناميكياً في القرن السابع عشر ومن ثم عادت وتقهقرت في القرن الثامن عشر، واسبانيا التي مموها (البلاد التي لا تغيب عن أملاكها الشمس) بدأت بالتقهقر مع فرناند السابع في مطلع القرن التاسع عشر، بينما حصلت بريطانيا على اعتراف بها كقوة كبرى في نهاية القرن السابع عشر، والعديد لعبت دور الدولة المهيمنة على كامل الشمال الأوروبي خلال القرن الثامن عشر.

كما حصل تغيير آخر في بنیان النظام، فخلال القرنين السادس عشر والسابع عشر كان الهاجس الرئيسي للقوى الكبرى هو تفادي هيمنة بعض العائلات الملكية على أخرى، وانطبعت هذه المرحلة بالمعاهدات بين العائلات الملكية وحروب

(١) معاهدة وستفاليا (Westfalia) 1648م:-- انقسمت أوروبا نتيجة حركة الإصلاح الديني إلى فريقين: فريق يضم الدول الموالية للكنيسة ويدافع عن مصالحها (الكاثوليك) وفريق يجاهد في سبيل البعد والاستقلال عن نفوذ الكنيسة (البروتستنت). ولدى هذا النزاع إلى حرب طويلة الملقب عنها حرب الثلاثين عاماً. وانتهت بقرع معاهدات وستفاليا أو ما يعرف بصلح وستفاليا وذلك عام (1648). وقد حقق هذا الصلح ما يلي:

- 1- كرس لتفكك الكمال للإمبراطورية المسيحية (Republca Christiana) وأقر مساواة بين الدول، وحررها من هيمنة السيادة البابوية.
- 2- كرس مبدأ الحرية الدينية.
- 3- أقر مبدأ التوازن السياسي.
- 4- أقر ولادة النظام الأوروبي للدول.
- 5- أقر كذلك استخدام إحدى أهم الآليات ذات التأثير الكبير على تطور القانون الدولي العام ألا وهي (المعاهدات الجماعية)، وثبتت البعثات الدبلوماسية الدائمة.

الوراثة، فمثلاً خلال هذين القرنين كان الهاجس الرئيسي للقوى الكبرى هو تفادي هيمنة عائلة (أوستريا) ومن يسميها آل هابسبورغ، مما أعطى المجال لظهور نظام التحالف الجامة ضدها، ولكن عندما بدأت توجهات عائلة البوربون تتجه للهيمنة على أوروبا في بداية القرن الثامن عشر، قامت بريطانيا بخلق نظام أحلاف (قابلة للارتداد) موجهة من أجل تجريد وضع الفرنسيين كما هو وعدم السماح لعائلة أوستريا بالتوسع على حسابهم. ومن أهم المعاهدات التي وقعت في هذه الفترة معاهدة أو ترخت^(١).

وقد بدأ التغيير الأساسي في النظام الأوروبي للدول مع حروب الثورة الفرنسية ومن ثم الامبراطورية، وذلك في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. فجيوش نابليون الشعبية استطاعت أن تقضي على نظام الأحلاف القابلة للارتداد، واستطاع (التحالف الكبير) ومهندسه المستشار النمساوي ميترنخ القضاء على محاولات الهيمنة النابليونية في أوروبا عبر مؤتمر فيينا والحلف

(١) صلح أو ترخت (UTRECHT) 1713م:-

ما بين صلح وستفاليا و صلح أو ترخت كانت عدة محاولات من قبل بعض ملوك أوروبا للتوسع على حساب جيرانهم، والإخلال بأهم مبادئ صلح وستفاليا (التوازن الدولي). مما أدى إلى خلق أحلاف ما بين الدول من أجل تفادي هيمنة بعض هذه العائلات. وقد أدى ذلك إلى ما عرف بمعاهدة أو ترخت - التي عقدت في 1713/3/11 بين بريطانيا واسبانيا وفرنسا وهولندا من أجل وضع حد لحرب خلافة العرش الإسباني. ولقد أدت هذه المعاهدة إلى إعادة تنظيم أوروبا من جديد، وثبتت الاعتراف الصريح من قبل جميع الدول المشاركة ببدا توازن القوى (أولاً) وبأهمية ليرة الدول بخلق كراحد دولية جديدة كنتيجة لمبدأ المساواة في السيادة بينها (ثانياً).

بالإضافة إلى أنه ما بين هذه الفترة عام (1713) وعام (1815) ثم تثبت مبدأ حق تقرير المصير للشعوب، كرد فعل "لاستقلال" الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776، وقيام الثورة الفرنسية عام (1789).

- وفي مجال قانون الحرب، تشير إلى إقرار مبدأ - التمييز بين المقاتلين والسكان المدنيين.
- بالإضافة لظهور مبدأ - الجهاد - لبعض الدول، وكذلك بداية الدعوة لتحريم تجارة الرقيق.

المقدس سنة 1815 (*) . اللذان طرحا نظاماً أوروبياً جديداً قائماً على النفوذ الجماعي للقوى الكبرى آنذاك. وعليه ظهر النظام المسمى (بالوفاق الأوروبي). والذي على أساسه كانت المشاكل الدولية الكبرى تحل بواسطة مؤتمرات دولية تعقد بين خمس أو ست من القوى الرئيسية: إنجلترا والنمسا وبروسيا وروسيا وفرنسا... إلخ.

وبالإضافة لذلك نجد لزاماً علينا أن نشير إلى أهم الأحداث الخاصة بالقارة الأوروبية والتي عرفتها الحقبة التي ابتدأت من مؤتمر فيينا عام 1815 حتى الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، والتي امتازت بالإضافة لما ذكرناه من خلق الحلف المقدس ووقف عدوى الثورة الفرنسية وسحق الحركات الليبرالية في بعض البلدان الأوروبية بما يلي:

- 1- استقلال بلجيكا عام 1830.
- 2- ظهور مبدأ القوميات، والذي جاء كرد فعل ضد الروح التي طبعت مؤتمر فيينا، ويعتبر هذا المبدأ المحرك الأيديولوجي للوحدة الإيطالية (1870) والوحدة الألمانية (1871)، وكذلك استقلال دول البلقان عن الدولة العثمانية ما بين (1878 و1913)، واستقلال فنلندا (1917)، ودول البلطيق (1918-1919).

- 3- ظهور الثورة الصناعية، التي ساعدت على التوسع الاستعماري الأوروبي في أفريقيا وآسيا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور (البروليتاريا) علي المسرح

(*) الحلف المقدس: (1815)

هو حلف سياسي ديني، جمع بين قيصر روسيا وملكا بروسيا والنمسا وحضرة بريطانيا كمن لقب، وانضمام فرنسا إليه عام (1818) بعد أن عادت إليها الملكية. عقد في باريس في 1815/9/26، ونصه الأصلي كتب باللغة الفرنسية، ويخبر وثيقة للتضامن ما بين الملوك لمخالفين الثلاثة (الأثركسي والبروسستي والكاتوليكي) بالتتابع، وذلك من أجل وقف مد التيار الثوري لمبادئ الثورة الفرنسية من جهة ومن جهة أخرى لمنع الحركات الثورية ذات الطابع الليبرالي في بعض بلدان أوروبا مثل: إسبانيا والبرتغال والنابولي وبيمونت.

السياسي الأوروبي. (البيان الشيوعي عام - 1848) والنقابات العمالية والأمميات الاشتراكية.

4- كما عرفت هذه الحقبة ظهور وتطور بعض المبادئ القانونية الدولية وكذلك بعض المؤسسات الدولية، التي سنذكر منها:

أ- تنظيم مراتب الموظفين الدبلوماسيين وحق الأسبقية بين رؤساء البعثات الدبلوماسية. (مؤتمر فيينا سنة 1815- ومؤتمر إكس لا شابل سنة 1818).

ب- تحييد سويسرا (1815) وبلجيكا (1830).

ج- التنظيم القانوني للمضائق التركية (معاهدة باريس 1856).

د- تدويل نهر الدانوب.

هـ- ظهور مبدأ (الانتداب) الاستعماري (مؤتمر برلين عام 1884).

و- التنظيم القانوني للحرب البرية والبحرية مؤتمرات لاهاي (1899 و1907).

ز- تأسيس الاتحادات الإدارية - نواة المنظمات الدولية - مثل:

- الاتحاد الجغرافي (1865).

- الاتحاد البريدي (1874).

- اللجان النهرية لنهر الراين (1804) ونهر الدانوب (1856) ونهري

الكونغو والنيجر في إفريقيا (1885).

ح- وفي مجال - العدالة الدولية - تأسيس محكمة التحكيم الدولي الدائمة - (مؤتمر لاهاي 1899).

5- وأخيراً توسع النظام الأوروبي للدول: فخلال هذه الحقبة وحتى الحرب

العالمية الأولى، حصل تغيير آخر مهم في نظام الدول وذلك بانضمام دول

غير أوروبية إلى المجموعة. وقبل أن نستعرضها لابد أن نعود بذاكرتنا إلى

العصور الوسطى، حيث كان النظام الأوروبي للدول ينتهي في المحيط

الأطلسي، وكان محاصراً من قبل الدولة الإسلامية في دول البلقان مروراً

بالبحر الأبيض المتوسط بكامله حتى جبال البرنيس بين إسبانيا وفرنسا. وقد عرفت هذه الحقبة اتصالات ما بين أوروبا المسيحية والمسلمين، وذلك بالمشاركة بالأحلاف أو الاتفاق على عقد هدنة، (سفارات العباسيين للفرنجة وبالعكس، وسفارات الدولة الأموية في الأندلس لبريطانيا وبيزنطة)، أما الهند والصين فكانتا بعيدتين جداً عن أوروبا وتفصل الدولة الإسلامية بينهما.

أما الشعوب الأمريكية والأفريقية فكانت ضحايا للاستعمار، ولم تكن لها صفة (ممثل أو شخص) في المجتمع الدولي آنذاك بل كانت تابعة للاحتلال الغربي (هدفاً دولياً).

إذن ومنذ نهاية القرن الثامن عشر بدأ انضمام بعض النظم السياسية غير الأوروبية للنظام الغربي للدول: فالولايات المتحدة الأمريكية انتزعت "استقلالها" في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ووحدت ولاياتها في القرن التاسع عشر، وشاركت من ثم بالدبلوماسية الأوروبية بالرغم من عدم انضمامها لسياسة الأحلاف الأوروبية حتى الحرب العالمية الأولى. والدولة العثمانية، انضمت للنظام الأوروبي للدول بموجب اتفاقية باريس عام 1856 وذلك بعد أن بدأ عصرها الذهبي بالانحطاط وتفتت أطرافها (الدول ولايات) وبقي الارتباط الوحيد لأطرافها بالباب العالي عن طريق الدعاء للسلطان التركي في الجوامع يوم الجمعة فقط، وأصبحت (هدفاً) للدول الأوروبية الاستعمارية الطامعة بتقسيمها. أما اليابان فقد وصلت إلى مصاف الدول الكبرى بعد انتصارها في الحرب الروسية - اليابانية ما بين (1904-1905) وهيمنتها على أراضي جنوب شرق آسيا. أما الصين فلم يعترف بها كقوة كبرى إلا بعد مشاركتها في الحرب العالمية الأولى.

أما بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية أو الأيبيرية والتي حصلت غالبيتها على "استقلالها" في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، شاركت بنشاط ملحوظ في

الدبلوماسية الأوروبية، وذلك في مؤتمرات السلام في لاهاي عامي 1899 و1907 بعد أن أصبحت (أهدافاً) للولايات المتحدة الأمريكية وارتبطت معها باتفاقيات وأحلاف انطلاقاً من مبدأ مونرو عام 1823^(١)

وعلى أية حال، فإن نظام الدول ظل نظاماً أوروبياً مركزياً حتى بداية القرن العشرين، إلى درجة يمكن أن نقول معها أن الحرب العالمية الأولى هي حرب (أوروبية)، بغض النظر عن مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وقرىبا والصين واليابان فيها. حتى أننا نجد أنه فيما بين الحربين، عندما عادت الولايات المتحدة الأمريكية لعزلتها السياسية مرة أخرى، وذلك بعد عودة الرئيس ويلسون من مؤتمر فرساي للسلام عام 1919، ومعارضة الجمهوريين الاتعزاليين له ووصولهم إلى الحكم، عادت القوة المركزية الأوروبية تحرك خيوط السياسة الدولية وظل الأمر كذلك حتى الحرب العالمية الثانية. وفي أثناء هذه الفترة حصلت اليابان على نفوذ كبير في مرحلة الثلاثينات وذلك بعد غزوها العسكري للصين، والولايات المتحدة الأمريكية لم تعد للانضمام للنظام السياسي الدولي إلا خلال الحرب العالمية الثانية رغم مشاركتها المحدودة في بعض المؤتمرات الدولية. أما الاتحاد السوفييتي، القوة الشيوعية الناشئة، فلقد استطاع بناء نفسه وبسرعة وبدأ بالمشاركة المتحفظة في

(١) مبدأ مونرو (1823):

مبدأ هام من مبادئ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وليس على عدم السماح للقوى الأوروبية بتكبري (الدول) الثلاثة المكونة للحلف المقدس، روسيا وروسيا وبروسيا والنمسا بالإضافة لبريطانيا وفرنسا) بالتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان نصف الكرة الغربي (الأمريكيين) وقد صدر يوم 12/12/1823 عن الرئيس الأمريكي (جيمس مونرو) في الثغرات 17 و18 و49 من رسائله الموجبة للكونجرس الأمريكي.

وكان القصد منه وقف محاولات دول الحلف المقدس لمساعدة فرنسا على استرجاع ملك إسبانيا على إسترداد مستعمراته التي أعلنت استقلالها في أمريكا اللاتينية بعد أن ساعدته على إعادة عرشه على إسبانيا ونابولي. وقد كان لهذا التصريح (المبدأ) أثر كبير في توجيه العلاقات الدولية بين الدول الأوروبية والدول الأمريكية أولاً ومن ثم بين أمريكا والاتحاد السوفييتي ثانياً، ولقد ثبت هيملة الولايات المتحدة الأمريكية على جميع القارة الأمريكية منذ صدوره وحتى الآن.

مؤسسات النظام الدولي وخاصة إنضمامه لعصبة الأمم عام 1934، ومشاركته الفعالة كطرف قوي حليف في الحرب العالمية الثانية إلى جانب قوى الحلفاء بعد غزو ألمانيا لأراضيها اعتباراً من 1941/5/22. وعليه انتهى دور سيطرة القوى الأوروبية بعد هزيمتها ودمارها، حيث نجد أن فرنسا والمملكة المتحدة أصبحت قوى من الدرجة الثانية بينما السلطنة تحولت ليد القوى العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي).

ومع التطور السياسي الأخير للصين والهند واستقلال غالبية دول العالم، يظهر بأن السلطنة الدولية انتقلت بشكل نهائي من شواطئ البحر الأبيض المتوسط وبحر الشمال باتجاه المحيطات الكبرى الأطلسي والهندي والهادي. وعليه باستطاعتنا القول بأنه ولأول مرة في تاريخ الإنسان أصبح هنالك سياسة دولية عالمية حقيقية.

الفصل الثالث

المجتمع (النظام) الدولي الحالي (1945-1996)

مجتمع ما بعد الحرب العالمية الثانية

تمهيد وسمات المجتمع الدولي الحالي:

تمتاز هذه الفترة التي تبدأ من عام 1945، أي بعد انهزام ألمانيا وسقوط العاصمة برلين في أيدي الحلفاء، ومن ثم استسلام اليابان بعد قصفها بالقنابل الذرية (هيروشيما وناكازاكي)، وحتى اليوم، بعدم الوضوح الكامل بالنسبة لكتابة التاريخ وذلك بسبب النقص في كثير من المعلومات (المادة الخام لكتابة التاريخ) والتي ما زالت سجنية الخزائن المغلقة في غالبية دول العالم كبيرها وصغيرها، باعتبارها ذات طابع (سري جداً). ومن جهة أخرى زُهِدُ المؤرخين بها لأنهم اعتادوا تناول الماضي بعد كشف خفاياه، إلا أنه يتم تناولها معالجة وتحليلاً ونقداً ومقارنة من قبل السياسيين أو مفكري علم السياسة العام أو منظري العلاقات الدولية أو حتى الصحفيين، كما امتازت فترة السبعينات وحتى اليوم بكتابة السير الشخصية (المذكرات) لكثير من الشخصيات العالمية وعلى الخصوص صانعي القرار أو المشاركين به، إلا أن تاريخ هذه الفترة مطبوع بأيديولوجيات وأهواء ومصالح هؤلاء الكتاب من جهة ومن جهة أخرى بما يمتشى مع أهواء ونفسيات رجال السلطة في هذه الدول.

وقبل أن نحاول استعراض أهم الأحداث الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية، لا بد لنا من تحديد أهم سمات المجتمع الدولي في القرن الحالي وذلك لنستطيع أن نفهم أفضل هذه المرحلة، التي كتب علينا أن نعيش وقائعها، ونكون شهود عيان (مؤرخين) لها.

أهم سمات مجتمعنا الدولي للقرن الحالي هي:

- 1- حربان عالميتان شاملتان وعشرات الحروب الأهلية والإقليمية.
- 2- تغيير خريطة العالم عدة مرات وظهور قوى جديدة.
- 3- تطور الدبلوماسية من تقليدية إلى حديثة (برلمانية)، واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961، واتفاقية فيينا للعلاقات التنصليية عام 1963.
- 4- نهاية النظام الدولي الأوروبي المركزي وانتقاله لشواطئ المحيطات وظهور قوتين عالميتين جدينتين هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، أي ظهور نظام عالمي جديد ولأول مرة في التاريخ. ثم انهيار الأخير ليتحول النظام الدولي إلى (الاحادي القطبي) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.
- 5- ظهور معسكرين غربي وشرقي (البلدان الاشتراكية) بالإضافة لظهور (معسكر) ثالث أي (مجموعة) العالم الثالث المعبر عنها بحركة عدم الانحياز.
- 6- التطور الكمي الكبير للمنظمات الدولية البيئحكومية العالمية مثل: عصبة الأمم ومن ثم الأمم المتحدة وجهازها القضائي محكمة العدل الدولية، والمنظمات الدولية المتخصصة، بالإضافة إلى المنظمات القارية والإقليمية مثل: منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الإفريقية والجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون الاقتصادي المتبادل (كوميكون) وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الدول المصدرة للبترول.... إلخ.
- وكذلك التطور الكبير جداً للمنظمات الدولية غير الحكومية والتي تجاوز عددها أكثر من (3500) منظمة موزعة على غالبية القارات.
- 7- تصفية الاستعمار وظهور حركات التحرر الوطني أو ثورات التحرير الوطنية في آسيا وإفريقيا واستقلال غالبية دول العالم. وابتجاه معاكس خلق دول استعمارية استيطانية جديدة (الكيان الصهيوني في فلسطين، والكيان العنصري للأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا). الثاني زال يتسلم السلطة للمواطنين العود،

- والاول يعاني مخاضاً بعد اتفاقيات اوسلو ومصيره ما زال مجهولاً حتى نهاية هذا القرن رغم أن كل الدلائل تشير لقيام الدولة الفلسطينية.
- 8- ظهور البترول كمادة خام أولى والبحث عن طاقة بديلة واستغلال اليورانيوم والطاقة الشمسية.
- 9- الثورة الصناعية الثانية والثالثة والتقدم العلمي والتكنولوجي الضخم في جميع المجالات. وظهور وتطور الأسلحة النووية التدميرية والسباق نحو القضاء (حرب النجوم)، التي خمدت مع زوال الاتحاد السوفييتي.
- 10- بروز ومن ثم تطور دور الاحتكارات العالمية الكبرى، مما أدى إلى تراكم رؤوس الأموال على مستوى عالمي وسيطرة الدولار على باقي العملات، وظهور مئات الشركات الوطنية الضخمة وعشرات الشركات المتعددة الجنسيات والتي بدأت تهيمن على المجتمع الدولي الحالي مع قرب نهاية هذا القرن.
- 11- الكفاح من أجل حقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - الأمم المتحدة عام 1948 و 1977، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، الأمم المتحدة عام 1966).
- 12- الكفاح من أجل المساواة الاقتصادية وظهور مجموعة السبعة والسبعين التي تضم أكثر من (120) من الدول السائرة في طريق النمو والدعوة لنظام اقتصادي دولي جديد، والتي خففت حدة المطالبه به بعد موت دعاة من زعماء العالم الثالث.
- 13- تطور القانون الدولي العام من تقليدي إلى حديث ومشاركة دول العالم الثالث والمنظمات الدولية الناشئة به، والدعوة إلى خلق قانون دولي جديد.
- 14- ظهور مواد أكاديمية جديدة تتماشى مع التطور الشامل للمجتمع الدولي مثل: الاقتصاد الدولي والمنظمات الدولية والعلاقات الدولية والدبلوماسية ... الخ.

ويروز مبادئ دولية جديدة مثل: الاستقلال الذاتي، الانتداب ومن ثم الوصاية ،
عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول - المساواة في الحقوق والواجبات -
احترام السيادة الإقليمية- التعايش السلمي - الاستعمار الجديد - الأمن
الجماعي - الحياد الإيجابي وعدم الانحياز - مشاكل الحدود - مشاكل
الأقليات الجنسية والعرقية - مفهوم العدالة الاجتماعية - الحوار كمفهوم جديد
في العلاقات الدولية... والارهاب والبيئة والمخدرات... إلخ.

15- ظهور أشخاص دوليين جدد إلى جانب الدول: مثل المنظمات الحكومية وغير
الحكومية والأمميات النقابية والحزبية والحركات الدينية والروحية والفركات
متعددة الجنسيات ... إلخ.

المبحث الأول

النظام السياسي الدولي الحالي^(١)

بعد استعراضنا لأهم السمات التي طبعت الستة وتسعون عاماً الأخيرة من هذا القرن، سنقوم فيما يلي بتقديم موجز للأحداث الدولية للمجتمع الدولي الحالي أي مجتمع ما بعد الحرب العالمية الثانية، ونظراً ليقيننا بأن هذا المجتمع الدولي أي النظام الدولي العالمي الحالي، الذي حكمته (الثانية القطبية) حتى عام 1991 أي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كزعيمين لنظامين مساعدين للنظام العالمي هما: النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي. لذلك سنقوم بعرض للنظام الرأسمالي (أولاً) ومن ثم النظام الاشتراكي (ثانياً)، ورغم أننا سنتعرض لدول العالم الثالث من خلال شرحنا لكلا النظامين الرأسمالي والاشتراكي، إلا أننا سنخصص مبحثاً خاصاً عن "نظام" العالم الثالث (ثالثاً). وما آلت اليه هذه الانظمة في التسعينات من نهاية هذا القرن.

(أولاً): النظام الرأسمالي:

هو النظام الدولي الوحيد الذي ولد وترعرع مع ولادة الدول القومية الأوروبية، ورغم تعرضه لعدة هزات، إلا أن أثرها كان قليلاً لما قبل الحرب العالمية الأولى، وقد جاءت هذه الحرب وتبعاتها الثانية لتخترق هذا النظام وتخلق نظاماً آخر موازياً له، ألا وهو النظام الاشتراكي.

حيث تم اختراق هذا النظام من عدة جبهات نذكر منها:

أولاً - الثورة البلشفية (السوفييتية) عام 1917، في اوروسيا .

ثانياً - الثورة الصينية عام 1949، في آسيا.

(١) من أجل فهم أفضل ... يرجى العودة واستمرار لـ (الملل العالم) وفي حالة عدم توفره لنصح بالعودة لخريطة العالم في نهاية هذا الكتاب.

ثالثاً - الثورة الكوبية عام 1959، في الأمريكيتين.
رابعاً - بالإضافة لعدة ثورات أخرى في أماكن مختلفة من الكرة الأرضية، سنتعرض لها أثناء شرحنا لكلا النظامين.

وقد أدت أزمتا الحروب العالمية الأولى والثانية وكذلك تصفية الاستعمار والحروب الإقليمية والأهلية والثورات الوطنية، في هذا القرن إلى خروج عدة دول أخرى من النظام الرأسمالي .. وفيما يلي تذكيراً بها حسب التوزيع الجغرافي القاري التالي:

أولاً - القارة الأوروبية : - جميع دول أوروبا الشرقية؛
ثانياً - القارة الآسيوية : - بعد هزيمة الامبراطورية اليابانية وانتصار الثورة الصينية وهزيمة المستعمر الفرنسي وخروجه من جنوب شرق آسيا وحلول الأمريكي مكانه، قامت عدة دول في آسيا الشرقية و الشرقية الجنوبية باتباع نفس الطريق وهي الفيتنام والكوريتان وخاصة الشمالية ولاوس وكمبوديا. وبالنسبة لفيتنام فما زالت هزيمة أكبر وأغنى وأقوى دولة في العالم مسيطرة على عقلية صناع القرار في الإدارات الأمريكية المختلفة. حتى تم أخيراً الاعتراف الأمريكي بفيتنام، وذلك بعد رفع الدعم السوفييتي عنها وبداية انهياره، الامر الذي دفع بالقاده الفيتناميين لاعتبار التغيير (والبريسترويكا) السوفييتي (مؤامره امبرياليه ورجعيه)، مما أدى الى طرد الالف العمال الفيتناميين من الاتحاد السوفييتي، وسبب أزمة اقتصاديه لفيتنام وجئت نفسها مجبره للتعامل مع جيرانها (الرأسماليين) ومن ثم التوجه للغرب والمصالحه مع الولايات المتحدة الامريكه.

(*) هذه الدول هي : بولونيا، ألمانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا، هنغاريا، رومانيا، بلغاريا، يوغسلافيا، ألبانيا.

وبالنسبة للكورتيتين الشمالية والجنوبية: انضمنا مؤخراً للأمم المتحدة، وذلك في سبتمبر 1991، ولا زالت القوات الأجنبية تقيم فوق ترابهما وصراعات الحدود متواصلة فيما بينهما وتصفيات زعمائهما مستمرة، أهمها محاولة اغتيال الرئيس الكوري الجنوبي عام 1984. وموت الزعيم الكوري الشمالي وحلول ابنه خلفاً له، والاشتباكات الحدودية المستمرة.

أما بالنسبة للاوس: فاستطاعتنا اعتبارها تبعية صينية.

أما بالنسبة لكمبوديا: حتى نهاية الثمانينات كانت وكالات الأنباء تنقل يومياً أخبار الصراعات الدولية (سوفيائته صينية امريكية) على ترابها، والتدخلات المباشرة للينتامين (كنظام مساعد للنظام السوفييتي) بما فيها المعارك التي كانت دائرة على الحدود مع التايلاند، ومحاولة الزعماء الصينيين وبدعم امريكي توحيد جبهات المعارضة للنظام السابق الحليف للسوفييت في الثمانينات. كل ذلك أدى إلى انسحاب اللينتامين من كمبوديا بعد تواجد عشرة سنوات وبسبب وقف الدعم السوفييتي وتفاهم امريكي صيني وعودة الديموقراطية للبلاد.

ثالثاً - القارة الأفريقية: رغم أن دول هذه القارة حديثة الاستقلال، فما زالت بعض بلدانها ترزخ تحت نير الفقر والجوع والجهل والحروب الأهلية ومشاكل الحدود ومنظمتها التي سميتها منظمة الوحدة الافريقية منقسمة على نفسها. ولقد استطاع الامتعمار القديم ومن ثم الاستعمار الجديد سواء الغربي منه أم الشرقي التغلب على حركات التحرر الوطنية في بعض بلدانها وتغيير خطها الصحيح، ومحاصرتها من قبل القوى الاستعمارية السابقة وقوى استعمارية أخرى جديدة، وكمثال نذكره على بعض هذه الدول:- أنغولا وموزمبيق وتنزانيا وبلدان القرن الافريقي، وبشكل عام بدأت ضغوط الغرب وخاصة فرنسا على مجموعة (الفرانكفون)، وبريطانيا على مجموعة (الانجلوفون)، ومن خلالهم على جيرانهم

ذوي التوجهات السوفييتية، للقضاء على الانتظم العسكري الشمولي واحلال الديمقراطية مكانها، ديمقراطية الجوع والفقر والتعبية والمديونية!! وكذلك القضاء على الانتظم البيضاء والعنصريه في روديسيا (زيمبابوي حالياً)، واستقلال ناميبيا، واستلام السود مقاليد الحكم في جنوب افريقيا بزعامة مانديلا منذ عام 1994.

رابعاً - أمريكا الجنوبية والوسطى: رغم أن دول هذه القاره كانت من أوائل الدول التي حصلت على "استقلالها" في القرن الماضي، إلا أن الأمريكيين الشماليين استطاعوا إجهاض استقلال هذه الدول بدءاً من (ميدا مونرو) سنة 1823 وصولاً إلى خلق الاتحادات الأمريكية وعلى رأسها منظمة الدول الأمريكية عام 1948. ورغم هذا الانتصار الأمريكي الشمالي والهيمنة الأمريكية على كامل القارتين وبحارهما المحيطة، فقد أخترق من منتصفه بقيام ومن ثم انتصار الثورة الكوبية التي دُعمت فيما بعد من قبل الاتحاد السوفييتي، والتي أخلت بموازين القوى في القارتين مما دفع الأمريكيين الشماليين إلى اتخاذ بعض الإجراءات المضادة لمنع حدوث اختراق آخر ومنع مد العدوى الكوبية إلى باقي دول القارة، مثل:

1- اتباع أسلوب (القمع الشامل) وذلك بالتدخل المباشر للقوات العسكرية الأمريكية الشمالية في بعض المناطق من القارة مثل جمهورية الدومنيكان (1965)، وغراناذا ونيكارغوا وبما في الثمانينات ومطلع التسعينات...الخ.

بالإضافة لاستمالتها عناصر (يمينية) وتسليمها الحكم في هذه الدول، وتدريبها وتسليحها لقوات عسكرية، وذلك من أجل حماية مصالحها ومصالح بعض النخب الحاكمة في هذه الدول.

2- اتباع سياسة إصلاحية وذلك بإبعاد الأوليغاركية الزراعية الحاكمة والتي هيمنت لسنوات طويلة، وإحلال القوى (البرجوازية) محلها التي خلقها الرأسمال

- الأمريكي والأداة الرئيسية التي استخدمت من أجل ذلك تسمى بالسياسة الكندية. (نسبة للرئيس الأمريكي كيندي) أو ما يعرف بمبدأ "التحالف من أجل التقدم". والتي أوصلت الأحزاب الديموقراطية المسيحية إلى الحكم في عدة دول أمريكية لاتينية؛ مما أدى إلى وقف تصدير الثورة الكوبية ومحاصرتها من جهة، وإلى قتل رمز الثورة في أمريكا اللاتينية تشي غيفارا وتفكيك التنظيمات الثورية الوطنية في عدة دول منها: بوليفيا وتشيلي وأوروغواي... إلخ.
- 3- ومع تردي الأوضاع في بلدان أمريكا اللاتينية ومحاولات اختراقها المستمرة من قبل الاتحاد السوفييتي، أدى ذلك إلى فشل هذه السياسة ودفع بالولايات المتحدة الأمريكية في زمن الرئيس جونسون ومن ثم الرئيس نيكسون إلى اتباع سياسة جديدة وذلك بالتدخل الاقتصادي المباشر وتكوين تراكم مالي محمي ومعزز بعملاء عسكريين في هذه الدول مثل: الجنرال بينوشيت في التشيلي أو جنرالات البرازيل والأرجنتين سابقاً... إلخ.
- 4- وعلى الرغم من ذلك بدأ في منتصف الثمانينات تحرك عناصر وطنية وخاصة في أمريكا الوسطى استطاع بعضها القضاء على ما تبقى من أنظمة (أوليغاركية) زراعية مثل نيكاراغوا، والقضاء على عائلة الرئيس السابق سوموزا ووصول السندنيين للحكم، بالإضافة إلى الثورات القائمة في السلفادور والبيرو وكولومبيا... إلخ⁽¹⁾. واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إنهاؤها جميعها ودمقرطة جميع الأنظمة وإحلال الهدوء في جميع بلدان أمريكا اللاتينية (الجنوبية والوسطى) وتبعتها للولايات المتحدة الأمريكية بالكامل.

(1) لمزيد من التفصيل، انظر مقالنا، تحت عنوان (لمبة الدوميل السكوية - بلعها الصغار وبعشاشا الكبار)، في جريدة (رسالة الأمة) المغربية العدد 624 تاريخ 1985/4/20.

خامساً - العالم العربي: نالت غالبية دول العالم العربي استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية سواء عن طريق الكفاح الإيجابي أو السلبي من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وأخيراً من إسبانيا (الصحراء المغربية)، إلا أن القضية الفلسطينية والمعتبرة القضية المركزية للدول العربية، أثرت وما زالت تؤثر على سير الأحداث في المنطقة وتعيق وحدتها وتقدمها. وتبرز أهمية العالم العربي داخل النظام الدولي، كما يقول الدكتور الدجاني في كتابه (الحوار العربي الأوروبي...) (1) !! إن أهمية العالم العربي برزت كجزء من العالم الثالث بعد استقلال دوله، سواء أكان من خلال المنظمات الدولية التي تشارك بها كمنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي أو من خلال قوته المتنامية ذات الوزن الدولي سواء بموقعه الجغرافي الاستراتيجي (من المحيط إلى الخليج) كموقع وسط بين قارات العالم، أو لمكانته في العالم الثالث ولثرواته النفطية والمعدنية وحتى البشرية، أو حتى لمقدرته المالية في الأسواق العالمية أو لصراع القوى الكبرى على أسواقه". إلا أن الصراعات الإقليمية بين دوله، وخاصة الحرب العراقية الإيرانية، ثم الاحتلال العراقي للكويت، وحرب الصومال، والحرب الأهلية اليمنية، واستمرار الصراع الجزائري المغربي على الصحراء المغربية وليبيا مع تشاد والحرب الأهلية في السودان.... إلخ، أدت إلى تفككه وأصبح هدفاً دولياً بعد أن كاد يصبح شخصاً دولياً فاعلاً ومؤثراً في المجتمع الدولي. كل هذه الظروف الداخلية والإقليمية والدولية أدت إلى حلول سلمية بين الكيان الصهيوني والانظمة العربية المحيطة تحت اشراف الولايات المتحدة الامريكه ولصالح اسرائيل أي لتثبيت وجودها في المنطقة.

(1) لمزيد من المعلومات - انظر كتاب (الحوار العربي الأوروبي - وجهة نظر عربية وروائي) - د. أحمد مدني الدجاني

محاولات الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي:

وبنظرة سريعة على خريطة العالم للأحداث الدولية حتى عام 1991 نجد أن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية قد تدعمت وثبتت في العالم أجمع بغض النظر عن تماسك وإعادة بناء الاتحاد السوفييتي وظهوره كقوة عظمى وتبعية عدة دول له تدور في فلكه. والسبب في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفترة الزمنية الطويلة هو أن الدول الكبرى التي كانت متحالفة فيما بينها للحفاظ على النظام الرأسمالي، دُمرت في الحرب العالمية الثانية، وانسحبت من مستعمراتها السابقة وتوقفت داخل حدودها، في محاولة منها لإعادة بناء نفسها، مع احتفاظ بعضها بمستعمراته لزمان قصير مما كلفها قسماً كبيراً من مداخلها. بينما نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يُدمر على أرضها أي شيء ولم تتأثر وسائل الإنتاج فيها بل ازدادت قوة، وحتى رؤوس أموالها زادت أضعافاً عما كانت عليه، وذلك لهروب الأموال الأوروبية إليها خلال الحرب من جهة وتطوير صناعاتها على حساب المصانع الأوروبية والسوفييتية واليابانية التي أفلتت خلال الحرب.

ولقد سجل التاريخ بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد أنهت الحرب العالمية الثانية بتفجيرها للقنبلة الذرية، وذلك للإعلان فقط عن عظمتها (رغم هزيمة اليابان)، وأنها أصبحت القوة العظمى الأولى في العالم.

ونظراً لكل الأسباب السالفة الذكر وأخرى غيرها، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة تنظيم النظام الرأسمالي من جديد تحت زعامتها واستخدمته لمحاصرة مد الاشتراكية السوفييتية ومحاولة إنهاء أو توقيف عجلة حروب التحرر الوطنية في المستعمرات التابعة لتبعيةاتها من الدول الأوروبية.

وتمشياً مع هذه السياسة، قام النظام (الكتلة) الرأسمالي بمحاولة لمحاصرة وعزل بلدان النظام الاشتراكي (الاتحاد السوفييتي وأتباعه) وذلك بمحاولة استمالة ومن ثم ضم بعض مناطق نفوذه في أوروبا الشرقية، وخير دليل على ذلك نشير بداية لاحداث بولندا ودعمه لتقابة التضامن بزعامة ليوش فاليسا، ونهاية إلى تفكك الاتحاد السوفييتي وجميع بلدان أوروبا الشرقية التي كانت تدور في فلكه وتحولها للنظام الرأسمالي. ولقد تمت بداية محاصرة هذا النظام بواسطة تأسيس أحلاف ومنظمات عسكرية جماعية مثل: حلف الأطلسي (الناٲو 1949) وحلف جنوب شرق آسيا (السيانٲو 1954) وحلف بغداد أو (السانٲو 1955) بالإضافة لاتفاقيات عسكرية ثنائية بإقامة قواعد أمريكية مع كل من كوريا الجنوبية واليابان والفلبين والتايلاند وإسبانيا... إلخ. وفي نهاية عصر الرئيس الأمريكي السابق كارتر ومن ثم الرئيس ريغان فالرئيس بوش تم تسمية الاتفاقيات العسكرية الأمريكية الجديدة باتفاقيات (التسهيلات العسكرية) التي عقدت مع بعض الدول العربية مثل: مصر وعُمان والصومال.

ونتيجة لهذه السياسة الأمريكية فقد بسطت واشنطن هيمنتها على كامل النظام الرأسمالي: عسكرياً واقتصادياً وميناسياً مع ادارة الرئيس بوش، وتثبيت الهيمنة على النظام العالمي بالكامل مع الرئيس الأمريكي الحالي كلينٲون.

فمن الناحية العسكرية، نجد أن الولايات المتحدة أخضعت جميع القوى العسكرية التابعة للوحدات أو الأنظمة المساعدة للنظام الرأسمالي لقيادتها المباشرة. ومن جهة أخرى قامت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية باحتلال جميع المناطق الاستراتيجية الحساسة في العالم سواء القارية أو الجزائرية (الجزر)، كما أبقت قواتها في الدول الأوروبية الجليفة واليابان والفلبين والتايلاند بالإضافة لزرع صواريخها ذات الرؤوس النووية الموجهة فيها.

وايديولوجيا، نجد تبعية النظام الرأسمالي بالكامل (مع بعض الاستثناءات القليلة) لنمط الحياة الأمريكية وتوجهات السياسة الواقعية الأمريكية لما بعد الحرب العالمية الثانية.

أما اقتصادياً، فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ مؤتمر بريتون وودز عام 1944 بتنظيم النظام النقدي العالمي، ووضعه تحت هيمنة وإصلاح الاقتصاد الأمريكي، وتحول الدولار إلى جانب الذهب ليصبح العملة الرئيسية الأولى للتعامل الدولي بما فيها دول الكتلة الاشتراكية سابقاً. ومن ثم انفراد الدولار بالهيمنة على العالم أجمع.

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الثانية مباشرة بإعادة بناء الدول الأوروبية الحليفة التي دمرتها الحرب عبر (مشروع مارشال) ومدتها بالتكنولوجيا والأموال مما أعاد الحياة لبنياتها التحتية وتطويرها لتصبح قوة اقتصادية عالمية تنافس منتجاتها حتى منتجات الولايات المتحدة نفسها؛ مثل فرنسا وألمانيا الغربية (الموحدة حالياً) وبريطانيا، وحتى اليابان فيما بعد، رغم أنها كانت من جماعة (المحور). وإعادة البناء هذه أعادت الحياة للرأسمالية الأوروبية القديمة وخلقت طبقة رأسمالية صناعية جديدة فيها، مما سبب ظهور نزاعات وطنية (قومية) أوروبية من جديد، بدأت بالمطالبة بتخفيف من شروط التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة، إلا أن ذلك لم يثني الهيمنة الأمريكية بل غير فقط من شروطها.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم في مرحلة الخمسينات، تأسيس السوق الأوروبية المشتركة، العنصر المؤثر في التبعية، مما أعطى خطوة إلى الأمام لعملية تحرك وتمركز رأس المال من جديد في أوروبا الغربية، الأمر الذي دعم مواقع الرأسمالية الأوروبية أمام الولايات المتحدة ودفع بعدة شركات أمريكية لتفتح فروعاً

لها في القارة الأوروبية من أجل تدعيم وتثبيت هيمنة الرأسمال الأمريكي وتحجيم الشركات الوطنية الأوروبية بعدة طرق نذكر هنا: ترحيل رؤوس الأموال الأوروبية إلى أمريكا، فمثلاً نجد أن رأس المال الأمريكي تركز بقوة في بريطانيا وهولندا وألمانيا الغربية ومن ثم إيطاليا وإسبانيا وسويسرا وما زال.

كل ذلك أدى إلى حرب منافسة مفتوحة بين (الرأسمالية) الأوروبية الغربية التقليدية والشركات الأمريكية الوافدة، التي كانت تدل جاهدة تحطيم لصبغة الوطنية لرأس المال الأوروبي وتحجيم وإنهاء البرجوازية الأوروبية التقليدية، مما دفع بهذه الأخيرة لوضع ثقلها خلف حكوماتها (كالنزعة الوطنية الأوروبية) لمحاولة إيقاف هذا المد الأمريكي مثل: فرنسا النازية، ودفع بهذه الحكومات للتعامل مع بلدان المعسكر الشرقي، مثل السياسة الشرقية لألمانيا الغربية، واعتراف فرنسا بالصين. وإعادة إحياء الروح الوطنية أو ما يصطلح بالبحث عن الشخصية أو الهوية الأوروبية وخاصة بعد هزيمة أمريكا في فيتنام واعترافها بالصين الشيوعية وانفتاحها على الاتحاد السوفييتي ودعمها المكشوف للحليف العضوي (الكيان الصهيوني) في فلسطين وفي الحروب العربية السورية وخاصة في حرب رمضان عام 1973 التي أدت لأول إجماع عربي بقرقرترول عن بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن الولايات المتحدة استطاعت استثمار هذا الحظر لصالحها، حيث تحولت إلى المستفيد الأكبر منه، والذي باستطاعتنا وصفه بـ (الهجوم الكبير) للاحتكارات الأمريكية المدعومة من الإدارات الأمريكية المختلفة، وذلك كفرصة لإعادة الاعتبار للولايات المتحدة وتثبيت استثماراتها كزعيمة أولى على المسرح الدولي واستمرارية هيمنتها على مصادر الطاقة عصب الحياة لصناعة وحياة شعوب هذه الدول الأوروبية التي طرقت الخروج عن طاعة الزعيم وتم لأمريكا السيطرة على النزعة (القومية الأوروبية) وإعادتها مرة أخرى

للطاعة والتبعية رغم محاولات فرنسا في السنتين الاخيرتين 95 و 1996 وتحت زعامة الرئيس شيراك الخروج عن طاعة امريكا واعلان استقلالية القرار الفرنسي وذلك واضحاً من خلال اعادة دورها في لبنان، توسطها بين اليمن وارتيريا، وطرح نفسها كوسيط الى جانب الامريكيين في مساعي السلام بين اسرائيل والفلسطينيين من جهة واسرائيل وسوريا ولبنان من جهة أخرى وخير دليل على ذلك زيارة الرئيس الفرنسي شيراك لبلدان الشرق الاوسط في أكتوبر 1996.

كما كانت فرصة كذلك لبعض دول العالم الثالث (السائرة في طريق النمو) لمحاولة الخروج عن إرادة المركز المهيمن، وقد تجلّى ذلك خاصة عبر المنظمات الدولية الحكومية: كالأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة مثل: اليونيسكو ومنظمة التغذية الزراعية (فار) والمؤتمرات الدولية (مؤتمرات البحار) وكذلك منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

كل ذلك أدى إلى نوع من الفوضى والشلل المؤقت في النظام الرأسمالي في الثمانينات، إلا أنها ليس بالأزمة التي ممكن أن تهدد بحرب عالمية ثالثة كما يحلو للبعض تسميتها، بل الحقيقة هي أن المصالح الغربية وجدت في بعض تناقضاتها أسياًباً صغيرة جداً لاستقلالية قرارها السياسي وخاصة بالنسبة لبعض المشاكل الدولية الأخرى التي كانت تجمعها مثل مواقفها من:

- 1- الدول الاشتراكية مجتمعة أو فرادى.
- 2- من حركات التحرر الوطنية. وخاصة المتواجده في مستعمراتها المابقيه أو حتى فلسطين.
- 3- من الحوار مع العالم العربي وإفريقيا.
- 4- من اتخاذ مواقف مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في أمريكا الوسطى أو الشرق الأوسط أو حتى في آسيا.

إلا أن تطور وتضاعف هيمنة بعض الأشخاص الدوليين الجدد (وخاصة قوى الضغط وعلى رأسها الشركات المتعددة الجنسيات) على مراكز القرار في هذه الدول أدى مرة أخرى وسيؤدي مستقبلاً، أكثر لتوحيد مواقف هذه الدول وتبعيةها للمركز الأمريكي الذي كان وما يزال وسيبقى لسنوات طويلة هو المهيمن على النظام الرأسمالي.

وقد ظهر ذلك واضحاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وكامل الكتلة الشرقية، وكان احتلال العراق للكويت هي المناسبة للولايات المتحدة الأمريكية لإعلان الأحاديث القطبية ومحاولة فرض هيمنتها بالكامل على العالم.

أزمة النظام الرأسمالي:

إن هذا النظام لا يشكل نظاماً متماسكاً، فهناك الصراع الدائم والمستمر بين مركزه وأطرافه. أي بين:

أولاً - الدول الصناعية والمتقدمة فيه من جهة وبين الدول الفقيرة والمتخلفة من جهة أخرى (الشمال - الجنوب).

ثانياً - الصراع ما بين الدول الغنية والمركز أي الدول (السبعة) الصناعية.

ثالثاً - الصراع بين الدول الفقيرة وعدة مراكز قوى إقليمية (الجنوب - جنوب).

أما بالنسبة للنقطة الأولى، الشمال - الجنوب، نجد أن هناك هيمنة للقوى الغنية على الدول الفقيرة، وهذه الهيمنة أو التبعية هي استمرار للاستعمار بصور أخرى (الاستعمار الجديد)، وقد حصل بعد الاستقلال السياسي عن طريق عدة تدخلات نذكر منها:

أ- استغلال للدول الفقيرة عن طريق احتكار وامتنصاص مواردها الأولية وتصدير رؤوس الأموال منها وإليها.

ب- التدخل العسكري المباشر عن طريق قواعد عسكرية للدول الغربية في بعض هذه الدول، أو عن طريق غير مباشر أي عن طريق نظام مساعد كالكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط، وخير مثال على ذلك هو ضرب المفاعل النووي العراقي وأيضاً ضرب قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة تونس...إلخ.

ج- السيطرة السياسية المباشرة على بعض أطراف النظام (الأوليغارشيات) الأقليات الحاكمة الوطنية والبرجوازية العائلية أو القبلية المحلية.

د- مراقبة مصادر التمويل ولعبة العلاقات التجارية.. وتسريعاً لذلك نأخذ بعين الاعتبار أن استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية تتجه بغالبيتها إلى الدول الغنية والصناعية، وحتى من نفس هذه الدول إلى الولايات المتحدة سعياً وراء الربح السريع (ارتفاع سعر الفائدة في الدولار)، بما فيها أموال دول العالم الثالث الغنية مثل الدول البترولية وذلك بدلاً من أن تتجه رؤوس الأموال هذه إلى إنعاش وتعمير الدول الفقيرة. وهذا الشيء أدى إلى مشاكل اجتماعية كثيرة في الدول الصناعية أو الدول الفقيرة على السواء، وأصبحت أزمة مستعصية تهدد النظام الدولي بكامله.

فيالنسبة للدول الصناعية، أدى ذلك إلى إضرابات عمالية وبطالة وزيادة أسعار وتضخم، وتسبب بظهور مجموعات إرهابية واغتيالات سياسية وعجز في موازين المدفوعات...إلخ.

أما بالنسبة للدول الفقيرة، فادى ذلك إلى عجز مزمن في موازين مدفوعاتها وديون تقدر بمئات المليارات من الدولارات للبنوك العالمية، بالإضافة إلى هجرة

أنفائها (هجرة العقول) ومشاكل عرقية وظهور طبقات متفائلة وأنظمة فاسدة وحروب أهلية وإنقلابات مستمرة إقليمية ولاتين... إلخ.

وكأمثلة على هذه الأزمات، بالنسبة للدول الغنية الصناعية نذكر: أحداث مايو (1968) في فرنسا، وإسقاط الجنرال ديغول وانتصامات متتالية بين أتباعه. ووصول الاشتراكيين إلى الحكم وتدهور قيمة الفرنك. أما في إيطاليا فازمتها الاقتصادية المزمنة أدت إلى أزمات حكومية مستمرة ثلاثة وخمسون (53) حكومة استلمت الحكم في إيطاليا خلال الخمسون سنة المتصرمة وكان أخطر هذه الأزمات هي أزمة عام (1968) والتي عرفت بأزمة (الخريف الساخن) الإيطالي، وسببت نشو حركات يسارية ويمينية متطرفة: كحركة الكف الأسود الفاشية والألوية الحمراء اليسارية اللتين اتخذتا جانب العنف والإرهاب، بالإضافة لتفشي الفساد بين رجال الحكم وأتباع بعضهم للماسونية والبعض الآخر للمافيا... إلخ.

أما في ألمانيا الغربية (الموحدة حالياً)، فادت الأزمة إلى هبوط في قيمة المارك وظهور البطالة وحركات إرهابية مثل: يادرمينهوف. أما في المملكة المتحدة والتي عرفت مشاكل داخلية كبيرة من إضرابات بين عمال المناجم وحرب المالوين ومشكلة إيرلندا الشمالية (الجيش الإيرلندي السري) ومحاولة اغتيال جميع زعامات حزب المحافظين الحاكم والانتصام بين حزب العمال المعارض، وحتى بين بريطانيا وشركائها وأتباعها داخل منظمة الكومنولث بخصوص جنوب إفريقيا. وفي الوقت الحالي نظراً للفساد الاقتصادي وشيخوخة (الامبراطورية) فإن المملكة المتحدة ورغم كل مشاكلها ما زالت تحاول إتخاذ مواقف منفردة عن شركائها الأوروبيين بتحالفها (ظالماً أو مظلوماً) مع الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه أمثلة بسيطة ومختصرة على الأزمات التي تعاني منها بعض الدول الصناعية في النظام الرأسمالي بالإضافة للأزمات في منظماتها مثل: حلف الأطلسي، والأزمة داخل السوق الأوروبية المشتركة، وحرب الدولار - الين - المارك... إلخ، وهي عائدة بشكل كبير إلى محاولة بعض الدول الفاعلة القوية في داخل النظام للخروج من تحت هيمنة أمريكا من جهة، ومن جهة أخرى إلى تجميع رؤوس الأموال وتنقلاتها السافرة وراء الربح السريع إلى الولايات المتحدة الأمريكية مما زاد ويزيد في هيمنة الولايات المتحدة من جهة وتبعية أوروبا الغربية واليابان وبعض حكومات الدول الأخرى لها من جهة أخرى وازداد ذلك مع انهيار الاتحاد السوفييتي والدول الدائرة في فلكه.

ثانياً - النظام الاشتراكي:

هو نظام حديث نسبياً، نشأ عن إحدى الأزمات التي عصفت بالنظام الرأسمالي، وأصبح نداءً له من حيث (القوة العسكرية) وليس من حيث عدد وحداته السياسية ولا قدرته الصناعية ولا المالية. فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى والتي أنهت نظام حكم القياصرة في روسيا أحد العناصر الفعالة المؤثرة في النظام الأوروبي الرأسمالي للدول لقرون خلت، وأعطت المجال للقوى الاشتراكية بزعامة البلشفيك بالتحرك والسيطرة على الحكم، الأمر الذي أدى إلى نشوب حرب أهلية قامت الدول الحليفة المنتصرة في الحرب العالمية الأولى بمساعدة ما اصطُلح على تسميته بـ (البيض ضد الحمر) أي جماعة النظام السابق ضد الشيوعيين، إلا أن النصر كان (للحمر) بزعامة - لينين - مؤسس الدولة السوفييتية.

لم يعمر لينين طويلاً حيث مات سنة (1924) واستلم الحكم بعده جوزيف ستالين (1924-1953) وسط معارضة قوية من رفاقه في الحزب بزعامة

تروتسكي، ثلاثون عاماً استطاع خلالها متالين أن يبني الدولة السوفييتية وأن يجعل منها قوة عظمى تداً للند مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وامتاز عصره بحكم الفرد وتسلطه على باقي رفاقه في الحزب والحكومة. دخل الحرب العالمية الثانية شريكاً وحليفاً رئيسياً لأعدائه الايديولوجيين: بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، واستطاع فرض شروطه عليهم بعد نهاية الحرب وانتزع جميع الدول الأوروبية الواقعة على حدوده وفرض عليها المذهب الاشتراكي وتقاسم ألمانيا مع الحلفاء فأصبحت شرقية وغربية.

لم يدم طويلاً تحالف الاتحاد السوفييتي مع القوى الغربية المنكمصة على قوات المحور (ألمانيا، إيطاليا، اليابان...) حيث بدأ الخلاف والسباق على التوسع والهيمنة ومناطق النفوذ بينه وبين الولايات المتحدة وحليفاتها الرئيسية بريطانيا، بعد مرور سنتين فقط من انتهاء الحرب، وتوصل السوفييت في 23/9/1949 إلى تفجير أول قنبلة ذرية، حيث بدأت المنافسة على التسليح النووي بين العملاكين، وبدأت حقبة جديدة بينهما اصطلاح على تسميتها بـ (الحرب الباردة).

استطاع متالين في السنوات الأخيرة من حكمه أن ينشئ مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون)، أما الحلف العسكري الذي عرف بـ (حلف وارسو) وجاء مضاداً لحلف الأطلسي، فقد وقع السوفييت ميثاقاً مع باقي الجمهوريات الشعبية الاشتراكية عام 1955.

مات متالين يوم 5/3/1953 وحل مكانه خروتشوف كأمين عام للحزب وذلك بعد صراع على السلطة مع القيادة الجماعية، وعرفت هذه الفترة انعقاد المؤتمرين العشرين (1956) والواحد والعشرين (1961) للحزب الشيوعي السوفييتي، حيث تم في هذه الحقبة تغيير في قياداته، وكذلك تغيير في المعطيات

الدولية للواقع الدولي العام، الأمر الذي أدى إلى تغيير احد اهم التوابت في السياسة الخارجية السوفييتية. فبدأت مهاجمة النزعة الستالينية وعبادة الشخص التي كانت مسيطرة أثناء حكم ستالين، وقد رافقتها قرارات حزبية لإحداث تغييرات جذرية في السياسة الاقتصادية أولاً والسياسة الخارجية ثانياً، وظهرت ما تسمى بسياسة (التعايش السلمي) مع النظام الرأسمالي، التي قادها خروتشوف وثبتتها من بعده بريجنيف الذي أطاح بسلفه يوم 1964/10/15.

وامتازت فترة زعامة بريجنيف بالتقارب مع الغرب أولاً ومن ثم ما اصطلح على تسميته ب (الوفاق الدولي) في بداية السبعينات ما بين الجبارين أو ما يسميه البعض بعصر (الانفراج) ثانياً... والذي استمر حتى عام 1991، رغم بعض الغيوم التي اعترضته مع رئاسة ريغان الأولى، والتي عرفت موت ثلاثة زعماء سوفييت في فترة زمنية قصيرة واستلام غورباتشوف الحكم لامبراطورية منهكة اقتصادياً وإيديولوجياً ومستشري بها الفساد الحزبي والشعبي، الأمر الذي دفع زملاءه لاجهاض محاولة انقلاب عسكري ضدهم واستلام الحكم منه بزعامة يلتسين الرئيس الحالي لروسيا الاتحادية.

أزمة النظام:

لقد عرف هذا النظام مجموعة من الأزمات المتتالية، أدت إلى انقسام داخل المعسكر الاشتراكي أو (الشرقي)، حيث كانت أول هذه الأزمات خروج يوغسلافيا تيتو عن إرادة موسكو ومن ثم القطيعة الإيديولوجية معها عام 1948، وكذلك المحاولة الفاشلة لهونغاري عام 1959 للخروج عن طاعة موسكو، وقيما بعد محاولة دوبتشيك في تشيكوسلوفاكيا عام 1968 التي أجهضت بواسطة دبابات حلف وارسو، وقبل ذلك الطلاق الإيديولوجي وحتى المصلحي ما بين الصين والاتحاد السوفييتي في عام 1961، ودولة البانيا الصغيرة التي تحدث الاتحاد السوفييتي وقطعت

علاقتها به. وخزجت من حلف وارسو والكوميكون لتسير على الطريق الصيني، حتى موت ماوتسي تونغ، وبداية النزاع على الحكم ما بين من سموا (بعضابة الأربعة) والحكام الصينيين بزعامة هيساو بينغ، حيث قطعت علاقاتها مع الصين وتوقع حكمها داخلها، لتبدأ مرحلة الخلافات الداخلية والتصفيات التي انتهت بموت الرئيس والأمين العام للحزب أنور خوجه في مطلع عام 1985 ثم القضاء على الحزب ودمقرطة الدولة، بالإضافة لوضع رومانيا التي كانت داخل وخارج النظام في نفس الوقت.

وعرفت مرحلة السبعينات ابتعاد الأحزاب الشيوعية الأوروبية بزعامة الأحزاب الشيوعية في إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، عن هيمنة الحزب الشيوعي السوفييتي وظهور ما اصطلح على تسميته (Eurocommunism - الشيوعية الأوروبية).

كل ذلك أدى إلى أزمة ثقة بين اطراف النظام والمركز (موسكو) وبالتالي ومع انهيار الاتحاد السوفييتي تفكك هذا النظام بالكامل.

توسع النظام:

رغم هذه الأزمات داخل النظام إلا أنه عرف توسعاً ونجاحاً أثناء زعامة خروتشوف وبريجنيف، على مستويات مختلفة نذكر منها:

- 1- دخوله للقارات الثلاثة: أمريكا اللاتينية (كوبا) والتي أصبحت الحليف الأمين أو ما يسمى بالعلاقات الدولية (النظام المساعد للنظام الشيوعي) في الأمريكيتين، وفي آسيا وأفريقيا وخاصة في الليتنام واليمن الجنوبي وأنغولا وموزمبيق وأثيوبيا... إلخ والتي غالبيتها كانت أعضاء مراقبة في الكوميكون.
- 2- توطيد علاقاته مع حركات التحرر الوطني في مختلف القارات.
- 3- سياسة انفتاح وتغارب وتعامل تجاري ضخم مع أوروبا الغربية.

4- سياسة (الوفاق) مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوقيع وتصديق اتفاقية مانت (1) عام 1972 وتوقيع اتفاقية سالت (2) عام 1979 مع وقف تصديقها مع بداية رئاسة ريغان الأولى والتي عرفت جموداً في العلاقات ما بين العملاقين ومن ثم العودة للاتفاق مع نهاية عصر ريغان وقبل اعلان انهيار الاتحاد السوفييتي.

5- بداية مفاوضات مع الصين وتوقيع عدة اتفاقيات علمية واقتصادية وثقافية.

وأخيراً، عرف هذا النظام منذ عام 1980 نوعاً من الجمود بسبب مرض ومن ثم موت بريجنيف ومن بعده خليفته أندروبوف وتسلم تشيرينكو للحكم، حيث امتازت فترة حكمه القصيرة بظهور عناصر شابة نوعاً ما بالنسبة لما هو معتاد عليه في الاتحاد السوفييتي وسيطرتها على الصفوف الأولى في الحزب والحكومة. وبعد موت تشيرينكو، انتخب الحزب الشيوعي السوفييتي أميناً عاماً جديداً له من هذه العناصر الشابة التي أشرنا إليها سابقاً وهو غورباتشوف والذي بدأ حكمه باستبدال القيادات التاريخية المعمرة في الحزب والحكومة بعناصر أخرى شابة وبدأ داخلياً بعملية إصلاح سياسي واقتصادي ومحاربة البروقراطية والرشوة... إلخ، وخارجياً باتباع سياسة خارجية مرنة ظاهرياً مع الغرب، حيث قام بزيارة فرنسا في مطلع أكتوبر عام (1985) والتقى الرئيس الأمريكي ريغان في نوفمبر من نفس العام في مدينة جنيف السويسرية. وتالت لقاءاته مع ريغان ويوش وعرف عصره انهيار الامبراطورية السوفييتية وكامل الكتلة الشرقية، بعد خمسة سنوات من (البريستريكا) لم يستطع خلالها انقاذ الاقتصاد السوفييتي المنهار رغم المحاولات المتكررة التي اوصلت لما يسمى (اقتصاد السوق المراقب)، الامر الذي ادى إلى اضطرابات عمالية وشعبية أدت لانشقاق بعض جمهورياته أولها ليتوانيا وجمهوريات آسيا الوسطى الجنوبيه فازمة حكم أدت إلى انقلاب عسكري على

السلطة، تم إفشاله من قبل زعيم تجديدي آخر وهو يلتسن، الذي اغرته السلطة وضعف غورباتشوف فاستولى عليها وما زال يحكم ما يعرف بالاتحاد الروسي خليفة الامبراطورية السوفييتية.

ثالثاً - (نظام) العالم الثالث:

مصطلح (العالم الثالث) هو مصطلح جديد في العلاقات الدولية أطلق على الدول (السائرة في طريق النمو) في القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكانت الصحافة الغربية هي أول من استخدم هذا المصطلح تعبيراً مع مصطلح: - العالم الأول: الذي أطلق على الدول المصنعة للنظام الرأسمالي. -العالم الثاني: الذي أطلق على دول النظام الاشتراكي.

واستخدمته منظمة الأمم المتحدة في الفترة الواقعة ما بين سنة 1955 و 1960 عندما بدأت غالبية دول هذا العالم بالحصول على استقلالها والانضمام إلى المنظمة العالمية، حيث نجد أن غالبية اعضاء هذه المنظمة ومنظماتها المتخصصة هي من هذه الدول.

وأول ما تجدر الإشارة إليه بالنسبة للعالم الثالث (النظام) هو قيام بعض زعاماته التاريخية بتوحيد تطلعات ومواقف دولهم وشعوبهم وذلك عبر عدة مؤتمرات دولية مثل: المؤتمرات الإفروآسيوية والثلاثية القارية (أفريقيا - آسيا - أمريكا اللاتينية) أو عبر اجتماعات ومؤتمرات اقتصادية مثل مجموعة السبعة والسبعين (77) الناشئة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) سنة 1964.

بالإضافة لعدة مؤتمرات أخرى نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: - مؤتمرات التضامن الإفروآسيوية.

- مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة عام 1958.
- مؤتمر الدار البيضاء للدول الإفريقية عام 1961.
- مؤتمر التضامن لشعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية عام 1966.

إلا أن أهم هذه التنظيمات السياسية والاقتصادية التي نشأت بين بلدان العالم الثالث هي حركة عدم الانحياز، من حيث أنها تضم أكبر تجمع لهذه البلدان، وقد ولدت هذه الحركة أثناء الحرب الباردة والصراع ما بين الجبارين وفترة التكتلات وبناء الأحلاف والمنظمات الاقتصادية والعسكرية في كلا المعسكرين/ الشرقي والغربي. وقد جاءت ولادة هذا النظام مواكبة لضعف القوى الاستعمارية التقليدية ودمارها وتغير مركز السلطة في النظام الدولي من أيدي هذه الدول (من أوروبا) إلى المحيطات، وبداية أول سياسة عالمية حقيقية. مجموعة من العوامل دفعت بشعوب العالم الثالث لتنظيم نفسها والقيام بثورات ضد المستعمر عبر طريقتين: طريق الكفاح السلمي أولاً، وطريق الكفاح المسلح ثانياً، حيث عرفت مرحلة الخمسينات ومطلع الستينات استقلال غالبية شعوب العالم الثالث، وباستطاعتنا القول أن استقلال هذه الشعوب وتكوينها لدول، ومحاولتها بناء نفسها وإنشائها لمنظمات دولية إقليمية مثل: جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية والمؤتمر الإسلامي ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك)، بالإضافة لإنشائها حركة عدم الانحياز واعتناق زعامتها الوطنية التاريخية في الحقبة الخمسينية لمبادئ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، والتي تعتبر حدثاً وظاهرة دولية بارزة من سمات عصرنا الحالي، وتعني نظرياً رفض الانحياز إلى جانب الكتلة الرأسمالية ومكافحة الاستعمار التقليدي والجديد، وكذلك رفض الانحياز إلى جانب الكتلة الاشتراكية والتبعية الأيديولوجية لها، وكما تعني تأكيد دول هذا التجمع الدولي الكبير على شخصيتها وهويتها الحضارية والثقافية واستقلالها السياسي والاقتصادي.

ولقد توجهت بلدان الحركة منذ منتصف الستينات وبعد إستقلال غالبيتها وازدياد الهوية الاقتصادية والاجتماعية بينها وبين دول الشمال، لتجميع نفسها في ما اصطلح على تسميته: مجموعة - (المسيعة والمسيحين) - رغم أن عدد البلدان المشاركة في هذا التجمع قد تجاوز المئة والعشرين (120) دولة وذلك منذ المؤتمر الأول للأمم المتحدة الخاص بالتجارة والتنمية عام 1964. وقد تبنت هذه المجموعة الدعوة لنظام دولي اقتصادي جديد يدل النظام الاقتصادي المهيمن، وذلك عبر مؤتمراتها سواء في الجزائر أم في الأمم المتحدة والتي عقدت خصيصاً من أجل دراسة مشكلة التنمية والمواد الأولية وصدر عنها إعلان تبنت به ثلاثة أهداف رئيسية⁽¹⁾ :

- 1- إزالة الهوية ما بين الدول الغنية والدول الفقيرة.
- 2- تصحيح الفوارق والمظالم الحالية.
- 3- ضمان نمو اقتصادي واجتماعي للأجيال الحاضرة والمقبلة في إطار (السلام والعدالة).

ومن ثم تشير إلى قيام حوار الشمال - الجنوب الذي رافقه بدء تصحيح أسعار البترول من قبل الدول المنتجة، وكذلك الحظر البترولي الذي قامت به الدول العربية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية التي دعمت العدوان الصهيوني على البلدان العربية عام 1973، حيث عقد أول اجتماع تحضيري لهذا الحوار بباريس في شهر أبريل 1975 واستمر لعدة أشهر ووصل إلى طريق مسدود.

(1) قنطر - كتاب / العلاقات الدولية - دفتال كرلر - ترجمة خضر اللشكر / دار الطليعة - بيروت (1980)، صفحة 162 وما يليها.

وكما أشرنا سابقاً عند تعدادنا لأهم سمات النظام الدولي الحالي، فإن (الحوار) قد ظهر كظاهرة حديثة في العلاقات الدولية في مطلع السبعينات مع بداية الوافق السوفييتي الأمريكي.

قيداية ظهر حوار الشمال - جنوب ومن ثم حوار الجنوب - جنوب بين محسكر القراء أنفسهم، وكذلك الحوار العربي الأوروبي الذي ما زال متعثراً حتى يومنا هذا رغم محاولات احيائه، بالإضافة لظهور الفكرة الفرنسية بالدعوة لحوار عربي - افريقي - أوروبي، وأخيراً الحوار بين بلدان منظمة الخليج العربي وبلدان السوق الأوروبية أو ما يعرف حالياً بالاتحاد الأوروبي.

ومع تحول النظام العالمي من ثنائية قطبيه إلى احادية قطبيه بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على النظام شلت بعض هذه التكتلات العالماثليته وعلى رأسها حركة عدم الانحياز وزال البعض الآخر وتتوجه جميع دول هذا النظام للتبعيه الرأسماليه بالكامل بز عامة الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني

النظام السياسي الدولي - نماذج تاريخية وتأثير الثنائية والاحادية القطبية على المجتمع الدولي

كنا في عرضنا وتحليلنا السابقين للمجتمع (النظام) السياسي الدولي الحالي قد أكدنا على أن هذا النظام كتب عليه أن يخضع وحتى عام 1991 لتطينين اثنين خرجا منتصرين من الحرب العالمية الثانية، وساعدتهما عدة معايير رئيسية لأن يصبحا أكبر وأقوى قوتين عالميتين، وبنفس الوقت لأن يتزعمتا معسكرين أو كتلتين مختلفتين أيديولوجياً: - المعسكر الليبرالي (الغربي)، المعسكر الاشتراكي (الشرقي).

ومن أهم هذه المعايير والتي تقاس بها قوة وعظمة الدول أو (عدم المساواة الفعلية ما بين الوحدات السياسية المنظمة - الدول)، نذكرها الآن تعداداً فقط على أمل أن نوفي هذه المعايير حقها تفصيلاً عند تكلمنا عن الأشخاص الدوليين...وهي:

- 1- معيار العمر.

- 2- معيار الشكل والحجم أي المساحة والموقع الجغرافي.

- 3- معيار الثروات والموارد الطبيعية والمقدرة التكنولوجية...

- 4- معيار السكان أو المقدرة البشرية.

- 5- معيار المقدرة العسكرية والدبلوماسية.

هذه المعايير وأخرى غيرها امتازت بها الدولتان الاعظم وهما: الاتحاد السوفييتي (سابقاً) والولايات المتحدة الأمريكية، زعيمتا كتلتين أو رأسا قطبين. والمصطلح الذي تطلقه العلاقات الدولية على هذا (الواقع) الدولي هو - الثنائية القطبية -، ونرى أنه من المناسب قبل أن نتطرق إلى تأثير مياسة الثنائية القطبية على مسيرة المجتمع الدولي بشكل عام (عنوان الفرع اللاحق ثانياً)، ومن ثم تأثير

الاحادية القطبية على مسيرة المجتمع الدولي (ثالثاً) أن نبدء بتعداد وشرح بعض النماذج النظرية التي من الممكن إخضاع بعض الأنظمة التاريخية الدولية لإحداها.

أولاً: النماذج التاريخية

ومن أجل ذلك لا بد أن نأخذ بالنماذج التي طرحها الكاتب الأمريكي مورتون كابلان، والذي انطلاقاً من فهمه للنظام السياسي الدولي على أنه (مجموعة تعاملات ما بين ممثلين دوليين مستقلين) طرح تصوراً لستة نماذج مختلفة ممكنة (حسب رأيه) لنظام دولي في كتاب له صدر في عام (1957)^(١). هذه النماذج مرتبة بالشكل التالي:

- 1- نظام توازن القوى.
- 2- النظام الثنائي القطب الجامد.
- 3- النظام الثنائي القطب المرن.
- 4- النظام الدولي المتسلسل (التدريجي).
- 5- النظام الكوني الشامل.
- 6- نظام وحدة النقض (الفيتو Veto)
- 7- ونضيف لما سبق وتمشياً مع النظام الدولي الحالي - الاحادية القطبية.

ورغم أن كابلان وجد معارضة كبيرة ووصف بأنه يحاول أن يفرض نظرية في العلاقات الدولية بعيدة عن الممارسة والحياة الدولية، إلا أنه وجد أتباعاً له وأصبح الداعية أو (الأب) الأول لما سمي بنظرية النظم الدولية. ومن اتبعوه نذكر

(١) - KAPLAN Mortin; System and Process: An International Politics, John Wiley & sons, New York- 1957-reimp 1967.

على سبيل المثال لا الحصر، Richard N. Rosecrance⁽²⁾ الذي درس التاريخ السياسي لأوروبا من وجهة نظر نظامية، أو كما يحلو لبعضنا في العالم العربي تسميتها (بالنسقية)، رغم معارضتنا لهذا المصطلح العربي، وكذلك Charles A. McClelland⁽¹⁾، الذي حاول القيام بدراسة مقارنة تجريبية للبرهنة فيما إذا كانت التعاملات (أي المساهمات والمبادلات) داخل الأنظمة الدولية تتطابق مع نماذج لأحداث دولية محددة؟.

إلا أن تطبيق هذه (النظرية) التي خرج بها كابلان ما هي إلا انطلاقة لمرحلة طويلة من محاولات طرح نظريات علمية عبر دراسات لنماذج مختلفة من المجتمع الدولي، من أجل فهم أفضل للواقع الدولي والخروج إن أمكن بنظريات علمية.

ولا يهمننا هنا أن نكون مع أوضد كابلان، بل الذي يهمننا هو الاستعانة بهذه النماذج وتشخيصها مع نماذج لأنظمة حقيقية كنا قد تعرضنا لها في مبحثنا السابق عند دراستنا لتطور الوحدات السياسية المكونة للمجتمع الدولي منذ المدينة الدولة وظهور الدولة القومية حتى يومنا الحالي.

(2) ROSECRANCE, Richard, N., Action and Reaction in world Politics. International Systems in Perspective, Little Brown, Boston 1963.

(1) McCELLAND Charles A.; Systems and History in International Relations, General Systems (1958) & Theory and the International Systems, macmilan, New York 1966.

وفيما يلي سيتم التعرض لهذه النماذج حسب ترتيبها.

1- نظام توازن القوى:

ثبت هذا النظام (توازن القوى) وأصبح هو النظام النموذجي السائد خلال العصر الحديث، أي منذ نشأة الدولة القومية وحتى يومنا هذا، وكنا قد ذكرنا سابقاً أن كل قوة من القوى الرئيسية التي كانت قائمة في أوروبا العصر الحديث كانت تحاول تطوير قوتها الخاصة من جهة وعرقلة قيام قوة أخرى من جهة أخرى وذلك بواسطة تحالفها مع قوة ثالثة عبر الأحلاف والتكتلات المرنة أو الأحلاف القابلة للارتداد. وكنا قد ذكرنا سابقاً مثلاً على ذلك بالدور الذي لعبته بريطانيا لمنع قيام اتحاد فرنسي - إسباني تحت هيمنة ولرغبة لويس الرابع عشر (أثناء ما سمي بحرب الوراثة الإسبانية)، وأشرنا أن بريطانيا دعمت عائلة أوستريا النمساوية (آل هابسبورج) ضد عائلة البوربون الفرنسية، ولكن قبل نهاية الحرب بقليل وعندما أصبح النصر أكيداً لعائلة أوستريا بدلت بريطانيا موقفها وتحالفت مع الفرنسيين لكبح جماح عائلة أوستريا التي لو انتصرت لهيمنت على القارة الأوروبية.

ومثال آخر ذكرناه بالنسبة للدول - المدن الاغريقية - في المرحلة الكلاسيكية اليونانية، كما عرفت تاريخياً ومحاولات الهيمنة بين الدول - المدن الاغريقية الثلاث: أثينا و إسبارطة وطيبة.

وهذا النموذج غالباً ما يكون أكثر سهولة للتقبل الذهني إن كان قائماً على نظام السلطة المجزأة في عدة وحدات سياسية مستقلة ومتساوية فيما بينها، ففي هذه المعادلة الحسابية التالية نجد أن $أ = ب = ج = د$ وحدات مستقلة ومتساوية، أن زادت قوة إحداها، تبدأ محاولاتها للهيمنة على غيرها، وإن ضعفت تبدأ محاولات الهيمنة عليها من قبل الوحدات الأخرى. إذن، فالشرط الأساسي أن تكون هذه

الوحدات السياسية (الدول) مستقلة ومتساوية بقوتها، ونبأخذ هنا بتفسير دانيال كولار⁽¹⁾ عند تكلمه عن النظرية في مبدأ توازن القوى، حيث يقول:

"إن مبدأ التوازن هو السياسة التي لا يجوز بحسابها أن تمتلك دولة ما قوة تجعل جيرانها في عجز عن الدفاع عن مصالحهم بوجهها - وهذا هو التكتيك الذي يمنع على دولة ما تجميع قوة تفوق تلك المجموعة من تحالف دول متنافسة، وبعبارة أخرى، أن كل وحدة دولية راغبة بحفظ التوازن أن تأخذ وبالضرورة موقفاً ضد الدولة أو ضد تحالف الدول التي تحاول الحصول على مثل هذا التفوق (...) - ويضيف كولار - بأن مبدأ توازن القوى يشكل أداة تجريبية لتثبيت العلاقات الدولية، وقد برهن هذا الأسلوب على مدى جدواه منذ التاريخ البعيد".

وقبل أن نحاول تطبيق هذا النموذج على بعض المفاهيم السياسية المعاصرة، لا بد أن نذكر كمثال المعاهدة الفرعونية - الحثية، التي أبرمت بين رمسيس الثاني فرعون مصر وخاتوسيل أمير الحثيين في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، والتي كان الهدف منها حفظ التوازن ما بين المصريين والحثيين في منطقة شرق البحر المتوسط.

أما في نظامنا الدولي الحالي، فإن مفهوم الجنرال ديغول لجعل أوروبا قوية ومستقلة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، أو مفهوم الزعامات

(1) انظر دانيال كولار .. مرجع سابق صفحة (71) وميلابها.

الصينية بدعمها للتكامل الأوروبي من أجل الوصول لنظام توازن كقوة محيدة بين القوتين العظميين.

وأخيراً نذكر بمفهوم هنري كيسنجر - القائم على نظام ثلاثي الأقطاب موسكو - بكين - واشنطن، وهو المفهوم الذي كانت تتبعه الولايات المتحدة الأمريكية حتى سقوط الاتحاد السوفييتي والمتلخص في (أن الولايات المتحدة الأمريكية باستطاعتها العمل على أن تكون عنصر توازن بين الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية محيدة كلا القوتين ومعينة بهذه الوسيلة كل توسع لأي قوة اشتراكية على حساب النظام الرأسمالي).

وبالإضافة نذكر (اللعبة السياسية) التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية وتشاركها بها غالبية دول النظام الغربي، وهي الحفاظ على (توازن القوى) ما بين الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة وباقي الدول العربية مجتمعة. أو حتى على مستوى - دولة واحدة - نذكر لبنان كمثال ، ومعادلة الحفاظ على (توازن القوى) ما بين مختلف الطوائف اللبنانية.

2- النظام الثنائي القطب الجامد:

وهو نظام (المواجهات) أو (اللقاءات) التي أشار إليها المؤرخ البريطاني المعاصر توينبي، أو نفس التشبيه الذي يطلقه هوفمان من أن للمتنافسين الرئيسيين الخيار بين التناقض (الموقت) أو التناهم (الموقت).

ويقول الفرنسي ريمون آرون R. Aron 'بأن الثنائية القطبية تعني تمثيل موازين القوى بحيث أن معظم الوحدات السياسية تتجمع حول اثنين بينها تسمح لها قواها بالتقدم على الأخرى' ويضيف دانيال كولار، مفسراً ذلك:

تقوم قوتان كبيرتان بقيادة اللعبة، لأن الأطراف الرئيسية تسيطر على منافسيها إلى حد كبير يجعل كل واحد منها مركز تحالف، ويجبر الأطراف الثانوية على تحديد مواقعها بالنسبة للكثنتين، عن طريق الدخول في إحداها إذا لم يكن بمقدورها الوقوف جانباً عن طريق بقائها غير منحازة⁽¹⁾

كل هذه التفسيرات تنطبق على الوضع الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية (مرحلة الحرب الباردة) حيث اتخذ النظام الدولي هذا النموذج إطاراً هيكلياً تمثل على شكل تحالفين رسميين هما حلف الأطلسي وحلف وارسو، اللذان هيمنت عليهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بصورة تكاد تكون مطلقة⁽²⁾. والذي استمر بعد انتهاء الحرب حتى مطلع الستينات (أزمة كوبا) وعاد مرة أخرى ليظهر مع تسلّم الرئيس الأمريكي ريغان لرئاسته الأولى.

هذا النظام الثنائي القطبية الجامد أو المرن يتكرر باستمرار حتى أصبح من سمات العلاقات الدولية القديمة والمعاصرة وعلى سبيل المثال نذكر كأمثلة تاريخية:-

- المواجهة بين روما وقرطاجة خلال (الحروب القرطاجية)، أو بين فارس (الملك كوروش وأحفاده) والإغريق خلال الحروب الميديّة. أو حتى بين أثينا وإسبارطة خلال (حرب البيلوبونيز).

(1) تنظر - دانيال كولاز .. فراجع السبق، صفحة (76).

(2) لمزيد من المعلومات، انظر إسماعيل صبري منقذ/ الاستراتيجية والسياسة الدولية (المفاهيم والحقائق الأساسية)، ناشر - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت (1979)، الصفحات 40 و 41 و 42.

وفي نظامنا الدولي الحالي وكما ذكرنا سابقاً، فإن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع التسعينات امتازت بوجود قطبي قوة هما: موسكو وواشنطن. وهذان القطبان الثنائيان مدعمان بقوى مسلحة غير تقليديه على جانب كبير من الأهمية ولأول مرة في تاريخ البشرية. بالإضافة إلى أنهما مدعمان بأيدولوجيات متناقضة ذات ميول توسعية عالمية.. وكما يقول مائويز مدينا Medina فإن هذه اللعبة السياسية - ممكن وصفها بمفهوم (جمع الصفر) أي أن مكسب أحد مراكز القوة هو خسارة للآخر أي + 1-1 = صفر.

وامتازت هذه المرحلة بظهور بعض الاستراتيجيات الأمريكية سواء (استراتيجية الردع) مبدأ ترومان أو استراتيجية (الانتقام الشامل) فوستر دالاس وايزنهاور، أو مفهوم (توازن الرعب النووي) بعد توصل العملاقين لتطوير أسلحتهما النووية (1).

3- النظام الثنائي القطب المرن أو (البوليمترزم) (2) :

ويتلخص هذا النظام بأنه بالرغم من وجود قطبي قوة وجهاً لوجه إلا أنه يتواجد معهما أقطاب أخرى أقل قوة يكون باستطاعتها العمل لوحدها أو بالمشاركة مع غيرها، ولقد انطبعت مرحلة الستينات والسبعينات من هذا القرن بهذه الصفة، فألى جانب موسكو وواشنطن، مركزي القطبين آنذاك، هنالك عدة قوى وسط تعمل

(1) لمزيد من المعلومات يرجى العودة إلى كتاب:

الاستراتيجية والمهمة الدولية - المفاهيم والحقائق الأساسية - تاليف / الدكتور - إسماعيل صبري مفند (مرجع سابق) ففي الباب الثاني تحت عنوان (حقائق القوة والصراع في الاستراتيجية الدولية المعاصرة) يرجى العودة لصفحة (112 حتى 114). وفي الباب الثالث، تحت عنوان (الاستراتيجيات الدولية للقوى الكبرى) يرجى العودة لصفحة (181 حتى 186).

(2) د.صبري مفند نفس المرجع السابق من ص 43 حتى 45.

باستقلال ما عن القوتين العظميين ولكن بدون أن يكون ثقل هذه القوى الوسط مؤثراً
من أجل الاخلال في موازين القوى العالمية لصالح أحد الطرفين.

كنا قد ذكرنا في عرضنا السابق عن النظام الدولي الحالي بوجود مثل هذه
- الأنظمة المساعدة - وخاصة في مرحلة إطلاق موسكو لمبدأ (التعايش لمسلمي)
وتلقفه من قبل واشنطن، والمصالحة التي حصلت بين الجبارين بخصوص (أزمة
كوبا)، ومن ثم انفثاحهما على بعض وبداية مرحلة (الوفاق الدولي) بينهما، حيث
ظهرت في هذه المرحلة قوى ثورية جديدة مثل الصين والهند في آسيا وأفرنسا
وبريطانيا في أوروبا .. أولاً كقوى ثورية محدودة وثانياً بالنسبة لأفرنسا وبريطانيا
كقوتين استعماريتين سابقتين ما زال لهما بعض الهيمنة على مستعمراتهما سابقة،
حيث أن هذه القوى ما زالت تقوم بمبادرات دبلوماسية وعسكرية ذات مدى متوسط
وما زال لهما نفوذهما الكبير في مناطقهما سواء : البلدان الناطقة بالانجليزية
(الانجلوفون) أو مجموعة الكومنويلث بالنسبة لبريطانيا، والبلدان الناطقة بالفرنسية
(الفرانكوفون) بالنسبة لأفرنسا. وخير مثال على ذلك دور فرنسا في تشاد أو لبنان
أخيراً، ودور بريطانيا في شرق وجنوب القارة الإفريقية.

4- النظام الدولي المتمثل (الهزيمي أو التدريجي):

ويتلخص هذا النظام الهرمي بوجود ممثلين سياسيين دوليين مختلفين قومون
بأدوار مختلفة بشكل أن يكون ممثل فوقومي باستطاعته إعطاء أوامر مباشرة
لأشخاص داخل دولة ما أو منظمة دولية.

لو أخذنا هذا التعريف وحاولنا تطبيقه على الوضع الدولي الحالي لوجدنا أنه
لا ينطبق على أي نظام عالمي شامل، حيث لا يوجد مثل هذا النظام حالياً ولن
يوجد مستقبلاً. وتجاوزاً له يمكن تطبيقه على أنظمة دولية مساعدة (فرعية) مثل

النظام الفوقومي للجماعات الأوروبية، حيث نجد السلطات الفوقومية للمؤسسات المشتركة للجماعات الأوروبية مع السلطات التقليدية لكل دولة عضو على رعاياها.

إلا أنه لو عدنا للتاريخ (كمختبر للعلاقات الدولية) لوجدنا مثلاً أنه ينطبق على وحدات سياسية مستقلة مثل : الامبراطورية الفارسية والتي كانت مكونة من عشرين (20) وحدة سياسية خاضعة لملك الفرس، أو حتى الدولة الإسلامية في زمن عظمتها كما في زمن انحطاطها (مع التمييز بين الزمنين طبعاً). إلا أن المثل الأكثر انطباقاً على هذا النوع من النظام يوجد في الامبراطورية الرومانية الغربية خلال العصور الوسطى، حيث نجد سلطات فوقومية مكرسة في شخص البابا والامبراطور، وسلطات إقليمية مكرسة في شخص الملك، وسلطات إقطاعية صغرى بأيدي النبلاء ورجال الدين وضباط الجيش والإقطاعيين أو حتى في أيدي الطبقة البرجوازية التجارية الناشئة في المدن الحرة، خاصة المدن الإيطالية كنبولي والبندقية وميلانو...إلخ.

5- النظام الكونتي الشامل:

أو ما يسمى بالنظام الشامل، وهو "النظام" الخيالي الذي لم يوجد قط، إلا أنه يمكن أن يكتب له الوجود حسب اعتقاد التيار المثالي الذي يتنبأ بقيام الحكومة العالمية (1) في المستقبل.

ويتلخص مفهوم هذا النظام - بأن مختلف الممثلين السياسيين يضمون بمصالحهم الوطنية من أجل المصلحة العامة، وذلك بالمحافظة على نظام كونتي دائم يعمه السلام تحكمه آليات سلمية تمنع استخدام القوة، وهذا النظام كُتِبَ عنه الكثير

(1) لمزيد من المعلومات، انظر كتاب - المنظمات الدولية الحديثة ونكرة الحكومة العالمية - تكليف / د. محمد حسن الابياري/ الناشر الهيئة المصرية للكتاب 1978.

من الفلانسة والمفكرين الأوروبيين في العصر الحديث وطالبوا بإعادة إحياء الامبراطورية الرومانية المقدسة. وكذلك نذكر واضعي ميثاق الأمم المتحدة الذين عايشوا ويلات الحربين الأولى والثانية والذين توخوا من ميثاق الأمم المتحدة (لو طبق بحذافيره) أن يعم السلم والأمن الدوليان العالم.

6- نظام وحدة النقض (VETO):

كما يعرفه مورتون كابلان نفسه (بأنه النظام الذي تتمتع فيه كل وحدات النظام السياسي سواء كانت وحدات وطنية (دول قومية) أو مجموعات كتل مكونة من هذه الوحدات، بسلاح ذي مفعول تدميري، يكون كل شخص فيه لديه القدرة على تدمير الشخص الآخر الذي يهاجمه بالرغم من عدم تمكنه من تجنب دماره هو بنفسه)⁽¹⁾.

هذا النظام كما نرى هو مجرد طرح قدمه كابلان ويتناقض مع الواقع الاجتماعي للعلاقات الدولية ولا نستطيع تشبيهه بأي نظام دولي كان، إلا أننا نعتقد أنه طرحه لمجرد دخول بعض الدول الحالية (للنادي النووي) إلى جانب القوتين العظميين، وتنبأ بمستقبل قد تمتلك به جميع الوحدات التي ستكون موجودة السلاح النووي التدميري.

7) نظام الإحادي القطبية: - هو نظام عرفه التاريخ منذ القدم ويعني تفرّد قوة واحدة في إدارة أو الهيمنة أو حكم العالم مثل المقدونيين الاغريق أو الدوله الرومانيه الموحده أو محاولة الولايات المتحدة الأمريكية في يومنا الحالي.

(1) انظر مرجع سابق Caplan, Morton; "System and Process";

ثانياً - تأثير سياسة (الثنائية القطبية)

على مسيرة المجتمع الدولي الحالي

1991 - 1947

بالإضافة لأهم سمات المجتمع الدولي الحالي التي ذُكرت في بداية هذا الفصل، واستنتاجاً لما شرح من تطور (الأنظمة الثلاثة) المكونة لهذا النظام، وتمشياً مع تفسير ما تعنيه (الثنائية القطبية) في الفرع أولاً السابق، نستطيع فيما يلي إضافة بعض التأثيرات لهذه السياسة التي تحكم (45 عاماً) في مسيرة مجتمعنا الدولي الحالي: - قبل أن نحل محلها الاحادية القطبية منذ عام 1991 وحتى اليوم.

1- بعد انحصار (الحرب الباردة)⁽¹⁾ التي سيطرت على سلوك وتصرفات القطبين لأكثر من عشرة أعوام ظهرت علاقات تنافسية جديدة وتقسيم جديد لمناطق النفوذ بينهما، مما أدى إلى بعض الصدامات الجانبية مثل أزمة الصواريخ الكوبية، عام 1962⁽²⁾. وصحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت المنتصرة من هذه الأزمة إلا أنها أفهمت إدارة الرئيس الأمريكي كينيدي حجم إمكانياتها ودفعتها للسير في سياسة التعايش السلمي السوفياتي.

2- سياسة التعايش السلمي⁽³⁾ : تقوم هذه السياسة على المصالحة والوفاء بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي من خلال القوتين العظميين كزعيمتين للمحسكرين الشرقي والغربي، ووصفت هذه السياسة بالثنائية القطبية المرنة، ولقد كان لها الأثر الكبير بتغيير بعض المعطيات الدولية القائمة، ودفعت

(1) للمعرفة ومزيد من المعلومات.. انظر - كتاب/ إسماعيل صبري مقد/ الاستراتيجية والسياسة الدولية - المرجع السابق..ص 37.

(2) المرجع السابق .. صفحة: 560

(3) المرجع نفسه .. صفحة : 46.

ببعض القوى الاقتصادية الأوروبية الغربية لرفض هذه السياسة وممارسة سياسة خارجية مباشرة دون الرجوع لحكوماتها في بادئ الأمر ومن ثم التقارب معها ودعمها لاتخاذ سياسة خارجية مستقلة لدولها والابتعاد عن التبعية للقرار السياسي الأمريكي أو حتى التنسيق مع الإدارة الأمريكية. وبالنسبة لبلدان المعسكر الشرقي - نذكر محاولات زعماء بعض الدول الاشتراكية التابعة لموسكو تقليد زعماء الكرملين بمهاجمة السياسة الستالينية السابقة مما أدى إلى تحرك بعض شعوب هذه الدول وتشكيكها في النمط المتبع من قبل النظام الاشتراكي، إلا أنها صددت بالحال مثل: تشيكوسلوفاكيا عام (1968) ومحاولة نقابة التضامن البولونية في السنوات الأولى من الثمانينات ونجاحها بذلك.

3- تطور سياسة التعايش السلمي أدت إلى التقارب أو الانفراج الذي تكلل بالوفاق⁽¹⁾، حيث دفعت سياسة الوفاق هذه بالقوتين العظميين إلى الاسترخاء وسحت لهما بإعادة النظر بسياساتهما الداخلية والخارجية مثل:

أ- جمع اندفاع حلفائهما نحو الاستقلالية عنهما.

ب- توطيد وجودهما في مناطق نفوذهما.

ج- توجيههما لمعالجة مشاكلهما الداخلية المتراكمة.

د- محاولات جديدة (للتقاء) عبر مؤتمرات قمة تجمع كلا الزعيمين.

4- أما بالنسبة لتأثير سياسة (الثانية التطيبة) على مسيرة باقي الأشخاص

القانونيين للمجتمع الدولي وخاصة في مرحلة الوفاق نذكر:

أ- أثرت سياسة الوفاق إيجاباً على المنظمات الدولية العالمية وحتى الإقليمية

بالإضافة للمؤتمرات الدولية، بعد أن مثلتها وجمدت حركتها مرحلة الحرب

الباردة.

(1) نفس المرجع السابق .. صفحة 49.

ب- أما بالنسبة لتأثير سياسة الثنائية القطبية على باقي بلدان المعمورة (أطراف النظام) فنجد أن سياسة الوفاق لم تكن وفاقاً كما يتوقع البعض، بل بدأت تظهر بعض المشاكل وسيبت بعض الاصطدامات الجزئية في أطراف النظام، سنتعرض لها باختصار وحسب توزيع جغرافي قاري بالشكل التالي:

1- القارة الآسيوية:

أ- الصين الشعبية: لم يستطع الأمريكيون إيقاف الثورة الصينية التي انتصرت عام 1949 إلا أنهم حاصروها بما اصطلح على تسميته بالحزام الصحي خوفاً أن تمتد عدواها لبلدان المنطقة التي كانت خاضعة بالكامل آنذاك للهيمنة الأمريكية والغربية، ونقلت أمريكا الحرب إلى أبواب الصين (التدخل الأمريكي في كوريا والصين... إلخ) بالإضافة لعرقلة الولايات المتحدة الأمريكية احتلال الصين الشعبية لمقعداتها في منظمة الأمم المتحدة حتى عام 1971.

إلا أن الهزيمة الأمريكية في جنوب شرق آسيا دفعت بالإدارة الأمريكية زمن (نيكسون - كيسنجر) لتبني سياسة استراتيجية عالمية جديدة: تتلخص في قيام أمريكا باستغلال الخلاف ما بين السوفييت والصينيين عبر تقاربها مع الصين، حيث كللت بزيارة أول رئيس أمريكي للصين، بعد عدة زيارات سرية تمهيدية قام بها كيسنجر إلى بكين نتج عنها بداية عنصر جديد في العلاقات ما بين البلدين، وعادت الصين لاحتلال مقعدها في المنظمة العالمية عام 1971 بعد أن رفعت أمريكا (الفيتو) عنها الأمر الذي سبب طرد الصين الوطنية (فورموزا) من المنظمة العالمية.

وقد شهدت العلاقات الصينية الأمريكية تطوراً بعد موت الزعيم الصيني ماوتسي تونغ، ووصول النظام الحالي بزعامة هسيانينغ للحكم بعد قضائه على ما سوا (بعصاية الأربعة) أي زوجة الزعيم ماوتسي تونغ ورفاقها، الأمر الذي بدل الكثير من السياسة الداخلية الصينية (تطعيم الماركسية اللينينية - الماوية بالكونفوشية)، أي العودة (للأصولية) وإعادة الاعتبار لطوائف دينية وشخصيات حزبية سابقة قضت عليها الثورة الثقافية في نهاية الستينات ومطلع السبعينات. بالإضافة للسماح ببعض الملكيات الخاصة وخاصة في مجال الزراعة، وكذلك التحديث في مجال الصناعة والتكنولوجيا... إلخ، أما بالنسبة للسياسة الخارجية فتتلخص باتباع سياسة انفتاح على جميع دول العالم باختلاف أيديولوجياتها ومحاولة شق الطريق لأخذ دور عالمي في السنوات القادمة.

ب- الفيتنام: بعد هزيمة فرنسا في الفيتنام سنة 1954 دخلت أمريكا لملء الفراغ الذي تركه الانسحاب الفرنسي بالمنطقة وبدأت الإدارات الأمريكية المتوالية من إدارة الرئيس أيزنهاور لكينيدي لجونسون حتى نيكسون بالتورط تدريجياً في المنطقة، حتى وصل عدد قواتها العسكرية والمساندة لأكثر من نصف مليون نسمة! ونظراً لعدم مقدرة أكبر قوة في العالم إنهاء الحرب بالإضافة لخسارتها البشرية والمادية الكبيرة التي كان لها أثر على اقتصادها وعلى الفرد الأمريكي الذي بدأ يشعر أنه أصبح مطالباً يدفع دمه إلى جانب ماله، أدى ذلك إلى تحرك الرأي العام الداخلي ومن ثم الدولي ضد الإدارة الأمريكية، مما ساعد السوفييت ومن ثم الصينيين على تقديم العون المادي والعسكري للمقاتلين الفيتناميين، الشيء الذي فرض على الحكومة الأمريكية أن تسعى لحل مشاكلها وتورطها وذلك بالجلوس لمفاوضة الفيتناميين (اجتماعات باريس عام 1973) وبالتعام مع السوفييت، من منطلق رغبة القطبيين في المحافظة على (الوضع الراهن) بينهما وعدم الصدام

المباشر. وانسحبت أمريكا من الفيتنام لتبدأ سياسة محورية قطباها موسكو - بكين
الهيمنة على بلاد جنوب شرق آسيا القارية، وخير دليل على ذلك ما جرى في
كمبوديا.

ج- الشرق الأوسط: نظراً لصعوبة وتعقيدات الوضع وعدم وجود اتفاقيات
مسبقة على المنطقة بين العملاء (مؤتمر بالطا). أدى ذلك إلى تسابق بينهما لكسب
ما تستطيع كل قوة من القوتين كسبه من بلدان هذه المنطقة إلى جانبها، ودخلت
هاتان القوتان وخاصة الولايات المتحدة وبشكل مباشر في حروب بالنيابة في
المنطقة كحرب (1967)، وحرب رمضان (1973)، والحرب الأهلية اللبنانية
(1958 و 1976)، والاحتلال الصهيوني لكامل التراب الفلسطيني ثم بعض مناطق
من الدول العربية المجاورة، واحتلالها لأكثر من نصف لبنان عام (1982)، بقصد
تصفية منظمة التحرير الفلسطينية مادياً في لبنان ودفعها للخروج منه، وقد تحقق لها
ذلك وتشقت قوات المنظمه في أكثر من سبعة بلدان عربية تفصل بينها آلاف
الكيلومترات، والهدف منه إضعافها وتحجيمها لتستطع الولايات المتحدة الأمريكية
الهيمنة الكاملة على المنطقة.

بالإضافة للحرب العراقية - الإيرانية، والتي تجاوزت الثمانية اعوام
وحوصرت وجمدت بين البلدين أي أصبحت حرب محدودة، مما يعني أنه لم يسمح
لها مسيرورة التوازن الإقليمي والعالمي بأن تمتد خارج إقليمي طرفيها العراق
 وإيران. وكذلك لم يسمحوا لأحد طرفيها بالانتصار على الطرف الآخر لأن انتصار
أحدهما يغير من التوازن الإقليمي ثم الدولي القائم لصالح أحد القطبين، الولايات
المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي⁽¹⁾. إلا أنهم قرروا بعد أن طالبت الحرب

(1) لمزيد من المعلومات... انظر/ مقالاً تحت عنوان - لعبة الدومينو العسكرية - المنشور في جريدة (رسالة
الامة) المغربيه عدد 624 الصادر يوم 20/ أبريل 1985. (مرجع سبق ذكره).

وتخوف الأمريكان من امتدادها لبلدان الخليج العربي، الوقوف إلى جانب العراق بعد أن فشلت محاولاتهم المختلفة لإعادة إيران لتبعيتهم فانتصر العراق، ثم حسموه بعد احتلاله للكويت، فخرج الطرفان خاسران وضعيفان ولفترة زمنية طويلة.

2- القارة الأفريقية:

هي آخر قارة حصلت بلدانها على استقلالها وذلك بعد منتصف الخمسينات حتى عام (1975) عندما استقلت آخر المستعمرات البرتغالية (غينيا بيساو - جزر الرأس الأخضر - ساوتومي أي برنسيب - أنغولا و الموزامبيق). تجنبتا القوتان العظميان بعدم تواجدهما المباشر فيها، إلا أنهما في النصف الثاني من السبعينات، بدأتا بتدعيم وجودهما الدبلوماسي والعسكري وذلك بمناسبة نزاع (القرن الأفريقي) والنزاعات الأخرى القائمة في وسط شمال وجنوب القارة، رغم أن هاتين القوتين العظميين كانتا تفضلان استخدام طرف ثالث وقوى وسيطة للتدخل في القارة مثل : كويا وفرنسا.

وأهم الأزمات التي واجهتها القارة وأشارت الدلالات على أنها أزمات تحركها القوتان العظميان هي: نزاعات القرن الأفريقي بين الصومال وأثيوبيا من جهة والأثيوبيين والأريتريين من جهة أخرى والحرب الأهلية الصومالية، والنزاعات ما بين دول المواجهة في جنوب القارة ودولة جنوب أفريقيا العنصرية (سابقاً) ودعمهما للحركات الانفصالية أو جيهايات مطالبية بالحكم في بعض بلدان المواجهة مثل : أنغولا وموزمبيق حيث نجد أن الحزبين الحاكمين في هاتين الدولتين هما ذو أيديولوجية ماركسية ومدعومان منذ ثورات التحرير في بلديهما من قبل الكتلة الاشتراكية، بينما الأحزاب الأخرى المعارضة لهذه الأنظمة مدعومة من قبل أمريكا والكتلة الغربية، بالإضافة لمشكلة جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) وسيطرة دولة جنوب أفريقيا العنصرية والشركات المتعددة الجنسيات الضخمة عليها رغم مطالبات

الأمم المتحدة باستقلالها منذ الستينات، وقد حصلت فعلاً على استقلالها في مطلع عام 1990، وأخيراً مشكلة تشاد والحرب الأهلية السودانية والأهلية الصومالية... الخ.

3- أمريكا اللاتينية:

هذه القارة التي تعرف الهيمنة الأمريكية الشمالية الكاملة عليها منذ (مبدأ مونرو) عام 1823 حتى اليوم، سواء في جنوب القارة أو منطقة الأندين أو الكاريبي أو أمريكا الوسطى، تمت عدة محاولات من قبل بلدان هذه القارة للخروج من تحت الهيمنة الأمريكية عبر طرق سلمية، حال تشيلي أيام وصول الرئيس الليندي للحكم في مطلع السبعينات والقضاء عليه بتحالف ما بين الحكومة الأمريكية وإحدى أكبر الشركات المتعددة الجنسيات (I.T.T)، واستبداله بنظام عسكري ديكتاتوري عميل، نظام الجنرال بينوشيت في سبتمبر 1973. أو عبر ثورات مسلحة، كما حصل في كوبا على يد الرئيس الكوبي الحالي كاسترو، أو في دول أمريكا الوسطى كما حصل في نيكاراغوا، ومحاولات القوى الوطنية في السلفادور أو حتى في دولة غراناذا (غرناطة) والتي كانت محكومة من عناصر ماركسية موالية لموسكو ومدعومة من كوبا، الشيء الذي سبب التدخل العسكري الأمريكي المباشر فيها والقضاء على النظام واستبداله بنظام تابع.

هذه الأمثلة وأمثلة كثيرة أخرى لا مجال للتطرق إليها حالياً، ما هي إلا أكبر دلالة على أن (الوفاق) بين العملاء لم يكن وفاقاً كما اعتقد الكثيرون، بل غير السياسات الاستراتيجية للعملاء بنقلهما للصراع المباشر بينهما إلى صراعات إقليمية، مما يدل على هشاشة النظام الدولي القائم وعلى هيمنة سياسة الثنائية القطبية عليه.

بإنهاء الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفييتي فالكتلة الاشتراكية وتبدل الوضع الدولي من الثنائية القطبية إلى الإحادية القطبية، أي هيمنة الولايات المتحدة

الأمريكية على العالم، فإن غالبية ما ذكرناه أصبح تاريخاً لا بد من معرفته، لنستطيع فهم الحاضر ومحاولة التنبؤ بالمستقبل رغم فشل الدراسات المستقبلية^{١٩}.

ثالثاً - تأثير سياسة الإحادية القطبية على مسيرة المجتمع الدولي

1991 - 1996

ولد النظام الدولي الحالي من رحم النظام الثنائي القطبي وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبالتالي كئلته الاشتراكية بالكامل ونهاية الحرب الباردة وبقاء قطب واحد الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم تضارب الآراء الفقيهيه حول صحة ذلك، إلا إن الوقائع الدولية تثبت ذلك، فالنظام الإحادي القطبيي بدء يثبت نفسه بعد مرور حوالي خمسة سنوات عليه، خدمت كفترة تمهيديه، لإعادة ترتيب الكون تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تحركت بسرعه ملفتة للنظر، لتسد الفراغ الذي تركه شريكها في حكم الكون، الاتحاد السوفييتي.

فأعلنت نفسها دركي عالمي وحيد بلا منازع، واطلقت على لسان رئيسها بوش في عام 1991 ولادة هذا النظام، ووضعت أسسه بما يتماشى مع دورها العالمي الجديد، وكترتيب للمجتمع الدولي، بدأت بدعم الحروب الأهليه والإقليميه لإعادة ترتيب الإوضاع الداخليه لبعض الدول من إتباع الكتله الاشتراكية سابقاً، فحركات أهم إثنين للنظام الرأسمالي: الشركات المتعددة الجنسيات وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، واستخدمت الإم المتحدة كغطاء كلما دعت الضروره ذلك، لإعطاء شرعيه دوليه لتدخلاتها، فسمحت بإعادة توحيد الألمانيةيتين، وتدخلت مباشرة في حرب الخليج الثانيه، وحرب البلقان (يوغسلافيا سابقاً) والحرب الصوماليه

واستقلال أرتيريا وتسليم السود الحكم في جنوب أفريقيا، وتهدة الإوضاع في جنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى، ودمقرطة الأنظمة الشمولية في العالم، وتفرغت لحل قضية الشرق الأوسط وما زالت، وساعدت على انتهاء حلف وارسو والكوميكون، وشلت جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وأمائت حركة عدم الإنحياز، ودعت لتأسيس تكتلات اقتصادية جديدة للوقوف أمام منافسيها الاقتصاديين - السوق الأوروبية المشتركة واليابان بإعلان ولادة منظمة اقتصادية بينها وكندا والمكسيك، ودعمت ولادة منظمة اقتصاديه لجنوب شرق آسيا، وحركت الشركات المتعددة الجنسيات ذات المقرات على اراضيها أو تبعياتها لتهيمن على اقتصاد العالم وتقوي الدولار... إلخ.

تحولات كثيره عرفها العالم هذا القرن، وقد تشبه بأهميتها أحداث القرن الخامس عشر الميلادي الذي أنهى العصور الوسطى وأدخل العالم في العصور الحديثه. فانفردت الولايات المتحدة الامريكه بإدارة العالم مع نهاية هذا القرن، الامر الذي دفع بأحد مستشاريها (فرانسيس فوكوياما) لجمع مقالات له اخرجها في كتاب أسماه (نهاية التاريخ والانسان الأخير)، ورغم إهمية هذا الكتاب إلا أنه يثير الشك والتساؤلات في هذه المرحله الانتقاليه ما بين نظامين - الثنائيه القطبيه والاجاديه القطبه - لدعوته أمريكا للأفراد بالهيمنه على الكون. فتعاظمت بعد حرب الخليج الثانيه قوتها أمام تراجع قوة الآخرين، مما دفعها كذلك لفرض ليبراليتها الاقتصاديه (اقتصاد السوق) على العالم، وكذلك فرض ليبراليتها السياسيه بدمقرطة الانظمة السياسيه للدول على الطريقه الأمريكيه). فهي الأقوى عسكرياً واقتصادياً لذا فهي الأقوى سياسياً، فهي الزعيم الوحيد لهذا العالم المنهار، رغم مشاكلها الاقتصادية والاجتماعيه التي لا تقارن بمشاكل الآخرين، ورغم ظهور قوى اقتصاديه أخرى إلى جانبها، ولكنها ما زالت تعرف متى تأخذ ومتى تعطي، وتعرف كيف تحجم كل

من يبدو عليه ملامح القوة والزعامة سواء أكانت زعامه جهويه أو أقليميه أو دوليه، وكل متتبع للاحداث الدوليه حالياً يعرف جيداً مدى صحة ذلك، وخير دليل لنا كشرق أوسطيين هي مؤتمرات السلام العربيه الاسرائيليه ودور واستفراد الراعي الأمريكي بها وابعاده المستمر للدول الفاعله على الساحة الدوليه (أوروبا مثلاً) أو حتى المنظمات الدوليه (الأمم المتحده) عن التدخل في حل هذه القضية وكلنا شاهدون ومؤرخون على ردود الفعل الامريكيه والاسرائيليه الصهيونيه على زيارة الرئيس الفرنسي شيراك لمنطقة الشرق الأوسط في اكتوبر من عام 1996.

وقد يبده القرن الواحد والعشرين وتكون الولايات المتحده قد ثبتت زعامتها بلا منازع على هذا الكون ولفترة زمنيّه قد تدوم حقبتين زمنيتين أو أكثر.

المراجع الرئيسية للقسم الأول

(1) باللغة العربية

- 1- العلاقات الدولية - تأليف / دانيال كولار - ترجمة / خضر خضر - الناشر دار الطليعة - بيروت/ 1980.
- 2- الاستراتيجية والسياسة الدولية (المفاهيم والحقائق الأساسية) - تأليف / إسماعيل صبري مقلد - الناشر / مؤسسة الأبحاث العربية بيروت/ 1979.
- 3- القانون الدولي العام - تأليف / علي صادق أبو هيف - الطبعة الحادية عشرة/ 1975.
- 4- القانون بين الأمم - Law Among Nations - تأليف Van Glahn - الطبعة الثانية - ترجمة / دار الآفاق الجديدة / بيروت.
- 5- المنظومات الدولية وفكرة الحكومة العالمية - تأليف / محمد حسن الايباري - الناشر / الهيئة المصرية العامة للكتاب/ 1978.
- 6- الحوار العربي الأوروبي (وجهة نظر عربية ووثائق) - تأليف أحمد صدقي الدجاني - 1976.
- 7- مقالة: (لعبة الدومينو العسكرية - يلعبها الصغار وبخشاها الكبار) بقلم / محمود خلف - المنشورة - في جريد (رسالة الأمة) المغربية - العدد 624 - تاريخ 1985/4/20.
- 8- نهاية التاريخ والامسان الأخير - فرانسيس فوكوياما - (مترجم للعربية) / الناشر / مركز الانماء القومي، بيروت 1993.

(2) باللغات الأجنبية

- 1- ARENAL Celestino del, Introduccion a las Relaciones Internacionales; Edit. Tecnos; Madrid 1984.
- 2- KAPLAN Morton; System and proces in International Politics, 1st Edit. John Wiley & Sons; New York 1957.
- 3- Mc-CLELLAND Charles A.; Systems and History in International Relations; General Systems 1958.
- 4- Mc-CLELLAND Charles A.; Theory and the International System; Edit. Macmillan; New York 1966.
- 5- ROSCREANCE, Richard N; Action and Reaction in world Politics; International Systems in perspective; Edit. Little Brown; Boston 1963.
- 6- REUTER paul, intitutions Internationales; Paris; A. Colin 1972.
- 7- SPYKMANN Nicholas J.; Methods of Approach to the study of International Relations in H. MORGENTHAU & K.W., THOMPSON. (Principals and Problemes of International Politics); Selected Reading; New York 1952.
- 8- TRUYOL Y SERRA, Antonio; La sociedad Internacional Alianza Univeridad; Madrid 1977.

القسم الثاني

علم العلاقات الدولية

القسم الثاني.

علم العلاقات الدولية

الفصل الأول:

من العلاقات ما بين الدول إلى العلاقات الدولية

تطور دراسة العلاقات الدولية أكاديمياً

كما رأينا سابقاً عند استعراض تطور الوحدات السياسية، أنه منذ أن وجدت "الدول" بدأت تقوم العلاقات ما بين الوحدات السياسية، وتطورت هذه العلاقات مع تطورها. ومنذ ذلك الحين باستطاعتنا التكلم عن العلاقات ما بين الدول عندما يُراد تحليل مجموعة الاتصالات التي تقوم بين وحدتين سياسيتين أو أكثر.

إلا أن ظهور أشخاص دوليين جدد إلى جانب الدول يدفعنا إلى التساؤل: هل العلاقات بين الدول هي نفسها تعني العلاقات الدولية حالياً؟

الجواب: لا يمكن أن يكون إلا بالنفي، ذلك لأن المجتمع الدولي الحالي لم يعد هو المجتمع التقليدي، والعلاقات الدولية ليست قاصرة على الدول وحدها، رغم الاعتراف بأنها الشخص الدولي الأول والمميز، فداخل وخارج هذه الدول هنالك قوى ذات نفوذ تُحدد وتُقيّد تصرفات الحكومات في المجالين الداخلي والخارجي، وتظهر هذه القوى الخفية في بعض المناسبات للعلن وتقوم بالتمثيل المباشر في المحيط الدولي.

وعلى هذا الأساس يجب متابعة التطور التدريجي للمواد التي عالجت أولاً دراسة العلاقات فيما بين الدول وصولاً لمادة "علم" العلاقات الدولية.

لا شك أن الفلسفة والقانون لعبا دوراً كبيراً هاماً في تجذير علم العلاقات الدولية (منتظر ذلك في حينه)، إلا أن التاريخ كذلك لعب دوراً كبيراً هاماً في العملية، أو على الأصح في تجذير الممارسة الدولية. وبدون أن ننسى أسماء مؤرخين لامعين تركوا الكثير عن تاريخ الحضارات السابقة لنشأة الدولة الحديثة أمثال: تيوسيديد وميغا لوبوليس وحتى مؤرخنا الذي من حقّه علينا أن نعتز به ألا وهو ابن خلدون. إلا أننا سنركز على العصر الحديث فقط، وظهور الدولة القومية وتشكيل ما يسمى "بالنظام الأوروبي للدول"، حيث أن التاريخ أولاً من خلال تاريخ المعاهدات، وثانياً من خلال التاريخ الدبلوماسي، بدأ يعالج بجدية متخصصة ومحددة العلاقات "ما بين الدول" إلى جانب القانون الدولي الذي ولد في هذه الفترة كعلم ونظام قانوني للعلاقات ما بين الدول.

فالتاريخ الحديث للمعاهدات ظهر مع معاهدات وستفاليا (1648)، وبالذات على يد المؤرخ (Tillet) ⁽¹⁾، ورغم أن تاريخ المعاهدات كان أسيراً للأبعاد القانونية بسبب أن المعاهدات تشكل المصدر الرئيسي للقانون الدولي، حيث نجد أن (Toscano) عرف تاريخ المعاهدات "بالتاريخ الذي يعالج فقط الجزء القائم على المعاهدات من القانون الدولي" ⁽²⁾.

إلا أنه استمر حتى نهاية القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر عندما ظهر نوع من الاستقرار بين الدول القومية الأوروبية على حساب تفكك الامبراطورية الجارة (الدولة العثمانية)، بالإضافة لظهور الثورة الفرنسية "واستقلال" الولايات المتحدة الأمريكية على الجانب الغربي للأطلسي، وبداية تحريك المستوطنين

(1) TILLET Jean: Recueil des guerres et des traités de paix, de trêve, d'alliance d'entre les Rois de France et d'Angleterre depuis Philippe 1^{er} Roi de France, jusque a Henri II; paris, 1577.

(2) TOSCANO-Mario; Storia dei Trattati politica Internazionale; I; parte generale 2^o ed.; Turin-Italia; 1963, p.1.

الأوروبيين وخاصة الاسبان والبرتغاليين في أمريكا اللاتينية (الايبيرية) مع بداية ضعف وانهيار اسبانيا والبرتغال. كل هذه المتغيرات الدولية سببت تغييراً في بعض المفاهيم التي كانت سائدة آنذاك وتختص بتنظيم العلاقات ما بين الدول.

ذلك دفع بملوك أوروبا للتحالف فيما بينهم من أجل إيقاف مد هذه الثورة، ووضع حد للمتغيرات الدولية الثورية حيث بدء تغييرها تدريجياً عبر سلسلة من مؤتمرات القمة (مؤتمر فيينا - 1815) الذي نشأ عنه كما أشير سابقاً الحلف المقدس. ففي هذا المؤتمر أعيد النظر بالنظام الأوروبي السابق الذي أحدث خطوات لحمايته، كما أعيد النظر بأداة السياسة الخارجية لهذه الدول، الدبلوماسية، واتفق على تنظيم المراتب الدبلوماسية والأسبقيات بين رؤساء البعثات وثبتت البعثات الدبلوماسية الدائمة لغالبية الدول الموجودة آنذاك.

كل هذه المتغيرات الدولية المعتدلة دفعت ولأول مرة في التاريخ على مستوى جماعي قاري، جميع الأنظمة القائمة للتحرك وتدعيم أنظمتها داخلياً وخارجياً وتقوية أجهزتها الدبلوماسية والرفع من مستوى رؤساء بعثاتها. الشيء الذي دفع بالمؤرخين لإعادة النظر في كتابة التاريخ ونبههم إلى أن هنالك ظواهر كثيرة وجديدة للعلاقات ما بين الدول غير مدونة في المعاهدات، بحيث أصبحت المعاهدات غير كافية كمصدر لكتابة التاريخ، ومن يريد معرفة هذه الظواهر عليه أن يقوم بدراسة وثائق أخرى. وعليه فإن الدبلوماسية قامت بدور نشط وأوراقها ووثائقها ومراسلاتها تحولت لأفضل مصدر للمؤرخ، وانتقل اهتمام المؤرخين لتحليل الماضي والحاضر وحتى للتنبؤ بما سوف يحدث مستقبلاً ودفع بالتاريخ الدبلوماسي لأن يصل أوجه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى وتغيير موازين القوى وظهور قوى وتكتلات وتنظيمات دولية جديدة، هذه المتغيرات أدت إلى ولادة "علم" جديد سمي : بالعلاقات الدولية، وكان أول نشأته في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل في بريطانيا، وكأي علم جديد يبحث عن تاريخ له ظهر ما يسمى بتاريخ العلاقات الدولية، الذي ضم إليه من ضمن مواد أخرى، التاريخ الدبلوماسي، والذي خاصيته أنه يركز على تسلسل المفاوضات وعرض العلاقات ما بين الدول، بينما تاريخ العلاقات الدولية يبحث عن أسبابها ويدرس قواها العميقة⁽¹⁾. بالإضافة إلى أن التاريخ الدبلوماسي هو في الواقع تاريخ لتطور العلاقات بين الدول. وهذا يعني أن مجرى الحياة السياسية داخل الدول لا يعني التاريخ الدبلوماسي ولا يشكل موضوعاً له إلا بمقدار ما يؤثر على العلاقات الخارجية التي تنشأ بين الدول أي (السياسة الخارجية)⁽²⁾.

ومع تطور المجتمع الدولي السريع في جميع الميادين فيما بين الحربين وبعد الحرب الثانية في الخصوص، تطورت العلاقات الدولية كمادة مستقلة وبدأت تفتح أقساماً وفروعاً جديدة في الجامعات الأمريكية والبريطانية تحمل اسم (العلاقات الدولية)، ومن ثم انتقلت العدوى إلى الجامعات الأوروبية الأخرى حيث كانت آخرها

(1) انظر كتاب - ليريس دوللو - التاريخ الدبلوماسي - ترجمة: سمويح، فرق العادة، منشورات عويدات، بيروت (1970) صفحة 6 و 7 - وكذلك راجع كتاب - بيير رينولان وجان باقيست ديرويل / منخل إلى تاريخ العلاقات الدولية/ ترجمة - لليز كم نقش - منشورات عويدات الطبعة الثانية، بيروت 1982 (مرجع هام).

(2) انظر - على سبيل المثال - أنيس التمكرم - من الدبلوماسية إلى الاستراتيجية - دار الطليعة، بيروت 1981، صفحة 17 وما يليها.

في الجامعات الفرنسية التي ما زال بعضها وحتى الثمانينات يستخدم مصطلح "الدراسات الدولية" بدل العلاقات الدولية⁽¹⁾.

أما بالنسبة للاتحاد السوفييتي وبلدان الكتلة الشرقية سابقاً ، فلأسباب إيديولوجية وسياسية انعكست على الناحية الأكاديمية، تأخر دخول مادة العلاقات الدولية إلى جامعات ومعاهد هذه الدول. فبالنسبة للاتحاد السوفييتي، بعد موت ستالين وانهقاد المؤتمر العشرين (1956) للحزب الشيوعي السوفييتي وحلول زعامات جديدة بالإضافة لبداية مرحلة جديدة في السياسة الداخلية والخارجية للاتحاد السوفييتي تتماشى مع المتغيرات الدولية، كل هذه الأسباب وأخرى لا مجال لذكرها أثرت كثيراً على الناحية الأكاديمية حيث بدأ يتكلم عن علم العلاقات الدولية منذ مطلع الستينات.

أما بالنسبة لباقي دول الكتلة الشيوعية، فلقد اعتبرت مادة العلاقات الدولية كعلم مستقل ودخلت جامعات ومعاهد هذه الدول بعد فترة من تبني الاتحاد السوفييتي لها، إلا أن وضعيتها وتقبلها الزمني ليس متشابهاً في هذه الدول، وتتماز بولونيا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا عن باقي دول الكتلة في هذا المضمار.

أما في دول العالم الثالث: أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، فلا شك أن بلدان أمريكا اللاتينية تختلف عن بلدان القارتين الآخرين، وسبب ذلك أن غالبيتها دول قائمة منذ ما يقارب القرنين من الزمن، بينما دول أفريقيا وآسيا فغالبيتها العظمى دول حديثة الاستقلال، وما زال بعضها يرسل أبناءه للخارج لتلقي العلم وذلك لعدم وجود جامعات في هذه الدول. وقد بدأ الاهتمام في جامعات بلدان هذه القارات الثلاث بإدخال مادة العلاقات الدولية ضمن مناهجها التعليمية وتدريسها في نهاية

(1) قطر - Marcel MERLE; Sociologie des Relations Internationales; Deuxieme Edition; Dalloz - Paris, 1976. "Introduction".

وخاصة المقدمة.

الستيفات والسبعينات. إلا أننا لا نستطيع مقارنتها مع أمريكا الشمالية وأوروبا سواء الغربية أم الشرقية بسبب فقر هذه الدول لوسائل ومعاهد وحتى لمراكز أبحاث متخصصة بالعلاقات الدولية وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها:

أولاً: عدم توفر كوادر (أطر) كافية ومتخصصة أي (عنصر بشري كئذ).
ثانياً: عدم توفر أو تخصيص أموال للتعليم الجامعي والبحث العلمي (عنصر اقتصادي).

ثالثاً: وكما يقول التشيلي - ماركوس كابلان - (ويخص بقوله بعض دول أمريكا اللاتينية ذات الأنظمة العسكرية) لتخوف بعض حكومات هذه الدول على نفسها فيما لو سحقت يتكرس مثل هذه المادة (١).

ومع تطور العلاقات الدولية وظهور متخصصين وباحثين كثيرين، تبين لهم أن هذا "العلم" الجديد هو من الشمولية بحيث تعجز معه جميع العلوم القائمة آنذاك أن تفيه حقه، فلا القانون الدولي المنظور منذ القرن السادس عشر ولا التاريخ الدبلوماسي الذي وصل أوجه وأصبح التاريخ الأساسي لدراسة العلاقات ما بين الدول، ولا حتى الدبلوماسية التي تحولت إلى حجر زاوية للمجتمع الدولي، كافية لدراسة المجتمع الدولي المعاصر، فهذه المواد إلى جانب مواد أخرى لا تستطيع تغطية كل تطورات وتعقيدات المجتمع الدولي الحالي، بل تدخل في إطار تاريخ العلاقات الدولية وتكون جزءاً أساسياً لدراسة هذا المجتمع الذي انتقل من مجتمع علاقات ما بين الدول فقط (سياسة خارجية) إلى علاقات ما بين أفراد وجماعات ومنظمات.... الخ. أي أشخاص دوليين جدد إلى جانب الدول. أي إلى علاقات دولية شاملة.

(١) Kaplan; Marcos; La Ciencia Política Latinoamericana en la Encrucijada; Santiago, Chile, 1970; PP. 53 & 54.

الفصل الثاني

إشكالية مصطلح العلاقات الدولية

يستخدم لفظ العلاقات الدولية في اللهجة العامية دون تحديد لماهيته ومضمونه، وكذلك يستخدم من قبل الصحفيين ورجال السلطة وخاصة التابعين للأجهزة المكلفة بالعلاقات الخارجية للدول والمنظمات الدولية... الخ. جنباً إلى جنب أو كمرادف لمصطلحات أخرى مثل: السياسة العالمية أو السياسة الدولية أو السياسة الخارجية أو حتى الدبلوماسية، حيث تتردد هذه المصطلحات عشرات المرات في أحاديثهم اليومية دون تدقيق أو تحديد لمعناها اللغوي والمادي. لأن ذلك لا يهمهم بقدر الموضوع الذي يناقشونه أو يتبادلون وجهات النظر حوله.

أما من الناحية الأكاديمية، فرغم أن توجهات كثير من المفكرين تتجه لاستخدام هذا المصطلح "العلاقات الدولية" إلا أن بعض الغموض وعدم الدقة بالتحديد يكتنفان هذه التسمية، وما زال هنالك جدل أكاديمي حوله وما زالت تتردد عدة تسميات مختلفة تطلق على " المجتمع الدولي" يهدف تحديد هذا العلم الجديد مثل: دراسات دولية، السياسة الخارجية، السياسة العالمية، وحتى المصطلح القديم الجديد الدبلوماسية. الشيء الذي يدفعها للاعتراف بأن هذا الجدل وعدم الاتفاق بوجهات النظر ليس من صالح تحديد تعريف واضح لمصطلح (العلاقات الدولية) ولا حتى تحديد الهدف من دراسة هذه المادة أو تحديد محتواها.

وعليه أمام هذه المجموعة من التسميات التي تنافس علم العلاقات الدولية، لا بد من توضيح كل مصطلح، لنستطيع تفسير مصطلح (العلاقات الدولية)، ليكون لنا

مركزاً نستطيع على أساسه تحديد مفهوم ومن ثم أهداف ومحتوى هذه المادة
ومنطلقاً لمعالجة المادة في الفصول القادمة.

1- الدبلوماسية : بالفرنسية Diplomatie - بالانجليزية Diplomacy -

بالالامسيانية Diplomacia

فكما هو معروف، كلمة دبلوماسية مشتقة من المفردة اليونانية (Diploma)،
المشتقة من فعل دبلوم والذي يعني بالعربية "طوى"، وكانت تعني عندما أطلقت لأول
مرة على الوثائق التي تطوى طيتين: كجوازات السفر وتذاكر المرور أو الوثائق
والصكوك الصادرة عن الملوك والأمراء والمتضمنة منح شخص ما توصية خاصة
أو امتيازات...ومن ثم أصبح هذا اللفظ يطلق على الأوراق والوثائق الرسمية أو تلك
التي تتضمن نص الاتفاقات أو المعاهدات المعقودة (1)، أو حتى على الأجهزة المكلفة
بتنفيذ العلاقات الخارجية للدول.

وبعبارة أخرى توضيحية يقول مارسيل ميرل:

"الدبلوماسيون هم الوكلاء المختارون من أجل نقل الوثائق الدبلوماسية أي
الدبلوماسية (...) ومهمة التاريخ الدبلوماسي هي جمع وسرد ومن ثم التعليق على هذه
الوثائق، أي مجموعة الوثائق الرسمية والسرية التي كان الملوك والأمراء يتصلون
من خلالها فيما بينهم من جهة وفيما بين ممثليهم الدبلوماسيين من جهة أخرى. (...)
ويضيف ميرل.. أنه كان من الصعب الوصول إلى هذه الوثائق، حيث كانت تتطلب
معالجة خاصة وعلى هذا الأساس بررت استقلالية هذا الفرع من العلوم
التاريخية" (2).

(1) انظر بهذا الخصوص جميع كتب دبلوماسية. وخاصة / علي صفاق أبو هيثم، - قانون الدبلوماسي -
منشأة المعارف بالإسكندرية - 1975، ص 16. - وكثينا -: النظريه والممارسه الدبلوماسيه. دار
زهران...، 1997.

(2) انظر : (مرجع سابق) ، pp. 59-60 "Sociologia..." - Marcel MERLE -

ومع تطور المجتمع الدولي، فإن أعمال المؤرخين والباحثين تعدت دراسة الوثائق والتعليق عليها واتجهت للبحث عن الظواهر والعوامل المؤثرة في العلاقات ما بين الدول، وعلى هذا الأساس نشأ تاريخ العلاقات الدولية أي : "دخلت عوامل - غير دبلوماسية - في دراسة تاريخ العلاقات الدولية"(1) .

إذن أمام شمولية مصطلح (العلاقات الدولية) أصبح تعبير الدبلوماسية في يومنا الحالي يشكل جزء منه والخاص بالأداة الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية للدول التي هي جزء من العلاقات الدولية.

2- السياسة الخارجية :

بالفرنسية : Politique Etrangere وبالإنجليزية Foreign Policy
وبالإسبانية Política Exterior .

يعرفها A. Bergstraesser "بمجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دول أخرى، أو مجموعة العلاقات لأنظمة دول (كتل) أو حتى مجموعة العلاقات لكيانات اقتصادية وثقافية تابعة لهذه الكتل"(2).

هذا التعريف شامل فهو لا يشير فقط إلى العلاقات الخارجية التقليدية لدولة ما (أي ما يعني العلاقات مع دول أخرى، ومنظمات دولية...الخ) بل يشمل كذلك

(1) نفي للرجع سابق ، صفحة 2.

(2) انظر : A.BERGSTRAESSER: Weltpolitik als Wissenschaft; Köln - Opladen. 1965, P. 37.

المشار إليه في : Manuel MEDINA; La Teoria de las Relaciones Internacionales; 1973;P.21.

العلاقات ما بين "النظمة دول - كتل" ومنظمات اقتصادية وثقافية تابعة لهذه الأنظمة.. إلا أن ميزته أنه يركز بداية على العلاقات ما بين الدول⁽¹⁾.

وبالإضافة لما ذكر نشير إلى تعليق مانويل مدينا، بأن: "السياسة الخارجية يجب أن تكون أكثر تواضعاً ونشير فقط إلى العلاقات السياسية بين الدول"⁽²⁾.

ونستنتج مما سبق، أن السياسة الخارجية لدولة ما، هي إلا جزء من السياسة العامة لهذه الدولة، أو الخطه التي تُسير بيهيها دولة ما علاقاتها مع دول أخرى، فدراسات السياسة الخارجية ترتكز على ظاهرة القرار السياسي للدول الخاص بالعلاقات الخارجية والتعاون الدولي بدون أن تشمل النظام الدولي بكامله. وباستطاعتنا تعريف السياسة الخارجية بأنها (الخطه الاستراتيجية العامة التي ترسمها دولة ما وتنفذها بواسطة وسائل عدة أهمها العسكري والدبلوماسي).

وبإيجاز - لا يمكن بأي حال من الأحوال استخدام هذه التسمية كمرادف للعلاقات الدولية لأن هذا المصطلح يخص فقط السياسة الخارجية لدولة واحدة أي مثلاً:- السياسة الخارجية للاردن - بينما مصطلح العلاقات الدولية هدفه أكثر شمولية وبذا فالسياسة الخارجية هي فرع من العلاقات الدولية.

3- السياسة الدولية :

بالفرنسية: Politique Internationale وبالإنجليزية: International Politics
وبالاسبانية: Politica Internacional

(1) - Roberto MESA; Teoria y Practica de Relaciones Internacionales; Taurus; 1977; p.

وكذلك..... 18. Manuel MEDINA; "La Teoria...", p. 21.

(2) المرجع السابق: - Manuel Medina; "La Teoria..."; P.21

هذا التعبير يغطي واقعاً دولياً أكثر اتساعاً من سابقه "السياسة الخارجية"، فهو يشير للنظام (المجتمع) الدولي بشكل عام، وليس من وجهة نظر السياسة الخارجية لدولة ما. ويكلمات أخرى - فإن مصطلح السياسة الدولية يطلق على - مجموعة العلاقات السياسية القائمة ما بين الدول (الشؤون الخارجية)، بالإضافة لجميع العلاقات القائمة في المجتمع الدولي أي ليس المقصود دولة واحدة فقط بل النظام الدولي بأكمله.

وعلى هذا الأساس نجد كثيراً من الكتاب وخاصة الإنجلوسكسون أو من يتبعهم يستخدمون هذا المصطلح كبديل "للعلاقات الدولية" والسبب بسيط وواضح: فغالبيتهم يعيرون العلاقات السياسية ما بين الدول أهمية خاصة ويعتقدون بأن (القوة) هي المفتاح الرئيسي للتواهر الدولية، بالإضافة لاعتبارهم أن العلاقات الدولية ما هي إلا جزء من علم السياسة، أو كما يقول R. Platig: "أن العلاقات الدولية ما هي إلا ملحق لعلم السياسة"⁽¹⁾.

وهذا الموقف بنظرنا ليس مقبولاً، فالعلاقات الدولية ليست مقتصرة على علم السياسة ولا على وجهه الخارجي أي السياسة الخارجية للدول المستقلة. والمجتمع الدولي أصبح يضم أشخاصاً آخرين من غير الدول لهم علاقات خارجية كالمنظمات الدولية، وحركات التحرير الوطني، وعلى سبيل المثال منظمة التحرير الفلسطينية تملك أكثر من (100) سفارة وممثلة ومكتب للارتباط الخارجي والاعلام معتمدة لدى غالبية دول العالم.

(1) H. Raymond PLATIG; " International Relations as a Field of Inquiry" in James Rosenau; International Relations and Foreign Policy, A Reader in Research & Theory; New York, 1969; pp. 6-19.

- Roberto MESA; "Teoria...", p. 16

مشار إليه في كتاب

وعليه فنحن أمام مصطلحين مختلفين: السياسة الدولية والملك الدولية، الأخير هو أكثر اتساعاً وشموليه وما السياسة الدولية، بمفهومها بين الدول. إلا جزء منه.

4- السياسة العالمية : *Politique Mondiale - World Politics - Politica Mundial*.
وتعني دراسة العلاقات السياسي للنظام الدولي بكامله (النظام العالمي) وليس فقط العلاقات ما بين الممثلين فرادى. إلا أن كلا المصطلحين: السياسة الدولية والسياسة العالمية يستخدمان بالممارسة للتعبير عن نفس المعنى، أي سياسة نظام الدولي بكامله من ناحية كونية شاملة أو من نواحي العلاقات الخاصة بين الدول وممثلين آخرين أفراديين.

ونجد أن هذه التسمية كثر استخدامها في السنوات الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث أن مستخدميها يعتقدون بأنها أكثر شمولية من لفظ الدولية ولتنافس مع دور أمريكا كزعيم عالمي، ومن أجل الابتعاد عن لفظ التقليدي "مركزية الدولة" المسيطر على الدراسات الدولية. أي أن دراستها تتأثر نحو النظام الدولي بمجموعه ولا تقتصر فقط على العلاقات ما بين الدول، ورغم هذا التغيير في المفهوم إلا أن مستخدميها ما زالوا يركزون على العلاقات لسياسة التي تقوم داخل النظام الدولي متجنبيين العلاقات الأخرى.

5- الدراسات الدولية : بالإنجليزية - *International Studies* بالفرنسية *Etats*.

- *Estudios Internacionales* بالاسبانية

وهذا المصطلح هو قرني النشأة، حيث استخدم كبديل لمصطلح الدبلوماسية الدولية الانجلوسكسوني النشأة، وإن كان مصطلح السياسة الخارجية والسياسة

الدولية يشمل محيطاً أصغر من محيط مفهوم العلاقات الدولية فإنه يحصل العكس بالنسبة لمصطلح الدراسات الدولية.

وكما يقول مانويل مدينا^(١)، فهذا المصطلح مفهومه أكثر شمولية من العلاقات الدولية حيث يشمل الدراسات القانونية المقارنه واللغات الأجنبية مروراً بالدراسات الجغرافية السياسية والأنثروبولوجية (علم طبائع الإنسان) والاقتصادية، ويضيف " بأن الدراسات الدولية تكون بالحقيقة حقلاً واسعاً أو قطاعاً أكاديمياً يشمل نفس مادة العلاقات الدولية بالإضافة للاقتصاد الدولي والقانون الدولي والمنظمات الدولية...الخ".

ونضيف من جهتنا كذلك القانون الدبلوماسي والقضلي، والنظريه والممارسة الدبلوماسية، وتاريخ العلاقات الدولية، وحتى علاقة الكنيسة بالدولة (وخاصة في بعض الدول اللاتينية) بالإضافة للتجارة الخارجية والتعاون الدولي...الخ.

6- العلاقات الدولية :

والآن بعد أن وضعنا ما تعنيه المصطلحات السابقة نعود لمصطلح العلاقات الدولية، الذي دخل جميع المعاجم (الانسيكلوبيديا) وخاصة في فرنسا التي تردت كثيراً قبل قبوله، وعلى هذا الأساس يستخدم بالعربية تحت اسم "العلاقات الدولية" وبالفرنسية Relations Internationales وبالانجليزية : International وبالإيطالية : Relazioni Internazionali وبالألمانية : Relaciones Internacionales وبالاسبانية Internationale Beziehungen .

- Manael MEDINA; "Teoria..."pp. 20 & 21.

(١) مرجع سابق

إن مصطلح العلاقات الدولية صُدِّرَ للعالم من الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى وبرز أمريكا كقوة كبرى على مسرح الأحداث الدولية بعد مشاركتها في الحرب العالمية الأولى وفي مؤتمر فرساي للسلام عام (1919)، بشخص رئيسها - ويلسون - الذي كان له الأثر الكبير في إنشاء عصبة الأمم. ففي هذه الفترة بدأ اهتمام أكاديمي وياحي الولايات المتحدة الأمريكية ينصب على دور أمريكا الدولي، وبدأوا ينظرون ويبحثون في شؤون العالم بصفة علمية وبشكل دفع (Alfred Grosser) لأن يصف دراسات العلاقات الدولية بتخصص أمريكي⁽¹⁾.

والذي يهمننا هنا هو أن مادة العلاقات الدولية تطرح محتوى أكثر شمولية من المصطلحات التي أوردناها وفسرناها سابقاً ما عدا "الدراسات الدولية"، وعودة لما ذكر نجد أن العلاقات الدولية تستقل عن "علم السياسة" ليس لأنها لا تشمل العلاقات ذات الصبغة السياسية بل لأنها تشمل كذلك علاقات ذات صبغة غير سياسية تقوم ما بين الدول والأشخاص الدوليين الآخرين المكون منهم المجتمع الدولي.

وتفسيراً لذلك نقول: إن العلاقات الدولية هي: العلاقات الاجتماعية المعقدة للمجتمع الدولي سواء أكانت ذات صبغة سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو إنسانية أو دينية... الخ، وكذلك العلاقات التي تقوم بين الدول أو العلاقات القائمة بين الممثلين الدوليين الآخرين في المجتمع الدولي من جهة وبينهم وبين الدول من جهة أخرى.

(1) - Alfred, GROSSER, "L'etude des Relations Internationales Specialite americaine?" R.F.S.P., pp. 634-651.

- Roberto MESA, "Teoria & Practica..." p. 15. :بالإضافة لميسا، (مرجع سابق) :

وعلى هذا الأساس نجد أن العلاقات الدولية تكون حقلاً دراسياً جديداً مستقلاً عن علم السياسة. إلا أن استقلال هذا العلم لا يعني انعدام علاقته مع المواد الأخرى كالاقتصاد والقانون والتاريخ وعلم النفس والجغرافية السياسية...الخ، بل إن علاقة مادة العلاقات الدولية بهذه المواد بلغت درجة بحيث أصبحت بعض فروعها (كالقانون الدولي العام والاقتصاد الدولي والمنظمات الدولية...الخ). تكون موضوعات لعلم العلاقات الدولية.

على هذا الأساس يقال: إن العلاقات الدولية، هي حقلى دراسات متعددة المواد، إلا أنه لا يصل لشمولية وعمومية وشموض - الدراسات الدولية-.

باختصار باستطاعتنا القول أن هذا "العلم" الجديد هو العلم الذي يهتم بدراسة المجتمع الدولي بالكامل.

الفصل الثالث

المفهوم العام والأكاديمي للعلاقات الدولية

مما لا شك فيه أن تحديد مفهوم أي مادة أكاديمية مشروط بالتوجهات الشخصية من قيم وأفكار خاصة بكل مفكر أو باحث من جهة، ولتأثيرات المحيط العلمي والثقافي الذي يعيش فيه من جهة أخرى، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى ذات الصلة الوثيقة بالمادة الأكاديمية نفسها.

فبالنسبة لمادة العلاقات الدولية، نجد أن تحديد مفهومها يخضع لهذه الشروط الشخصية للمفكر أو الدارس أو الباحث (أولاً) وللشروط والعوامل الخاصة بها كمادة أكاديمية (ثانياً) والتي نذكر منها:

- 1- أن علم العلاقات الدولية، هو العلم الذي يدرس المجتمع الدولي بكامله.
- 2- أن مادة العلاقات الدولية ذات صلة وثيقة بعدة مواد أكاديمية رئيسية تعتبر أساسية بالنسبة لها، بالإضافة لمجموعة من المواد الثانوية (المساعدة) يجب معرفتها ودراستها لما لها من تأثير على مفهوم ومحتوى مادة العلاقات الدولية.
- 3- أن مادة العلاقات الدولية، ما زالت مادة أكاديمية حديثة أي في دور الطفولة إذا قسناها بالمواد أو العلوم الأخرى.
- 4- وأخيراً، ما زال علم السياسة وعلم الاجتماع (السياسيولوجيا) يتنافسان على تبني أو لنقل على (الهيمنة) العلمية والعملية على هذه المادة.

ونظراً لهذه الشروط التي ذكرناها مسلفاً، فإن مادة العلاقات الدولية سواء بمسيرتها النظرية أو التطبيقية، درست وعُولجت وحُلّت من وجهات نظر لعشرات

الدارسين المختلفين، كل واحد منهم حسب تبعيته الفكرية ومحيطه العلمي والثقافي أو حتى لنقل حسب جلسيته كذلك.

وعلى هذا الأساس نجد أن نظرية العلاقات الدولية أو حتى العلاقات الدولية نفسها، درست من وجهات نظر مختلفة:

فالبعض درسها بأسلوب تقليدي (كلاسيكي) من خلال (الفلسفة والتاريخ والقانون)، والبعض الآخر درسها من خلال علم السياسة (باعتبار مادة العلاقات الدولية هي فرع من علم السياسة المختص بدراسة السياسة الخارجية للدول) وغالبية هؤلاء المفكرين هم من الأنجلوسكسون-الأمريكيين، وآخرون درسوها من خلال علم الاجتماع مثل شسورازينبرجر: (Schwarzenberger) الذي يعتبر نظرية العلاقات الدولية فرعاً من علم الاجتماع، والبعض درسها من خلال العلوم السلوكية (Behavior) وذلك عبر دراسة سلوك وتصرفات الأشخاص الدوليين أو الطرح الكمي الرياضي أو من خلال الطرح الوظيفي والنظمية (مناهيم تسمى انجلو - أمريكية) أو عبر طروحات "مثالية" و "واقعية" (مفاهيم تسمى أوروبية)، أو معارضاً جميع هذه الأطروحات المعتمدة تقليدية (المفهوم الماركسي).

وعلى هذا الأساس نحاول من جهتنا استعراض آراء بعض المفكرين أو الدارسين للعلاقات الدولية ضمن مجموعتين:

- 1- المجموعة الأولى: وتضم المفكرين الذين يدافعون عن أطروحة "الدولة" كشخص وحيد ومميز للعلاقات الدولية (رغم أن بعضهم وفي السنوات الأخيرة بدأ يتنازل قليلاً عن احتكار الدولة للعلاقات الدولية). أما مفهوم هذه المجموعة للعلاقات الدولية فيشير إلى أنها العلم الذي يهتم بتتبع وتطور العلاقات ما بين الدول فقط.

هذا الاتجاه تمثله أسماء أكاديمية مشهورة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: فيرالي Virally وريمون أرون Raymond Aron وستانلي هوفمان Stanley Hofmann وكينزي رايت Quincy-Wright ودورن Durn... إلخ.

فمثلاً فيرالي، والذي يُعتبر من أكثر هؤلاء المفكرين تشدداً، يركز على أن العلاقات الدولية تعالج العلاقات بين الدول فقط، ويعرفها بالعلاقات التي تربط بين السلطات السياسية التي تحاول التهرب من سلطة سياسة أعلى منها، بالرغم من استعداده قبول دراسة العلاقات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية... إلخ ضمن إطار العلاقات الدولية، إلا أنه يعتقد بأن هذه العلاقات تدخل من "البوابة الخلفية" للعلاقات الدولية نظراً لتأثيرها على العلاقات ما بين المجموعات السياسية المستقلة⁽¹⁾.

أما ريمون أرون، فيعرف العلاقات الدولية، بأنها "العلاقات ما بين الأمم" أو "العلاقات ما بين الوحدات السياسية المستقلة"⁽²⁾.

وتلميذه أو تابعه الفكري كما يحلو للبعض تسميته ستانلي هوفمان - أستاذ في جامعة شيكاغو - فيشدد على مركزية العلاقات ما بين (الوحدات السياسية) دون إهمال العناصر غير التابعة للدول التي لها أثر على هذه العلاقات. ويعزو للعلاقات

(1) Relations Internationales et Science Politique; en Jules Bosdevant et autres; Les Affaires Etrangere; P.U.F., Paris 1959, pp. 431-45.

- Manuel MEDINA; Teoria & Formacion De La Sociedad : وتظر كذلك :
International; Tecnos; Madrid; 1983, p. 149.

- Raymond ARON; Paix et Guerre; entre les Nations; Paris; 1969. (2)

بالإضافة لمقالة "R.F.S.F. 'qu'est-ce qu'une Theorie des Relations internationales?' (1967), pp. 837-861.

- Reberto MESA; PP. 73-74.

بالإضافة /مرجع سابق :

الدولية الهدف التالي "أنها تدرس العوامل والنشاطات التي تؤثر على السياسة الخارجية وعلى سلطة الوحدات الرئيسية المكونة للعالم"⁽¹⁾.

أما كينزي رايت فيعرف العلاقات الدولية بأنها "العلاقات القائمة ما بين مجموعات سياسية ذات سلطة - Relations between Powerful Groups - مع تشديد وتمييز على مكانة الدولة القومية"⁽²⁾.

أما دوون، فحذا حذو فيرالي بتعريفه للعلاقات الدولية حيث قال:
"إنها العلاقات القائمة ما بين الوحدات السياسية المستقلة في نظام عالمي سلطته السياسية غير مركزة على أية نقطة"⁽³⁾.

2- المجموعة الثانية: وتضم مجموعة أخرى من المفكرين لديهم رؤية أكثر شمولية للعلاقات الدولية، فهم يتكلمون عن العلاقات بين جماعات مختلفة ذات سلطات غير متشابهة تلعب أدواراً في الوسط الدولي. والبعض منهم يركز اهتمامه على الفرد كعنصر رئيسي مكون لتجمعات وتنظيمات ذات نشاطات دولية مثل: سبيكمان (Spykman) ودويتش (K.Deutch) ويونغ (G.Young) وسشوارزنبرجر (Schwarzenberger) وأنطونيو تريول (Antonio Truylol)

(1) Stanley HOFFMANN; Theory in International Relations; N.J. 1960..

أو عن الترجمة باللغة الإسبانية: Teorias Contemporaneas sobre las Relaciones Internacionales; Trad. Lopez MARTINEZ; Madrid, 1963 P. 7

(2) Quincy WRIGHT, the study of International Relations; New Yourk; 1955, p.7.

(3) Dunn, FREDRICK., "The scope of international Relations"; world politics Vol. 1 (1948).

وكتلك - لرينال / مرجع سابق: Celestiono del ARENAL; "Introduccion a las..."p.358,

وشيفالييه (Chevallier) ومانويل مدينا (Manuel Medina) وروبرتو ميسا (Roberto Mesa) ... إلخ.

هذه المجموعة من المفكرين تنطلق من هدف - علائقي - أي ما يعني العلاقات القائمة ما بين أفراد وجماعات وحكومات عبر حدود الدول.. فمثلاً: سبيكمان، يعرف العلاقات الدولية بأنها "العلاقات القائمة ما بين أفراد وجماعات من دول مختلفة"⁽¹⁾. أما كارل دويتش، فيعرفها من جهته بـ "العلاقات غير محددة الهوية القائمة عبر حدود مختلف الوحدات السياسية"⁽²⁾. أما يونغ فيعتبر أن المادة الخاصة التي تدرسها العلاقات الدولية هي "العلاقات نفسها"⁽³⁾.

أما سشوارزنبرجر فيعرفها بقوله: "الشؤون الدولية، هي العلاقات القائمة ما بين الجماعات فيما بينها من جهة وما بين الجماعات والأفراد من جهة ثانية وما بين الأفراد بعضهم مع بعض من جهة ثالثة، والتي تؤثر على المجتمع الدولي"⁽⁴⁾. أما أنطونيو تريول، فيحدد العلاقات الدولية كقطاع من الواقع الاجتماعي أي : تلك العلاقات الإنسانية ذات الطبيعة الدولية"⁽⁵⁾.

-
- (1) مرجع سابق: SPYKMAN, Nicholas J. "Methods of Approach...p. 74.
- (2) مرجع سابق: - Manuel MEDINA; "Teoria & Formacion..."p. 150.
- مقتبس من - Abdul A.SAID -Theory of International Relations, The Crisis of Relevance; Prentice - Hall, Englewood Cliffs, N.J., 1968, p. 74.
- (3) عن: - Antonio Troyol SERRA; " La Teoria de las Relaciones Internacionales como sociologia, Instituto de Estudios Politicos; Madrid, 1973; p. 56.
- (4) الترجمة الإسبانية: - SCHWARZENBERGER, George, "La politica del poder"2 edit; julio CAM POS & Enrique GONZALEZ; Mexico - Buenos Aires 1960; p.8.
- بالإنجليزية عن آخر طبعة: 1960. World Politics, "A Study of world Society" Stevens, London
- (5) مرجع سابق - Antonio Truyol; "La Teoria..."; P. 28...

أما شيفالييه صاحب تعبير " المركب العلائقي الدولي " فيعرف العلاقات الدولية بأنها تشابك مختلف أشكال العلاقات القائمة ما بين مختلف الدول الموجودة في هذا الوسط الخاص والمسمى بالمجتمع الدولي⁽¹⁾.

أما ماثيويل مدينا فيقول بأن مفهوم "المجتمع الدولي" الوارد في تعريف شيفالييه، يخدم كعادة من أجل تعريف العلاقات الدولية، وبالرغم من شمولية هذا المفهوم إلا أنه الأكثر صواباً لهدفنا، ويُبَيِّن الاختلاف ما بين المجتمع الوطني والمجتمعات الأخرى ويشير إلى تمييز هوفمان ما بين المجتمع الدولي والمجتمع الوطني، حيث أن الأول يتصف بأنه "وسط غير منظم" ويمتاز بوجود كيانات سياسية ذات سلطات سياسية مستقلة. ويشير كذلك إلى تعريف فرانكل (Frankel) للنظام الدولي بأنه نظام مكون من مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتعامل فيما بينها بنوع من التنظيم" ويختم بذكره لتعريف فيرالي الذي يشير إلى أن المجتمع الدولي صفته الرئيسية أنه مكون من وحدات سياسية مستقلة، وينتقد مدينا (Medina) ذلك بقوله إن هذه التعريفات الثلاثة السابقة لهوفمان وفرانكل وفيرالي غير مرضية. وربما كانت ملائمة لتعريف السياسة الدولية وليس العلاقات الدولية، لأنها تتجاهل مجموعه كبير من العوامل التي تهمل العلاقات الدولية مثل العلاقات ما بين الأفراد والجماعات عبر حدود الدول سواء أكانت علاقات تجارية أم ثقافية أم اجتماعية... إلخ⁽²⁾.

ونختم وجهات نظر هذه المجموعة الثانية بتعريف روبرتو ميسا، أستاذ ورئيس قسم العلاقات الدولية في جامعة مدريد المركزية (Complutense)، حيث يُعرف العلاقات الدولية بعد أن يسترسل بشرح الغموض الذي يعتري طبيعة

(1) المرجع نفسه صفحة 15.

(2) مرجع سبق - Manuel MEDINA; "La Teoria..." p.149.

العلاقات الدولية والمغالطات بتعريفها وتحديد هدفها وتشابك حدودها مع حدود مواد علمية أخرى بأنها "العلم الذي يدرس المجتمع الدولي الديناميكي والجامد" ويفسر ذلك بتثنيه لطرح شيفالييه بأن العلاقات الدولية تضم "مركباً علائقياً يضم جميع العلاقات القائمة ما بين الأفراد والجماعات التي مصالحها أو حتى ميولها وأعمالها تدفعها لاجتياز الحدود الوطنية حيث تنمو وتتطور في داخل الإطار الدولي"⁽¹⁾.

وجهة نظر خاصة :-

إذن بالنسبة لنا، وبعد استعراض آراء مجموعتين من المفكرين نقول: إننا قد حددنا في - المبحث السابق - عند تفسير مصطلح العلاقات الدولية، بأن علم العلاقات الدولية هو العلم الذي يهتم بدراسة المجتمع الدولي، وعليه نضم رأينا إلى آراء كل الكتاب الذين لا ينكرون على الدولة أنها شخص دولي مميز ولكن ليس وحيداً، فهناك إلى جانبها أشخاص دوليون كثيرون هم أعضاء فاعلون في هذا المجتمع الدولي وتغوق فعاليتهم عشرات الدول أو (الوحدات السياسية المستقلة)، وخير مثال يمكن ان نستشهد به هو منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني وليست دولة، ففعاليتها وصلت في السبعينات فعالية عشرات الدول ومقدرتها ونفوذها وتأثيرها على المسرح الدولي ما زال قائماً رغم المحاولات المستمرة لتحجيمها⁽²⁾.

بالإضافة لمثال آخر : الشركات المتعددة الجنسيات، والتي فعاليتها ونفوذها وهيمتها على كثير من الدول وحتى دخلها الإجمالي الصافي أو رقم أعمالها تفوق كثير من دول العالم حتى الصناعية منها.

- Roberto MESA; "Teoria & pratica..." p.178.

(1) مرجع سابق;

(2) لمزيد من التفصيل انظر مقالنا "منظمة التحرير الفلسطينية - شخص دولي - تفوق فعاليتها عشرات الدول - المنشور في مجلة (الأسبوع المغربي)، العدد (19)، بتاريخ 1984/6/29، وانظر كذلك مقالنا تحت عنوان "الشخصية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية" المنشور في جريدة (الصباح) التونسية الممطرة بـرم.

1985/12/14.

وبناء على ذلك، يجب أن نبحث عن تعريف يحدد مفهوم العلاقات الدولية في نهاية هذا القرن أو حتى مستقبلاً، منطلقين من أن علم العلاقات الدولية هو العلم الشامل لدراسة المجتمع الدولي، فمفهوم الشمولي هو أفضل مفهوم صالح لتعريف العلاقات الدولية التي لم تعد علاقات بين (الوحدات السياسية المستقلة - الدول)، ومن أجل ذلك لا بد وأن نكون على علم بأشخاص هذا المجتمع والعوامل المؤثرة به من منطلق أن أي شخص دولي - هو كل من يتبوأ دوراً ما في هذا المجتمع الدولي - سواء أكان فرداً أم جماعة منظمة أم دولة، دون تمييز بين هؤلاء الأشخاص كأشخاص دوليين بل التمييز بين أدوارهم وفعاليتهم على المسرح الدولي.

وعليه يجب أن نكون عمليين وواقعيين عند دراستنا لمفهوم المجتمع الدولي وشرح عناصره وأشخاصه والعلاقات القائمة بينهم، وكذلك عند دراستنا لتركيبته أو بنيته وتحديد مشاكله والبحث عن حلول لها. هذا هو مفهومنا للعلاقات الدولية ومن هذا المفهوم الواضح الجلي برأينا منطلق لمعالجة علم العلاقات الدولية الذي أصبح علماً مستقلاً بذاته رغم ارتباطه بعلوم ومواد أخرى، ولا بد لأي متخصص في هذا العلم إلا أن يكون على معرفة بجميع هذه العلوم والمواد الأخرى إضافة لمعرفته لعدة لغات، حتى يستطيع أن يفهم ويفهم أفضل هذا العلم الحديث التسمية القديم النشأة.

الفصل الرابع

محتوى العلاقات الدولية

لقد استعرضنا في الفصل السابق (الثالث) وجهات النظر المختلفة لمجموعتين من المفكرين والكتاب في مادة العلاقات الدولية وبيننا الاختلافات المنهجية والفكرية وعدم الاتفاق على تحديد مفهوم العلاقات الدولية حتى يبين نفس مفكري المجموعتين وختمنا بتقديم فهمنا لمفهوم العلاقات الدولية، وقلنا بأنه العلم الذي يهتم بدراسة المجتمع الدولي الشامل، وأن هذا المجتمع لم يعد مجتمع الدول المستقلة ذات السيادة أو "الدول القومية"، بل هو مجتمع يضم أشخاصاً دوليين آخرين بعضهم له فعالية وتأثير في المجتمع الدولي أكثر من الدول نفسها.

وعلى هذا الأساس وحسب مفهومنا سنحدد فيما يلي محتوى مادة العلاقات الدولية:

أولاً: تهتم العلاقات الدولية بدراسة المجتمع الدولي بكامله، تركيبه العضوي وتطوره.
ثانياً: تهتم العلاقات الدولية بتحديد ومعرفة الممثلين أو الأشخاص لهذا المجتمع الدولي مثل:-

- 1- الدول.
- 2- حركات التحرير الوطني.
- 3- المنظمات الدولية البيئحكومية (العالمية والقارية والإقليمية والجهوية).
- 4- القوى عبر الوطنية : مثل:
 - أ- المنظمات الدولية غير الحكومية.
 - ب- الأمميات والأحزاب السياسية عبر الوطنية.

ج- الأمميات النفاية.

د- الطوائف الدينية والروحية والجمعيات والاتحادات الوطنية.

هـ- القوى الضاغطة (اللوبي).

و- الشركات المتعددة الجنسيات.

5- الفرد والعائلة والقبيلة...إلخ.

ثالثاً: كما تشمل مادة العلاقات الدولية وبالتفصيل العوامل المؤثرة على مسيرة المجتمع الدولي والتي تحكم تصرفات أشخاصه وخاصة الدول مثل:

أ- العامل الجغرافي.

ب- العامل الديموغرافي.

ج- العامل الاقتصادي.

د- العامل التقني والتقدم "التكنولوجي".

هـ- العامل الايديولوجي.

و- المقدره العسكريه والدبلوماسيه.

رابعاً: وتهتم العلاقات الدولية بشكل مباشر وكبير بظاهرة صنع القرارات في المجتمع الدولي، بالإضافة إلى التعاملات ما بين الوحدات المكونة لهذا النظام والوسائل والأجهزة التي تتم عبرها هذه التعاملات...إلخ.

هذه هي الخطوط العريضة التي يمكن أن تكون محتوى العلاقات الدولية والتي تساعد على فهم أفضل لهذا المجتمع الدولي.

الفصل الخامس

تحديد مادة العلاقات الدولية

أشرنا في الفصل (الثاني) من هذا القسم إلى أن مادة العلاقات الدولية ذات صلة وثيقة بمواد أكاديمية أخرى تدرس جوانب من المجتمع الدولي، وهذه المواد منها ما يعتبر أساسى، ومنها ما يعتبر ثانوي، بالنسبة لمادتنا. إلا أننا نعتبرها جميعاً مواد مساعدة، لا بد من معرفتها ودراستها لتبيان علاقاتها مع مادة العلاقات الدولية، وذلك لما لها من تأثير كبير على مفهوم ومحتوى ومن ثم تحديد دراسة المجتمع الدولي الشامل. وعليه سيقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ويضم المواد الرئيسية.

والمبحث الثاني: يضم المواد الثانوية.

المبحث الأول

المواد الرئيسية

أولاً - تاريخ العلاقات الدولية:

لقد أشرنا وباختصار في المبحث الأول من الفصل الأول من هذا القسم إلى الدور الكبير الذي لعبه التاريخ السياسي في تجذير "علم" المجتمع الدولي، وكيف أنه تطور معه منذ مطلع العصر الحديث بتسميات مختلفة كان أولها تاريخ المعاهدات ومن ثم التاريخ الدبلوماسي حتى الحرب العالمية الأولى. ومع تطور المجتمع الدولي السريع في جميع الميادين وخاصة فيما بين الحربين العالميتين وولادة العلاقات الدولية كمادة أكاديمية نوعاً ما مستقلة، فإن جزءاً كبيراً من محتواها استمر تحت تأثير دراسات التاريخ السياسي الدولي أو ما عرف فيما بعد بتاريخ العلاقات الدولية.

وفيما بعد الحرب العالمية الثانية تم التوجه إلى فصل بين مفهومي تاريخ العلاقات و"علم" العلاقات الدولية، حيث نجد أن سبيكمان (Spykman) جذر قبل ذلك بكثير وبالأذات في عام (1933) من الخلط بين المفهومين، بقوله:

"بالرغم من أن التاريخ يقدم المادة الرئيسية لمعرفة المجتمع الدولي، إلا أن اهتمام المؤرخ يختلف كثيراً عن اهتمام المنظر (...). فالتاريخ يهتم بالاستفراد أو بالتركيز على حالة محددة أو حادثة ما، أما النظرية العلمية فإنها تبحث عن ما هو مشترك لحالات أو أحداث مختلفة، أي أنها تبحث عن "قانون"⁽¹⁾.

وبنفس المعنى يتعرض - فيرالي - للمشكلة حيث يميز بين التاريخ والنظرية للعلاقات الدولية، حيث يقول: "إن التاريخ مهمته الرئيسية "المعرفة" بينما العلم أو النظرية في العلاقات الدولية هي مادة "تجريبية" تستخلص "القوانين" أو النماذج عبر تركيزها على البحث عن حالات تاريخية متشابهة ومتكررة عدة مرات"⁽²⁾.

وبنفس المعنى وداخل نفس الإطار الجدلي هنالك وجهات نظر مختلفة أو اجتهدات وآراء لعشرات الكتاب، لا مجال لذكرها أو الاستشهاد بها. إلا أننا نجد لزماً علينا ذكر الفرنسي رينوفان وتلميذه وتابعه ديروزيل، نظراً لما قدامه من طرح جديد لتاريخ العلاقات الدولية، حيث يتنا ويوضح رفضهما لكتابة التاريخ التقليدية

(1) - Methods of Approach to the study of International Politics, in Proceedings of the Fifth Conference of Teachers of International law and Related subjects, Carnegie Endowment for International Peace; Washington 1933, pp. 41-58 Reprod. en E.-O. Crempiel, Die Lahren von den Internationalen Beziehungen, Wissensch aftliche Buchgesellschaft, Darmstadt 1969, pp. 1-33 in -12 ss.

(2) - Relations Internationales et Science Politique, en Jules Basdevant et autres, les affaires etrangeres. P.U.F. PARIS, 1959, PP. 431-456 Reprod. en Czempiel O.C., 78-

المعتمدة على الوثائق الدبلوماسية. وطرح رينوفان ثلاثه توجهات، الواجب برأيه اتباعها لدراسة التاريخ وهي:

1- "أن العلاقات ما بين الحكومات لم تعد المظهر الأكثر أهمية لدراسة التاريخ، بل المهم هي العلاقات القائمة ما بين الشعوب من جهة وما بين الأشخاص المؤلفة منها هذه الشعوب من جهة أخرى. ومن هذه العلاقات يذكر: تبادل المنتجات والخدمات، وتداول الأفكار، ومجموعة المؤثرات المتبادلة بين مختلف المدنيات.

2- دراسة المجتمع الدولي من ناحية المؤثرات الجغرافية، وشروط الحياة المادية والحركات السكانية والمصالح الاقتصادية والمالية والملاح العرقية الجماعية، والتيارات الكبرى العاطفية، وصفات ومقومات الحضارات المختلفة. وباختصار (القوى العميقة) المؤثرة على مسيرة المجتمع الدولي الشامل.

3- الإحساس البشري (القومي) الملتصق بسلوكيات وتقاليده وطرق التفكير البشري.⁽¹⁾

4- بالإضافة لدراسة (دوروزيل) لنفسية رجل الدولة وتأثير القوى العميقة على الحاكم، كجزء متمم وعملي لما كتبه رينوفان.

تستخلص مما سبق أن تاريخ العلاقات الدولية يختلف عن نظريتها، ولكن برأينا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال طرح "نظرية" بدون معرفة عميقة في التاريخ وبأحدثاته وبالقوى العميقة التي تحركه. وكل من يتجاوز التاريخ من منظري العلاقات الدولية سيصل إلى طريق مسدود ويخلق طروحات نظرية مجردة وبعيدة عن الواقع الدولي. وما تاريخ العلاقات الدولية إلا (المختبر) الذي يجب أن يحل به

(1) مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية - بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل - منشورات بحر المتوسط ومنشورات عريقات - ترجمة فايز كم نقش - تقديم: د. نور الدين الحاطوم - بيروت / باريس 1982.

العلاقات الدولية، أو كما يقول دوروزيل: "التاريخ هو المادة الأولية للعلوم الإنسانية (...). وأن الدراسة العلمية للعلاقات الدولية لا يمكن أن تقوم إلا على المادة التي يقدمها لها التاريخ"⁽¹⁾.

وتختتم بقولنا إن التاريخ يعطينا المفتاح من أجل أن نفهم أفضل الواقع الدولي.. أن نفهم الحاضر والمستقبل على ضوء الماضي.

ثانياً - القانون الدولي العام:

القانون الدولي هو المادة الأخرى التي لعبت دوراً بارزاً كمصدر أو كأساس لتاريخ المعاهدات (أولاً)، ومن ثم دوراً موازياً للتاريخ الدبلوماسي والدبلوماسية في دراسة الواقع الدولي (ثانياً)، وذلك قبل تطور العلاقات الدولية كمادة "علمية".

فالقانون الدولي هو المادة الأكثر قدماً من المواد الأخرى، حيث ظهر كمادة مستقلة منذ نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر بفضل ما قدموه رواد المدرسة الإسبانية للقانون الطبيعي وقانون الشعوب أمثال VITORIA و SUAREZ وفيما بعد ما قدمه الهولندي غروتسيوس في قانون الحرب والسلام (De iure belli ac pacis).

هذا القدر للقانون الدولي منحه ميزة احتكارية في حقل الدراسات الدولية طيلة القرون الماضية وحتى وقت قريب، فهيمنة القانون الدولي العام على المناهج الأكاديمية للدراسات الدولية في بعض بلدان أوروبا الغربية وحتى بعض بلدان (العالم الثالث) الناطقة بلغتها، ما زالت قائمة حتى الآن. وفي الدول العربية، نجد أن غالبية الكتب الأكاديمية التي تعالج العلاقات الدولية والمنظمات الدولية وحتى القانون

(1) - DUROSELLE, Jean - Baptiste, Tout empire perira. Une Vision Theorique des Relations Internationales, Paris, pp. 14-15.

الدبلوماسية والقنصلي، كانت حتى فترة قريبة هي كتب القانون الدولي العام، وكتابتها أو مؤلفوها هم من دراسي ومتخصصي القانون الدولي، وذلك رغم دخول هذه المواد في مناهج الجامعات العربية كمواد مستقلة عن القانون الدولي العام وتُدرس جنباً إلى جنب معه.

ومما لاشك فيه أن "احتكارية" أو "هيمنة" القانون الدولي كان سببها بروز "الدولة القومية" في مطلع العصر الحديث، وتطورها واستقرارها ونشيتها كشخص دولي وحيد ومهيمن في المجتمع الدولي. فدراسة الدولة المستقلة وتعاملاتها مع الدول الأخرى تحولت إلى المركز العصبي الذي يوجه تطور هذا العلم، والذي عرف "هيمنته" في القرن التاسع عشر واستقلاليته عن مواد أخرى مثل: الفلسفة وعلم اللاهوت والدبلوماسية، مما دفع بمتخصصيه "الدوليين" بأن يطلقوا عليه علم المجتمع الدولي. أمثال Martens و Fiore و Prida وغيرهم. ومن هذا المنطلق ادعوا بأن جميع المواد الأكاديمية الأخرى التي تهتم بالقضايا الدولية ما هي إلا علوم مساعدة للقانون الدولي.

ومكذا نجد أن القانون الدولي استمر حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى معتبراً بأنه قانون ما بين الدول فقط بغض النظر عن الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجديدة التي تؤثر بقوة في العلاقات الدولية وحتى في القانون الدولي نفسه.

إلا أن فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وأثنائها وبعدها، ومع التطورات السريعة والمتلاحقة للمجتمع الدولي، وانحسار المجتمع الأوروبي للدول، وظهور قوى جديدة، أظهرت عدم الكمال والنقص في مفهوم القانون الدولي العام، حيث بدأ يفقد "احتكاريته" لدراسة المجتمع الدولي وأصبح مادة دولية كالمواد الأخرى التي

ظهرت في هذه الفترة مثل: نظرية العلاقات الدولية والقانون الدولي. الاقتصادي ونظرية المنظمات الدولية... إلخ.

وعلى هذا الأساس ظهرت بداخله تيارات (مدارس فكرية) مختلفة: تقليدية وتجديدية، تطالب بأحداث تغييرات تتماشى مع التغييرات الكبيرة الحاصلة في المجتمع الدولي. وهذه التيارات وخاصة التجديدية منها انتعشت إلى قسمين: قسم ينطلق من مفهوم علم الاجتماع ويدعو إلى تجاوز عدم الكفاية للطروحات الشكلية السابقة، وقسم آخر يعتقد بضرورة خلق مادة جديدة موازية تهتم بدراسة المجتمع الدولي بكامل وجوهه. وكلا التيارين أعطى المجال لولادة مادة جديدة ألا وهي مادة العلاقات الدولية.

وعلى أية حال فإن هيمنة القانون الدولي كعلم للمجتمع الدولي (بمفهومه الضيق) لقرون خلت أثر كثيراً في تجذير العلاقات الدولية كمادة علمية. بالإضافة إلى أن تطور المجتمع الدولي، وظهور أشخاص دوليين آخرين إلى جانب الدول التي تضاعف عددها أكثر من ثلاثة مرات خلال حقبة زمنية قصيرة، بالإضافة لظهور ظواهر دولية جديدة بعد الحرب العالمية الثانية: كتنصيف الاستعمار والاستقلال، و"الاعتماد المتبادل" والتبعية، والتخلف والتنمية، وتطور المنظمات الدولية وقانونها، وظهور محاكم عدل دولية وحقوق الإنسان... إلخ، كل ذلك أضاف صراعاً دولياً جديداً ما بين مؤسسي القانون الدولي (الدول المسيحية الأوروبية الاستعمارية) ودول الكتلة الشيوعية من جهة وبلدان العالم الثالث من جهة أخرى. ودفع بغالبية القانونيين الدوليين لإعادة النظر من أجل تعديل هذا القانون بما يتماشى مع مصالح وتطور وتقدم جميع شعوب المعمورة.

إذن وخلاصة لما سبق نقول إن القانون الدولي يسعى إلى تحقيق أهداف مختلفة غير أهداف العلاقات الدولية. فالقانون الدولي العام (كمادة مستقلة) من حيث أنه مادة قانونية قائمة بذاتها على دراسة القواعد القانونية الدولية ومنهجيته، وأشخاصه كذلك يختلفون عن أشخاص وممثلي ومنهجية العلاقات الدولية التي هي أكثر شمولية بدراستها للواقع الاجتماعي الدولي بكامله. وعليه فالاهتمامات القانونية لها دور فرعي مكمل لدراسة المجتمع الدولي، ومعرفة القانون العام جد ضرورة لدراسة العلاقات الدولية.

ثالثاً - المنظمات الدولية:

سندرج المنظمات الدولية في القسم الثالث الخاص بأشخاص العلاقات الدولية، وسنكتفي هنا بتبيان أهمية دراستها كمادة مستقلة وارتباطها مع العلاقات الدولية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه ومنذ مطلع السبعينات يدور جدل حول خلق قانون خاص للمنظمات الدولية البيحكومية، آخذين بالاعتبار ظهور عشرات المنظمات الدولية فيما بين الحريين وبشكل أكبر بعد الحرب العالمية الثانية، مما دفع بالمخططين الأكاديميين لإدراجها كمادة مستقلة في المناهج الجامعية تحت اسم: نظرية المنظمات الدولية.

فقبل الحرب العالمية الثانية، كانت دراسة هذه المادة تابعة لدراسة القانون الدولي العام، هذه التبعية كانت شيئاً طبيعياً نظراً لأهمية ما هو قانوني بالنسبة للمنظمات الدولية والتي تنشأ عن اتفاقية دولية وهيكلتها وصلاحياتها ونشاطاتها وحتى موظفيها أو علاقاتها مع الدول الأعضاء وغير الأعضاء أو مع دولة (المقر)، بالإضافة لعلاقاتها مع مثيلاتها من المنظمات الدولية. كل ذلك يخضع لتنظيم قانوني،

بالإضافة إلى أن هدفها الرئيسي تنسيق التعامل ما بين الدول؛ وهذا جميعه كانت دراسته وما زالت في بعض جوانبها ممكنة داخل إطار القانون الدولي العام.

إلا أنه وبعد الحرب العالمية الثانية ونظراً للزيادة الكبيرة والسريعة في عدد المنظمات الدولية البيروقراطية التي أنشأت من أجل عدة أهداف مثل: حفظ السلم والأمن الدوليين أو التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية على المستويين الوطني والدولي، وكذلك من أجل تدعيم التعاون ما بين الدول. كل ذلك أدى إلى ظهور حركة فكرية تطالب بفصل واستقلالية دراسة المنظمات الدولية عن القانون الدولي العام. واعتبارها كمادة علمية سياسية اجتماعية مستقلة وليست قانونية فقط⁽¹⁾، حيث أن المنحى القانوني أصبح يعتبر في يومنا هذا ثانوياً بالنسبة لها.

بشكل عام يمكن تسمية هذا الطرح الأكاديمي الجديد - بالوظيفية - من حيث أن هدفه الرئيسي يتكون من تحديد "الوظيفة" أو "الوظائف" التي تقوم بها المنظمات الدولية في المجتمع الدولي. ومنحى هذا الاتجاه الوظيفي الجديد يفتح آفاقاً جديدة لدور المنظمات الدولية في تطوير وحتى تغيير المجتمع الدولي الحالي. ويتطور هذا الطرح الوظيفي ظهرت وتطورت دراسات حول التكامل (الانتماج) الدولي. والتي تقيم من جهة الشروط السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تتم عملية التكامل، وتبين من جهة أخرى دور المنظمات الدولية في هذا التكامل. وهذه الناحية "الوظيفية التكاملية" للمنظمات الدولية هي جزء من مادة واسعة تهتم بها العلاقات الدولية⁽²⁾.

(1) - تضم هذه الدراسة القائمة على الدراسات العلمية السياسية حول التكامل أسماء كلافية مشهورة مثل :

- Hass, Deutch, Lindberg, puchala

(2) - KEY CONCEPTS IN INTERNATIONAL (CLIVE ARCHER) في كتابه

RELATIONS: I;... International Organization - Edit. George Allen & Unwin-
London - Boston- Sydney; 1983. -

وختلاصة لما سبق نقول أن المنظمات الدولية ترتبط بالعلاقات الدولية بصلة وثيقة من حيث أنها شخص من أشخاص المجتمع الدولي الحالي، ويتنبأ لها بأن تصبح أكثر قوة في المستقبل وتساخن في خدمة ورفاهية وتقدم شعوب هذا العالم، وتصحح النقص القائم في المجتمع الدولي، وذلك بسد الفجوات الخاصة بالنواحي التشريعية والتنظيمية بأمل أن تصل بهذا المجتمع الدولي إلى حد الكمال.

وعليه يجب أن تضم دراسة العلاقات الدولية، على الأقل، العناصر الرئيسية للمنظمات الدولية بالإضافة إلى الدراسات الوظيفية للمنظمات الدولية، والتي تكون منحنى متعدد المواد يفتح آفاقاً جديدة من أجل دراسة المجتمع الدولي الحالي.

- يشير في الفصل الثالث من كتابه تحت عنوان (Writings on International Organizations) صفحة 68 حتى صفحة 125 إلى مختلف التيارات (المدارس) التي تدرس المنظمات الدولية ويحددها كالتالي:

1- المدرسة الكلاسيكية ويقسمها إلى :

أ- الحقوقيين الدوليين.

ب- المدرسة القانونية الدولية.

ج- الواقعيين.

2- المدرسة لتحديثية ويقسمها إلى :

أ- الوظيفية.

ب- الوظيفية الجديدة.

ج- غير الوطنية.

د- الاقتصاد المتبادل.

هـ- الكرنية.

3- المدرسة الماركسية ويقسمها إلى :

أ- الكلاسيكية.

ب- الماركسية الجديدة.

ج- الماركسية الصينية.

4- مدرسة تعلم الثالث ويقسمها إلى :

أ- انتقمية.

ب- انتقمية.

رابعاً- الاقتصاد الدولي:

دراسة الاقتصاد الدولي تدخل ضمن إطار علم الاقتصاد. فهو إطارها الطبيعي. إلا أننا نجد أنها تدخل كذلك أكاديمياً وعملياً ضمن إطار تخصص العلاقات الدولية. وقد ظهرت كمادة مستقلة وتطورت بسرعة فيما بعد الحرب العالمية الثانية. لأسباب عديدة نذكر منها:

أولاً: التطور الكبير والسريع في المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية المتخصصة بالتعاون الاقتصادي وخاصة منظمات التكامل الفوقومية الإقليمية والعالمية المتخصصة مثل: السوق الأوروبية المشتركة وصندوق النقد الدولي...إلخ.

ثانياً: انحسار الاستعمار واستقلال غالبية شعوب المعمورة وتضاعف عدد الدول الحديثة وبداية الترجمة للمطالبة بإعادة النظر بالنظام الاقتصادي الدولي.

ثالثاً: إعادة تنظيم النظام الاقتصادي الدولي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه رغم وجود نمطين اقتصاديين عالميين مختلفين: النمط الرأسمالي والنمط الاشتراكي. والآخر هنالك مجهودات لازلت نهائياً.

رابعاً: تضاعف عدد الشركات المتعددة الجنسيات الضخمة وفتح فروع لها في غالبية دول العالم.

خامساً: التطور الاستثنائي للتجارة الدولية والتعاملات التجارية في مختلف أشكالها عبر الحدود الوطنية للدول مثل (الاستثمارات في مجال النفط والصناعات المختلفة بأنواعها والسياحة والملاحة الجوية والبحرية...إلخ).

كل هذه العوامل جعلت العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية إن لم نقل أهمها على الإطلاق. فهو يعالج مشاكل دولية خاصة

ومعقدة متعلقة بشؤون أزمة النظام النقدي الدولي وموازن المدفوعات والحماية الجمركية والدول الأكثر رعاية والسباق على التسلح والمركبات الصناعية العسكرية الضخمة ذات الأثر الكبير في اتخاذ القرار السياسي وطنياً ودولياً، والتخلف والتنمية (دول فقيرة ودول غنية) والاستعمار الجديد والقروض والمنح والتعاون الدولي والمواد الخام وهيمنة الشركات عبر الوطنية الضخمة و "الاعتماد المتبادل" والتبعية ونقص المواد الغذائية ولحتمكارها من جهة أخرى، وحدية المشكلة الديموغرافية أو الانفجار السكاني، وأزمة الطاقة والديون العالمية التي تترشح تحتها عشرات الدول والتي وصلت إلى أكثر من ثلاثة آلاف مليار (بليون) من الدولارات الأمريكية، ونقل التكنولوجيا... إلخ. كل هذه المواضيع "المشاكل" أو "الأزمات" هي مواضيع تعالجها مادة الاقتصاد الدولي وتهم المجتمع الدولي.

وترسيخاً لذلك نقول أن كل أزمة دولية هامة تعود أسبابها لدواعٍ اقتصادية: فمثلاً عدم الاستقرار السياسي منذ القدم لما سمي "بالشرق الأوسط" واحتلال فلسطين من مختلف القوى الكبرى في مختلف الحقب التاريخية كان بسبب موقعها الاستراتيجي الهام كمفرق طرق للمواصلات البرية والبحرية وأخيراً الجوية، وحديثاً تغير شكل الاحتلال وقامت القوى الاقتصادية الضخمة في العالم تدعمها حكوماتها بزرع احتلال استيطاني وذلك عبر تجميع يهود العالم وزرعهم في فلسطين نظراً للعامل الأول الذي أشرنا إليه من جهة ولعامل اكتشاف البترول في المنطقة العربية المحيطة بفلسطين وضخامة مخزونه وقيّمته العالية كمادة خام أساسية لجميع مجالات الحياة الوطنية والدولية من جهة أخرى.

إذن وعلى هذا الأساس نؤكد أنه لا يمكن القيام بدراسة وتحليل العلاقات الدولية بدون معرفة عميقة بالمشاكل الاقتصادية الدولية، ويجب أن تضم كل دراسة للمجتمع الدولي تحليل العلاقات الاقتصادية عبر الحدود الوطنية للدول سواء بشكل

تجارة خارجية أو نشاطات خاصة للاستثمارات أو تبادل منتجات أو استخراج مواد أولية أو كنوى ضاغطة...إلخ.

وبوقتنا الحالي فإن العلاقات الدولية كعلم يركز كثيراً على دراسة التنمية والتخلف وعلاقات التبعية والاعتماد المتبادل ومساعدات التنمية الاقتصادية والجوع والجفاف والديون وقضايا اللاجئين، بالإضافة لكل ما ذكر سابقاً، وكذلك على المؤسسات والمنظمات الدولية الحكومية التي تهتم هذا الفرع من المعرفة.

شامساً- العلاقات ما بين علم العلاقات الدولية.. وعلم السياسة .. وعلم الاجتماع. العلاقات الدولية كمادة علمية مستقلة حالياً، بدأت خطواتها الأولى "كعلم" منذ الحرب العالمية الأولى. إلا أن جذورها التاريخية تتحدر من عدة مواد أكثر قدماً منها، أثرت على ولادتها وساعدتها على النمو والتطور حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم. ولقد رأينا سابقاً الدور الذي قامت به بعض العلوم المعتبرة - دولية - من دراسة للمجتمع الدولي مثل: القانون الدولي العام والدبلوماسية والتاريخ الدبلوماسي...إلخ. إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل علوم أخرى ليس بالكامل "دولية" ساعدت على تأسيس علم العلاقات الدولية وما زالت تقوم بدور بارز في تطوره الحالي ونخص بالذكر: علم السياسة وعلم الاجتماع (السوسيولوجيا).

. ونظراً للجدل الكبير القائم منذ عشرات السنين الذي يتردد وباستمرار في اجتهادات وعبر آراء مختلفة للإجابة على هذه الإشكالية: هل مادة العلاقات الدولية سيء على الصعيد الأكاديمي أو العملي تتبع علم السياسة أم علم الاجتماع؟ أم كليهما؟ أم هي علم مستقل قائم بذاته ؟؟

استمرارية هذا الجدل تعني الشك في أن مادة العلاقات الدولية ما زالت في طور "لما قبل علمي" أي لم تتوضح حتى الآن بالنسبة لمجموعة كبيرة من المفكرين

والدراسين، هل هي علم قائم بذاته؟ وأن كان كذلك.. فما هي منهجيته وهل تختلف عن الطروحات المنهجية لعلم السياسة وعلم الاجتماع؟ أم لكليهما معاً؟

لنحاول الإجابة على ذلك..

إن التغييرات البنوية الحاصلة في المجتمع الدولي الناجمة عن مجموعة من المؤثرات والعوامل والتي نذكر منها: التطور التكنولوجي والصناعي، والتأثير المتزايد للحركات الاجتماعية والسياسية على العلاقات الدولية، أو عدم تجانس المجتمع الدولي منذ الثورة البلشفية، وأحوال الحريين العالميتين الأولى والثانية، وتزايد الحروب الإقليمية والأهلية، والرغبة الجماعية لخلق نظام سلام وأمن دوليين، والمسؤوليات الضخمة التي كانت تقع على عاتق الدولتين العظميين في هذا العالم المعقد والمتغير، ومدى قدرة العوامل الأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية على مسيرة هذا المجتمع، وظهور أشخاص دوليين جدد أكثر فعالية من الدول، والتطور المتزايد للتعاون بين الدول الذي سبب "الاعتماد المتبادل" من جهة والتبعية من جهة أخرى، وبروز العلاقة المتبادلة ما بين السياسة الداخلية والخارجية للدول... إلخ. كل هذا المشاكل أو العوامل تدعو وبالحاح لتعميم الحاجة لاستقلالية دراسة العلاقات الدولية، وخلق مادة تختص بدراسة المجتمع الدولي. وذلك أمام عجز المواد التقليدية التابعة للعلوم الاجتماعية وحتى غيرها من العلوم حتى الآن عن أن توفي هذا المجتمع الدولي حقه دراسة وتحليلاً ونقداً ومنهجيةً وتفسيراً، فغالبية هذه المواد تعبر هذا المجتمع الدولي اهتماماً جزئياً على رأسها، مثلاً: علم السياسة وعلم الاجتماع، اللتان ما زلنا نختلفان على تسمية أو على المصطلح العلمية والعملية على مادة العلاقات الدولية، وهذه التسمية في محاورهما هذه تحاولان إظهار إيجابيات لمشاكل ومتغيرات المجتمع الدولي الحالي ضمن إطار الدول فقط.. مما يدفعنا إلى القول بأننا

بحاجة إلى مادة أو علم خاص مستقل يشمل بالكامل دراسة ومعالجة جميع القضايا الدولية الخاصة منها والعامة وليس القضايا المتعلقة بالدول فقط.

ولنحاول تفسير مدى علاقة كل علم من هذين العلمين مع المجتمع الدولي الشامل وعلم العلاقات الدولية.

فيالمقام الأول: لنأخذ علم السياسة.. هنالك مجموعة من المفكرين والمتخصصين يعتبرون العلاقات الدولية فرعاً من علم السياسة، ومن منطلق أن علم السياسة هو علم "الدولة" أو علم "السلطة"، نذكر منهم على سبيل المثال: Plating, Morgan و Theau, Treitschke إلخ، وإن كان هذا المفهوم لعلم السياسة هو حقاً المفهوم أو لنقل "القانون" المتفق عليه من قبل جميع مفكري علم السياسة ولا نعتقد ذلك .. فإن العلاقات الدولية هي خارج إطار أو مجال هذا الحقل من الدراسات، لأن هدفها واهتماماتها يخصان المجتمع الدولي الشامل وليس مجتمع الدولة فقط. أو كما يقول ستانلي هوفمان (Hoffmann) (1) :-

"إن ما يميز علم السياسة عن علم العلاقات الدولية هو التركيز على مفهوم "السلطة"، ويضيف هوفمان بأن المجتمع الدولي يختلف عن المجتمع السياسي للدولة من حيث أن الأول هو مجتمع غير منظم "غير مركزي" تنقصه أي سلطة موحدة، بينما الثاني هو بطبيعته مركزي ومنظم بسبب سلطة الدولة"(2).

(1) مرجع سابق Stanley, HOFFMANN: "Theory in International.. أو عن الترجمة الأسبانية - مربع

سابق كذلك "p. 19... Teorias Contemporaneas.."

(2) بالإضافة للأصل الذي ذكرناه في الهامش السابق.. وللمزيد من التفاصيل قنطر : كتاب/ العلاقات الدولية - دانيال كورنر.. مرجع سابق، صفحة (23) وكذلك كتاب MEDINA (Teoria Y Formacion ...) مرجع سبق ذكره صفحة 158.p.

ونتيجة لذلك فإن ما يميز العلاقات الدولية عن علم السياسة هو أن هذا الأخير هو علم "السلطة" بينما العلاقات الدولية تهتم وبالتحديد "بعدم وجود السلطة"، أي غياب أية سلطة مركزية لها، أي علم "تعدد السلطات".

وبالمقام الثاني: لنأخذ علم الاجتماع (السوسيولوجيا)، فهناك مجموعة أخرى من المفكرين والمتخصصين يعتبرون العلاقات الدولية فرعاً أو تابعاً لعلم الاجتماع .. نذكر منهم على سبيل المثال : - Aron و Land-Heer و Chevallier و Schwarzenberger و Hoffmann إلخ. وحتى يرس هؤلاء المفكرين من يعتبرها سوسيولوجيا دولية والآخرون يعتبرونها سوسيولوجيا تاريخية، ولكن ما يهمنا ارتباطها أو تبعية علم الاجتماع، فعلم الاجتماع. بمفهومه الضيق هو - علم المجتمع - ولكن لو أردنا تحديد هدفه لوجدنا صعوبة وذلك لغموض مصطلح "المجتمع" وعدم الدقة في تحديده، فهناك المجتمع العام أو المجتمعات الخاصة أو بعض أشكال محددة من المجتمع "المجتمع البرجوازي" أو "المجتمع الإقطاعي" أو "المجتمع القبلي" أو "المجتمع الدولي". أي أن دراسات علم الاجتماع تركزت فقط على دراسة مجتمعات متكاملة وخاصة ومحددة. وعلى هذا الأساس نجد أن قلة من علماء الاجتماع من أعان اهتماماً للمجتمع الدولي الشامل والظواهر الدولية. فعلى سبيل المثال (مشوارزنبيرجر) يُعرف العلاقات الدولية بأنها "فرع علم الاجتماع الذي يعالج المجتمع الدولي (...) وأن نظرية العلاقات الدولية هي نظرية المجتمع الدولي، وعلى هذا الأساس فإن العلاقات الدولية هي علم اجتماع دولي"⁽¹⁾.

(1) مرجع سابق (الأصل) - SCHWARZENBERGER, George-World Politics 7.3 & 12.

وكذلك - كروزر - "العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 23.

وكذلك يؤكد أنطونيو تريول وسيرا، على أن نظرية العلاقات الدولية يمكن اعتبارها كعلم اجتماع للحياة الدولية.. أي نظرية اجتماعية للمجتمع الدولي⁽¹⁾.

ويرأينا أن تطور هذا الاتجاه السوسيولوجي في حقل العلاقات الدولية لا يعود بسبب أن علم الاجتماع أعارها اهتماماً كبيراً، بل لأن كثيراً من المؤلفين الذين هم ليسوا من علماء الاجتماع انطلقوا من مفهوم سوسيولوجي للعلاقات الدولية وقلّة منهم من يعتبرها فرعاً من فروع علم الاجتماع، وهذه المجموعة التي تنطلق من مفهوم سوسيولوجي للعلاقات الدولية تركز على أن العلاقات الدولية هي علم المجتمع الدولي، ولهذا السبب تتطلب طرْحاً سوسيولوجياً فهو الذي يحدد طبيعتها كمادة علمية⁽²⁾.

وقبل أن نعرض رأينا بهذا الجدل القائم نختم بتعليق لمانويل ميدينا حيث بعد استعراضه للخراء المختلفة حول تبعية علم العلاقات الدولية لعلم السياسة أو علم الاجتماع أو استقلاليتها يقول: "من الممكن القيام بدراسة سياسية للعلاقات الدولية وعليه سنجد أنفسنا أمام نظرية السياسة الدولية، وكذلك من الممكن القيام بدراسة سوسيولوجية للحياة الدولية وسنجد أنفسنا أمام علم اجتماع للعلاقات الدولية..."⁽³⁾.

- Manuel MEDINA - "Teoria.." p.185.

- C.ARENAL - "Introduction.." P.71

- Mnuel MEDINA - "Teoria.."P.161

(1) مرجع سابق وكذلك

(2) مرجع سابق

(3) مرجع سابق

وجهة نظر خاصة:

وبناء على ما تقدم نقول أننا كنا قد حددنا موقفنا في الفصل الثالث من هذا القسم الخاص بالمفهوم العام والأكاديمي للعلاقات الدولية، وقلنا بأن علم العلاقات الدولية أصبح علماً مستقلاً بذاته. وكذلك في الفصل الخامس، حيث قلنا أن علم العلاقات الدولية يدين لعدة علوم سابقة لوجوده ويرتبط معها بصلة وثيقة. إلا أن هذه العلوم تختلف عن علم العلاقات الدولية من حيث أن هذه الأخيرة لا تقتصر دراستها على جزء من الحياة الدولية، بل تشمل المجتمع الدولي بكامله بما فيه ظواهره السياسية وغير السياسية. وعلى هذا الأساس فإن العلاقات الدولية تأخذ من علم السياسة ما يهمها وخاصة الناحية الدولية، ومن علم الاجتماع ما يهمها وذلك الخاص بالناحية الدولية.

فالعلاقات الدولية تختلف عن علم السياسة بمفهومه الضيق "السلطة" و "الدولة" وتختلف عن علم الاجتماع بمفهومه الضيق دراسة المجتمعات المتكاملة سياسياً إلا أنها متلاقية معه بمفهومه الواسع الشامل من حيث أنها سوسيولوجيا دولية مستقلة ومختلفة.

وهذا ما يبرر استقلاليتها كمادة علمية مستقلة ضمن الإطار العام للعلوم الاجتماعية، ولا بأس من أن نتبنى مقولة أنطونيو تريبول بأن "علم العلاقات الدولية يجب أن يكون مادة مختلفة ومميزة ذات هدف خاص ومستقل وليس خليط من المعارف مأخوذ من مواد أخرى (...)" وبالتحديد فهي نظرية للمجتمع الدولي الدائم. أو أن شتينا سوسيولوجيا دولية⁽¹⁾.

المبحث الثاني

المواد الثانوية

أولاً - مواد تاريخية:

لقد أشرنا سابقاً وفي عدة مناسبات إلى الدور الهام للتاريخ كمصدر للمعلومات ومختبر كبير للعلاقات الدولية. وقلنا إن كل مادة أكاديمية تبحث عن تاريخها، وأن مادة العلاقات الدولية أصبح لها تاريخ شامل وكامل، ألا وهو تاريخ العلاقات الدولية. ومع أن هذه التسمية جاءت كحصيللة طبيعية لتطور المجتمع الدولي إلا أننا نجد أنه بقيت مواد تاريخية أخرى، ما زال المؤرخون يتشبهون بأسماء ومصطلحات مختلفة لها مثل: التاريخ العام وتاريخ الحضارات أو المقارن (الذي يدرس مختلف الشعوب والحضارات)، والتاريخ الدولي، والتاريخ السياسي، والتاريخ الدبلوماسي، والتاريخ الاجتماعي، وتاريخ الفكر الاجتماعي، وفلسفة التاريخ، والتاريخ الاقتصادي، والتاريخ العسكري.. وتاريخ المغرب، وتاريخ فلسطين.. إلخ.

وعلى ذكر هذه التسميات المختلفة للتاريخ والتي بدأت تأخذ غلبتها جانب التخصص والتي تخدم العلاقات الدولية كمواد ثانوية، لا بأس من أن نذكر كذلك مؤرخين ومفكرين حاولوا وما زال البعض منهم يقدم لنا الكثير من " المعرفة التاريخية" أمثال : تيوسينيد وميغابوليس وابن خلدون وArnold Toynbee و Carr و Marc Bloch و Lucien Febvre و Braudel و Barkhardt و Friendlander و Renouvin و Duroselle . ومن المؤرخين العرب نذكر على سبيل المثال لا الحصر: عبد العزيز الدوري وأحمد سومه وجواد علي وجرجي زيدان ومحمد دروزة وعارف العارف وعبد الوهاب الكيالي.

ونظراً لأهمية التاريخ لدارس العلاقات الدولية، نستشهد فيما يلي بمقولين
لكاتين عربيين هما فاخر عاقل وعبد الوهاب الكيالي:

يقول الدكتور فاخر عاقل في كتابه - أسس البحث العلمي في العلوم
السلوكية - (١)... "لقد رغب الإنسان دوماً في معرفة ما جرى في الماضي لا بسبب
فضولة فحسب، ولكن باعتبار أن معرفة الماضي توضيح للحاضر وقد تنبئ
بالمستقبل، (...)"، وما دام في الدنيا إنسان يبحث عن الحقيقة فلا بد له من أن يتبع
الطريقة التاريخية في الوصول إلى الحقائق التاريخية".

وأما الدكتور عبد الوهاب الكيالي (٢) فيقول في مقدمة كتابه - تاريخ فلسطين
الحديث:

"فاستلهم الماضي، إذا ما تم على صورته الصحيحة، يشكل حافزاً من
حوافز النضال وعاملاً من عوامل الثبات والتقدم. فمعرفة التاريخ شرط أساسي من
شروط معرفة النفس، ومعرفة النفس ضرورة لا بد منها لمجابهة التحديات والتغلب
عليها. وكذلك فإن معرفة الشعوب النائرة لماضيها ووعيها لحاضرها يساعدها على
تخطي ذاتها وإحراز النصر في معاركها التاريخية..."

ثانياً - مواد بيئية:

دراسة العلاقات الدولية ضمن إطارها الضيق (الدول) أو ضمن إطارها
الشامل (أشخاص دوليون آخرون بالإضافة للدول)، مشروطة بعوامل جغرافية
مختلفة مثل:

(١) كتاب .. أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية - د. فاخر عاقل - دار العلم للملايين - بيروت (1979)
الفصل السادس - تحت عنوان "منهج البحث العلمي" صفحة 101 حتى 112.

(٢) الدكتور عبد الوهاب الكيالي - تاريخ فلسطين الحديث - الطبعة الثالثة - المؤسسة العربية للدراسات ونشر
- بيروت (1973)، المقدمة.

- 1- عامل البيئة: الذي يتبعه عدة عناصر جغرافية متكاملة مثل: المناخ والتربة والنبات الطبيعي والمجاري المائية والبحيرات والبحار والمحيطات.
- 2- عامل السكان: ويتبعه عامل الحركة والانتقال (الهجرة) سواء الهجرة البشرية الداخلية أما الخارجية بالإضافة للولادات والوفيات ونسبة أعمار السكان... إلخ.
- 3- عامل الثروات: من المواد الخام والصناعات ورؤوس الأموال وحركة نقل البضائع.
- 4- عامل البنية السياسية: الذي يشمل على دراسة نظم وأشكال الإدارة وأهداف الحكم كعناصر تحليلية ومقارنة للأوضاع السياسية الداخلية.
- 5- عامل المكان: كدراسة الموقع وشكل الدولة وحدودها وموقع عاصمتها وشبكات المواصلات فيها وتأثير كل ذلك على العلاقات الداخلية والخارجية للدول والشعوب وحتى الأفراد. ودراسة أنماط الدول (دول عظمى وكبرى ومتوسطة وصغيرة وقزمة) بالإضافة لدراسة تكتلات الدول من أحلاف عسكرية إلى تكتلات اقتصادية... إلخ.

وحديثاً ومع تطور عدد الدول والزيادة الكبيرة في عدد السكان والتقدم التكنولوجي وتأثيرات ذلك على الوسط المحيط أدى إلى تطور في علم البيئة (أي علم العلاقات ما بين الإنسان ومحيطه) حيث نجد أن الدراسات البيئية أخذت تحتل أهمية ميساسية واجتماعية واقتصادية كبرى. وكذلك إنشاء المنظمات الدولية العالمية والقارية والإقليمية والجهوية المتخصصة في مجال التعاون الدولي وبالذات في مجال مكافحة التلوث الجوي والمائي الذي أصبح يهدد حياة الإنسان.

كل ما ذكرناه سابقاً، يدخل ضمن إطار الجغرافية السياسية أو الجغرافية البشرية أو جغرافية السكان.. والتي تدرس تأثير الجغرافية على الدول والكيانات

السياسية بمعناها الضيق أو تأثير الجغرافية على "العلاقات السياسية الدولية" أي العلاقات الدولية المحصورة ما بين الكيانات السياسية - الدول.

وسنورد فيما يلي تعريفين لاثنتين من المتخصصين بالجغرافية السياسية، لماهية الجغرافية وعلاقتها مع العلاقات الدولية.

يعرفها S.B. Cohen بقوله: "الجغرافية السياسية هي أسلوب خاص أو طريقة خاصة لدراسة العلاقات الدولية"⁽¹⁾.

ويعرفها بيرسي الكساندر بقوله: "الجغرافية السياسية هي عبارة عن الوصف والتحليل لمنطقة أو مساحة من الأرض فيها تنظم سياسي أو وحدة سياسية وعلاقتها بمثلاتها من الكيانات السياسية"⁽²⁾.

إن من أجل دراسة أو معرفة العلاقات الدولية لا بد من معرفة موسعة للمواد الجغرافية والبيئية لما لها من أهمية قصوى بالنسبة لمادتنا. آمليين أن نزيد الموضوع بحثاً عندما نبحث بتأثير العامل الجغرافي على العلاقات السياسية الدولية.

ثالثاً - مواد اجتماعية أخرى:

لقد بينا في الفرع الأول تحت عنوان المواد الرئيسية التي تعتبر أساسية بالنسبة لمادة العلاقات الدولية بعض أهم مواد "العلوم الاجتماعية" ذات الصلة الكبيرة بمادة العلاقات الدولية وهي : القانون الدولي العام والمنظمات الدولية والاقتصاد الدولي وكذلك علم الاجتماع وعلم السياسة.

(1) جغرافية العلاقات السياسية - د. أحمد المعلم عبد الوهاب - الناشر وكلفة المطبوعات - الكويت - صفحة 8 حتى 12.

(2) نفس المرجع السابق ، ص 13.

ونضيف الآن ضمن المواد الثانوية المساعدة التي تقدم أسهاماً لا بأس به من أجل دراسة المجتمع الدولي وتنمية المعرفة عند الدارس أو الباحث المواد التالية:-

1- الأنثروبولوجيا (Anthropologie) : أي العلم الذي يبحث في أصل الجنس البشري وتطوره وأعرافه وعاداته ومعتقداته، أي علم معرفة الإنسان ومجتمعاته والاختلافات ما بين عبادات ومعتقدات هذه المجتمعات البشرية.

2- علم النفس (Psychologie) : نظراً لأهمية دراسة العامل النفسي خاصة عند دراسة صناعة القرار (Decision Making) أو حتى المفاوضات على مستوى القمة أو وزراء الخارجية. أو علم النفس الاجتماعي (Psychsociologie) الذي يدرس سلوك وتصرفات المجتمعات البشرية المختلفة.

رابعاً - الفلسفة ومواد إنسانية أخرى ولغات:

التكوين الفلسفي للمفكر أو الباحث أو حتى دارس العلاقات الدولية يساعده على معرفة أفضل لتطور المجتمع الدولي ومشاكل الحرب والسلام التي تستحوذ الآن على أهمية جدلية بين المفاهيم المختلفة للعلاقات الدولية، كما تكون لديه إمكانية النقد والتقييم وسلاسة الأسلوب وإمكانية التوصل لمستمحيه أو مناقشيه.

فإذن مواد مثل أصول الفلسفة أو الفلسفة السياسية أو الفلسفة الاجتماعية أو حتى تاريخ الفكر السياسي، هي مواد على جانب من الأهمية، بالإضافة لمواد تغطي الدراسات المقارنة للحضارات أو حتى اللسانيات- معرفة عدة لغات تسهل للباحث التعرف الحق لأبي مادة كانت، خاصة بالنسبة لمادة العلاقات الدولية. وفي عالمنا العربي الذي تتنصحه مراجع تبحث في العلاقات الدولية.. وإن لم يكن الباحث أو تدارس يعرف عدة لغات فإنه من الصعب أن يفهم ما يكتب عن المادة ومن الصعب عليه أن يطلع على مشاكل وقرارات شعوب ذات ثقافات مختلفة بالإضافة لدراسة

مواد إنسانية أخرى مثل موبولوجيا الفن والآداب تدفع إلى معرفة أفضل لهذا المجتمع الدولي المعقد.

خامساً - العلوم التطبيقية والتجريبية:

خدمت العلوم بمختلف تخصصاتها (كالعلوم الفيزيائية الطبيعية والكيمائية والأحياء العضوية - الخاصة بجسم الإنسان ووظائف أعضائه - وكذلك العلوم الدقيقة كالرياضيات والإحصاء والهندسة... إلخ)، كنموذج يحتذى بمنهجيتها العلمية وتقنياتها المختلفة وذلك بتطبيقاتها على نظريات العلاقات الدولية الحديثة وخاصة النظريات المسماة بالعلمية أو الكمية - الرياضية والقائمة على تجميع المعلومات ومن ثم تصنيفها ومن ثم المعالجة الكمية لهذه المعلومات (مما أدى إلى أن يلعب الكمبيوتر - العول الاليكترونية - دوراً هاماً في العلاقات الدولية) وأخيراً استنتاج نماذج تنطبق على المجتمع الدولي كمثال على ذلك نذكر : نظرية اللعبة ، ونظرية الاتصالات (Communications)، وتقنية تقمص الشخصيات والأدوار أي المحاكاة (Simulation) أو ما تسمى بنظرية اللعبة - أو - (المختبر الاجتماعي تشبهاً بالمختبر الكيميائي) وذلك بقيام طالب جامعي أو أكثر بتمثيل إحدى البلدان أمام مجموعة أخرى من زملائه الذين يقومون بتمثيل أو تقمص أدوار بلدان أخرى، مثل القيام بمناقشة إحدى القضايا الدولية في مجلس الأمن الدولي، أو في المعاهد العسكرية، حيث يقوم طلاب هذه المعاهد صورياً بمناورات عسكرية وتسمى لعبة الحرب".

بالإضافة إلى أن التطور العلمي والتكنولوجي السريع وعلاقة الإنسان بالطبيعة وظهر الإنسان الآلي (الروبوت) ودخول الكمبيوتر إلى غالبية بيوت العالم المتقدم، كل هذه المواضيع أصبحت مواضيع شيقة لعلم المجتمع الدولي.

المراجع الرئيسية للقسم الثاني

باللغة العربية

- 1- مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية - تأليف / بيير رينوفان وجان باتيست ديروزيل - ترجمة / فايز كم نقش - منشورات عويدات - الطبعة الثانية - بيروت/1982.
- 2- التاريخ الدبلوماسي - تأليف /لويس دوللو - ترجمة / د.سموحي فوق العادة - منشورات عويدات بيروت /1970.
- 3- من الدبلوماسية إلى الاستراتيجية - تأليف /د.أنيس العكرة - دار الطليعة - بيروت /1981.
- 4- القانون الدبلوماسي - تأليف /د.علي صادق أبو هيف - الناشر - منشأة المعارف بالإسكندرية - 1975.
- 5- جغرافية العلاقات السياسية - تأليف /د.عبد المنعم عبدالوهاب - الناشر/ وكالة المطبوعات - الكويت.
- 6- تاريخ فلسطين الحديث - تأليف /د. عبدالوهاب الكيالي - الطبعة الثالثة - الناشر/ المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت /1973.
- 7- مقالة : منظمة التحرير الفلسطينية : شخص دولي تفوق فعاليته عشرات الدول - بقلم د. محمود خلف - منشورة في مجلة (الأسبوع المغربي) المغربيه - العدد (19) - تاريخ 1984/6/29
- 8- مقالة : الشخصية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية بقلم د.محمود خلف - المنشورة في جريدة (الصباح) التونسية - الصادره يوم 1985/12/14.
- 9- أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية - تأليف /د. فاخر عاقل/ الناشر دار العلم للملايين - بيروت /1979.

باللغات الأجنبية

- 1- ARCHER Clieve; Key Concepts in International Relation; 1.; International Organization- Edit. George Allen & Unwin London- Boston - Sydney 1983.
- 2- ARON Raymond; Paix et Guerre entre les Nations; Paris 1962; et 11 Edit. 1968.
- 3- BASDEVANT Jules et autres; Les Affaires Etrangees; P.U.F. Paris 1959.
- 4- DUNN Frederick S.; "The scope if International Relations" World Politics; Vol. 1, 1948.
- 5- GROSSER Alfred; L'etude des Relations Internationales, Specialite Americaine: R.F.S.P.; 1956.
- 6- HOFFMAN Stanley; Contemporary Theory in International Relations; Englewood Cliffs; N.J; 1960.
- 7- KAPLAN Marcos; La Cienca Politica Latinoamericana en la Encrucijada; Santiago de Chile; 1970.
- 8- MARTINEZ Lopez; Teorias Contemporaneas sobre Las Relaciones Internacionales; Madrid 1963.
- 9- MEDINA Manuel; Teoria & Formation de la Sociedad Internacional; Madrid 1983.

- 10- MEDINA Manuel; La Teoria de las Relaciones Internacionales 1973.
- 11- MERLE Marcel; Sociologie des Relations Internacionales; 11^{eme} Edit.; Dalloz - Paris 1976.
- 12- MESA Roberto; Teoria Y Practica de Relaciones Internacionales; Edit. Taurus; 1977.
- 13- ROSNAU -James N.; International Politics and Foerign Policy - A Reader in Reserch & Theory; 1st Edit.; New-York 1969; London 1971.
- 14- SAID ABDUL A.; Theory of International Relations; Edit. Prentice- Hall; Englewood Cliffs - N.J.1968.
- 15- SCHWARZENBERGER Georges; Power Politics; Londons- 1st Edit, 1941- 2nd Edit.; turin 1963.
- 16- TILLET Jean; Recueil des Guerres et des Triates de Paix de Treve, d'Alliance d'entre Les Roisde France et d'angleterre depuis philipe I: Roi de France Jusqu'a Henri II; Paris 1577.
- 17- TOXANO Mario; Storia dei Trattati e Politica Internazionale, 1: Parte General, 2nd Edit.; Turin 1963.
- 18- TRUYOL Y SERRA Antonio; La Teorie de las Relaciones Internacionales como Sociologia; Instituto de Estudios Politicos; Madrid 1973.
- 19- WRIGHT Quincy; The study of International Relations; New York, 1955.

القسم الثالث

الأشخاص الدوليون

القسم الثالث

الأشخاص الدوليون

مقدمة عامة:

مع تطور المجتمع الدولي الحالي وظهر أشخاص دوليين جدد إلى جانب الدول، برزت مشكلة تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه دارسي العلاقات الدولية حالياً، ألا وهي تحديد من هم ؟ أو من يمكن اعتبارهم أشخاصاً دوليين؟.

البعض ما زال متمسكاً برأيه في أن الدولة هي الشخص الدولي الوحيد، والبعض الآخر (الغالبية العظمى) يرفض هذا الطرح ويرى بأن الدولة لم تعد كذلك. فهناك أشخاص دوليون آخرون ظهروا للعلن مع تطور المجتمع الدولي الحالي وبدأوا يقومون بالتمثيل المباشر فيه.

ورغم هذا الاختلاف نؤكد أنه خلال السنوات العشرين الأخيرة بدأ يظهر نوع من الاتفاق العام مع اختلاف في الاجتهادات التفصيلية، من أن الدولة، ذلك الشخص "المميز الوحيد"، لم تعد الشخص الدولي الوحيد الذي يملك صوتاً مسموعاً في المجتمع الدولي، ولم يعد "المسرح" الدولي حكراً لها وحدها. فإلى جانبها ظهر أشخاص دوليون يمتازون بالمقدرة على العمل والأداء والتأثير في الحياة الدولية.

ومع نقاؤنا من أنه لن يكون في المستقبل القريب جدل كبير حول التحديد، وسيتحول إلى جدل يتعلق يماهية وفعالية وتصنيف هؤلاء الأشخاص الجدد. وفعلاً بدأ يظهر مثل هذا الجدل في السنوات الأخيرة، في البدايه كان مقتصرأ على الاختلاف في التسميات بالنسبة لهؤلاء الأشخاص الدوليين. والآن بدء يتجاوز ذلك ليبحث عن فعاليتهم وتصنيفهم.

في التسمية للتسميات نجد البعض يسموهم أعضاء المجتمع الدولي، وآخرون يطلقون عليهم أطراف اللعبة الدولية والبعض يدعوهم بممثلين دوليين وغيرهم يقولون اشخاصاً دوليين. وأمام هذه المجموعة من التسميات، لا بد من تحديد وتمييز لهذا المصطلح.

ويرأينا فإن أفضل تسمية ممكن أن تتماشى مع علم العلاقات الدولية هي (شخص) دولي وليس ممثلاً دولياً، مع عدم اعتراضنا على المفهومين الآخرين. فمصطلح ممثل دولي، جاء عندما كانت الدول قليلة العدد وتعتبر الشخص الدولي الوحيد، وكان مبدأ توازن القوى التقليدي هو القاسم المشترك فيما بين هذه الدول السيدة والمستقلة والمتساوية، حيث تبناه القانون الدولي العام التقليدي. ورغم خطأ هذه التسمية سابقاً وحالياً، بسبب أنه ليست جميع الدول حالياً متساوية فعلياً فيما بينها أولاً، وليست جميعها ممثلة على المسرح الدولي ثانياً، رغم أنها شخص من ضمن الأشخاص الدوليين حالياً.

وكل شخص دولي برأينا يطمح لأن يلعب دوراً ما في "لعبة الأمم" سواء أكان دوراً جوهرياً أو إقليمياً أو قارياً أو حتى عالمياً، إلا أن ذلك يخضع لمعايير وأصول وثوابت للعبة الدولية، لا يستطيع القيام بها جميع الأشخاص الدوليين الذين سبق وعرفناهم في (الفصل الثالث من الجزء الثاني) منطلقين من المفهوم الشامل للمجتمع الدولي، لأنه كما قلنا أفضل ما يكون لتحريف العلاقات الدولية، وبالذات اشخاصها، حيث عرفناهم بقولنا: إن الشخص الدولي هو كل من يتبوأ دوراً ما في هذه المجتمع الدولي سواء أكان فرداً أم جماعة منظمة أم دولة، دون التمييز بين هؤلاء الأشخاص كأشخاص، بل التمييز بين أدوارهم وفعاليتهم على المسرح الدولي.

ومن هذا المنطلق نجد إلى جانب الدولة - الشخص الأول وليس الوحيد - أشخاصاً دوليين آخرين يقومون بأدوار في الحياة الدولية. سنتعرض لدراستهم في هذا الجزء الثالث، الذي سيقسم إلى خمسة فصول حسب الترتيب التالي:

- الفصل الأول: الدول.

- الفصل الثاني: حركات التحرير الوطنية.

- الفصل الثالث: المنظمات الدولية البيتحكومية.

- الفصل الرابع: القوى عبر الوطنية.

وفي هذا الفصل سنورد أهم الأشخاص الدوليين حسب الترتيب التالي:

المبحث الأول: القوى الاقتصادية أي القوى ذات الاهداف المربحة:-

الشركات المتعددة الجنسيات

المبحث الثاني: القوى التي ليس لها هدف مربح - أو المنظمات الدولية غير الحكومية.

وهذا المبحث سيقسم إلى عدة فروع هي بالتوالي:

الفرع الأول : القوى الايديولوجية: السياسية والنقابية.

الفرع الثاني: القوى الروحية والدينية.

الفرع الثالث: القوى العلمية والفكرية والإنسانية واللغوية والصحية...إلخ.

الفرع الرابع: اللوبي أو (القوى الضاغطة)

الفصل الخامس: الفرد والعائلة والقبيلة.



الفصل الاول

الدولة

تمهيد :

في بداية دراستنا للأشخاص الدوليين، لا بد وأن نبدأ بالدولة ، حيث اعتبرها القانون الدولي العام الشخص الوحيد والمميز ، وفي السنوات الأخيرة وعندما تضاعف عددها واختلفت فعاليتها وظهر إلى جانبها أشخاص دوليون آخرون، بعضهم أكثر فعالية من بعضها، ظهر مجموعة من القانونيين الدوليين أسموها الشخص " النموذج " أو الشخص "الكامل" أو الشخص " المميز " ... إلخ من التسميات التي بدأت تبعد عنها صفة "الوحيد".

ويتمحور اهتمام القانون الدولي العام بشكل رئيسي حول حقوق وواجبات الدول، أي ما لها وما عليها في علاقتها مع الدول الأخرى، إلا أنه يحدد لها قبل ذلك العناصر الرئيسية التي لا بد من توفرها لها حتى يعترف لها بهذه الصفة. هذه العناصر لا تدخل حتى في مادة العلاقات الدولية، بل تتبع لعدة مواد أخرى مثل: القانون الدولي العام وعلم السياسة (نظرية الدولة) وعلم الاجتماع بمفهومه الضيق أو حتى جغرافية السكان أو الجغرافية السياسية والقانون الدستوري... إلخ من المواد التي تتنافس على دراسة هذا الكيان السياسي. والسبب يكمن في أن مادة العلاقات الدولية تهتم بدراسة الدولة القائمة، أي المتوفرة بها ثلاثة أو أربعة عناصر رئيسية يرتئي فقهاء ودارسو القانون الدولي العام توفرها وهي : الإقليم والسكان والسلطة السياسية، وهناك من يضيف عنصراً رابعاً لها وهو السيادة.

أي أن مادة العلاقات الدولية تهتم بدراسة فعالية هذه الدولة، أي علاقتها مع محيطها من الدول الأخرى ومجموعة الأشخاص الدوليين الآخرين.

إن على هذا الأساس فإن مادة العلاقات الدولية تبحث في مجالات أخرى، فبالإضافة للقانونية التي أصبحت ثانوية بالنسبة لها، أي لا بد من توفرها، فإنها تبحث في وظائف ومهام ودور الدول وتصنيفاتها، أي التسلسل الهرمي بينها، بالإضافة إلى التشابه والاختلاف في أنظمتها السياسية وفعاليتها وعلاقاتها بعضها ببعض وأدوات ووسائل هذه العلاقات...إلخ.

أي أن مادة العلاقات الدولية تهتم بالجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية القائمة بين الدول من جهة والعلاقات المستقلة القائمة بين أفراد وجماعات منظمة تابعة لهذه الدول، أي من أحد عناصرها الثلاث الرئيسية (السكان من جهة أخرى.

وبناء على ما سبق ، لا بد وأن نبحث في هذا الفصل في (تعريف الدولة) ، ثم في (نشأتها وتطورها)، ومن ثم سنتطرق لـ (عناصر الدولة)، وبعد ذلك سنبحث في (المعايير الرئيسية لتصنيف الدول)، وأخيراً في "التصنيف الهرمي بين الدول" حسب عناصر الفعالية.

المبحث الأول

تعريف الدولة

كثيرون عرفوا الدولة وينتمون إلى تخصصات علمية وأفكار مختلفة، لذلك فإن التعريفات وإن اختلفت حسب تخصصات وميول كل كاتب تعرض لها، إلا أنها تلتقي جميعها في منحها القانوني، أي العناصر الثلاث للدولة، وتختلف في منحها السياسي، وهذا برأينا ما ينقص من قيمة التعريف ويبعد إمكانية الاتفاق على تعريف موحد لها.

وليفيداً بتعريفات الجغرافيين السياسيين لها: فمثلاً - فردريك راتزل عرفها بأنها "جزء من الأرض ومجموعة من البشر انتظمت كوحدة لها اتجاه وشعور خاص وفلسفة أو فكرة واضحة محددة"⁽¹⁾.

وعالم جغرافي آخر - نورمان باوندز - يعرفها بقوله: "الدولة تتكون من أرض وشعب ونظام حكومي له سلطة على شعبه وأرضه، وأن ذلك الشعب يختلف عن الشعوب الأخرى بالروابط التي تربط أفراده مع بعضهم الآخر ولهم شعور متجانس ضمن إطار المميزات التي يتميزون بها اجتماعياً وحضارياً وعنصرياً"⁽²⁾.

وأما تعريفات القانونيين الدوليين، فاخترنا من بينها تعريفين لاثنتين من الكتّاب العرب: حيث يعرفها د. علي صادق أبو هيف - بقوله: "الدولة هي مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين وتسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة"⁽³⁾.

ويعرفها د. إحسان هندي - بأنها "جماعة من البشر يعيشون بشكل مستقر فوق أرض مشتركة ومحددة خاصة بهم، ويخضعون في ذلك لهيئة سياسية متبنية عنهم"⁽⁴⁾.

(1) انظر: جغرافية العلاقات السياسية، تأليف د. عبدالمعزم عبدالوهاب - الناشر: وكالة المطبوعات الكويت - صفحة (15).

(2) نفس المرجع السابق، صفحة (16).

(3) انظر: القانون الدولي العام - تأليف د. علي صادق أبو هيف (الطبعة الحادية عشرة) - الناشر: منشأة المعارف بالإسكندرية، 1975. ورؤ ذلك في الباب الأول تحت عنوان (الدول) صفحة (113)، حيث يستشهد الكاتب بالإضافة لتعريفه بمجموعة من تعريفات القانونيين الدوليين في الهامش.

(4) انظر: مبادئ القانون الدولي العام - تأليف: د. إحسان هندي - الناشر: دار الجليل - دمشق 1984. ورد هذا التعريف في الباب الخامس (نظرية الدولة)، صفحة (160) ويشير الكاتب في هامش النص إلى (22) تعريف مختلف للدولة، ويقارن بينها وبين التعريف الذي قدمه.

أما تعريفات كتاب علم السياسة فنستشهد بتعريف واحد للدكتور بطرس بطرس غالي ود. محمود خيرى عيسى ورد في كتابهما المشترك (المدخل في علم السياسة)، حيث يعرفان الدولة "بمجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين، وتسيطر عليه هيئة منظمة. استقر الناس على تسميتها الحكومة"⁽¹⁾.

أما متخصصو العلاقات الدولية فقد أدلو بدلوهم كذلك في التعريفات نذكر منها تعريف للكاتب الفرنسي مارسيل ميرل الذي يتساءل في كتابه (سوسيولوجيا العلاقات الدولية)... ما هي الدولة؟ ويجب عن سزاله بأن القانون الدولي يعطينا جواباً بسيطاً على هذا السؤال: "إن الدولة هي كيان قائم على تواجد ثلاثة عناصر مادية (إقليم وسكان وحكومة) وكذلك الاعتراف الناشيء عن باقي الدول"⁽²⁾.

أما بخصوص الاعتراف، فإننا نضم صوتنا إلى ما جاء في كتاب الدكتور هندي، حيث يقول:

"يضيف بعض الفقهاء إلى هذه العناصر الثلاثة (...) عنصراً قانونياً هو الاعتراف، الذي يمكن الدولة من الدخول في علاقات مع الدول الأخرى. ولكننا لن نبحث ركن الاعتراف ضمن الأركان اللازمة لتتشو الدولة لأن الفقه القانوني المعاصر يرى أن الاعتراف ذو طبيعته مظهرية (Declarative) للدولة، أي أنه تكتمل عناصر تشو الدولة بصرف النظر عما إذا اعترفت بها بقية الدول أم لا..."⁽³⁾.

(1) انظر: المدخل في علم السياسة - تأليف: د. بطرس بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى - الطبعة السادسة، 1982، صفحة (153) وما يليها.

(2) انظر الترجمة باللغة الإسبانية: Marcel MERLE; Sociología de las Relaciones Internacionales- Edit. Alianza Universidad Madrid; 1978. P. 268. للترجمة قورلد سابقاً

(3) د. إحسان هندي - مرجع سابق - صفحة 160 و161.

أمام هذه التعريفات وعشرات أخرى لم نوردناها ويمكن الرجوع إليها في المرجع التي أشرنا إليها في الهامش. نقول إن الدولة هي "مساحة محددة من الأرض تسمى (وطناً) ويقيم ويتعايش فوقها مجموعة من الأفراد تجمع فيما بينهم وحدة المصير ولهم حقوق وعليهم واجبات يسموا بـ(المواطنين) ويشرف على تنظيم شؤونهم الداخلية والخارجية تنظيم سياسي متفق عنهم يسمى (السلطة الوطنية).

هذا التعريف برأينا يلبي الرغبة بمعرفة ما هي الدولة. أما العناصر أو الأركان الأخرى مثل السيادة والاستقلال والاعتراف، التي هي عبارة عن عناصر سياسية قانونية، ورغم الاختلافات الفقهية الكثيرة في تعريفها وتحديدها فليس هنا مجال لتفصيلها وشرحها. وبرأينا فإن توافر العناصر الثلاث السابقة من وطن ومواطنين وسلطة وطنية، هي عناصر الدولة المستقلة ذات السيادة، وأما عنصر الاعتراف، فنضيف إلى ما أشرنا له في الصفحة السابقة، إلى أن هذا العنصر هو سياسي أكثر منه قانوني ويخضع لإرادة الدول الأخرى، التي يزيد عددها عن (190) دولة مختلفة الأنظمة والأيديولوجيات والميول والتبعيات، ولا بد لأي دولة ناشئة إلا أن تجد من يعترف بها ويدعمها وخاصة من إحدى الدولتين العظيمين أو إحدى الدول الكبرى ذات النفوذ القوي أي الفاعلة في المجتمع الدولي.

المبحث الثاني

نشأة الدولة وتطورها

سبق وأن خصصنا الجزء الأول بالكامل لنشأة وتطور الكيانات السياسية المستقلة، أي الدول. إلا أنه لا بأس من ذكر موجز لنشأة الدولة وتطورها في العصر الحديث.

فالدولة بمفهومها الحالي، ما هي إلا كيان سياسي حديث ظهر في نهاية العصور الوسطى ما بين القرنين الرابع عشر والخامس عشر في أوروبا وذلك كنتائج لتفكك الامبراطورية الرومانية وبداية انهيار زعامة البابا والامبراطور التي رافقت بداية انهيار عصر الإقطاع وظهور عدة عوامل أخرى من اقتصادية واجتماعية وثقافية وروحية.

ولقد كان الإيطاليون هم السباقين إلى هذه التسمية (الدولة) وذلك في بداية عصر النهضة الذي واكب تطور المدن - الدول التجارية الإيطالية، فأطلقوا عليها اسم (Lo Stato)، ومن ثم انتقلت هذه الظاهرة إلى الجزر البريطانية مع نهاية القرن الخامس عشر وامت فيما بعد بالتوالي إسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر، ومن ثم انتقلت إلى ألمانيا في نهاية القرن الثامن عشر وانتشرت هذه التسمية بعد ذلك إلى جميع القارة الأوروبية التي بدأت بتصديرها مع بداية الاستعمار إلى مناطق حضارية وقارية أخرى: كالأمريكتين الشمالية والجنوبية والدولة العثمانية والشرق الأقصى والعالم العربي وأخيراً إلى أفريقيا جنوب الصحراء.

وباستطاعتنا القول بأن التسميات المختلفة التي تطلق اليوم على الكيان السياسي المنظم سواء أكانت دولة قومية أم حديثة أم مجرد دولة فقط، ما هي إلا أحد الأشكال التاريخية للتنظيم السياسي تطورت مع التطور الحضاري حتى وصلت إلى يومنا هذا تحت لفظة "دولة" ومن يعلم ماذا سيكون اسمها في المستقبل البعيد؟.

الخلاصة الثالثة

عناصر الدولة

قانونياً، هناك اتفاق جماعي على أن أية دولة لا بد وأن تتوفر على ثلاثة عناصر كشرط أساسي لقيامها. وهذه العناصر هي: الإقليم أو (الوطن) والسكان أو

(المواطنين) والحكومة بمفهومها الواسع أو (السلطة الوطنية). وعليه منتعرض لهذه العناصر قيمالي بالترتيب:

1- الإقليم: هو مساحة من الأرض يسمى (وطناً) ويشمل ثلاثة مجالات هي: البر والجو والبحر (مع استثناء الدول غير الواقعة على البحر) ويقسم فيه مجموعة من الأفراد يسموا بالمواطنين.

2- السكان: وهم مجموعة من الأفراد يسموا بـ (المواطنين) أو الرعايا ويشترط بأن تجمع بينهم بعض الخصائص مثل: العادات والتقاليد الواحدة ووحدة الأصل والدين واللغة أو حتى الشعور بالعيش المشترك ووحدة المصير بالإضافة لشعور وطني أو (قومي) بالانتماء إلى هذا الوطن (الدولة).

إلا أن هذه الشروط ليست بالضرورة توفرها مجتمعة بل المهم أن تشمل هؤلاء المواطنين شرطان أساسيان أحدهما قانوني وهو عنصر الجنسية القائم على رابطة النسب أو الإنساب والإقامة، والعنصر الآخر نفسي وهو عنصر المواطنة، أي الشعور أو الإحساس بالانتماء لهذا الوطن ولشعبه وأفكاره وعواطفه وآماله، أي التضحية بأعلى ما يملك المواطن من أجل وطنه، وهذا برأيي هو أسس الشروط.

3- السلطة الوطنية: وتسمى كذلك السلطة السياسية أو الحكومة. ومهما اختلفت التسميات، فهو عنصر معقد يطرح أساساً وجود حكومة بمفهومها الواسع تمارس سلطاتها على الإقليم والسكان، أي على الوطن والمواطنين، ونقصد بالمفهوم الواسع الحكومة مجموعة السلطات والمؤسسات والأجهزة المثبتة عنها، والتي يختبر من خلالها من وجود تنظيم سياسي مستمر وفعال. وهذا التنظيم يُعبر عنه من خلال المؤسسات والأجهزة المكلفة بالقيام بالأنشطة الاجتماعية للدولة في الداخل والخارج بالإضافة لخلقها لقواعد قانونية تفرض على السكان والإقليم والتنظيم الحكومي بشكل عام.

أي بكمالات أخرى، أن تتمتع كل دولة بسلطات سياسية قادرة على الاضطرلاع بالوظائف الحكومية مثل: التشريع والقضاء والإدارة والتنفيذ والأمن وحماية المواطنين بمن فيهم الأجانب المقيمين على الإقليم، بالإضافة إلى التهوض بالعلاقات الخارجية مع دول أخرى وأشخاص دوليين آخرين.

وعندما تتوفر هذه العناصر الثلاثة السالفة والشروط المرافقة لها باستطاعتنا القول إننا أمام دولة مستقلة ذات سيادة. ولكن ما هي السيادة؟ هذا ما سنحاول طرحه من خلال النقطة الرابعة التالية.

4- السيادة: السيادة أو الاستقلال، هو مفهوم قانوني سياسي بنفس الوقت ويعني امتلاك الدولة للشخصية القانونية داخلياً وخارجياً، وباختصار فعالية الدولة لأن تحكم فعلاً.

ويكفي في مجال تكلمنا عن السيادة أن نورد ما جاء في قرار الجمعية العموميه للأمم المتحدة رقم 742 / VIII بتاريخ 27 / نوفمبر/ 1953، والنص "بحقوق الدول المستقلة" فهو خير دليل نستشهد به على السيادة الداخلية والخارجية للدول.

- فبالنسبة للسيادة الداخلية: تعني وحسب القرار الأممي تمتع حكومة الدولة بكامل حقها بوضع التشريعات من أجل تنظيم كل ما يهم إقليمها وسكانها وجميع وجوه الحياة الاجتماعية فيها، وذلك بغياب أي تدخل أو مراقبة من أية حكومة أخرى شي سلطاتها الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية وجميع إدارة الإقليم.

- أما بالنسبة للسيادة الخارجية: فتعني تمتع حكومة الدولة بممارسة نشاطاتها الدولية بكامل حريتها وذلك باتخاذ قراراتها دون تدخل خارجي، وعدم

السماح لأي دولة أو دول بالتدخل في شؤونها وممارستها لسلطاتها بإقامة علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع حكومات دول أخرى أو منظمات دولية أو حركات تحرير وطنية، بالإضافة لحقها في استخدام القوة والمشاركة في الحرب أو اتخاذ جانب الحياد، وكذلك حقها في المفاوضة والتوقيع والتصديق على وثائق دولية تخصها مع أطراف آخرين.

إن بعد استعراضنا السريع لمفهوم السيادة كعنصر متمم لعناصر الدولة الثلاثة الرئيسية والتي ذكرناها سابقاً. نقول إن توفر هذه العناصر في أي مجتمع سياسي تؤهله لأن ينضم إلى (نادي الدول)، أي إلى مجموعة الأشخاص القانونيين الدوليين. ومنذ لحظة الانضمام، فإن هذه الدولة الجديدة تتمتع بوضع قانوني سياسي يجب على باقي الأشخاص الدوليين وبالذات الدول احترامه ألا وهو الاستقلال.

وأخيراً باستطاعتنا القول إننا أمام شخص دولي معترف له بهذه الصفة. ولكن هل هذا الشخص الدولي الجديد هو شخص دولي فاعل على المسرح الدولي؟ هذا العنصر الجديد - عنصر القياسية - الذي نضيفه إلى العناصر السابقة، ليس باستطاعتنا الحكم عليه إلا بعد أن تمارس هذه الدولة أعمالها كشخص في المجتمع الدولي، له حقوقه وعليه واجباته الدولية. ومنذ هذه اللحظات يبدأ اهتمام مادة العلاقات الدولية بدراسة الدولة.

المبحث الرابع

المعايير الرئيسية لتصنيف الدول

المساواة الشكلية والمساواة الفعلية بين الدول

في عالمنا هذا الذي نعيش فيه يكفي أن ننظر إلى الخرائط الجغرافية المختلفة الأشكال والأحجام والألوان، لنجد أن الدول ذات السيادة والمستقلة والمحددة بخطوط متقطعة هي التي تطالعنا فيها، وإن أمعنا النظر لوجدنا أسماء وأشكال مختلفة، ولخرجنا بنتيجة واحدة هي أن لا دولة تشبه الأخرى في هذه الخرائط. ولكن لو رجعنا للكتب القانونية الوطنية والدولية وكتب العلوم السياسية والاجتماعية وقارنا محتوياتها عن الدول مع الخرائط لوجدنا أنفسنا أمام ظاهرة جد معقدة تحتاج لسنوات طويلة لدراستها ومجلات ضخمة لاستيعابها، والتمكن من فهمها، ولا تكفي بضعة سطور أو صفحات لتفي هذه الدول حقها أو تشبع غريزة حب المعرفة لدى القارئ أو الدارس (انظر الملحق رقم 1).

إلا أننا باستطاعتنا أن نصل إلى نتيجتين ولنسميهما مبدأين هما:
 أولاً: مبدأ المساواة القانونية (الشكلية) بين جميع هذه الدول.
 ثانياً: مبدأ اللامساواة الفعلية (الحقيقية) فيما بين الدول.

على هذا الأساس سنعالج المبدأ الأول في (الفرع الأول) والمبدأ الثاني في (الفرع الثاني).

الفرع الأول

المساواة القانونية (الشكلية) فيما بين الدول

من أجل فهم هذا الموضوع لا بد من التمعّن في النص التالي:
"تتمتع جميع الدول بالمساواة في السيادة، ولها حقوق وواجبات متساوية،
وهي أعضاء متساوية في المجتمع الدولي بغض النظر عن الاختلافات ذات الطبيعة
الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو غيرها..."

وتتضمن المساواة في السيادة العناصر الآتية بوجه خاص:

- أ- الدول متساوية من الناحية القانونية.
- ب- تتمتع كل دولة من الدول بالحقوق اللازمة للسيادة الكاملة.
- ج- على كل دولة واجب احترام شخصية الدول الأخرى.
- د- حرية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة.
- هـ- لكل دولة الحق في أن تختار وأن تسمى بحرية نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- و- على كل دولة واجب تنفيذ التزاماتها الدولية تنفيذاً كاملاً يحده حسن النية والعيش في سلام مع الدول الأخرى*.

لقد جاء هذا النص تحت عنوان (مبدأ المساواة في السيادة بين الدول). وذلك
في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية بين الدول وفقاً ليمتاق
الأمم المتحدة - القرار رقم 2625 (25) الصادر في 1970/10/15⁽¹⁾.

(1) لمزيد من المعلومات ننصح بالعودة لكتاب القانون الدولي العام. وثائق ومعاهدات دولية - د. محمد يوسف
طلون - عمان/ 1978. من صفحة 504 حتى صفحة 513 - النص الكامل باللغة العربية لإعلان مبادئ
القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية بين الدول وفقاً ليمتاق الأمم المتحدة.

وبقراءة متمعة لهذا النص - المبدأ، يظهر لنا بوضوح المساواة القانونية بين الدول. أي المساواة في "الوضع - STATUS" القانوني أمام القانون الدولي، أي يجب أن تتمتع جميع الدول بحقوق وواجبات متساوية، أي أن تكون متساوية في المقدرة القانونية، من أجل أن تمارس حقوقها وتنفذ واجباتها. وعليه لن نناقش هنا العناصر التي وردت تحت هذا المبدأ، فذلك يهم القانونيين الدوليين أكثر مما يهمنا، ولكن لا بأس أن نشير إلى بعض الحقوق والواجبات للدول، وذلك بعرضنا لبعض المبادئ الفرعية لهذا النص - المبدأ في هذه الوثيقة الدولية، أو من خلال وثائق أخرى سواء أكانت مبادئ ذات طبيعة قانونية أم سياسية مثل: صك عصبة الأمم وخاصة المادة الأولى البند الثاني (2/1)، أو ميثاق سان فرميسكو (دستور الأمم المتحدة وخاصة المادة الثانية البند الأول منه (1/2)، وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3281 بتاريخ 1975/1/15 والخاص بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961، ومقررات مؤتمر باندونج لعام 1955... إلخ.

فجميع هذه المواثيق والقرارات الدولية الصادرة عن مؤتمرات ومنظمات دولية عالمية وإقليمية تنص على مبادئ أساسية لا بد من الإشارة إليها وتفسيرها لتعطينا صورة أوضح بالنسبة لموضوعنا هذا، هي على التوالي:

أولاً - حق البقاء: ويعني ذلك ببساطة بقاء الدولة على قيد الحياة أو حق الدولة بالوجود، المدعوم بحق الدولة للدفاع عن نفسها من أجل البقاء. وقد نصت المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة بصراحة على حق الدول فرادى أو جماعات في الدفاع الشرعي عن نفسها إذا اعتدي عليها.

ثانياً - حق الاستقلال: أو ما يسمى بحق الميادة، وذلك كما رأيناه في البحث السابق ينطبق على المجالين الداخلي والخارجي. وبناء عليه فإن لكل دولة كامل

الحرية باختيار نظام حكومتها (ملكية، جمهورية...) ونظام حكمها (ملكي دستوري، رئاسي، برلماني...). كما أن لها الحق بالانتقال من نظام لآخر دون خضوع لإرادة دولة أخرى (القرار الأممي الصادر عن الجمعية العمومية رقم 2625 بتاريخ 1970/10/24).

بالإضافة لحق كل دولة باختيار نظامها الاقتصادي (رأسمالي، اشتراكي...)، ودخل هذه الأنظمة لها الحق باختيار نظمها في المجال الاجتماعي والثقافي... إلخ، دون تدخل أو إكراه خارجي، وحقها كذلك في ممارسة سيادتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية من (مناجم وأسماك وبتترول وفوسفات... إلخ)، ورد ذلك في القرار الأممي الصادر عن الجمعية العمومية رقم 3281 (د29) بتاريخ 1974/12/12.

ثالثاً - مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

إن هذا المبدأ رغم أنه منصوص عليه في المواثيق والاتفاقيات والقرارات الصادرة عن كثير من المنظمات الدولية⁽¹⁾، فهو مبدأ ميسر. ولهذا فإن تطبيقه العملي صعب جداً. ولو عدنا لتاريخ العلاقات السياسية الدولية ما بين الدول لوجدنا أن ظاهرة التدخل هي كثيرة جداً، وعدم احترام أو خرق هذا المبدأ يتكرر يومياً في

(1) تنص المادة الثانية للفترة الرابعة (4/2) من ميثاق الأمم المتحدة على مايلي: "يتمتع أعضاء المنظمة جميعاً في علاقاتهم الدولية من التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة". وكذلك تنص الفترة السابعة من نفس المادة (7/2) على أنه: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطات الداخلي لدولة ما".

- وكذلك تنص المادة الثامنة (8) من ميثاق جامعة الدول العربية على "أن تحترم كل دولة من الدول المشاركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدولة وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها...".

- وكذلك تنص المادة الثامنة للفترة الثانية (2/3) من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي كان لكثير من صراحة من الميثاق الأخرى على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء...".

كثير من أرجاء العالم، حتى أصبح مبدأ "التدخل" وليس "عدم التدخل" هو المبدأ "القانوني" السائد لدى بعض الدول كبيرة كانت أم صغيرة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر: التدخل الأمريكي في غرينادا والفلبين وبينما والصومال والتدخل الأمريكي الصهيوني في لبنان والفيتنامي في كمبوديا والتدخل السوفييتي في أفغانستان، وتدخلات غالبية الدول ذات النفوذ في البوسنة والهرسك... الخ.

وأصبح للتدخل أنواع وأشكال مختلفة نذكر منها: التدخل الإيديولوجي وذلك عبر قيام بعض الأنظمة المؤدلجة أو التي تدعي لنفسها ذلك بتصدير أيديولوجيتها، أو حتى فرضها على نظام آخر نظاماً سياسياً معيناً أو شكل حكومة أو مفهوماً عالمياً.. إلخ. كمثال نذكر محاولات إيران المستمرة تصدير الثورة الإسلامية إلى دول المنطقة. والتدخل في شؤونها الداخلية من خلال الاقليات الشيعية أو غير الشيعية.

أو بالتدخل عن طريق المراقبة المالية لدولة ما، وذلك كمرحلة أولى نحو مراقبة سياسية لأن هذه الدولة أصبحت مدينة بأموال طائلة إلى دولة ما. هذا ما حصل سابقاً في بعض دول البحر الأبيض المتوسط كتركيا ومصر في نهاية القرن الماضي. وما يمكن أن يحصل حالياً وإن لم نقل أنه حاصل فعلاً في كثير من دول العالم المدينة حالياً، إلا أنه تدخل بأشكال مختلفة بواسطة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي أداتي النظام الرأسمالي.

أو بالتدخل تحت اسم البوليس الدولي، ولا نقصد هنا (الأنتربول) أي: البوليس الجنائي الدولي، بل نقصد التدخل من قبل دولة ما في دولة أخرى بقصد حماية الدولة الأولى لرعاياها اللذين يعتد بأنهم معرضون للخطر أو الإهانة في.

دولة ما. أو لحماية مصالح هذه الدولة في دولة أو أكثر وهذا ما يسمى (بالحماية الدبلوماسية). وكمثال نذكر الاحتلال الأمريكي لغراناذا عام 1983 بحجة حماية أرواح ألف أمريكي في الجزيرة.

رأبعا- مبدأ التعايش السلمي:

ورد هذا المبدأ لأول مرة في وثيقة دولية وقعت ما بين حكومتى الصين الشعبية والهند في 1954/4/29 بخصوص قضية التبت. إلا أن أول من دعى له في القرن الحالي هو لينين، لذا يعزو البعض أصله للعقيدة الماركسية- اللينينية، رغم أن هنالك آراء ترجع أصله إلى تعاليم بوذا، ولكننا وبحق يمكننا إرجاع أصله إلى الديانات السماوية وخاصة المسيحية والإسلامية، حيث ورد على لسان السيد المسيح قوله: (إن لطمك أحدهم على خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر)، وفي الإسلام حسب قوله تعالى: ﴿وإن جنحوا للسلم فاجتنب لها﴾ صدق الله العظيم.

وبعودة للمعاهدة الصينية-الهندية، نجد أنها قدمت خمسة مبادئ رئيسية تخدم كقاعدة للتعايش السلمي في العلاقات ما بين الدولتين، وهذه المبادئ مرتبة كالتالي:

1- الاحترام المتبادل لسلامة إقليم الدولة وسيادتها.

2- عدم الاعتداء المتبادل.

3- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

4- المساواة والمنفعة المتبادلة.

5- التعايش السلمي.

وباستعراضنا لهذه المبادئ الخمسة، نجد أن بعض هذه المبادئ لم تكن جديدة، فهي مبادئ رئيسية وتقليدية للعلاقات ما بين الشعوب منذ القدم، وقد قننها

القانون الدولي التقليدي الأوروبي "المسيحي"، ومن ثم زادت في عدة مناسبات وفي موافق واتفاقيات مختلفة، وخاصة في صك العصبة وميثاق الأمم المتحدة.

أما المبدأ الرابع فجاء كإدانة للمعاهدات السياسية غير المتكافئة أو حتى الاتفاقيات التي بموجبها تحصل دولة ما على امتيازات اقتصادية خاصة على حساب الدولة الأخرى.

أما المبدأ الخامس في هذه الوثيقة أي - التعايش السلمي - فقد لقي ترحيباً كبيراً لأنه يعكس جميع المبادئ السابقة واللاحقة الخاصة بحقوق وواجبات الدول أي - بالمساواة في السيادة بين الدول -، ورغم أن المعاهدة الصينية- الهندية التي ورد بها هذا المبدأ قد خرقت من جانب الصين الشعبية بتدخلها في الهند عام 1962 (الحرب الصينية - الهندية) إلا أنه اقتبس من قبل كثير من الدول وورد في مجموعة من المعاهدات المعقودة بينها، وخاصة الدول الاشتراكية منها وبعض دول العالم الثالث، وكما ورد في حوالي (50) إعلاناً ثنائياً وجماعياً، وكذلك في بيانات مشتركة وعشرات التصريحات والخطابات لزعماء الدول.

وعلى سبيل المثال نذكر أن هذا المبدأ، ورد في مؤتمر باندونغ (1955) وفي المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي (1956)، بالإضافة لمجموعة كبيرة من البيانات الصادرة عن مؤتمرات حركة عدم الانحياز.

أما منظمة الأمم المتحدة، فقد استطاعت أن تحقق بعض مضامين هذا المبدأ بمبادئ القانون الدولي العام، عبر إصدار جميعها التعميمية بناء على توصية من اللجنة القانونية أي (اللجنة السادسة) قرارها رقم 2655 بتاريخ 1970، والمتضمن لمبدأ التعايش السلمي وجعله ركيزة أساسية للعلاقات بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

خامساً- مبدأ المساواة الدبلوماسية بين الدول:

كنا حتى الآن قد أوجزنا أربعة مبادئ رئيسية تحكم بلا شك العلاقات ما بين الدول، وتعتبر من ناحية نظرية مبادئ توصلنا للمساواة في السيادة ما بين الدول، إلا أنه وكما رأينا سابقاً فإن تفسيرها وتطبيقها يتماشى في عالم الدول الفوضوي الذي نعيش فيه حسب تفسير ومشيئة من يمارسها أو يتبناها. فلا مبدأ عدم التدخل منع التدخل في شؤون الدول، بل ازداد التدخل وتعددت أشكاله ومجالاته. ولا مبدأ التعايش السلمي منع نشوب حرب صينية- هندية بين الدولتين اللتين وقعا المعاهدة التي تضمنت هذا المبدأ. ولا مبدأ حق الاستقلال والسيادة يحترم. ولا حتى مبدأ حق البقاء للدول باق، فكثير من الدول اندثرت وبعضها قسمت رغم مشيئتها.

وقبل أن نستعرض هذا المبدأ الأخير، مبدأ المساواة الشكلية بين الدول، لا بد وأن نشير إلى ما إنصطح على تسميته بمبدأ "المساواة الاقتصادية"، دون تخصيص (فرع) خاص به وذلك لاعتقادنا أن المبدأ يدخل تحت المبحث الخاص بالامساواة الفعلية بين الدول وليس العكس، والسبب باعتقادنا واضح، لأنه لو كان هناك مساواة اقتصادية فعلاً بين الدول لترتب على ذلك مساواة اجتماعية ومساواة في العدالة... إلخ. ولإنتهى ما يسمى بالشمال والجنوب أو الشرق والغرب.

وبتدليل أكثر على ما نقول لا بد من الإشارة إلى بلدان العالم الثالث والتي تخلصت من الاستعمار التقليدي وحصلت على استقلالها وخيل لبعضها أنها أصبحت سيادة نفسها فحاولت أن تتكامل وتعمل كمجموعة واحدة أطلقت عليها اسم كتلة حركة عدم الانحياز، إلا أنها فوجئت ومنذ منتصف الستينات أن هناك استعماراً أشر، استعماراً متقاعاً، استعماراً جديداً حل مكان القديم. ونظراً لازدياد عدد هذه البلدان وبداية ظهور مشاكلها من أجل بناء نفسها، الذي هو برأينا أصعب بكثير من كفاحها من أجل التحرير من المستعمر، زادت في تواجدها داخل المنظمات الدولية وبدأت

تقوم بمحاولات جديدة لتوحيد مواقفها لمواجهة هذه اللامساواة الفعلية التي أدركتها بعد استقلالها، وعلى هذا الأساس لا بد وأن نشير إلى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (1328 د29) الخاص بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الصادر بتاريخ 12/12/1974 الذي استطاعت هذه الدول إصداره بسبب عددها الكبير في داخل الجمعية العمومية للمنظمة العالمية.

ونظراً لسخائه الكبير من الناحية النظرية، فإننا لا نتوقع له أن يسود العلاقات الاقتصادية ما بين الدول من الناحية العملية، وإن مارسه بعض الدول فإن دولاً أخرى لن تمارسه حتى ولو أظهرت عكس ذلك فإن لديها طرقها باستخدام أشخاص دوليين آخرين ليَقْضَ هذا الميثاق مثل الشركات المتعددة الجنسيات.

إذن وبعد التعليق على المبادئ الأربعة الأولى واستبعاد مبدأ المساواة الاقتصادية نظراً لاستحالة تطبيقه، فإننا سنذكر تحت هذه النقطة بعض المبادئ الفرعية للمساواة القانونية الحقيقية أو (الشكلية) فيما بين الدول. وهذه المبادئ الفرعية هي الوحيدة وبحق التي تؤكد هذا المبدأ العام، مبدأ المساواة بالسيادة بين الدول، ليس من الناحية النظرية فحسب، بل من الناحية العملية، وذلك بالممارسة الدولية كما سيرد حالاً. والمقصود بذلك كما سنبين لاحقاً المساواة الدبلوماسية.

-المساواة الدبلوماسية⁽¹⁾-

عالم الدول الذي نعيش فيه، هو عالم متغير، عالم الدول المختلفة الأبعاد والأحجام والفعالية، فمنها الكبير ومنها الصغير، ومنها القوي ومنها الضعيف، إلخ. أن.

(1) لمعرفة كامل التفاصيل : يرجى العودة إلى كتابنا النظري والممارسة الدبلوماسية - (الطبعة الثانية) -

هناك بعض أوجه المساواة أو التشابه فيما بينها مهما اختلفت، وخاصة في المجال الدبلوماسي والمعبّر عنه من خلال:-

1- البعثات الدبلوماسية الدائمة:

- تتمتع جميع دول العالم حالياً بنفس المرتبة بخصوص بعثاتها الدبلوماسية بشقيها، الجهاز المادي (السفارة) والجهاز البشري (الممثلين الدبلوماسيين والموظفين الدبلوماسيين والاداريين والفنيين والمستخدمين...). أي أن جميع الدول وبدون استثناء (إلا ما ندر) تسمى بعثاتها الدبلوماسية المعتمدة لدى دول أخرى (بالسفارة)، ورؤساء هذه البعثات (بالسفراء)، ولا فرق بين دولة عظمى أو أية دولة قزمة في هذا المجال. وبالنسبة للمراتب الدبلوماسية الأخرى، كوزير مفوض وممثل مقيم وسكرتير أول وثان وثالث وملحق دبلوماسي...إلخ.

- وكذلك تتساوى جميع الدول من ناحية - اللغة المستعملة - في المعاملات الدبلوماسية، فرغم أن اللغة الدبلوماسية التي كانت مستخدمة في مطلع العصر الحديث (في أوروبا) هي اللغة اللاتينية التي انتقلت إلى اللغة الفرنسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وشاركتها اللغة الانجليزية في مطلع القرن الحالي لتحل مكانها في منتصفه كلغة تجارية ودبلوماسية.

إلا أن ذلك لا يمنع من أن تتعامل غالبية دول العالم بلغاتها الوطنية، كما لا يمنع من أن تتعامل البعثات الدبلوماسية في بلد ما بلغته في مراسلاتها أو مفاوضاتها بين بعضها البعض ومع أجهزة الدولة المعتمدة لديها.

- بالإضافة لما ذكرناه فإن الممثلين الدبلوماسيين يتمتعون وبصفة خاصة بنفس الحقوق والواجبات ونفس المعاملة من حصانات وامتيازات وبدون تمييز.

- وكذلك تتساوى جميع الدول بحق الأسبقية بالنسبة لمبعوثيها الدبلوماسيين. فنجد أن عميد السلك الدبلوماسي في دولة ما ، يمكن أن يكون سفير إحدى الدول الصغرى.

- وأخيراً، حق كل بعثة دبلوماسية برفع علم دولتها على مقرها وعلى سيارة رئيس بعثتها، ووضع شعار دولتها على مدخل مقرها. وكذلك من ناحية الملابس في الحفلات الرسمية، فلكل مبعوث الحق في أن يرتدي اللباس الوطني الخاص بدولته...إلخ.

2- بالنسبة للمنظمات الدولية الينحكومية:

- تتساوى جميع الدول الأعضاء في حقها بالتمثيل من حيث المرتبة وعدد الأعضاء، حيث نجد أن جميع الدول صغيرها وكبيرها ممثلة لدى المنظمة الدولية بنفس الطريقة، فلكل دولة مندوب أو ممثل دائم معتمد لدى هذه المنظمة ولكل دولة عضو الحق بمشاركة ممثليها في نشاطات وأجهزة هذه المنظمات وترووسها.

- يتمتع جميع ممثلي الدول لدى و (في) المنظمات الدولية بنفس الوضع القانوني (Status)، من حصانات وامتيازات ومساواة في المعاملة.

- لجميع الدول الحق في تسمية مواطنيها لتسلم مهام وظيفة دولية لدى هذه المنظمات (الموظف الدولي)، ولها الحق بتركية أحد مواطنيها لتسلم أسمى المناصب الدولية، كالأمين العام والأمناء العامين المساعدین والقضاة الدوليين.

- كما أن للدول كامل الحق في تعيين أعضاء بعثاتها وتصنيفهم الوظيفي وألقابهم ونظام الأسبقية بينهم...إلخ، بدون أي تدخل من جهة خارجية.

- أما بالنسبة للغات المستعملة في المنظمات الدولية، فإنها ورغم اختلافها بالنسبة للمنظمات سواء أكانت عالمية أم قارية أم إقليمية، فإن اللغات الرسمية المستخدمة في المنظمات الدولية العالمية هي الإنجليزية والفرنسية والروسية والصينية والإسبانية في الأمم المتحدة والعربية ولغات أخرى في المنظمات الدولية المتخصصة. إلا أن ذلك لا يمنع من استخدام لغات وطنية أخرى إلى جانبها، ويظهر ذلك بوضوح بالنسبة للمنظمات الدولية الإقليمية، فجامعة الدول العربية تستخدم اللغة العربية فقط ومنظمة دول أمريكا الوسطى تستخدم الإسبانية والكومونويلث اللغة الإنجليزية ومنظمات دول أوروبا الغربية تستخدم لغاتها المختلفة.

3- بالنسبة للبعثات الخاصة:

هذا النوع من البعثات الدبلوماسية، رغم أنه الأسلوب الأكثر قدماً للعلاقات ما بين الكيانات السياسية إلا أنه جُمِعَ مع ولادة الدولة الحديثة وعاد للظهور بالتدريج في هذا القرن وخاصة في النصف الثاني منه، وذلك بسبب تضاعف عدد الدول المستقلة وتطور المواصلات والاتصالات وزيادة التعقيدات والتخصصات في مجال العلاقات الدولية التي كان من نتائجها أن أصبحت البعثات الدبلوماسية الدائمة غير قادرة لوحدها على الوفاء بالعلاقات فيما بين الدول والأشخاص الدوليين الآخرين، مما فتح الباب أمام البعثات الخاصة للعودة إلى احتلال دور بارز. وتتساوى الدول فيما بينها في المجالات التالية:

- تتمتع جميع الدول بالحريه الكامله من أجل إختيار وتعيين بعثتها وإفادها لأي دوله شاءت ولكن بشرط موافقة الدوله المستقبله مسبقاً.

- وتتساوى جميع وفود الدول في المعاملة عندما تجتمع في دولة واحدة.

- وكذلك تتقرر الأسبقية بين جميع البعثات الخاصة عند اجتماعها في دولة ما وفقاً لترتيب الأبجدي لأسماء الدول المعتمد في نظام مراسيم (بروتوكول) الدولة المستقبلة في حالة عدم وجود اتفاق خاص.
- كما تتمتع بعثات جميع الدول بنفس الوضع القانوني (Status) وحقوقها برفع علم دولتها والتسهيلات للقيام بمهامها والإعفاء من القوانين الداخلية وحرية الاتصال وحرمة دارها وأشخاصها... إلخ.

4- بالنسبة للمؤتمرات الدولية:

أن المؤتمرات الدولية في تزايد مستمر وبسرعة مذهلة في أيامنا هذه، وذلك بفضل تشعب مواضيع العلاقات الدولية وتطور وسائل المواصلات السريعة وتزايد عدد الدول وتضاعف وتشابك مصالحها ومجالات التعاون بينها. وعليه فإن مبدأ المساواة القانونية يظهر واضحاً في هذا المجال بين جميع دول العالم وبدون تمييز في الجوانب التالية:

- تتساوى جميع الدول في حقها باختيار ممثلها إلى المؤتمر واختيار رئيس وفداتها وتحميله تفويض مطلق من قبل حكومتها.

- تتمتع جميع الدول بالمساواة في أن يقع اختيار رئيس المؤتمر أو أحد نوابه على رئيس وفد دولة دون تمييز، رغم وجود تقليد لم يتحول إلى عرف حتى الآن بأن يرأس المؤتمر رئيس وفد الدولة المضيقة (المستقبلة)، وجرت العادة كذلك، إن كان مؤتمراً دولياً كبيراً وشاملاً وبإشراف منظمة دولية، أن يتم اختيار رئيس وفد دولة صغيرة لتؤسس المؤتمر.

- أما بخصوص الأسبقية، فجرت العادة على ترتيب الوفد وفق مبدأ النظام الأبجدي حسب اللغة المتفق عليها لأسماء الدول المشاركة.

- وتتساوى جميع الدول بأحقية المشاركة والتصويت، فغالبية هذه المؤتمرات تخضع لمسطرة واحدة، دولة واحدة - صوت واحد. كما تتساوى الدول في مشاركتها بعدد أعضاء متساوية وغالباً يتراوح بين ثلاثة وخمسة أفراد ولا يتجاوز هذا العدد الأخير بأي حال من الأحوال.

- وأخيراً تتساوى جميع وفود الدول إلى المؤتمرات الدولية بالوضع القانوني (Status) أي بحقها بحصانات وامتيازات وبدون تمييز بينها.

5- بالنسبة للمعاهدات والاتفاقيات:

بالإضافة لما ذكرناه سابقاً، فإن المساواة الدبلوماسية مُعبر عنها جيداً كذلك من خلال الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات والوفقات... إلخ. والتي يتم الاتفاق ومن ثم التوقيع عليها عبر مؤتمرات دولية، والمسطرة الرئيسية المتبعة فيها هي المساواة بين جميع الدول في المشاركة ومن ثم في التصويت، دولة واحدة - صوت واحد (وقد جاء تأكيد ذلك في النظام الداخلي للجمعية العمومية للأمم المتحدة المادة (84) والتي تنص على أن "يتمتع كل عضو في الجمعية العامة بصوت واحد...").

- أما بخصوص التوقيع على الوثائق الدولية بمختلف أنواعها فتخضع لعدد الدول الأطراف الموقعة عليها، فإن كانت متعددة الأطراف فإن الدول توقع حسب النظام الأيجدي باللغة المتبعة لذلك والمتفق عليها، احتراماً لمبدأ المساواة بين الدول، وعادة ما يتم التوقيع بالحروف الأولى، أما إن حصل العكس والذي بموجبه يكون التوقيع كاملاً، أي أن يكون الاتفاق نهائياً، فذلك يتطلب أن يكون الممثلون للدول المكلفون بالتوقيع مزودين بالتفويض اللازم، وهذا ينطبق على الجميع بدون استثناء. أما في حالة أن تكون الاتفاقية ستوقع بين دولتين فقط فعادة ما يتدخل مبدأ "المجاملة" أي يراعى في التوقيع قاعدة التساوب (Altemet) بحيث يوقع كل مندوب على

النسخة الخاصة بدولته، أي النسخة التي يرد بها اسم دولته قبل اسم الدولة الثانية، ومن ثم تتبادل الوثائق بالتناوب.

الفرع الثاني

اللامساواة الفعلية بين الدول

لننتقل في دراسة هذا المبحث الجذ هام من مفهومنا للشخص الدولي " بأنه كل من يتبوأ دوراً ما في هذا المجتمع الدولي، دون تمييز بين هؤلاء الأشخاص، بل التمييز بين أدوارهم وفعاليتهم على المسرح الدولي" وما نقصده هنا هو دور الشخص الأول أو الشخص الذي ما زال البعض يعتبره "المميز" من بين الأشخاص الدوليين، ألا وهو الدولة.

وعلى ضوء هذا التعريف نستطيع تمييز فعالية جميع الدول المكونة لهذا العالم عبر تطبيق بعض المعايير الرئيسية عليها، والتي ستوصلنا إلى نتيجتين هامتين هما: الأولى ذكرناها وهي مدى فعالية كل دولة على حدة، والثانية هي بطبيعتها تابعة للأولى وتهدينا. لوضع منظور واضح لتصنيف هرمي للدول، وكلاهما توصلنا إلى هدفنا وهو عدم المساواة الفعلية بين الدول. أي إلى الواقع الدولي الحقيقي للدول، الذي هو بعكس ما أوردناه في المبحث السابق المتضمن لبعض المبادئ القانونية والسياسية التي تحكم المساواة بين الدول. والتي سنكتشف بمقارنتها مع هذا المبحث أنها مجرد مساواة شكلية ومثالية بنفس الوقت، إن لم تكن جد متشائمين ونقل خيالية. وعلى هذا الأساس نطرح سؤالاً بسيطاً، كيف ذلك؟

من أجل الإجابة على سؤالنا لا بد من التعرض لعدة معايير نرى أنها كفيلة لإيصالنا إلى مبتغانا، ولتوضيح وتفسير ما تخفيه الخريطة السياسية والطبيعية للدول خلف هذه الألوان الزاهية والمختلفة والمحددة، وفي باطن وعلى سفوح هذه الجبال

والجزر والسهول والصحاري. ولا بأس من أن نتبنى هنا بعض عناوين المعايير (من المعايير الستة التي سنطرحها) من التي يوردها مارسيل ميرل في كتابه (سوسيولوجيا العلاقات الدولية) تحت عنوان - أية دول؟ أو حتى تحت سؤاله الفرعي - ما هي الدولة؟

أولاً - معيار العمر:

من مجموع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة والبالغ عددها حالياً (185) دولة، نجد أن حوالي (120) دولة كانت مستعمرات لدول أوروبية وحصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، مما يعني أن حوالي ثلثي دول العالم هي دول حديثة تسمى دولاً غير مستقرة. وأن نسبة لا بأس بها من الثلث الباقي هي دول قديمة تسمى دولاً مستقرة، أي تتمتع باستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي يؤهلها لأن تلعب دوراً هاماً على المسرح الدولي وظهرها إلى الحائط، أي محمية باستقرارها وتقاليدها شعباً وإقليمياً وحكومة، بعكس الدول الحديثة التي ما زالت في بداية خطواتها الأولى وتعاني من مشاكل كثيرة عرقلت نموها وتطورها مثل: مشاكل حدود مع جيرانها، مشاكل داخلية قبلية وطائفية أو حتى حزبية هدفها جميعها السلطة السياسية قبل أن يكون هدفها المساعدة في بناء دولتها، وتحويلها لدولة مؤسسات، دولة القانون.

ويكفي أن نستمع إلى الأخبار التي تتوارد يومياً عن الحروب الأهلية والإقليمية والتدخلات العسكرية الخارجية والانتفاضات العسكرية وحتى الحركات "الثورية التصحيحية" بين أعضاء نفس المجموعات الحاكمة. وخير مثال على ذلك نذكر: تشاد واليمن سابقاً وأنغولا والموزامبيق وإيران وكمبوديا وجميع دول أمريكا الوسطى بلا استثناء والبوسنة والهرسك (يوغسلافيا سابقاً).

ما ذكرناه يوصلنا إلى نتيجة مفادها أن عامل الاستقرار، أي عامل القدم من حيث العمر يدفع بهذه الدول المستقرة في تعاملاتها الدولية على أسامن متين ومستقر. بينما الدول الحديثة، غير المستقرة، فإن صراعاتها الداخلية على السلطة ومراحل بناء وحماية نفسها يدفع بحكوماتها للتوجه لحل مشاكلها الداخلية على حساب معاملاتها الخارجية وتفرض عليها اللجوء لطلب المساعدات الخارجية من أجل حماية نفسها داخلياً، مما يبطل مبدأ - عدم التدخل - الذي ورد سابقاً في المساواة القانونية ما بين الدول ويجعلها قليلة الفعالية أو معدومة على المستوى الدولي، أو كما يسميها علم العلاقات الدولية، هدفاً دولياً وليست ممثلاً دولياً.

ثانياً- معيار اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية:

أشرنا في المبحث السابق تحت مبدأ حق الاستقلال أو السيادة بأن لكل دولة كامل الحرية في اختيار نظام حكومتها (ملكية، جمهورية، جماهيرية...) ونظام حكمها (ملكي دستوري، رئاسي، برلماني... إلخ)، وكذلك اختيار نظامها الاقتصادي (ليبرالي، ماركسي، اشتراكي إسلامي أو عالم ثالثي... إلخ). وتأكيد ذلك نجد أنه في المنظمات الدولية العالمية أو القارية أو الإقليمية أو الجهوية وحتى في المؤتمرات الدولية وفي وبين أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى أية دولة، يتعايش تحت سقف واحد، مندوبون وممثلون لأنظمة سياسية مختلفة: ملكيات مع جمهوريات، ممثلون للديكتاتوريات مع ممثلين للديمقراطيات، ممثلو الدول الاشتراكية مع ممثلي الدول الرأسمالية مع ممثلي دول "عدم الانحياز"، وكذلك ممثلو الأنظمة البرلمانية مع ممثلي الأنظمة الرئاسية؛ أو ممثلو الأنظمة المدنية مع ممثلي الأنظمة العسكرية... إلخ. علماً بأننا نعيش حالياً تغيير جميع هذه الأنظمة في اتجاه واحد الليبراليه السياسي.

وصحيح أن مبدأ حق الدول باختيار أنظمتها وارد، إلا أننا نجد أن هناك بعض الاستثناءات وهي برأينا هامة جداً سنذكر بعض الأمثلة التدللية عليها:

أ- طرد اليونان من مجلس أوروبا أثناء فترة حكم الجيش (الكولونيلات - العقداء) بسبب خرق حكومتها لحقوق الإنسان من ناحية، وبسبب أن أحد أهم شروط العضوية في المجلس هو أن تكون الدول ذات أنظمة ديمقراطية إلزاماً.

ب- عدم قبول "روديسيا" في الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى حينما قامت الأقلية البيضاء العنصرية بإعلان استقلالها من جانب واحد (والآن أصبحت دولة زمبابوي).

ج- رفض دول منظمة الوحدة الأفريقية قبول عضوية دولة جنوب أفريقيا العنصرية فيها، والتي هي جزء جغرافي من القارة، وكذلك إجبارها على الانسحاب من بعض المنظمات الدولية المتخصصة تحت ضغوط الدول الأفريقية مدعومة بأصوات من الدول الاشتراكية وبعض دول العالم الثالث (وقد عادت سلطه لاصحابها الشرعيين (السود) واصبحت عضواً في منظمة الوحدة الأفريقية.

د- تهديد مجلس أوروبا بطرد جنرالات (أمراء الوية) الحكومة العسكرية التركية إن لم تحترم حقوق الإنسان وكذلك تعيد الحكم للمدنيين (وقد تم ذلك وعادت الديمقراطية).

هـ- تجميد عضوية كوبا من منظمة الدول الأمريكية والمنظمات الأمريكية المتخصصة وذلك بعد اختيار حكومتها للنظام الماركسي (وما زالت حتى الآن).

و- عدم قبول إسبانيا وأيرلندا في عضوية الجماعات الأوروبية بسبب أنظمتها الديكتاتورية السابقة وقبولها في مطلع عام 1986 بعد حلول النظام الديمقراطي فيها أسوةً بباقي الدول أعضاء المجموعة.

ز- عدم قبول اليمن أو العراق في مجلس التعاون الخليجي.

ثالثاً - معيار الحجم والشكل والموقع الجغرافي:

تختلف الدول حسب حجمها وشكلها وموقعها، وهذا المعيار هو أكثر المعايير سهولة لمعرفة، فما علينا إلا أن نحاول قراءة خريطة جغرافية سياسية لنرى الأحجام والأشكال والمواقع المختلفة للدول (انظر الملحق رقم 1).
فمن ناحية الموقع، يمكن دراسته حسب ما يرى الجغرافيون السياسيون بطرق ثلاث هي⁽¹⁾.

أ - الموقع الفلكي: أي تحديد موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول والعرض، وذلك يتم عبر أن خطوط الطول والعرض التي ترسم على الخرائط هي مقياس للموقع الفلكي. وقد رسمت هذه الخطوط بالنسبة لخطين أساسيين هما خط الاستواء وخط الطول الأساسي المسمى Prime Meridian.

أما خط الاستواء فيقع على مسافة متساوية بين القطبين الشمالي والجنوبي وقيمته الحسابية صفر. أما خط الطول الأساسي فيمر في مرصد غرينتش في المملكة المتحدة وقيمته الحسابية صفر أيضاً، ويقابل هذا الخط من الناحية الأخرى من الكرة الأرضية خط طول 180 درجة شرقاً أو غرباً وهو الأمانس الذي يقوم عليه خط التاريخ الدولي.

وعليه فإن خطوط العرض تعبر عن البعد بالنسبة لخط الاستواء بينما تعبر خطوط الطول عن البعد شرقاً أو غرباً بالنسبة لخط التاريخ الدولي.

ولا بأس من أن ندخل هنا عامل المناخ، حيث أنه لا يتأثر بخطوط الطول بل بخطوط العرض، فنجد أن الظروف الجغرافية القاسية لسكان المنطقة الاستوائية:

(1) انظر جغرافية العلاقات السياسية - تأليف: د. عبد المنعم عبد الوهاب - انتشار: وكالة المطبوعات الكويت، مرجع سابق.

وما يجاورها شمالاً وجنوباً تؤثر على الإمكانات البشرية والزراعية بسبب شدة حرها وكثرة رطوبتها وأمطارها الاستوائية المتواصلة، وتمتاز بحجم دولها الصغير. بينما نجد سكان شمال خط الاستواء نظراً لمناخهم المعتدل والبارد وظهور الفصول المناخية المختلفة في مناطقهم يساعدهم على زيادة النشاط البشري الذي يقود إلى الازدهار والتقدم السريعين كما تمتاز دولهم بحجمها المتوسط والكبير.

ب- الموقع بالنسبة للمساحات المائية وكتل اليابسة: أي الموقع البحري والموقع القاري أو الداخلي. وهذا العامل هو من العوامل الجغرافية المؤثرة في السياسة الخارجية للدول. والذي لا شك فيه أن الدول البحرية هي أفضل بكثير من ناحية موقعها من الدول القارية، حيث أن من معايير هذه الأخيرة أنها محدودة الحرية باتصالاتها مع الدول الأخرى ولا بد لها من إبقاء علاقات جيدة مع كامل جيرانها من الدول البحرية الأخرى حتى تستطيع أن تحافظ على بقائها، وذلك هو حال دول مثل تشاد ومالي وجمهورية إفريقيا الوسطى وبوليفيا وأفغانستان والجمهوريات الآسيوية التي استقلت حديثاً عن الاتحاد السوفييتي بعد تفككه. والتي هي ملزمة بإقامة علاقات مع دولة أو أكثر من الدول ذات الموقع البحري المجاورة لها لتستطيع أن تتنفس، أي أن تصدر مواردها الخام وثرواتها الطبيعية وتستورد ما تحتاجه عبر أحد موانئ جيرانها.

أما الدول الواقعة على البحر، فتختلف عن الدول القارية في مناخها ونشاط سكانها ومصادر ثرواتها، وذلك لأنها تمتاز بوجود شبكة مواصلات بحرية طبيعية باستطاعتها التواصل فيما بينها بكامل حريتها، وخاصة إن عرفنا أن أكثر من 90% من دول العالم هي دول بحرية، بالإضافة لامتيازها بدخل لا بأس به من الثروات البحرية التي تقيت شعبها بها وتدرّ عليها عملات صعبة من تصديرها، أو حتى

ملكيتها للمصادر الطبيعية حيث أن غدداً كبيراً من الدول البحرية تستخرج البترول وبعض المواد الأولية الأخرى من مياهها الإقليمية.

وتمتاز كذلك من الناحية العسكرية، حيث أن بعض الدول المتحكمة بمداخل ومخارج البحار لها أهمية استراتيجية خاصة، وتكون قوة قاعلة إن هي ملكت المقدرة الكافية لحماية هذه الشواطئ والممرات والخلجان، وإلا فإنها تكون عرضة لخطر احتلالها أو تبعيةها لإحدى القوى الكبرى التي تعتبر هذه الممرات والخلجان المائية على جانب كبير من الأهمية لحماية مصالحها الوطنية حتى ولو كانت يعيده آلاف الكيلومترات عنها. وخير مثال على ذلك نجده في احتلال بريطانيا لجبل طارق وامبانيا لمدينتي سبته ومليبه المغربيتين، والولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة جزر العذراء وقناة بنما في المحيطات. وفي السنوات العشرة الأخيرة ومع ما رافقها من تغييرات على النظام الدولي، تراجعت بعض الدول الأوروبية الاستعمارية عن دعم مواطنيها البيض، الذين أعلنوا استقلال هذه الأقاليم وأقاموا دولاً استيطانية، مما اضطر هؤلاء المستوطنين بعد سنوات للتنازل عن السلطة للمواطنين السود في كل من ناميبيا وروديسيا وجنوب أفريقيا، أما الجزر فاستقل بعضها والبعض الآخر بسبب عدم ملكيتها لكثافة بشرية تؤهلها لإعلان الكفاح السليبي أو الإيجابي ضد مستعمرها والمطالبه باستقلالها فقد رضخت لهم وأصبحت أقاليم استراتيجية تابعه لهم أو سلمت للولايات المتحدة الأمريكية. ولم يبق إلا فلسطين، التي نظراً للوضائع الداخلية والإقليمية والدولية، وتغير النظام الدولي مع انبثاق الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه، التي أخذت على عاتقها ترتيب العالم، أجبر الصهاينة على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وعلى التخلي الجزئي عن الضفة الغربية وقطاع غزة والاتفاق مع المنظمة على خطوات تفاوضيه لحل القضية

الفلسطينيه تنتهي بنهاية القرن (انتفاضة اوسلو) ، واعترفت المنظمة بدولة اسرائيل ... وهكذا انتهت آخر حركة تحرير وطنيه.

وضمن تكلمنا عن - الموقع - لا بد من الإشارة إلى الدول- الجزر، حيث أن هنالك عشرات الدول - الجزر هي أعضاء في الأمم المتحدة مثل: كوبا ومالطا وقبرص وغرينادا وإيرلندا وإيسلندا وسيلان وجمهورية جزر السراس الأخضر وساو تومي أي برنسيب والقمر... إلخ. ونظراً لأهميتها الاستراتيجية وصغر حجم غالبيتها وقلة عدد سكانها، فإنها تجد نفسها طوعية أو إكراهاً، شاعت أم أبت، تبحث عن دولة قوية لحمايتها ومساعدتها على البقاء خوفاً من طمع الدول الأخرى بها، وكثيرة منها هي دول مستقلة ذات سيادة شكلياً، إلا أنها تخضع لتبعية اقتصادية وعسكرية وسياسية كاملة لإحدى القوتين العظميين أو إحدى القوى الكبرى أو حتى المتوسطة، وعليه فإنها تتحول إلى هدف دولي وليس ممثل دولي.

ج- المساحة: رغم اختلاف الآراء حول عامل المساحة وتأثيره في فعالية الدول إلا أن هذا العامل برأينا هو من الأهمية بمكان لتصنيف الدول وسلوكها السياسي، وكذلك لإمكانياتها الاقتصادية والعسكرية. فدول مثل روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية تغطي مناطق قارية واسعة وتتمتع بموقع استراتيجي ممتاز وإمكانيات اقتصادية ضخمة لا يُعقل أن نقارنها أو نشبها بدول أخرى مساحتها لا تغطي أكثر من "رأس دبوس". على الخرائط مثل: مالطة وجزر المالديف والبرباد وجزر السالمون وجزر القمر أو حتى "دول" أصغر مثل : موناكو وليشتشتاين ومان مارينو في أوروبا⁽¹⁾.

(1) مساحة الدول المذكورة أعلاه بالكيلومترات المربعة حسب إحصائية صادرة عن الأمم المتحدة لمي مايو

1986.

1-روسيا الاتحادية (17.068.000) كم2 (بعد انهيار الاتحاد السوفيتي).-

كما أنه لا يُعقل أن تكون فعاليتها أو (عظمة) هذه الدول متساوية رغم أنها متساوية قانونياً (شكلياً) في السيادة كما ذكرنا سابقاً، وتتمتع بصوت واحد في المنظمات الدولية رغم اختلاف مساحاتها. وأخيراً نشير إلى أن بعض الجغرافيين السياسيين المدافعين الأول عن هذا المعيار قسموا دول العالم من حيث أحجامها، فمثلاً فإن فالكينبرغ في كتابه عناصر الجغرافية السياسية (Elements of Political Geography) قسم الدول حسب أحجامها بمايلي⁽¹⁾:

- 1- الدول العملاقة (أكثر من مليون ميل مربع).
 - 2- الدول الكبرى (بين نصف مليون ومليون ميل مربع).
 - 3- الدول المتوسطة الحجم (بين مائة ألف ونصف مليون ميل مربع).
 - 4- الدول الصغيرة الحجم (بين عشرة آلاف ومائة ألف ميل مربع).
 - 5- الدول الصغيرة جداً - القزمة (أقل من 10 آلاف ميل مربع).
- ورغم قدم هذه التقسيمات، فإنه من غير الممكن الأخذ بها كمعيار حالياً، بسبب أنه لا يُعقل أن نعتبر موريتانيا التي مساحتها (1.025.000 كم²) أو السودان الذي مساحته (2.375.000 كم²) هي من الدول الكبرى، بل برأينا أنه لا بد من توافر غالبية العناصر أو المعايير الأخرى إلى جانب المساحة حتى نستطيع طرح تصنيف واقعي حقيقي للدول. (انظر الملحق رقم 4).

2- الولايات المتحدة الأمريكية 9.372.614 كم².

3- مالطة 316 كم².

4- تلافيف 298 كم².

5- البرباد 431 كم².

6- جزر شلن 28.446 كم².

7- جزر القمر 2.171 كم².

8- أما لندويلات الأوروبية الثلاث لمساحتها لا تتجاوز بضع كيلومترات مربعة فقط.

(1) عن كتاب "جغرافية الملائك السياسية..." تأليف د. عبدالمعزم عبدالوهاب - مرجع سابق - صفحة (19).

رابعاً- معيار الموارد والثروات الطبيعية والمقدرات المختلفة:

إن هذا المعيار هو من ضمن العوامل المؤثرة في قوة ومقدرة الدول ويبرز من خلاله عدم المساواة بين الدول واضحاً. ويقصد بالموارد والثروات الطبيعية جميع المواد الخام والثروات النباتية والحيوانية والزراعية والبحرية بالإضافة لوسائل وأدوات الإنتاج، أي التطور الصناعي والتكنولوجي.

وبإمكاننا قياس ذلك فيما بين الدول باتباع معيار حالة الدولة الاقتصادية أو حتى حالة أفرادها، وذلك من خلال قياس حجم الناتج القومي الصافي للدول أو متوسط دخل الفرد في الدولة. إلا أن هذه المقاييس تؤدي إلى المقرة الاقتصادية والمالية للدول أكثر من أن تؤدي إلى المقرة في الموارد والثروات الطبيعية رغم أنها متممة لها.

وعلى ضوء ذلك باستطاعتنا القول إن الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون الدولة الوحيدة المتوفرة على هذا العامل رغم حاجتها لبعض المواد المختلفة التي تقوم بتخزينها كاحتياط استراتيجي، أي باستطاعتنا القول أنها مكتفية ذاتياً. ويتبعها الاتحاد السوفييتي سابقاً بالدرجة الثانية، رغم فشل مخططاته الزراعية للوصول إلى اكتفاء ذاتي في إنتاج الحبوب الأمر الذي يدفعه ويستمر إلى البحث عنها لدى الدول الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية (أكبر منتج للحبوب في العالم) والتي كانت وما زالت تستخدم، سلاح الغذاء، للحصول من الاتحاد السوفييتي سابقاً وروسيا الاتحادية حالياً على بعض التنازلات السياسية والعسكرية.

أما دول الجماعات الأوروبية المعتمدة القوة الاقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فرغم اكتفائها الذاتي في مجالات كثيرة وبخاصة الزراعية منها، إلا أن غالبية دولها تنقصها المواد الخام الرئيسية لصناعاتها. حيث ما زالت تحصل

عليها من مستعمراتها السابقة (الاستعمار المقنع) أما البترول فنجد غالبيتها تستورده ولا تملكه^(١)، وتخضع لضغوط الشركات النفطية متعددة الجنسيات أحياناً ولمنظمة الأوبك أحياناً أخرى، إذ هو عامل ضغط مستمر عليها.

أما اليابان، الدولة الثالثة بالمقدرة الصناعية - الاقتصادية، فهي دولة جزائرية (جمع جزر)، لا تملك مواد أولية ولا نفط، فهي بحاجة لاستيراد كل ما يلزم صناعاتها من الخارج، إلا أن من أهم ميزاتها التي أوصلتها لهذه المقدرة الصناعية المتقدمة هي وجود قوة بشرية هائلة ومدربة استطاعت أن توصل نوعية منتوجاتها إلى أعلى الدرجات وتنافس بها جميع منتوجات الدول الصناعية المتقدمة الأخرى وخاصة الأمريكية والأوروبية.

أما سويسرا المعتبرة من القوى المالية في العالم، وكذلك قوة صناعية أولى في بعض المنتوجات الدقيقة كالساعات مثلاً، فرغم عدم توفرها على ثروات طبيعية، ويرغم من مساحتها الصغيرة نوعاً ما، وبالإضافة إلى أنها دولة قارية لا منفذ لها على البحر وجبالية التضاريس، واضطراها لاستيراد غالبية ما تحتاجه، إلا أنها كاليابان تتمتع بقوة بشرية مدربة ومنظمة وتتمتع بنظام حكم مستقر ووحيد من نوعه في العالم، بالإضافة لمناخها الجيد وموقعها الجغرافي الوسط في أوروبا. عوامل كثيرة بصالحها وعوامل ضدها، إلا أنه برأينا أهم هذه العوامل هو الكادر (الأطر) البشري المدرب والمنظم الذي تملكه سويسرا.

أما بالنسبة للعربية السعودية والكويت فرغم أنهما دولتان صحراويتان ولا تتمتعان بكثير من المعايير الخاصة التي تعطي المقدرة والقوة للدول إلا أنهما تعتبران من أوائل الدول المصدرة للنفط بالإضافة لمخزونهما الضخم منه، الشيء

(١) ما عدا بريطانيا والبرتغال.

الذي أوصلهما لأن تصبحا من أوائل الدول في الإمكانيات المالية خاصة السعودية التي تبوّأت مركزاً قيادياً داخل صندوق النقد الدولي وفي البنوك التابعة للمنظمات الدولية أو البنوك العمومية الدولية المتعددة الأطراف أو حتى البنوك الخاصة والاستثمارات الدولية.

ومقابل ذلك نجد عشرات الدول التي لا تمتلك أية ثروات طبيعية ولا أمكانيات، ومتوسط دخل الفرد لديها يتراوح بين 100-500 دولار في العام وتعيش على المساعدات والديون الخارجية المشروطة وغير المشروطة وعلى ما يدخل لها من عائدات استغلال الدول الصناعية والبتروولية لمقدرتها البشرية المهاجرة من عمال وكوادر. فنية ومتقنين هي بحاجة ماسة لها لبناء نفسها، وكاملة على هذا النوع من الدول نذكر على سبيل المثال لا الحصر بسبب عددها الكبير: دول جزر الرأس الأخضر واليمن والسودان وغالبية الجزر - الدول.

وبعودة لما تقدم ، تظهر اللامساواة الفعلية بين الدول. وتشير إلى أنه في السنوات الأخيرة بدأت تظهر تسميات مختلفة تستخدم حالياً في المجال الأكاديمي والعملية الدولي مثل: دول غنية أو متطورة ودول متخلفة أو فقيرة، ونادي الأغنياء ونادي الفقراء ، والدول النامية، والدول شبه النامية والدول السائرة في طريق النمو والدول غير النامية... إلخ من عشرات التسميات المختلفة.

خامساً- معيار السكان أو المقدرة البشرية:

إن هذا المعيار هو أحد أركان الدولة الثلاثة، ومن أهم المعايير التي تظهر بها اللامساواة الفعلية بين الدول ، نظراً لما له من تأثير كبير على وضع الدولة السياسي والاجتماعي، ومقدرتها الاقتصادية والعسكرية، وانعكاسه على وضعها الدولي. وهذه اللامساواة تظهر بوضوح لو أخذنا نماذج لعدد سكان بعض الدول:

(1) الجدول رقم

أحصائيات صادرة عن منظمة الأمم المتحدة في يونيو 1995

الرقم المتسلسل	اسم الدولة	عدد السكان
1	جمهورية الصين	1.196.360.000 ⁽¹⁾
2	الولايات المتحدة الأمريكية	258.233.000
3	البرازيل	153.792.000
4	نيجيريا	105.264.000 ^(*)
5	مصر	57.673.000
6	المغرب	26.069.000
7	السعودية	17.119.000 ^(*)
8	ليبيا	4.700.000 ^(*)
9	قطر	559.000 ^(*)

وبناء على هذا الجدول، لو أجرينا دراسة مقارنة بين الدول اعلاه، لوجدنا الاختلاف الشاسع بين دولة الصين الشعبية والبالغ عدد سكانها أكثر من مليار نسمة ودولة قطر التي لا يتجاوز عدد سكانها نصف مليون نسمة يقليل.

وكذلك لو أخذنا كمثال آخر جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، البالغ عددها (185) دولة، لوجدنا أن هنالك (37) دولة عدد سكانها أقل من مليون نسمة، وعشرة دول فقط عدد سكانها أكثر من (100) مليون نسمة، والبقية عدد سكانها ما بين (مليون واحد و100 مليون نسمة) انظر (الملحق رقم 2).

ورغم نتيجة عدم المساواة الفعلية التي ستخرج بها من جراء هذه الدراسة المقارنة، إلا أننا نجد أنه ما زال يُطبق على هذه الدول في الجمعية العمومية للأمم المتحدة وبغض النظر عن عدد سكانها، مبدأ دولة واحدة - صوت واحد، وهذا برأينا هو أحد أسباب عجز هذه المنظمة حالياً. والدافع لبعض المنظمات الدولية لاتخاذ المعيار الديموغرافي كأساس لتوزيع الأصوات، هذا هو حال المنظمات المالية الدولية وبعض الأجهزة الرئيسية للجماعات الأوروبية التي تقتصر على ذكر أمثلة عنها: (*)

قمثلاً نجد أن عدد نواب البرلمان الأوروبي وصل إلى (626) نائباً يعد انضمام السويد والنمسا وفرنلندا الى عضوية المجموعة منذ 1996/1/1، موزعة المقاعد فيما بينهم حسب نسبة السكان في كل دولة بالشكل التالي الوارد في (الجدول رقم 2).

أما بالنسبة لمجلس الجماعة الأوروبية فإن نظام اتخاذ القرارات يسير كذلك حسب النسبة السكانية للدول الأعضاء والموزعة أصواتها البالغ عدده (87 صوتاً) بالشكل التالي الوارد في (الجدول رقم 2).

أما بالنسبة للجنة الجماعة فعدد أعضائها (20 مفوضاً) موزعة بالشكل التالي: (نفس الجدول رقم 2).

- فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا، المملكة المتحدة ، وإسبانيا :عضوان لكل دولة.
- بلجيكا، هولندا، إيرلندا، الدانمارك، اللوكسمبورغ، اليونان، والبرتغال، والسويد، والنمسا، وفرنلندا عضو لكل دولة.

(*) أخذين بعين الاعتبار أن عدد الدول الأعضاء للجماعات الأوروبية والتي أصبح اسمها (الاتحاد الأوروبي) يبلغ حالياً (15 دولة) بعد انضمام: النمسا والسويد وفرنلندا لها عام 1996.

الجدول رقم (2)

الجماعات الأوروبية

رقم المنطقة	اسم الدولة (1)	عدد السكان (2) (مليون نسمة)	عدد النواب (3)	عدد الأصوات (4)	عدد الأعضاء (5)
1	فرنسا	57.700.000	87	10	2
2	إيطاليا	57.800.000	87	10	2
3	ألمانيا (6)	81.100.000	99	10	2
4	المملكة المتحدة	58.000.000	87	10	2
5	إسبانيا	39.100.000	64	08	2
6	هولندا	15.200.000	31	05	1
7	بلجيكا	10.100.000	25	05	1
8	اليونان	10.500.000	25	05	1
9	البرتغال	9.800.000	25	05	1
10	الدانمارك	5.200.000	16	03	1
11	إيرلندا	3.600.000	15	03	1
12	لوكسمبرغ	0.4.00.000	6	02	1
13	النمسا	7.900.000	21	04	1
14	فنلندا	5.100.000	16	03	1
15	السويد	8.700.000	22	04	1
الجموع العام 15 دولة		370.200	626	87	20

المراجع: الكتاب السنوي الفرنسي 1997/Quid

(1) دول الجماعة الأوروبية.

(2) عدد السكان - إحصائيات مكتبه من 1997(Quid).

(3) عدد النواب في البرلمان الأوروبي.

(4) عدد الأصوات في مجلس الجماعة الأوروبية.

(5) عدد أعضاء اللجنة الأوروبية.

وكخلاصة لهذا المعيار الهام، ونظراً للاختلافات الفقهية والعنمية حوله، نقول بأن عدد السكان سواء أكان كبيراً أم صغيراً، فإنه يخضع لمعايير أخرى كمساحة الأرض أو الإقليم الذي يعيشون عليه وللثروات التي يملكونها. وعليه باستطاعتنا القول إن هذا المعيار ممكن أن يكون أداة فقر وجهل وتخلف وتبعية لدولة ما، كما أنه من الممكن أن يكون أداة غنى وثروة وتقدم وقوة لدولة أخرى.

وباعتقادي فإن فعالية دولة ما لا تتوقف على ضخامة عدد سكانها، بل على المقدرة البشرية، أي على الكفاءة والفعالية للسكان، وللتدليل على ذلك تطرح عدة أمثلة: مثل إجراء دراسة مقارنة بين دولتي ألمانيا واليابان من جهة ودولتي الصين والهند من جهة أخرى، فرغم الفرق الكبير في عدد السكان إلا أن كفاءة ومقدرة الألمان والياباني هي التي دفعت هاتين الدولتين لأن تصبحا متفوقتين في الاقتصاد والصناعة والمال على الصين والهند، وليس عامل حجم السكان.

وكمثال آخر تدللي تطرح نموذجاً من ثلاثة دول من دول العالم الثالث واقعة في ثلاث قارات وعدد سكانها يزيد عن (100 مليون) نسمة لكل دولة وهي البرازيل (أمريكا اللاتينية) ونيجيريا (أفريقيا) وباكستان (آسيا)، إن قارناهما على سبيل المثال مع : هولندا وبلجيكا وإسبانيا مثلاً.

إن بعد هذه الأمثلة نقول بأن الإنسان هو الثروة الوحيدة على وجه الأرض، فالدول التي تحترم إنسانها وتنكفئ بتربيته وتوجيهه ليصبح صالحاً لخدمتها هي الدول القوية الفاعلة (أنظر الملحق رقم 6).

وزيادة في التأكيد على ما سبق وذكرناه، نقول لو أجرينا مقارنة أخرى بالنسبة لعدد الأميين بين الدول المتقدمة والدول المتأخرة بغض النظر عن عدد السكان لعرفنا السبب، وكذلك لو أجرينا مقارنة لعدد العقول المهاجرة والمهجرة من

هذه الدول المختلفة إلى الدول المتقدمة وعرفنا الأسباب التي دفعتهم للهجرة، لعرفنا السبب كذلك (ملحق رقم 5).

فمقدرة الدول تقاس بمقدرة وكفاءة شعبها وإخلاصهم وولائهم لوطنهم وليس بعدد السكان الضخم.

وأخيراً نضيف بأن هناك معياراً فرعياً آخر لقياس فعالية الدول حسب عدد سكانها، وذلك بقياس نسبة أعمار السكان في الدول وبشكل هرمي يتدرج من نسبة أعمار الأطفال إلى الشباب إلى الشيوخ فالمعمرين. والدولة الشابة هي التي فيها النسبة الأكبر من السكان في عمر الشباب والأطفال، والدولة الهرمة هي التي نسبة المعمرين والشيوخ فيها أكبر، وذلك له تأثير كبير على هذه الدولة وينقص من فعاليتها على المستويين الوطني والدولي وعلى المستوى القريب والبعيد (انظر الملحق رقم 3).

سادساً - معيار المقدرة العسكرية والدبلوماسية:

إن المقدرة العسكرية والدبلوماسية رغم ترابطهما الأولى مع الثانية، فهما مترابطتان مع جميع العناصر السابقة. فإن توفرت لدولة ما المعايير التي ذكرناها سابقاً أو غالبيتها، فإنها تجعل منها بدون شك قوة عسكرية وبنفس الوقت قوة دبلوماسية.

وفيما يلي سنتعرض للمقدرة العسكرية أولاً ومن ثم المقدرة الدبلوماسية ثانياً.

1- في المجال العسكري:

نجد في المقام الأول الدول مالكة السلاح النووي - المعيار الأول - لتمييز مقدرة ومراتب الدول عسكرياً. والتي من المفروض أن يجمعها "نادي نووي" يضم الدول المالكة لهذا السلاح الفتاك والسلمي في نفس الوقت. ويتزعم هذا النادي القوتان العظيمان: الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفييتية (روسيا الاتحادية حالياً)، تتبعهما في المرتبة الثانية الدول الثلاث ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، وهي حسب الترتيب: فرنسا وبريطانيا والصين الشعبية، ثم في مرتبة ثالثة تأتي عدة دول أخرى ذات مقدرة نووية صغيرة ومحدودة.

والمعايير التي وجهتنا لهذا الترتيب بين دول النادي النووي هي كثيرة نذكر منها: توفر الوسائل الأساسية للعمل، أي ملكية أساطيل لقاذفات ذات قطر فعالية كبيرة، بالإضافة لصواريخ مجهزة برووس نووية عابرة للقارات وغواصات وبارجات حربية حاملة لهذا النوع من الصواريخ وقاذفة له، بالإضافة لقواعد عسكرية تحتوي على هذا النوع من الأسلحة موزعة في جهات مختلفة من العالم... إلخ.

وبناء على هذه المعايير نجد أن روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية هما زعيمتا هذا "النادي النووي" بدون منازع، نظراً لتوفرهما على المعايير التي ذكرناها سابقاً بالإضافة لملكتهما لترسانات من الأسلحة النووية قادرة على تدمير العالم عشرات المرات وذلك يعكس الدول النووية الأخرى، التي تملك هذه المقدرة الكبيرة والتي يُعبر عنها في العلاقات الدولية بـ "المقدرة الإقناعية"، أي بالمقدرة عن العدول بإمكانية استخدام هذا السلاح الفتاك ضد بعضها البعض والتي

تخدم كحافز للسعي من أجل الوصول إلى اتفاقيات دولية للحد من هذا السباق على تطوير الإمكانيات النووية.

وبالمقام الثاني، وبالإضافة لما ذكرناه، فإن هذه الدول تملك بيدها تصنيع الأسلحة التقليدية، وتتنافس فيما بينها على خلق كوادر مدربة ذات كفاءات عالية ومستويات قتالية متفوقة، بالإضافة لتنافسها على تطوير تكنولوجيا التصنيع الحربي، وكذلك تنافسها على التصدير لباقي دول العالم. الأمر الذي أدى إلى توسيع مناطق نفوذها وخلقها أو انضمامها لكتل وأحلاف عسكرية ترتبط دولها ارتباطاً وثيقاً بمشيتها. لأن استيراد السلاح وحيازته والتدريب عليه والحاجة المتواصلة لقطع غيار الأسلحة وتحديثها، لا بد وأن يرافقه (تصدير) عناصر بشرية كفؤة إلى الدول المستوردة للتدريب وإعداد كوادرها (جيوشها) وإرسال أبنائها للتدريب في الكليات والمعاهد العسكرية في الدول المصدرة.

هذا الشيء يؤدي إلى أن تبقى هذه الدول المستوردة في حاجة مستمرة للدولة المصدرة، أي في حالة تبعية لها، الأمر الذي يدفع بعضاً منها للتهرب من هذه التبعية عبر تنويعها لمصادر أسلحتها من عدة دول مختلفة وعدم الاعتماد والتبعية على دولة واحدة، ولكن هذا الأمر لا يدوم طويلاً.

وفيما يلي نستشهد بمثال واضح وصريح على ذلك. بطرحنا للمشاكل التي تركزت على أضخم صفقة أسلحة عالمية عرفتها سنوات السبعينات وتمت بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (كدولة مصدرة) وحكومة إيران (كدولة مستوردة) خلال الفترة الواقعة ما بين 1972 و1976.

لقد دلت الإحصائيات العلنية لصفقات برنامج التسليح الإيراني في هذه الفترة إلى أنها وصلت إلى (10.4) بليون دولاراً أمريكياً كقيمة لهذه الصفقة، مبلغ ضخم.

بالنسبة لدولة نافذة من دول العالم الثالث، رغم غناها باعتبارها من أوائل الدول المنتجة والمصدرة للبترول في العالم، إلا أن طموح شاه إيران بأن يجعل من دولته أقوى دولة في المنطقة وزعيماً إقليمياً بلا منازع، دفعه لدفع هذه الأموال الطائلة لمصانع الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية.

والأمر الذي يهمني بالنسبة لهذه الصفقة هو الصعوبات التي ترتب عنها للطرفين الإيراني والأمريكي، مع الفارق الكبير بينهما طبعاً. وهذه الصعوبات أو أخرى متشابهة تترتب على جميع صفقات الأسلحة بين أية دولة مصدرة ودولة مستوردة، وذلك رغم تفاؤل تقرير صادر عن الكونغرس الأمريكي تقتطف منه مايلي:

"يظهر أن الجميع مسرورون، فالحكومة الإيرانية حصلت على ما تحتاج وتريد، ووزارة الخارجية (الأمريكية) لأن العلاقات بين الطرفين على أحسن وجه، ووزارة الدفاع (الأمريكية) لأنها تتاجر بالسياسة، وأصحاب الشركات لأنهم كسبوا مبالغ مالية طائلة..."⁽¹⁾.

وقد تجلت هذه الصعوبات فيمايلي⁽²⁾:

1- عدم قدرة أفراد الجيش الإيراني على استيعاب تعقيدات الأسلحة الأمريكية الحديثة، وحاجة إيران لمساعدة أعداد كبيرة من الفنيين الأمريكيين.. الذي كان من المقرر أن يصل عددهم في عام (1980) إلى (50 ألف) خبير أمريكي.

(1) و(2) مقتبسة عن كتاب: Theodore A. Coloumbis & James H. WOLFE; Inroduction to International Relations- Power and justice- 1978.

الطبعة الإيجابية صفحة (244) ومايليها.

وعن مجلة - السياسة الدولية المصرية - العدد (59) السنة 1980 ضمن باب - من مكتبة السياسة الدولية - في العلاقات الدولية - (تلخيص بالعربية للكتاب المشار إليه أعلاه - للتمسة الإنجليزية) من صفحة 212 حتى صفحة 216. (مع بعض التعديل بالترجمة والمحتوى لعدم الدقة).

- 2- إن استخدام الحكومة الإيرانية للقوة العسكرية لتحقيق بعض أهداف سياستها الخارجية سيكون خاضعاً للإدارة الأمريكية.
- 3- فرض استخدام اللغة الانجليزية بدل اللغة الوطنية الفارسية كلغة اتصال في كثير من التدريبات والعمليات العسكرية التي تتطلب خبرة فنية متقدمة.
- 4- التغلغل الثقافي الأمريكي المترتب على ذلك والدعم السياسي لنظام الشاه، الامر الذي سيؤدي إلى ردود فعل خطيرة في حالة تغيير الحكومة في إيران. معبر عنها بانتشار موجة العداء ضد الولايات المتحدة الأمريكية. (وهذا ما حصل فعلاً بعد تغيير النظام في إيران عام 1979).
- 5- إن تحديث القطاع العسكري، سيترتب عليه تحديث في القطاع الاقتصادي. أي إن خلق مهارات وكوادر ومعرفة التكنولوجيا العسكرية المتقدمة ممكن أن تتنقل وبسهولة للقطاع الخاص وتستغل من قبل الشركات المدنية.
- 6- في حالة حدوث مواجهة ما بين إيران ودول الخليج العربي، فإن إيران يمكن أن تستخدم المدنيين والعسكريين الأمريكيين العاملين فيها (كخبراء) رهائن لضمان تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لسياساتها في المنطقة.

2- في المجال الدبلوماسي:

- إن الدولة ذات المقدرة الاقتصادية والبشرية المدربة والعسكرية المتقدمة هي الدولة ذات الإمكانيات أو المقدرة الدبلوماسية الواسعة.

هذه المقدرة الدبلوماسية لا تتوفر إلا لدول مستقرة ميساباً، لسبب بسيط وهو أن استقرارها ينعكس على حسن تنظيم وثبات أجهزتها الدبلوماسية التي تضم كوادر مختارة ومدربة ومحترفة، بالإضافة لملاكيتهامعاهد دبلوماسية كفؤة وقادرة على تخريج أنواع من الدبلوماسيين المتعلمين والمتقنين بثقافة عالية، وتأهيل عملي في

أقسام وزارة الخارجية والسفارات والقنصليات في الخارج ولدى المنظمات الدولية
البيروقراطية التي تتمتع هذه الدولة بعضويتها.

إذن فإن توفر أية دولة على جهاز دبلوماسي كفؤ وكادر مؤهل يجعل منها
قوة دبلوماسية ذات شأن كبير بين الدول. وذلك للتعبير عن قوتها ومقدرتها،
بالإضافة إلى أنها طريق شرعي يسمح لها بالتواجد في جميع الشؤون الدولية وحتى
الداخلية للدول، الأمر الذي يؤدي إلى استخدام الدبلوماسية وبأنواعها كسلاح ذي
حدين.

حد ودي وذلك بجعل الدبلوماسية أداة صداقة وتقارب ودعم لحكومات كثيرة
عبر تقديم الهبات والمنح والقروض المالية والمساعدات الاقتصادية والعسكرية
والفنية وتدريب الكوادر وتقديم منح للدراسة في المعاهد والجامعات... إلخ.

وحد عدائي، وذلك بجعل الدبلوماسية أداة تأديب وفرض عقوبات وعزل
عبر لجوء الدولة الأقوى ذات المقدرة إلى شن حرب للدعاية ضد الدولة الثانية وذلك
في محاولة لعزلها دولياً، بالإضافة لتقديم المساعدات العسكرية والمالية للمعارضة
من أجل إسقاط الحكومة، أو المعاقبة عن طريق المقاطعة الاقتصادية، وذلك بفرض
الدولة الأقوى على مؤسسات حكومتها وشركاتها الخاصة والعامة توقيف أعمالها
وسحب خبراتها من ذلك البلد، ومطالبة الدول الصديقة والحليفة لتحذو حذوها في
مقاطعة هذا البلد وفرض عقوبات اقتصادية عليه. هذه العقوبات مُعبرٌ عنها بزيادة
التعريفات الجمركية، وتحديد حصص الصادرات والواردات، أو حظر عام على
التجارة، وتجميد المدفوعات المستحقة وإلغاء الاستثمارات المتفق عليها سابقاً أو
حتى تجميد أموال هذه الدولة المودعة في بنوك الدولة الأقوى أو حتى في فروعها
لدى دول أخرى صديقة.

وكمثال تدليلي على ذلك نقول أن هذا ما قامت به الولايات المتحدة ضد إيران في سنة 1980، أو ما قامت به ضد نيكاراغوا . وكذلك ما تقوم به منذ مطلع عام (1986) ضد الجماهيرية الليبية، وفي هذه الحالة الأخيرة تجاوزت الولايات المتحدة كل ما أشرنا إليه سابقاً باستخدامها لقوتها العسكرية وإجرائها لمناورات تحرشية في المياه الإقليمية لهذه الدولة وضرب أهداف مختاره بها وفرض عقوبات اقتصادية دولية عليها.

إذن وبعد تقديمنا لهذه المعايير الستة التي تعبر برأينا عن عدم المساواة بين الدول والتي تستخدم كأدوات تحليلية من أجل معرفة أفضل للمجتمع السياسي الدولي، أي مجتمع الدول. هذه الدول معتبرة من الناحية الشكلية أشخاصاً دولياً متساوية. ولكن هل هي حقاً متساوية من الناحية الفعلية؟ أي هل جميع الدول فاعلة على المسرح الدولي؟ معرفة ذلك سهلة، لنأخذ كمثال أي دولة شئتنا، ونحاول الحصول على معلومات كافية عنها نوعاً ما، ومن ثم نطبق هذه المعلومات المجمعة على المعايير التي ذكرنا، لنرى هل هذه الدولة فاعلة على المسرح الدولي..أي يكلمات أخرى، هل هي ممثل دولي، أم مجرد هدف دولي، أي تابعة.

وكما يقول مارسيل ميرل، فإن هذه المعايير تبين اختلاف الفرص في المنافسة ما بين الدول، كما تبين إمكانيات كل دولة من دول العالم وتصنيفها حسب قدرتها. ويضيف ميرل، بأن المجتمع الدولي (ويقصد هنا مجتمع الدول). ما هو في يومنا هذا بدول لا تتجاوب قط مع هذه المعايير⁽¹⁾.

وتفسيراً لهذه المقالة، نضيف من جهتنا مثلاً بسيطاً: لتأخذ السبعة وثلاثين دولة الصغيرة، الأعضاء في الأمم المتحدة والتي أثبتنا إليها عند عرضنا لمعيار السكان والتي للتذكير تذكر منها: سنغابور، المالديف، والموريشيوس، بوتسوانا، غينيا بيساو، هايتي، سورينام، مالطة، وقبرص. ولا بأس من إضافة ما تسمى بالدول القزمة رغم أنها ليست أعضاء في منظمة الأمم المتحدة مع أن بعضاً منها أعضاء في بعض المنظمات الدولية المتخصصة أو الإقليمية حال: سان مارينو ولينشتشتاين وموناكو واندوره.

فهذه الدول هي معدومة الوزن على المستوى العالمي، وكثير منها هي دول اصطفت من قبل الكبار، وأدخلت المنظمات الدولية لخدمة مصالح الكبار (الممثلين الدوليين من الدول).

وبرأينا فإن وجودها يضر بأمن جيرانها القومي وسلامتهم الإقليمية، كما أن وجودها داخل المنظمات الدولية مع تمتعها - بصوت واحد - بكباقي الدول الأخرى يضر في مسيرة هذا المجتمع الدولي ويُعطل ممارسة الكثير من المنظمات الدولية لأعمالها.

وعليه فإنه من السخرية بمكان أن حوالي ثلث دول العالم لا تتمتع بإمكانيات اقتصادية ولا بكوادر بشرية تؤهلها لأن تمثل نفسها، لا على مستوى المنظمات الدولية التي هي أعضاء فيها ولا على مستوى ثنائي بفتح سفارات لها لدى دول أخرى، إلا في حالات نادرة حيث نجد أن بعض الدول تعتمد على قرض أو هبة من دولة حامية لها من أجل فتح سفارة لها في عاصمة هذه الدولة التي كانت تربطها بها علاقات (استعمار) سابقاً أو أصبحت مرتبطة بها بعد استقلالها مثل (الدول المرتبطة بـموسكو أو واشنطن) أو حتى بدولة تعتبر (زعماً إقليمياً).

بالإضافة إلى أن العجز في المقدرة الاقتصادية والبشرية يدفعهم لأن تعيش على مساعدات تردها من حمايتها من الدول وتستعين بكوادر بشرية غير وطنية مما يسبب لها مشاكل كثيرة أبسطها التدخل في شؤونها (انظر الملحق رقم 4).

ونتهي عرضنا هذا بالقول أنه لا (ولن) يوجد حتى الآن أية دولة تفتح خزائنها وتوزع أموالها على دول أخرى بدون مقابل. وكخلاصة نقول بأن جميع دول العالم هي أشخاص دولية وقلة منها هي ممثل (لاعب) دولي. وهذا ما يثبت معيار عدم المساواة الفعلية ويرجحه على معيار المساواة القانونية الشكلية ما بين الدول في عالم فوضوي، الكبير أو الفعال يأكل الصغير أو الضعيف غير الفعال.

المبحث الخامس

التصنيف الهرمي بين الدول

ونعني بذلك تقسيم الدول من حيث مقدراتها (فعاليتها) الدولية. ومن أجل ذلك لا بد من العودة إلى المبحث الرابع وتطبيق المعايير الستة التي ذكرناها على جميع دول المعمورة لنخرج بنتيجة نسبية تقريبية، وذلك يتطلب الحصول على إحصائيات لا نقول كاملة لأن ذلك متعذر بسبب عدم وجود مثل تلك الإحصائيات، بل الحصول على إحصائيات نسبية نوعاً ما تقودنا إلى تحليل ومن ثم تصنيف أفضل للدول.

وبما أن الدارسين والباحثين الذين سبقونا في هذا المجال (رغم أنهم قلة) حاول كل منهم باجتهاده وبما لديه من معطيات وما ارتكز عليه من وثائق وإحصائيات الخروج بنتيجة نسبية ما . وبالنسبة لنا، فإننا مستعین بما لدينا من معطيات مركزين على معيار التصنيف الهرمي لما بين الدول التي بلغت حالياً أكثر من (190) دولة، وذلك حسب فعاليتها الدولية في الأعوام الأخيرة.

أولاً - الدول العظمى:

وهي الدول ذات المقدرة على القيام بدور عالمي، أي التي تتمتع بمقدرة للتدخل في أي جزء من العالم، سواء أكان تدخلاً عسكرياً أم اقتصادياً أم دبلوماسياً أو حتى أيديولوجياً. وهذه المعايير تنطبق على دولتين فقط هما: الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفييتية (روسيا الاتحادية حالياً).

هاتان الدولتان العظيمتان رغم فقدان روسيا لهذه الصفة حالياً بعد تفكك الاتحاد السوفييتي تتمتعان بمساحة تغطي عدة ملايين من الكيلومترات المربعة، وبعدد سكان يتراوح بين 150 إلى 300 مليون نسمة، وتتملكان ثروات ومصادر طبيعية واقتصادية هائلة، بالإضافة لملكيتهما لترسانة عسكرية نووية وتقليدية كافية للقضاء الكامل على العالم عدة مرات، وتؤهلهما للدفاع عن أنفسهما دون الحاجة للمشاركة في أحلاف.

إلا أن مسؤوليتهما الدولية تفرض عليهما أن يكون لهما نقط ارتكاز عسكرية وتمويلية واقتصادية كثيرة موزعة في أنحاء المعمورة، مما يضمن لهما الوصول السريع إلى هذه المناطق، وذلك من أجل التدخل العسكري في مناطق تدور في فلكهما بحجة المحافظة على مصالحهما كالمسماة تجاراً "بالقومية"، أو من أجل ممارسة ضغوط عبر تدخلات دبلوماسية أو اقتصادية، كمثال على ذلك نذكر الدعم المادي والمعنوي المستمر وغير المحدود من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإكيان الصهيوني الذي يعتبر "كمخلب قط" أو "رأس حربة" للقوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة لمحاولات التدخل العسكري الأمريكي في كل من جمهورية الدومينيكان (1916 و 1965)، ولبان عامي 1958 و 1982، و غرينادا في الكاريبي عام 1983 وبما نهاية عام 1989 والعراق 1991 وما زلت... إلخ. وبالنسبة للاتحاد السوفييتي نذكر تدخله في تشيكوسلوفاكيا وأفغانستان

في عام (1979)، وأخيراً الضغوط الأمريكية الاقتصادية والدبلوماسية والحصار العسكري على نيكاراغوا والجمهورية الليبية والذي وصل إلى حد المواجهة المسلحة في فبراير من عام 1986 مع الدولة الأخيرة.

ثانياً - الدول الكبرى:

وهي تلك الدول التي تطمح للقيام بدور عالمي إلا أن مقدراتها أي إمكانياتها تحدد نفوذها وتجمع طموحها بقطاع محدود من العلاقات الدولية. وتتطبق هذه الصفة على دول ذات نفوذ في المجالات التالية:

- 1- ملكية السلاح النووي.
- 2- إمكانياتها الثقافية والدبلوماسية.
- 3- إمكانياتها الاقتصادية والتكنولوجية المتقدمة.

وبنظرة سريعة على دول العالم لرؤية مدى تطابق هذه المعايير عليها، نخرج بنتيجة أنها تنطبق على دول كانت غالبيتها تتبوأ دور قوى كبرى فيما قبل الحرب العالمية الثانية، وقبل ظهور القوتين العظميين، وبعض منها لعب دوراً بارزاً في استعمار العالم بأسره والتحكم في شعوبه وخيراته، إلا أن الحروب والدمار الذي لحق بها أدى إلى تهافتها للصف الثاني دولياً.

وهذه الدول هي بالترتيب حسب المعايير المذكورة أعلاه:

- 1- دول النادي النووي: أي مجموعة الدول المالكة للسلاح الفتاك بعد القوتين العظميين وهي: فرنسا والمملكة المتحدة والصين الشعبية واستثناء وبحجم أقل الهند التي ما زالت تقوم بدور زعيم اقليمي فقط.
- 2- الدول ذات الأمكانيات الثقافية والاقتصادية: وهذا حال الدول الاستعمارية السابقة مثل: بريطانيا وفرنسا والتي ما زالت تتمتع بنفوذ كبير على

غالبية حكومات مستعمراتها السابقة. وخير دليل على ذلك هو الارتباط الثقافي ما بين بريطانيا ومجموعة البلدان الناطقة بالانجليزية (الانجلوفون)، وما بين فرنسا ومجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية (الفرانكوفون).

هذه التبعية الثقافية تتبعها تبعية اقتصادية (تجارية ومالية وحتى نقدية)، وكلاهما تؤديان حتماً إلى تبعية سياسية لغالبية هذه البلدان حديثة الاستقلال مع حكومات مستعمرهم السابقين.

وللتدليل على ذلك نذكر الدور الذي ما زالت تقوم به فرنسا في لبنان أو في تشاد والمعبر عنه بمشاركتها بقوات عسكرية محدودة لحفظ الأمن (المراقبة) في بعض أجزاء لبنان، ومشاركتها الفعلية العسكرية في تشاد بإرسالها لقوات بهدف حماية حكومة نجامينا، بالإضافة لبعض القواعد العسكرية الفرنسية التي ما زالت قائمة في بلدان إفريقية كالسنغال وجمهورية إفريقيا الوسطى والكميرون وجيبوتي، وفي الكاريبي (أمريكا الوسطى) مثل القواعد التي ما زالت قائمة في جزر غواديلوب والمارتينيك وأخيراً في إيران بجنوب شرق آسيا.

أما بالنسبة لبريطانيا فعلاقتها الوثيقة مع مستعمراتها السابقة معبر عنها جيداً بواسطة منظمة الكومنويلث كاستراليا ونيجيرو وكينيا... إلخ.

وأخيراً تشير إلى الدور الثقافي وتصدير الايديولوجية الماركسية الماوية التي كانت تقوم بها الصين الشعبية وتأثيرها في بعض دول العالم الثالث وحركات التحرير الوطنية بالإضافة لتأثيرها على مجموعة من المفكرين والمثقفين في الغرب والعالم الثالث.

3- أمّا بالنسبة للمغيار الثالث: القوة الاقتصادية والتكنولوجية، فينطبق على بريطانيا وفرنسا بالإضافة لألمانيا واليابان، إذن وبشكل عام، باستطاعتنا القول أن هذه الدول ينطبق عليها أن نسميها دولاً كبرى، أماطوحتها لأن تصبح دولاً عظمى فهذا بعيد جداً حالياً وحتى في المستقبل المنظور، وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

أ- افتقارها للمقدرة على الاكتفاء الذاتي.

ب- اعتماد اقتصاد غالبيتها على حماية قوة واحدة من القوى العظمى أو ارتباطها بقوى كبرى ومتوسطة أخرى.

ج- نقص القاعدة الإقليمية لها وكذلك عدد السكان وخاصة نسبة قطاع الشباب والأطفال واتجاه هذه الدول لتصبح هرمه. نخص هنا فرنسا وبريطانيا.

د- اعتماد غالبية الدول المصنفة بالكبرى والتابعة للمعسكر الرأسمالي على الأحلاف العسكرية المعقودة مع الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من امتلاك بعضها للأسلحة النووية. إلا أن ملكية هذا السلاح ليست كافية لإعطاء دولة مرتبة - العظمى - بل لا بد من أن تملك الوسائل أو المقدرة الإنتاجية للعدول عن استخدام السلاح النووي، ولا تستطيع أية دولة في العالم أن تجاري الدولتين العظميين في السباق على التسليح نظراً لعدة عوامل ذكرنا بعضها في البند السابق (أولاً).

ويرأينا فإن جميع هذه القوى الكبرى بحاجة لمظلة نووية من إحدى القوتين العظميين لحماية بعض أجزائها ولا نقل جميعها لأن ذلك ضرب من الخيال أما سلاح الدمار والتقدم التكنولوجي الرهيب في هذا المجال.

ثالثاً - الدول المتوسطة:

أو كما يسميها مرسيل ميرل - الدول التي لا يتوفر لديها طموح ولا إمكانيات لممارسة دور عالمي أو حتى قاري. بل المتوفر لديها المقدرة الضرورية للقيام بدور قائد أو زعيم إقليمي.

وعلى هذا الأساس فإن عدد هذه الدول لا يأمن به حالياً، سواء كقوى مالية متوسطة أو قوى روحية وأيديولوجية تؤثر على التوجهات السياسية للدول الجارة، كمثال نذكر الدول التالية:-

- في أمريكا اللاتينية: البرازيل والأرجنتين وبدرجة أقل المكسيك.
- في أفريقيا: نيجيريا وزائير وبدرجة أقل السنغال في غرب ووسط أفريقيا وجمهورية جنوب القارة، وتنزانيا في شرقها.

- أما في العالم العربي: فنذكر دور مصر السابق قبل اتفاقيتي كامب ديفيد وعودتها للسعي لتبوء هذا الدور بعد عام 1990، ودور المملكة العربية السعودية حالياً، ودور المملكة المغربية الدبلوماسي على المستوى الإقليمي والعربي والإسلامي.

- أما في القارة الآسيوية: فنشير لدور إيران السابق ومحاولاتها الحالية، ودور الهند في جنوب القارة والتي ينطبق عليها صفات القوة الكبرى بسبب ضخامة عدد سكانها ومساحتها وملكيته السلاح النووي، إلا أن فعاليتها ما زالت محدودة بسبب كثرة مشاكلها الداخلية، وتنبؤاً وباستمرار دور زعيم إقليمي في منطقة جنوب القارة الآسيوية، مثلها مثل الصين في جنوب شرق آسيا حالياً.

- وفي أوروبا: ورغم صعوبة التحديد نظراً لاتطابق المعايير السالفة على غالبية دول القارة ورغم وجود قوة عظمى فيها، وهيمنة قوة عظمى خارجية على كثير من دولها ورغم وجود قوى كبرى فيها، إلا أنه باستطاعتنا الإشارة إلى بعض الدول المتوسطة مثل: إسبانيا والسويد وإيطاليا... إلخ.

ونجد أن هذه الدول التي ذكرناها كأمثلة، ومن أجل أن تحافظ على وضعيتها، تدعم بعضها البعض من جهة، وتتعاون وتعتمد جزئياً على إحدى القوى الكبرى أو على المنظمات الدولية القارية أو الإقليمية التي هي أعضاء مشاركة فيها. إلا أن اعتمادها على إحدى القوتين العظميين أو كليهما أكثر بكثير من اعتمادها على كل ما سبق وذكرناه، رغم أن هذه التبعية وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي تتجه لتبعية قوة واحدة فقط هي الولايات المتحدة الأمريكية.

وللتدليل على ذلك، وعلى سبيل المثال، نذكر مصر والتي كانت زعيمة إقليمية في يوم من الأيام، انتقلت من شبه تبعية للكتلة الشرقية في آخر سنوات رئاسة ناصر إلى تبعية كاملة للولايات المتحدة الأمريكية مع الرئيس السادات، واستمرت مع الرئيس مبارك حتى الآن، وهذا الانتقال مع ما ترتب عليه من اعتراف للرئيس السادات بالكيان الصهيوني والتعامل معه بناء على معاهدة واتفاقيتي كامب ديفيد والتي عقدت بينه وبين زعماء الصهيانة تحت إشراف وبحماية ورعاية الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى عزل مصر عن محيطها العربي والافريقي والإسلامي وحتى عن مجموعة بلدان عدم الانحياز وأوصلها إلى تبعية كاملة للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها وتحت رئاسة الرئيس مبارك ومنذ مطلع التسعينات عادت لتتقو دورها كزعيم إقليمي ويظهر ذلك واضحاً منذ عام 1995.

وكذلك إسبانيا، التي انتقلت من وضع حليف تابع لألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية وقبلها إلى حليف تابع للولايات المتحدة الأمريكية بعد توقيعها لاتفاقية إنشاء قواعد عسكرية أمريكية على أرضها عام (1954) والتي ما زالت قائمة حتى اليوم رغم انضمامها إلى منظمة حلف شمال الأطلسي:

رابعاً - الدول الصغرى:

أي الدول ذات الدور المحلي المحدود بسبب ضعفها وصغر حجمها وقلة عدد سكانها، والتي تحاول جاهدة المحافظة على استقلالها وحماية ترابها الوطني ضد طموحات جيرانها.

هذه الصفة تنطبق على أكثر من (120) دولة، أي على حوالي ثلثي دول العالم والتي تسمى في علم العلاقات الدولية هدفاً "وليس ممثلاً دولياً"، والتي يمكن أن نسميها كما ذكر في مقدمة هذا المبحث، بأشخاص دولية تابعه وليس ممثلين دوليين فاعلين، بسبب أن فعاليتها سلبية على المسرح الدولي، أي دورها في الحياة الدولية محدود أو موجه^(١).

وتجدر الإشارة هنا عَرَضاً إلى إمكانية الاكتفاء الذاتي والاستقلال الفعلي لكل دولة، فإنها تقل كلما صَغُرَتْ مساحة إقليمها وقل عدد سكانها ونقصت مواردها الطبيعية. على هذا الأساس، فإن الغالبية العظمى للدول التي تقع تحت هذا التصنيف هي دول ذات عدد سكان يقل عن (20 مليون) نسمة وإقليم ذات مساحة محدودة (مع بعض الاستثناءات كالدول ذات الغالبية القروية الصحراوية أو الغابوية)، ومضاداً طبيعية شحيحة وإن وجدت فهي مسيطر عليها من قبل أشخاص دوليين آخرين.

وخير مثال نذكره على ذلك هو: دول أمريكا الوسطى وجميع دول جزر أرخبيل الانتيل؛ فهذه الدول ما هي إلا تبعيات استعمارية للولايات المتحدة الأمريكية رغم تبعية كوبا للاتحاد السوفييتي سابقاً وخروج نيكاراغوا في الثمانينات عن مثبنة الولايات المتحدة الأمريكية ثم عودتها مره أخرى عام 1990.

(١) انظر خريطة العالم - الملحق رقم (1)، والملحق رقم (3) الخاص بالمساحة والسكان.

وكمثال آخر.. نذكر كذلك بعض الدول الأفريقية والتي ما زالت مرتبطة بالمستعمر السابق اقتصادياً ومالياً وعسكرياً وثقافياً مثل بعض دول الفرنكوفون ودول الانجلوفون بالإضافة للبلدان الناطقة بالبرتغالية والتي تحول بعضها إلى شبه تبعية للاتحاد السوفييتي حتى انهياره وهي حالياً في حالة (غدان وزن).

خامساً- الدويلات (mini-etat) والدول القزمة:

وهاتان المجموعتان من "الدول" إحداهما دويلات - جزر أو أشباه جزر وهي دول حديثة الاستقلال ومصطنعة من قبل الكبار، وتعتبر أعضاء في الأمم المتحدة، وثانيهما الدول القزمة التي خلقتها للحروب وتوازنات القوى في أوروبا على مر القرون الماضية وفي بعض مناطق أخرى متفرقة من العالم: كمنطقة الحدود الصينية الهندية وجنوب القارة الأفريقية. ووجود هذه الدول وبقائها خاضع للإرادة الحسنة للدول المحيطة بها أو الحامية لها، أي أن أمنها واقتصادها وسياساتها الخارجية (إن وجدت) تعتمد على إرادة هذه الدول.

وكأمثلة على المجموعة الثانية نذكر : ليشنتشتاين وسان مارينو وموناكو واندورة مع وضعية خاصة لدولة الفاتيكان. فبالنسبة لليشنتشتاين هي الدويلة الأكثر استقلالية بين هذه الدويلات إلا أنها لا تتمتع بالموارد الضرورية من أجل إقامة جهاز للاتصالات الخارجية، حيث تقوم به جارتها سويسرا. أما مارينو فيعتمد بقاؤها على تسامح إيطاليا، وموناكو على رضا فرنسا. واندورة على إرادة فرنسا والكنيسة الكاثوليكية الإسبانية.

أما دولة الفاتيكان فما هي إلا أداة (مقر) لممثل دولي من غير الدول، أي الكنيسة الكاثوليكية وتتبع من أجل أمنها واقتصادها وحتى خدماتها للإرادة الطيبة لإيطاليا المعبر عنها باتفاقيات ثنائية آخرها اتفاقية لاتران عام (1929).

أما دوليات المجموعة الأولى، فقد ظهرت غالبيتها للوجود في السنوات الأخيرة وتتمتع بمساحة إقليمية صغيرة لا تتجاوز غالبيتها الألف كيلومتر مربع وسكان يقل عددهم عن مليون نسمة مثل: إيسلندا والقمر والمالديف ومالطة وغرناطة... إلخ من عشرات الدول التي لا تملك المقومات الكافية من أجل ممارسة وظائفها كدولة في المجتمع الدولي، وغالبيتها تملك بعثة دبلوماسية واحدة أو اثنتين لأسباب اقتصادية وبشرية، ومنها لا تستطيع حتى إرسال وفد للأمم المتحدة للمشاركة في الجمعية العمومية رغم أنها عضو فيها.



الفصل الثاني

حركات التحرير الوطنية

تمهيد:

إن حركات التحرير الوطنية، هي سمة من سمات النصف الثاني من هذا القرن. أي المرحلة المعروفة باسم النظام الدولي الحالي. ولقد كان من أولى ظواهر هذه المرحلة نهاية مركزية النظام الدولي الأوروبي وانتقاله إلى قوى جديدة غير أوروبية. الشيء الذي أدى إلى انحسار الاستعمار وتصفيته بسبب ضعف هذه القوى الاستعمارية الأوروبية، وتغيير موازين القوى، وبداية تحرك الشعوب المستعمرة من أجل استقلالها في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في آسيا وإفريقيا.

تحرك هذه الشعوب معبر عنه بظهور حركات التحرير الوطنية التي اتخذت طريقتين ناجحين من أجل الوصول إلى أهدافها أي التحرير والاستقلال. الطريق الأول هو الكفاح المسلح والثاني هو الكفاح السلمي بمختلف وسائله من مظاهرات واحتجاج وإضراب وعصيان وعدم تعاون مع المستعمر...إلخ.

وقد عرفت سنوات الحقب الخمسينية والستينية وحتى منتصف السبعينات، ظهور عشرات حركات التحرير الوطنية، واستقلال غالبية الشعوب المستعمرة، وإقامتها لدولها على ترابها الوطني، وانضمامها كأعضاء كاملة العضوية في المنظمات الدولية البيروقراطية، بعد أن استطاعت أن تحصل على عضوية مراقب فيها أثناء كفاحها، وتجلس جنباً إلى جنب مع ممثلي حكومات مستعمراتها السابقين (المساواة في السيادة)، حيث بدأت أصواتها تظهر وتعلو من على المنابر الدولية داعمة ومؤيدة بشتى الوسائل والطرق وضمن إمكانياتها لحركات التحرير الوطنية التي ما زالت تكافح من أجل استقلالها.

"وفي منتصف السبعينات، وبعد استقلال غالبية المستعمرات السابقة التي كان آخرها "أقاليم ما وراء البحار البرتغالية"، قُضي على الاستعمار التقليدي وبقيت مجموعة قليلة من هذه الحركات التحريرية تكافح استعماراً آخر هو الاستعمار الاستيطاني، الذي جاء ليبقى يعكس الاستعمار التقليدي الذي جاء لينهب الخيرات والثروات ويذهب. هذا النوع من الاستعمار الاستيطاني قليل جداً، إلا أنه يختلف كما قلنا عن الاستعمار التقليدي بسبب تجميعه لمهمشي الدول الاستعمارية فوق إقليم ما وإعلانه قيام دول عنصرية عليها واستخدامه شتى الوسائل والأساليب الهمجية للمحافظة على بقائه بدعم من زعماء النظام الرأسمالي الاستعماري ومؤسساته المختلفة. وكأمثلة على هذه "الدول" المصطنعة، تشير إلى الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، والأوروبي الأمريكي العنصري (سابقاً) في جنوب أفريقيا وإقليم ناميبيا وبعض الجزر الاستراتيجية الموزعة في المحيطات.

ودراسة هذه الظاهرة أكاديمياً وبمختلف التخصصات هي شريحة جداً ولقد تطورت على مراحل وخاصة من الناحية القانونية، وكان بدايتها الاختلاف الفقهي حول الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة التي أقامتها جبهة التحرير، حيث ثار حولها جدل بالنسبة لماهية هذه الحكومة وكيفية التعامل معها: فظهر تيار فقهي شبهها بمجموعة من المواطنين، وتيار آخر بالمحاربين، وثالث بحكومة في المنفى، ورابع قال إنها ممكن أن تكون أي شيء!!

هذه التيارات والاجتهادات المختلفة تطورت مع تطور حركات التحرير الوطنية وخاصة التي اتخذت من الكفاح المسلح أسلوباً لتحرير أراضيها. وذلك ما بين 1960 حتى 1975.

كل ذلك أدى إلى تخبط في الفقه والممارسة الدوليين بين متجاهل للموضوع برمته وبين متعاطف معه وبين متجنب للخوض به: فالتجنب والتجاهل سببهما واضح، ألا وهو انعكاس لمواقف الدول الاستعمارية سابقاً والاستعمار المقتع لاحقاً. وبما أن الكثير من فقهاء القانون الدولي والعلاقات الدولية الغربيين هم فقهاء هذه الأنظمة ومنظريها، فإن مواقفهم مرتبطة بمواقف دولهم العدوانية للشعوب المستعمرة. رغم ظهور قلة منهم منذ مطلع السبعينات، وجدوا أنفسهم ملزمين على معالجة مثل هذا الموضوع في كتاباتهم وندواتهم فوصفوه بالإرهاب وعالجوه من هذه الزاوية.

أما المتعاطفون فهم قلة والدوافع وراء هذا التعاطف متعددة نوجزها بالمجموعات التالية:

المجموعة الأولى: وتضم بعض المفكرين ورجال الأعلام ذوي الدوافع الايديولوجية، منهم من يتبنى مواقف دولته وسياستها الخارجية، ضمت هذه المجموعة كتاباً ومفكرين من الدول الشرقية الاشتراكية (سابقاً)، وبعضاً من كتاب الدول الغربية وخاصة الذين تحركهم دوافع ايديولوجية حيث يتبعون مواقف أحزابهم كالشيوعيين والاشتراكيين... إلخ. أو اللامنتمين حزبياً والذين حركتهم علاقات الصداقة والإعجاب ببعض زعماء العالم الثالث أو بعض مفكره وشخصياته الحزبية أو النقابية أو حتى على مستوى أوسع، أي تأثير الباحثين وطلاب العالم الثالث الذين تلقوا علومهم في الجامعات الغربية عليهم.

والمجموعة الثانية: وتضم بعض الأكاديميين الذين تقلدوا مناصب حكومية سامية في دولهم لفترة زمنية محدودة ثم عادوا لممارسة التدريس الجامعي فمنهم من اكتشف ما كان يجهل من دور وفعالية لحركات التحرير الوطنية وتأثيرها على سيرة

السياسة الخارجية وحتى الداخلية لدولته، إلا أنه لم يستطع أن يُعبر عن إعجابه أو حتى أن يكتب بموضوعية عن هذه الحركات إلا بعد تركه للسلطة.

إذن أمام ندرة واختلاف ما كُتب عن هذه الظاهرة، فإن الطابع القانوني هو المهيمن عليها، وبما أن علم العلاقات الدولية ملزم بمعالجة هذه الظاهرة، إلا أنه لا بد من أن يضيف إلى الناحية القانونية النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية لها، عبر عدة معايير مختلفة وذلك لتثبيت الشخصية الدولية لهذه الحركات التحريرية التي هي مرشحة لأن تصبح دولة في أي لحظة كانت وبالفعل هذا ما تم منذ نهاية الخمسينات وحتى اليوم.

وعليه ستم معالجة هذا الموضوع بالشكل التالي: سنتعرض في (المبحث الأول) لتطور مفهوم حركات التحرير على مستوى المنظمات الدولية البيئحكومية ومن ثم البحث في (مبحث ثان) عن الشخصية القانونية لحركات التحرير الوطنية عبر عدة فروع من قانون الشعوب، (وكمبحث ثالث) محاولة لتثبيت الشخصية الدولية لحركات التحرير من خلال عدة معايير سنستخدمها لإبراز الشخصية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية (كمثال).

المبحث الأول

على مستوى المنظمات الدولية

الشيء الطبيعي أن يحصل هذا التطور عبر المنبر العالمي، أي عبر الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة والتي تضم جميع ممثلي حكومات العالم.

ففي يوم 14/12/1960، أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قرارها الشهير رقم (XV/1514) تحت عنوان "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، هذا الإعلان - القرار يعتبر وبحق نقطة الانطلاق لظاهرة تصفية الاستعمار التقليدي، ودعم لشعوب البلدان المستعمرة للوقوف معها لتحرير نفسها من المستعمر وممارسة حقها في الكفاح من أجل استقلالها.

ولقد جاء هذا القرار ليفتح الباب أمام استقلال مجموعة لا بأس بها من البلدان وخاصة في القارة الأفريقية، وانضمامها الفوري لمنظمة الأمم المتحدة، الأمر الذي جعل منها قوة دعم وتوازن لقوى التصويت داخل المنظمة ولصالح حركات التحرير الوطني، وأدى إلى دعم هذا القرار بعشرات القرارات الأخرى المشابهة، سواء الصادرة عن الجمعية (1) أو عن مجلس الأمن (2).

وإن كان القرار الشهير (1514) والقرارات الأخرى التي أشرنا إليها في الهامش هي قرارات عامة فإنه لمن الملاحظ صدور قرارات أممية أخرى ذات طابع تخصصي يحمل كل منها مبدأ أو أكثر لدعم حركات التحرير الوطنية، وإدانة أو حتى معاقبة للدول المستعمرة. وعلى سبيل المثال نذكر صدور قرار عن الجمعية

(1) قرارات الصادرة عن الجمعية العمومية 2131 (XX) و 2160 (XXI) و 2625 (XXV) و 2734 (XXV) و 2993 (XXVII).

(2) قرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي 180 (1963) و 218 (1965) و 322 (1972).

العمومية يتمتع استخدام القوة من قبل المستعمر كالقرار (XVI/1654)، وقرار آخر ينص على الحق الشرعي للشعوب المستعمرة بممارسة الكفاح من أجل تقرير مصيرها واستقلالها، هذا القرار صدر عن لجنة تصفية الاستعمار أو ما تعرف حتى الآن بلجنة الأربعة والعشرين في 1965/5/28، والخاص بروديسيا (زيمبابوي حالياً)، وقد دُعِمَ هذا القرار بقرار آخر أممي صادر عن الجمعية العمومية يحمل الرقم (XX/2022) ومجموعة كبيرة من القرارات الأممية الأخرى⁽¹⁾.

بالإضافة لمجموعة من القرارات تعترف بشرعية الكفاح من أجل التحرير ولقد صدرت في أحوال خاصة: كحالة المستعمرات البرتغالية السابقة وناميبيا وزيمبابوي.

وهكذا نجد أن جهود الأمم المتحدة تزايدت وخاصة مع تضاعف عدد دولها واستقلال غالبية الدول الأفريقية، فأصدرت الجمعية العمومية قراراً يدعو لتقديم المساعدات والدعم المادي والمعنوي لحركات التحرير الوطنية مثل قرار رقم (XX/2105)، وقرارات أخرى تطالب أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة بتقديم مثل هذه المساعدات لحركات التحرير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

ومع مطلع السبعينات، بدأت في الظهور بعض القرارات الأممية التي تنص حتى على الوسائل التي يمكن استخدامها في هذا الكفاح من أجل التحرير، مثل القرار رقم (XXV/2621) والذي ينص على "استخدام جميع الوسائل الضرورية من أجل الاستقلال"، وقد دُعِمَ هذا القرار بقرارات أخرى نذكر منها القرار رقم

(1) من بين هذا القرارات نذكر ما صدر عن الجمعية العمومية مثل: 2105 (XX) و 2170 (XX) و 2189 (XXI) و 2326 (XXII) و 2465 (XXIII) و 2548 (XXIV) و 2649 (XXV) و 2708 (XXV) و 2787 (XXVI) و 2878 (XXVI) و 2908 (XXVII) و 3163 (XXVIII) و 3328 (XXIX) و أخيراً 3481 (XXX).

(XXVI/2878) والقرار رقم (XXVIII/3163). هذه القرارات تعني أن حركات التحرير الوطنية باستطاعتها استخدام جميع الوسائل الضرورية التي تملكها بدون حدود. وأضافت الجمعية العمومية قراراً حددت به الكفاح المسلح من ضمن هذه الوسائل (القرار رقم (XXVIII/3070).

وفي منتصف السبعينات، تطورت هذه المفاهيم بتطور جهود الأمم المتحدة بهذا الخصوص وذلك عبر إصدار الجمعية العمومية لعدة قرارات جديدة تعتبر خطوة بالغة الأهمية. وذلك بطرحها للتنظيم القانوني للكفاح المسلح وللثوار أعضاء هذه الحركات. بالإضافة لتعريفها لمفهوم وأهداف حركات التحرير الوطنية، ومن ضمنها كفاح الشعب الفلسطيني. حيث نجد أن الجمعية العمومية للامم المتحدة اعترفت بمناسبات كثيرة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون تدخل خارجي، بالإضافة لقرار يعتبر المقاتلين الفلسطينيين حركة تحرير وطنية، وصنّف كفاحهم كذلك بأنه كفاح ضد استعمار عنصري استيطاني، وذلك حسب القرار الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (XXX/3379). هذا القرار يعتبر الصهيونية نوعاً من أنواع العنصرية والمييز العرقي. ويتطور آخر ملحوظ لصالح حركة التحرير الفلسطينية، اعترفت الجمعية العمومية بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، القرارين رقم (3236 و3237/د-29).

كما اعترفت الجمعية العمومية بنفس الشيء لمجموعة من حركات التحرير الافريقية في أنغولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر وساو تومي أي برنسيب، بالإضافة لحركة السوابو (منظمة شعوب جنوب غرب إفريقيا) وقد جاء هذا الاعتراف بناء على اعترافات مسبقة صادرة عن جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية.

وعليه وبفضل هذه الجهود المتتالية والمتطورة، فإن حركات التحرير الوطنية قد دُعيت وبمناسبات كثيرة للاستماع لمطالبها أو للمشاركة في لجان وأجهزة مختلفة تابعة للأمم المتحدة منذ عام (1972) عبر الجهود المتواصلة التي تقوم بها لجنة الأربعة والعشرين الخاصة بتصفية الاستعمار والمكونة من ممثلي أربع وعشرين دولة أعضاء في المنظمة العالمية. بالإضافة إلى أن هذه الحركات حصلت على عضوية (مراقب أو ملاحظ) لدى الأمم المتحدة أو في أجهزتها وذلك بناء على القرار رقم (XXIX/3280).

حيث دعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مداولاتها بجملة عامة حول القضية الفلسطينية، بناء على قرار رقم (XXIX/3210)، ودعتها كذلك للمشاركة كمراقب في جلسات وأعمال ومداولات الجمعية العمومية وجميع المؤتمرات الدولية المنعقدة تحت إشراف الجمعية العمومية، القرار رقم (XXIX/2337).

وعليه نجد أن منظمة التحرير الفلسطينية، حصلت على وضع مراقب دائم، الشيء الذي يعني أن مشاركتها ليست مقتصرة فقط على القضية الفلسطينية. بالإضافة لدعوة المنظمة الأممية لمنظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة وعلى قدم المساواة مع سائر أطراف النزاع الأخرى في جميع الجهود والمؤتمرات والمداولات الخاصة بالشرق الأوسط، كممثلة للشعب الفلسطيني، القرار رقم (XXX/3575).

وبناء على ذلك استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية أن تكسب وضعية عضو مراقب في مجموعة من المنظمات الدولية المتخصصة مثل: منظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (فاو) ومنظمة الصحة العالمية... إلخ.

ومنذ منتصف الثمانينات وحتى قيام السلطة الوطنية في غزة وأريحا أولاً ثم تمدها المحدود في غالبية مدن الضفة، اعترفت غالبية دول العالم بالمنظمة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني في فلسطين والتي أصبحت للمخاطب الدولي الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني.

المبحث الثاني

حركات التحرير الوطنية وقانون الشعوب

تظهر الشخصية القانونية الدولية لحركات التحرير الوطنية في عدة فروع ومجالات من قانون الشعوب وخاصة في الفروع الرئيسية الثلاثة التالية:

أولاً - القانون الإنساني:

في المقام الأول، نجد محاولات التطبيق العملي لاتفاقيات لاهاي اتجاه حركات التحرير الوطنية، وخاصة الاتفاقية الرابعة والمتخصصة في (لائحة الحرب البرية) والملحقة باتفاقيات لاهاي لعامي 1899 و1907.

وفي المقام الثاني، تطبيق اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الأول على حركات التحرير الوطنية. وبما أن اتفاقيات جنيف الأربعة تفسر على أنها مفتوحة فقط للتوقيع ولانضمام الدول إليها، إلا أن هناك تفسيراً آخرأ يستند على المادة الخاصة بالانضمام لكل اتفاقية، والتي تشير إلى قوى وليس إلى دول، وتقصّد مجموعة المواد (59 و60 و139 و155) وخير دليل هو انضمام الكنيسة الكاثوليكية ممثلة بالفاثيكان للاتفاقيات عام (1951) وانضمام الحكومة الجزائرية المؤقتة عام (1960) وكذلك الحكومة الفيتنامية المؤقتة عام (1973).

وفي المقام الثالث، نرى أن اتفاقيات جنيف تُمتدّ وغُدت بإلحاق بروتوكولين إضافيين لها عام (1977) ينصان على توسيع محيط تطبيق الاتفاقيات الصادرة عام (1949). ونشير بالخصوص إلى ما يخص حركات التحرير الوطنية حيث أن المادة الأولى/ الفقرة الرابعة من البروتوكول الأول تؤكد على أن أحكام اتفاقيات جنيف الأربعة لعام (1949)، تطبق على النزاعات المسلحة والتي ورد بها أن الشعوب تكافح ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية".

ولقد اختارت حركات التحرير الوطنية طريقاً آخر للتعامل مع هذه الاتفاقيات والبروتوكولات منذ عام (1977)، حيث قامت بتقديم إعلان من جانب واحد موجه إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي تلتزم من خلاله باحترام أحكام اتفاقيات جنيف والبروتوكول الأول: مثل إعلان منظمة (السوابو) يوم 1980/8/25 والمؤتمر الوطني الأفريقي يوم 1980/11/28، ومنظمة التحرير الفلسطينية في 1982/6/7. ولقد كان لهذه الإعلانات المنفردة لحركات التحرير الوطنية أثرها الكبير في تبادل الأسرى مع قوى الاحتلال في بلدانها.

ثانياً - قانون المعاهدات:

تبرز الشخصية القانونية الدولية لحركات التحرير الوطنية عبر ممارستها التعاهدية في مجالات مختلفة. فعلى سبيل المثال قامت حركات التحرير الوطنية بعدة اتفاقيات مع دول مختلفة واتفاقيات مع بعضها البعض.

أ- فبالنسبة للاتفاقيات مع الدول، نشير إلى الاتفاقيات التي وقعتها حركات التحرير مع الدول المستعمرة بقصد إنهاء الحروب وإحصول على الاستقلال، أو إقامة قوات التحرير في أراضي دول مجاورة أو شقيقة أو صديقة، وكمثال على ذلك نذكر:

1- اتفاقيات إيفيان بين فرنسا وجبهة التحرير الجزائرية في مارس/1962.

2- الاتفاقيات الموقعة بين البرتغال وحركات التحرير الوطنية الأفريقية في

الأقاليم التي كانت تعتبرها البرتغال أقاليمها لما وراء البحار مثل:

- اتفاقية الجزائر، ما بين الحكومة البرتغالية والحزب الأفريقي لاستقلال

غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر (PAIGC) في 26/8/1974، والتي تنص على

وقف إطلاق النار وإعلان استقلال غينيا بيساو وحق جزر الرأس الأخضر بأن

تصبح دولة مستقلة.

- اتفاقية لوساكا، ما بين الحكومة البرتغالية والجبهة الثورية لتحرير

الموزمبيق (FRELIMO) في 7/9/1974، والتي حددت وقف إطلاق النار وإنشاء

حكومة موزمبيقية لفترة انتقالية ومن ثم الاستقلال الكامل.

- اتفاقية ما بين حكومة البرتغال وحركة تحرير ساوتومي وبرنسيب في

26/11/1974، اعترفت بموجبها البرتغال بأن الحركة هي الممثل الشرعي لشعب

ساوتومي وبرنسيب.

- اتفاقية الفور/ ما بين البرتغال وحركات التحرير الأنغولية الثلاث

(MPLA, UNITA, FNLA) والتي اعترفت بموجبها الحكومة البرتغالية بأن

الحركات الثلاث هي الممثل الشرعي للشعب الأنغولي وحددت مرحلة انتقالية قبل

الاستقلال لتسليمها السلطة.

3- اتفاقية لانكستر هاوس، بين المملكة المتحدة والأب ميزوروا

MUZOREWA عن المجلس الوطني الأفريقي بالإضافة للمثليين عن جبهة الزانو

(ZANU) والزابو (ZAPU)، والتي نصت على وقف إطلاق النار، ومنح فترة

انتقالية ومن ثم الاستقلال، بالإضافة لبعض مواد نصوص الدستور للدولة الجديدة (زيمبابوي) التي جاءت لتحل محل روديسيا.

4- مجموعة الاتفاقيات المعقودة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وعدة دول عربية، نذكر منها اتفاقية القاهرة المعقودة مع الحكومة اللبنانية عام (1969)، وعدة اتفاقيات أخرى مع الأردن ابتداء من اتفاقية القاهرة وعمان عام (1970) وكذلك الاتفاق الأردني الفلسطيني لعام (1985)، وأخيراً اتفاقية أوسلو بين منظمة واسرائيل والتي أدت إلى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من التراب الفلسطيني.

ب- أما بالنسبة للاتفاقيات ما بين حركات التحرير الوطنية نفسها والتي غالبيتها تنص على تنسيق عملياتها العسكرية أو ميزانياتها أو بخلق جهاز موحد لرعاية عائلات وأبناء الشهداء أو اتفاقيات على صيغة للمفاوضات فيما بينها وبين الدول، نذكر كمثال واحد فقط: اتفاقية مومباسا ما بين حركتي تحرير أنغوليتين (FNLA) و (MPLA) وذلك في 1975/1/4.

ثالثاً - العلاقات الدبلوماسية:

تقيم حركات التحرير الوطنية علاقات رسمية مع الدول والمنظمات الدولية الليبحكومية بصفتها أعضاء كاملة العضوية أو أعضاء مراقبه فيها، وتتجلى هذه العلاقات بما يلي:

1- أن العلاقات الودية بين حركات التحرير الوطنية وبعض الدول تبرز من خلال الزيارات الرسمية التي يقوم بها زعماء هذه الحركات لبعض الدول، خاصة التي تربطهم بها علاقات صداقة ومساعدات اقتصادية وعسكرية ومالية وإنسانية، أو الدول التي تدعمها سياسياً وأدبياً، أو التي تتفق معها سياساتها، وفشنير على سبيل المثال للزيارات المستمرة التي كان يقوم بها ياسر عرفات/ رئيس اللجنة

التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لغالبية عواصم العالم وإجتماعاته مع رؤسائها أو كبار مسؤوليها.

2- العلاقات الرسمية لحركات التحرير الوطنية مع الدول، والتي يعبر عنها بإقامة بعثات دبلوماسية دائمة أو مكاتب ارتباط وإعلام، وعلى سبيل المثال، تشير إلى ضخامة الجهاز المكلف بالشؤون الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي ما زال حتى بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية يقوم بالعلاقات الخارجية للسلطة.

هذه البعثات الدبلوماسية ليست بالضرورة جميعها متساوية التمثيل أو متساوية المرتبة، بل تختلف باختلاف العلاقات ما بين حركات التحرير والدول القائمة على أرضها، فهناك على سبيل المثال مراتب كثيرة تذكرها بالترتيب مستشهدين ببعثات منظمة التحرير الفلسطينية:

أ- على مستوى سفارات: سفارات منظمة التحرير الفلسطينية في السنغال أو الاتحاد السوفييتي سابقاً أو اليمن أو في غالبية دول أفريقيا السوداء... وتتمتع هذه السفارات بنفس الحقوق والواجبات لسفارات الدول الأخرى المعتمدة لدى عواصم هذه الدول.

ب- على مستوى بعثة دبلوماسية أو تمثيلية: هذه المرتبة من الناحية النظرية هي أقل من مرتبة السفارة، إلا أنها متساوية معها في الحقوق والواجبات عملياً. ومثالاً على ذلك نذكر: ممثلات منظمة التحرير الفلسطينية لدى بعض الدول العربية والدول الصديقة للمنظمة في العالم كغينيا بيساو وغينيا كوناكري أو الكونغو أو اليونان... إلخ.

ج- على مستوى إعلام وارتباط خارجي معترف لها بهذه الصفة شبه الدبلوماسية، أو على مستوى مكتب إعلام داخل إحدى مكاتب جامعة الدول العربية (بالسلبية لمنظمة التحرير الفلسطينية)، والمتواجدة في إحدى عواصم هذه الدول

وخاصة دول أوروبا الغربية: مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة... إلخ. وأخيراً في الولايات المتحدة الأمريكية بعد مؤتمر مدريد.

د- العلاقات الرسمية مع المنظمات الدولية العالمية والقارية والإقليمية سواء كأعضاء كاملة العضوية أو أعضاء مراقبة، حال المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة أو ممثلي المنظمة الدائمين لدى جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي، أو حركات التحرير الأفريقية لدى منظمة الوحدة الأفريقية.

المبحث الثالث

دور وفعالية حركات التحرير الوطنية - المعايير الرئيسية

(مثال: منظمة التحرير الفلسطينية)

بعد استعراضنا لتطور مفهوم حركات التحرير الوطنية على ضوء قانون المنظمات البيروقراطية وقانون المعاهدات والقانون الدبلوماسي، فإننا سنتعرض فيما يلي إلى أهم العناصر التي أوصلتها إلى ذلك، أي التي أكسبتها الشخصية القانونية الدولية وجعلت منها شخصاً دولياً فاعلاً تفوق فعالية بعضها فعالية عشرات الدول.

هذه الفعالية تخضع لعدة معايير رئيسية هامة لا يد من توفرها لكل حركة تحرير وطنية وهي:

- 1- الأهمية الجغرافية - السياسية لمنطقتها.
- 2- ميولها الإيديولوجية.
- 3- مجموعة السكان الذين تمثلهم وتوعيتهم.
- 4- تعداد أفراد هذه الحركة، أي حجمها بالنسبة لشعبها.
- 5- مدى قوة وتماسك هذه الحركة.

- 6- مدى إمكاناتها المالية.
 - 7- مدى تمثيلها لشعبها.
 - 8- مدى تنظيم حركة التحرير الوطنية لنفسها وشؤون شعبها (بنية تحتية وبنية فوقية).
 - 9- نوعية قيادتها وكوادرها ومدى تماسكها من حيث القيادة والكوادر.
 - 10- مدى فعاليتها الداخلية.
 - 11- مدى فعاليتها الإقليمية وتأثيرها في محيطها.
 - 12- مدى فعاليتها الدولية وتأثيرها على الرأي العام العالمي وصناع القرار السياسي في العالم.
 - 13- شخصية ودور قائدها.
- هذه المعايير يجب أخذها بنظر الاعتبار عند إجراء دراسة على أية حركة تحرير وطنية، وذلك بتطبيقها جميعها عليها، من أجل الوصول إلى مدى فعالية هذه الحركة على المسرح الدولي، أي مدى شخصيتها الدولية.
- في تكلمنا عن المعايير القانونية، ذكرنا أمثلة لعدة حركات تحرير وطنية، غالبيتها حصل على أهدافه وأصبح دولة، والقليل جداً ما زال يكافح من أجل تحرير وطنه من المستعمر الاستيطاني، والآن سنتكصر على الأخذ بحركة التحرير الوطني الفلسطيني ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، كمثال تطبيقي على ذلك.

منظمة التحرير الفلسطينية

تعود نشأة منظمة التحرير الفلسطينية إلى يوم 28/مايو/1964. وتعتبر الإطار التنظيمي الذي يضم جميع النشاطات العسكرية والسياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية⁽¹⁾.

- لقد استطاعت هذه المنظمة أن تضم في السنوات الأولى من مسيرتها جميع التنظيمات والحركات والجبهات الفلسطينية المختلفة.

- كما استطاعت هذه المنظمة أن تجمع حولها جميع أبناء الشعب الفلسطيني في داخل الأراضي المحتلة والمهجر، أي ما يقارب (سته ملايين نسمة). العدد التقريبي للفلسطينيين، والذين يعتبرون وبحق الدعامة والرافد الرئيسي لمنظمة التحرير، بالإضافة لقطاع كبير من أبناء الشعب العربي والشعوب الإسلامية.

- وكذلك استطاعت المنظمة أن تثبت وتؤكد الهوية والشخصية الفلسطينية عبر مسيرة تضالها وكفاحها بشقيه العسكري والسياسي.

- كما استطاعت هذه المنظمة بناء مؤسساتها وتنظيماتها المختلفة، وتجنيد لها كوادرها وقياداتها، أي خلق الإنسان المنتج وتنشئة الأجيال الشابة مع رعاية خاصة بالطفل والمرأة الفلسطينيتين.

- وتمتاز المنظمة (باستثناء بعض فصائلها القليلة) ببعدها عن أحدى الإيديولوجيات العالمية، وتبعيةها للإيديولوجية الوطنية الفلسطينية ذات البعد القومي العربي الإسلامي المعبر عنه بالكفاح المسلح لاسترجاع وطنها أولاً بدلاً من أن تضع في مناهات الإيديولوجيات العالمية، التي هي بطبيعتها بعيدة عن عادات وتقاليد ومفاهيم وأخلاق شعوبها، والتي تخلق عنها أصحابها بتصديرها لشعوب

(1) انظر: البناء الهيكلي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

العالم الثالث، الشيء الذي أدى إلى نقل القضية الفلسطينية من قضية لاجئين ونازحين ومهجرين إلى قضية شعب وأرض.

- بالإضافة إلى تمتع منظمة التحرير الفلسطينية بالميثاق الوطني الفلسطيني والنظام الأساسي لمنظمة التحرير والاذان يعتبران بحق (دستور) المنظمة، وكذلك المجلس الوطني الفلسطيني أي (البرلمان) والذي يضم ممثلين عن جميع التنظيمات المقاتلة (المنظمات الفدائية أو ما تسمى بفصائل المقاومة) وال نقابات العمالية وجميع القطاعات الشعبية الفلسطينية: مثل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين...إلخ بالإضافة لممثلين عن المهاجرين الفلسطينيين في مختلف بقاع العالم.

- كما تتمتع منظمة التحرير الفلسطينية بمجموعة من المؤسسات والأجهزة الرئيسية نذكر منها:

- 1- المؤسسة العسكرية النظامية المعبر عنها بقوات جيش التحرير الفلسطيني المتواجدة في بعض الدول العربية.
- 2- الصندوق القومي الفلسطيني، والذي مهمته وضع ميزانية سنوية للمنظمة والإشراف على تنفيذ بنودها وهو الذي يتولى تمويل المنظمة.
- 3- جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والتي تعتبر من أهم المؤسسات المدنية الفلسطينية، ومهمتها تقديم الرعاية الصحية والطبية والتمريضية لأبناء الشعب الفلسطيني في مناطق تواجدهم الكثيف وخاصة المخيمات الفلسطينية الموزعة في البلدان العربية المحيطة بفلسطين.
- 4- جمعية معاملة أبناء الشهداء، والمعروفة باسم (صامد) والتي تعتبر النواة الرئيسية لقطاعات الاقتصادية والصناعية والتجارية للشعب الفلسطيني، ومن أهم أهدافها تدريب وتنشئة وإعداد الكوادر (الأطر) الفلسطينية المهنية.

كل ما ذكرناه، إنما يدل على أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست مجرد حركة تحرير وطني عادية، أي ليس نضالها مقتصرأ على تحقيق أهدافها التحريرية، بل كذلك بناء وتنشئة جزء من شعبها المشتت في جميع بقاع العالم وتوعيته ليبقى مرتبطاً بقضيته.

وهنا يكمن السبب وراء اعتراف غالبية الممثلين الدوليين الرئيسيين من دول ومنظمات دولية عالمية وقارية وأقليمية وحتى منظمات دولية خاصة، أي (غير حكومية)، بالقضية الفلسطينية وبكفاح الشعب الفلسطيني ومنظمته وقيادته، وكذلك الاعتراف بحقه في العيش في وطنه، وممارسته لحقوقه المشروعة، ومنها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على تراب وطنه.

وبعودة لما ذكرناه، نجد أن منظمة التحرير الفلسطينية، قد احتلت في يوم من الأيام مكاناً بارزاً في المسرح الدولي، وأصبحت شخصاً دولياً تفوق فعاليتها الدولية عشرات الدول⁽¹⁾.

ويكفي للدلالة على ذلك أن نستعرض بعض الأمثلة المجسدة لمدى الفعالية والتأثير والقوة التي وصلت إليها منظمة التحرير الفلسطينية في المجتمع الدولي:

1- خدعت كعنصر توازن بين مختلف الطوائف المتنازعة على السلطة في لبنان (قبل الخروج).

2- وخدمت كذلك كعنصر توازن أقليمي وما زالت - أي لا بد لأية دولة تطمح بلعب دور قيادي أقليمي في المنطقة، سوى التحالف مع المنظمة. والعكس صحيح بالنسبة للمنظمة ولكن على المدى القصير. أما على المدى البعيد فلا بد

(1) لمزيد من المعلومات: انظر مقالنا - منظمة التحرير الفلسطينية: شخص دولي تفوق فعاليتها عشرات الدول - مجلة الأسبوع المغربي المغربية.. وجريدة الصباح التونسية.. مرجعان سبق الإشارة إليهما..

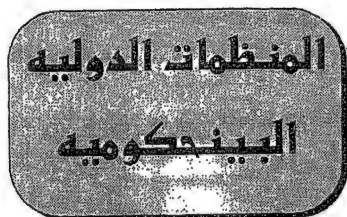
- 4- عليها من أن تكون خاضعة للتوازن الإقليمي ويتجلى ذلك عبر إقامتها علاقات مميزة ودائمة ومتوازنة مع جميع الدول العربية المحيطة بفلسطين.
- 3- نوزها كوسيط دولي مقبول على المستويين العربي والدولي: الإسلامي والأفريقي وحتى الآسيوي ونقل العالمي.
- 4- مدى تأثير بغنائها الدبلوماسية وشبه الدبلوماسية الموزعة في شتى أنحاء المعمورة، والبالغة أكثر من (100) سفارة وممثلة ومكتب، على فعالية المنظمة ودورها على الدول المعتمدة لديها.
- 5- دورها المؤثر في اتخاذ القرار الدولي، ضمن إطار المنظمات الدولية العالمية والأقليمية وخاصة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة، وذلك بعد صدور للقرار الأممي رقم (3120 في 14/10/1974)، الذي ينص على قبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب في الأمم المتحدة. أما على المستوى الإقليمي فنشير إلى أن منظمة التحرير عضو في كل المنظمات القارية والأقليمية التالية:
 - أ- جامعة الدول العربية (عضوية كاملة).
 - ب- منظمة المؤتمر الإسلامي (عضوية كاملة).
 - ج- حركة عدم الانحياز (عضوية كاملة).
 - د- منظمة الوحدة الأفريقية (عضو مراقب).
- 6- بالإضافة لعضوية منظمة التحرير في عشرات المنظمات الدولية غير الحكومية.
- 7- شخصية ودور قائدها: وتتجلى هذه الشخصية بصفة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية هو قائد حركة (فتح) كبرى الفصائل والتنظيمات الفلسطينية، والقائد الأعلى لقوات الثورة الفلسطينية. وأي متتبع للأخبار اليومية

حركات التحرير الوطنية

في السبعينات والثمانينات ومطلع التسعينات كان باستطاعته الحكم على مدى ديناميكية وشخصية زعيمها وكثافة اتصالاته الدولية.

نستخلص من جميع المعايير والأدوار التي ذكرناها سابقاً، أن منظمة التحرير الفلسطينية، هي ممثل دولي تفوق فعاليته عشرات الدول وحتى بعض الفاعلة منها.. وبدلنا ذلك على أن حركات التحرير الوطنية هي أشخاص دولية وموقعها يأتي بالمقام الثاني مباشرة بعد الدول، وليس المنظمات الدولية الحكومية كما اعتادت جميع الكتب الدولية أدراجه، بسبب أن حركات التحرير الوطنية هي المرشحة لأن تصبح دولة في أية لحظة، ولمزيد من التأكيد على ذلك لا بد من العودة للفصل الأول الخاص بالدول والقيام بدراسة مقارنة بين فعالية كليهما.

وكأضافات مختصره ، نشير إلى أن م.ت.ف. قد قادت المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية وانسحرت اعتراف الكيان الصهيوني بها وبالتالي اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية وحقت هدفها بانشاء السلطة الوطنية على جزء من الأرض الفلسطينية، وما زالت تقوم بدورها العالمي وخاصة الدائرة السياسية (وزارة الخارجية الفلسطينية) حتى قيام الدولة الفلسطينية. ويومها تكون قد انتهت آخر حركة تحرير عرفها عالمنا المعاصر واستقلت جميع شعوب الأرض حتى ولو شكلياً.



الفصل الثالث

المنظمات الدولية البيحكومية

ORGANISATION INTERGOVERNEMENTALES(O.I.G)

تمهيد وتعريف:

سمات المجتمع الدولي الحالي كثيرة، ومن أهمها ظهور أشخاص دوليين جدد، كما ذكرنا في عدة مناسبات في الفصول السابقة. ومن أهم الظواهر الجديدة ظهور المنظمات الدولية وتطورها واكتسابها للشخصية الدولية كما سنين لاحقاً... ولكن ، ما هي المنظمات الدولية؟.

إن المنظمات الدولية "هي كل مجموعة أو جمعية تتخطى حدود دولة ما وتمتاز بوجود بنيان عضوي ثابت لها - أي مؤسسات".

هذا التعريف شامل بسبب أنه يضم عدة كيانات عالمية عبر وطنية من منظمات دولية بينحكومية، ومنظمات دولية غير حكومية: كالجماعات الدينية والاتحادات النقابية والأحزاب الأممية أو الدولية والجمعيات المهنية والرياضية...إلخ.

أي إننا شملنا في هذا التعريف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، إلا أنه من واجبنا التمييز بينها خوفاً من اختلاط الأمر على الدارمن، لأننا سنهتم في الفصل بالمنظمات الدولية البيحكومية، وفي الفصل اللاحق (الرابع) بالمنظمات الدولية غير الحكومية.

إذن وللتمييز بين هذين النوعين الرئيسيين من المنظمات الدولية نقول: إن المنظمات الدولية بين الحكومية هي: المنظمات المكونة من ممثلين عن الحكومات الوطنية للدول بالإضافة للممثلين (بصفة مراقب أو دائم) عن حركات التحرير الوطنية بصفتها مشروع دولة، أي مرشحة لأن تصبح دولة في أي لحظة.

بينما المنظمات الدولية غير الحكومية أو الخاصة، كما اعتاد البعض على تسميتها، فهي تلك المنظمات المكونة من ممثلين خاصين (أفراد وجماعات) أو حتى كيانات اجتماعية خاصة، ولا تتكون من حكومات وطنية. وتمتاز بأنها نادراً ما تحمل اسم منظمة دولية، بل اسم "اتحاد" أو "وكالة" أو "هيئة" أو "جمعية" دولية... إلخ، بالإضافة إلى أنها تمتاز بأن البنيان العضوي والتنظيمي يحتل مكاناً ثانوياً بالنسبة لها بعكس المنظمات الحكومية.

وعلى هذا الأساس فإن من الأفضل البحث عن تعريف آخر يخص المنظمات الدولية البيئية فقط، حيث نجد أن التعريفات الموجودة في كتب قانونية أو لمنظمات دولية، تتماشى نوعاً ما مع الفترة الزمنية التي كتبت بها. آخذين بالحسبان أن هذه المنظمات كما أشرنا سابقاً هي ظاهرة من ظواهر مجتمعنا الدولي الحالي وأنها تتطور ويستمرار ويزداد عددها بشكل كبير، حيث عرفت للفترة بين عامي 1945 و 1995 ولادة مئات المنظمات الدولية لمسبب واضح وبسيط، ألا وهو ولادة عشرات الدول في هذه الفترة وضيق حدودها يستدعي بالضرورة زيادة التعاون الدولي وفي جميع المجالات والاختصاصات الأمر الذي يدفع بخلق منظمات دولية كثيرة لتغطية جميع أوجه التعاون الدولي.

وعليه باستطاعتنا الإشارة من ضمن عشرات التعريفات إلى تعريفين اثنين: أولهما ينص على "أن المنظمات الدولية هي التي تنشئها مجموعة من الدول صاحبة

السيدة، وتمثيلها الاختصاص الذاتي في متابعة تحقيق الغايات ذات الصلة المشتركة، ويتم ذلك من خلال جهاز دائم وإرادة ذاتية⁽¹⁾.

والتعريف الثاني، رغم الاستفاضة فيه فإنه أكثر تحديداً لمفهوم المنظمة الدولية، وينص على "أن المنظمة الدولية هي جهاز تعاون بين الدول أو شركة دول سيدة، تتابع أهدافاً ذات فائدة مشتركة بواسطة هيئات مستقلة، (...)، وتمتاز عن الموتر الدبلوماسي بديمومتها، (...) ومع أنها مكونة من دول، إلا أن وجودها مستقل عن بعض الدول، لأنها تملك شخصية قانونية تعطيها وجوداً موضوعياً وإرادة مستقلة بالنسبة لأعضائها"⁽²⁾.

إذن نستنتج من التعريفين السابقين وبالقى التعريفات التي لم نذكرها أن المنظمة الدولية تمتاز بمايلي:

- 1- إنها تجمع إرادي لعدد من الأشخاص الدوليين: الدول (كأشخاص رئيسيين ومميزين)، وحركات تحرير وطنية (كأعضاء مراقبة وعرضية) ومنظمات دولية غير حكومية (بصفة استشارية).
- 2- أنشأت بموجب اتفاقية دولية بين حكومات ذات سيادة، ولها نظام قانوني خاص بها تتبعه ولا تتبع القوانين الداخلية للدول التي أنشأتها. بالإضافة لتمتعها بأنظمة قانونية خاصة مكونة من ميثاق (دستور) وأنظمة قانونية داخلية.
- 3- تمتاز بوجود أجهزة مستقلة عن الدول التي أنشأتها، تمارس من خلالها مهامها وصلاحياتها وتعتبر بها عن نفسها، أي عن شخصيتها.

(1) قطر: دريمون حداد- مذكرات مطبوعة: لعلبة لمللة الأولى من الإجازة في المقوق - جامعة الحسن الثاني، قدار البيضاء، 1984، صفحة (158).

(2) قطر: دقيال كولار - "علاقات الدولية..." - الطبعة الأولى - الصفحة (34)، موضح سابق.

4- تمتاز بوجود بنية عضوية دائمة لها - أي مؤسسات دائمة - وكذلك مقر وعقارات وأماكن ووسائل اتصالات ومواصلات وعلم خاص بها وزي خاص بوحداتها العسكرية إن وجدت، بالإضافة لميزانية خاصة، وبعثات دبلوماسية وشبه دبلوماسية وإعلامية، ونظام إداري وموظفين دوليين.

وعليه وبعد هذا التمهيد، الذي قدم لنا فكرة عن ماهية المنظمة الدولية البيئية، سنتعرض في المبحث التالي (الأول) إلى التطور التاريخي لهذه المنظمات.

المبحث الأول

التطور التاريخي للمنظمات الدولية

لقد ولدت أول منظمة دولية - اللجنة المركزية لتنظيم الملاحة في نهر الراين- عام (1804)، حينما قامت الدول والإمارات المحيطة بنهر الراين بإنشاء الإدارة العامة لضرائب الملاحة في النهر. إلا أننا لا نستطيع تجاهل التاريخ والذي يشير إلى إنشاء جمعيات وأحلاف دفاعية فيما قبل ميلاد المسيح، وخاصة بين المدن- الدول الأغريقية (أسبارطة وطيبة وأثينا)، مثل جامعة البيلوبونيز بقيادة أسبارطة، والجامعة البحرية الأثينية بالإضافة لبعض التجمعات الفكرية والمذهبية مثل : تفيكتونياس وجامعة كورينثو.

وفي مطلع العصر الحديث ومع بداية تفسخ الامبراطورية الرومانية بدأت تظهر بعض الآراء لمفكرين وفلاسفة وعلماء دين مسيحيين تطالب بتأسيس جمعيات ومنظمات توحد ما بين الممالك والإمارات الأوروبية. نذكر منهم:

Pierre Dubois, Emeric Cruce, Sully, William Penn, Kant, Bentham... الخ.

وتطورت هذه الأفكار مع تطور الدول القومية الأوروبية وظهور الثورة الفرنسية التي عرّضت التوازن الأوروبي الهش القائم آنذاك للخطر وانبثقت عنها حركات ليبرالية واشتراكية دفعت باتجاه "دمقرطة" الدول وبداية استقلالها داخلياً وعجزها عن القيام بمهامها المرتبطة مع دول جارة أخرى، الأمر الذي دفع بها للبحث عن طريقة لتنسيق منافعها المشتركة، وعليه ظهرت منظمة لجنة نهر الراين، التي تعتبر نواة المنظمات الدولية الحالية.

وقبل الاسترسال بشرح التطور التاريخي للمنظمات لا بد من الإشارة إلى ثلاثة من أشهر مفكري الأمة الإسلامية كان لهم دور كبير في التطوير من أجل إنشاء منظمات دولية تجمع بين الشعوب الإسلامية أمثال:

1- الفارابي (870-950م)، والذي طالب بإقامة اتحاد بين الشعوب المسلمة تحت زعامة شخص واحد أو جماعة في حال تعذر وجود مثل هذا الشخص القائد.

2- جمال الدين الأفغاني (1838-1897م) طالب بإنشاء جامعة إسلامية تجمع فيها ممثلين عن شعوب العالم الإسلامي.

3- الكواكبي (1854-1903م) والذي نادى بوحدة إسلامية عن طريق تنظيم دولي، أي جمعية إسلامية تنشأ في مكة، ووضع لها أجهزة وآليات العمل.

إذاً كان هنالك اتفاق بالمناداة لخلق هذه التنظيمات الدولية في أوروبا المسيحية والعالم الإسلامي كل حسب مصلحته ومنفعته ومبادئه.

ومن ثم عرفت مطلع القرن الماضي ولادة المؤتمرات الدولية، وتطورت هذه الظاهرة بشكل سريع لم تعرقه الأزمة الماضية، وعليه نذكر في كل مرحلة منها بعض المنظمات الدولية التي ظهرت بها:

أ- المرحلة الأولى: من سنة 1804 حتى 1919:

عرفت هذه المرحلة الطويلة نوعاً ما ظهور عشرات المنظمات ذات الطابع التخصصي في مجالات الحياة الدولية المختلفة، نذكر منها:

1- اللجنة الأوروبية للملاحة في نهر الراين.

2- اللجنة الدولية للملاحة في نهر الدانوب وكذلك ألبو والألبا ونهر ي

الكونغو في أفريقيا ولا بلاتا في أمريكا الجنوبية.

3- اتحاد البريد العالمي (1865).

4- المكتب الدولي للموازين والمقاييس (1875).

5- المكتب الدولي لحماية الملكية الصناعية (1883).

6- الاتحاد الدولي للجمهوريات الأمريكية (1890).

7- المكتب الأمريكي للصحة (1902).

8- المعهد الدولي للزراعة (1905).

9- المعهد الأمريكي للقانون الدولي (1912).

ب- المرحلة الثانية من عام 1919 إلى 1945:

عرفت المرحلة بداية ظهور بعض المنظمات الميياسية (شبه العالمية) وتطوير وتعديل المنظمات الدولية المتخصصة، وإنشاء منظمات جديدة مثل:

1- عصبة الأمم، وتعتبر أول منظمة شاملة (شبه عالمية)، ولقد ظهر إلى

جانباها محكمة العدل الدولية الدائمة - كجهاز قضائي دولي تابع

للعصبة (1919).

2- مكتب العمل الدولي (اتفاقية فرمسي 1919).

3- المعهد الدولي للسینما التثقیفیة.

4- اللجنة الدولية للأقیون.

5- اللجنة الدولية للملاحة الجوية (1919).

ج- المرحلة الثالثة من عام 1945 إلى 1996:

عرفت هذه المرحلة ولادة مئات المنظمات الدولية المتعددة والمختلفة الأهداف والمبادئ والاختصاصات، ولقد درجت كتب المنظمات الدولية والقانون الدولي العام على تقسيمها أو تصنيفها حسب معايير مختلفة، مثل تصنيفها من حيث الشمولية والعضوية، كمنظمات ذات صفة عالمية أو قارية أو حتى جهورية، أو تصنيفها حسب اختصاصاتها (وظائفها) كمنظمات سياسية واقتصادية واجتماعية ودفاعية عسكرية...إلخ. أو تصنيفها حسب سلطاتها وصلاحياتها كمنظمات دولية (فوقومية) أو منظمات للتكامل أو منظمات دولية قومية.

إلا أننا سنتبع هنا منهج تعدادها المرحلي الذي بدأنا به، نظراً لكثرتها ستقسم هذه المرحلة إلى أربعة حقبات بالشكل التالي:

I- الحقبة الأولى: ما بين 1945-1950:

ظهرت في هذه المرحلة التي عرفت استقراراً دولياً يشوبه الحذر بسبب نهاية الحرب العالمية الثانية وتفرغ الدول لبناء نفسها، عشرات المنظمات الدولية وخاصة الشمولية منها، وكأتمله نذكر:

1- جامعة الدول العربية (1945).

2- منظمة الأمم المتحدة (1945).

3- البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي (1947) التاريخ الذي أصبحت بموجبه منظمات دولية متخصصة تابعة للأمم المتحدة.

4- منظمة الطيران المدني الدولي OACI (1947).

- 5- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة -FAO (1946).
- 6- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم - UNESCO (1946).
- 7- منظمة الصحة العالمية OMS (1948).
- 8- الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة GATT (1947).
- 9- منظمة الدول الأمريكية (1948).
- 10- مجلس أوروبا (1949).
- 11- المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (1948).
- 12- حلف الأطلسي (1949).
- 13- مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة - الكوميكون (1949).

II - الحقبة الثانية: ما بين 1950-1960:

- طغى على هذه الحقبة ظهور المنظمات الدولية المتخصصة على المستويين العالمي والإقليمي، والتي نذكر منها:
- 1- الجماعات الأوروبية الثلاث هي:
 - أ- الجماعة الأوروبية للفحم والصلب - CECA (1951).
 - ب- الجماعة الاقتصادية الأوروبية CEE (1957).
 - ج- الجماعة الأوروبية للطاقة النووية - EURATOM (1957).
 - 2- المجلس الشمالي (1953).
 - 3- الاتحاد الأوروبي الغربي (1954).
 - 4- حلف وارسو (1955).
 - 5- الوكالة الدولية للطاقة الذرية (1956).
 - 6- أحلاف عسكرية غربية: السانتو (بغداد سابقاً) والسياتو (1954)... إلخ.

III- الحقبة الثالثة : ما بين 1960-1970:

- 1- منظمة الدول المصدرة للبترول - أوبيك (1960).
- 2- منظمة الوحدة الأفريقية (1963) بالإضافة لمنظمات أفريقية متخصصة كثيرة مثل المنتظم الأفريقي الملغاشي المشترك (1960) والاتحاد النقدي لغرب أفريقيا (1962).
- 3- منظمة المؤتمر الإسلامي (1969).
- 4- بالإضافة لظهور عشرات من المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والأوروبيتين الغربية والشرقية، نذكر منها:
أ- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أسست عام (1946) وباشرت مهامها عام (1970).
ب- مجلس الطيران المدني للدول العربية - أسس عام (1965)، وباشر مهامه عام (1967).
ج- منظمة العمل العربية - أسست عام (1965) وباشرت مهامها عام (1972).
د- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - أوابيك (1968).

IV- الحقبة الرابعة: من 1970 حتى 1996:

- 1- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (1976).
- 2- صندوق النقد العربي: أسس عام (1975) وباشر مهامه عام (1977).
- 3- منظمة دول مجلس التعاون الخليجي (1981).
- 4- بالإضافة لعشرات المنظمات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والوحدة الأفريقية.. الخ، وكذلك الوكالة الدولية المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار.. والتي أنشئت من قبل صندوق

- النقد الدولي والبنك العالمي في اجتماعها المشترك في نيويو عاصمة كوزيا الجنوبية في عام 1985.
- 5- مجلس التعاون العربي 1989.
- 6- اتحاد المغرب العربي 1989.
- 7- منظمة التجارة العالمية 1994.

المبحث الثاني

الشخصية الدولية للمنظمات البيئية الحكومية

إن المنظمات الدولية البيئية الحكومية مثلها مثل الدول منها الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والقزمية: فمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة التابعة لها، هي منظمات عالمية (كبرى) أما منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول الأمريكية فهي منظمات قارية (متوسطة). وأما جامعة الدول العربية والجماعات الأوروبية الكرميكون (سابقاً)، فهي منظمات دولية أقليمية (صغرى)، أما المجلس الشمالي واتحاد البينيلوكس (بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ)، ومنظمة التعاون الخليجي، فهي منظمات جهوية (قزمية).

هذه المنظمات مهما اختلفت أحجامها، فهي أشخاص دولية تؤثر وتتأثر في محيطها وبمقدرات مختلفة، تتبع عدة معايير تكون عنصر الفعالية الذي يحكم على قدرتها، أي على شخصيتها الدولية.

ومن أجل تمييز الشخصية فيما بينها، لا بد من العودة إلى كل من :

- مواثيقها (بساتيرها) وأنظمتها الداخلية والتعديلات الحاصلة على كليهما، ومن ثم موقعها في داخل الأنظمة الدولية الفرعية التي تكون جزء منها (أي

محيطها) وممارستها لمهامها ووظيفتها من مطالب وإسهامات ودعم متبادل بينها وبين النظام السياسي الدولي.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في الفرع الأول إلى الشخصية القانونية الدولية أو الناحية القانونية للمنظمات، ومن ثم إلى شخصيتها الدولية من ناحية وظيفية (اجتماعية سياسية) الفرع الثاني.

الفرع الأول

الشخصية القانونية الدولية للمنظمات البيئية الحكومية

أولاً: الاعتراف من خلالصوص واضحة وصريحة في موائيقها وأنظمتها أو بروتوكولات ملحقه بموائيقها أو قرارات صادرة عن سلطات مخولة في دولها الأعضاء.

ثانياً: يعترف بالشخصية القانونية الدولية للمنظمات الحكومية من قبل الدول الأعضاء وكذلك غير الأعضاء فيها. فالمنظمة باستطاعتها إقامة علاقات دبلوماسية وشبه دبلوماسية مع الدول الأعضاء وغير الأعضاء: فمثلاً مقر الأمم المتحدة في نيويورك ومكتبها الأوروبي في جنيف، لديهما ممثلات دبلوماسية دائمة لجميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء، بالإضافة لممثلين عن حركات التحرير الوطنية (بصفة مراقب). وللنظمات الدولية الحكومية الأخرى (مراقب) وغير الحكومية (وضع استشاري). وكمثال نقول أن هنالك أكثر من مائة دولة ممثلة لدى مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل، وأن منظمة الدول الأمريكية لديها مجموعة واسعة من الممثلات الدبلوماسية لدول أعضاء وغير أعضاء معتمدة لدى مقرها في واشنطن.

- وكذلك فإن للمنظمة الدولية الحق باعتماد ممثلين دبلوماسيين لها لدى الدول الأعضاء وخير الأعضاء. وهذه الظاهرة في تزايد مستمر، فمنظمة الأمم المتحدة ولجانها ووكالاتها المتخصصة لها عدة مكاتب إعلامية وفنية واقتصادية واستشارية وللتعاون في عواصم كثيرة من العالم مثل: روما وموسكو وستياغو دي تشيلي والرباط ودمكار وعمان... إلخ. وكذلك جامعة الدول العربية التي تملك مجموعة لا بأس بها من المكاتب الإعلامية الخارجية موزعة في عواصم كثيرة بعضها معترف له بالصفة الدبلوماسية الكاملة (كالبعثات الدبلوماسية الدائمة للدول) وبعضها معترف له بوضع شبه دبلوماسي، نذكر منها على سبيل المثال: مكاتب الجامعة في بون ولندن وباريس وروما ومريد ونيودلهي وداكار وواشنطن ووينوس أيرس... إلخ.

- كما أن المنظمات تعتمد ممثلين لها لدى بعضها البعض مثل: ممثل جامعة الدول العربية لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك... بالإضافة إلى أن أمناءها العاملين أو مساعديهم يشاركون في المؤتمرات الدولية المختلفة.

ثالثاً: وتنتمى المنظمات الدولية الحكومية كذلك بإمكانية عقد اتفاقيات دولية في مجالات مختلفة تؤهلها لتسيير أعمالها بحرية تامة وباستقلالية كاملة عن دولها الأعضاء، ونذكر من هذه الاتفاقيات:-

1- اتفاقية المقر: وتعتبر من إحدى أهم حقوق المنظمات الدولية، حيث باستطاعتها عقد هذا النوع من الاتفاقيات مع دول أعضاء وغير أعضاء فيها، وحيث توجد مكاتبها أو ممثليها أي مقراتها. وندرج فيما يلي مثالين مختلفين للحالتين السابقتين:-

أ- اتفاقية المقر المعقودة ما بين منظمة الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، كعضو في المنظمة، بخصوص مقرها الرئيسي في شبه جزيرة مانهاتن في نيويورك.

ب- اتفاقية المقر المعقودة ما بين منظمة الأمم المتحدة والحكومة السويسرية، والتي هي غير عضو في المنظمة بخصوص مقرها الأوروبي في مدينة جنيف السويسرية.

واتفاقية المقر هذه، لا بد لأية منظمة من عقدها مع الدولة القائمة على إقليمها لسبب بسيط وهو أن المنظمة بعكس الدول لا تملك إقليمياً. والاتفاقية هذه طرأها المتعاقدان هما شخصان دوليان: دولة ومنظمة دولية بينحكومية، والقصد منها هو تنظيم العلاقات فيما بينهما، حيث تضم هذه الاتفاقية مجموعة من الشروط تؤهل المنظمة القيام بنشاطاتها بكامل الحرية مع تجنب أية تدخلات غير مستحبة من الدولة القائمة على أرضها، وتمنحها مزايا وحصانات من حيث أنها شخص قانوني دولي، وموظفوها هم موظفون دوليون تابعون لها وليس لدولهم الذين يحملون جنسياتها. بالإضافة لمنحها وضع مميز خاص بالنسبة للأماكن والموجودات والوثائق الخاصة بها.

2- اتفاقيات لقروض وضمانات مالية، كذلك الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظماته الفرعية إلى إحدى الدول.

3- وكذلك اتفاقيات استشارية فنية أو لمساعدات غذائية أو إنسانية أخرى تقدمها المنظمة إلى بعض الدول.

4- بالإضافة لاتفاقيات خاصة بتمركز قوات دولية تابعة لإحدى المنظمات الدولية تأتمر بأمرها وتلبس لباسها الرسمي (كالتبعتات الزرق - قوات الطوارئ

الدولية التابعة للأمم المتحدة)، مثل قوات الأمم المتحدة المراقبة في لبنان أو قبرص أو صحراء سيناء...إلخ.

5- إمكانية المنظمة الدولية التوقيع على معاهدة دولية نيابة عن دولها الأعضاء، مثل قيام الجماعات الأوروبية بتوقيع اتفاق نيابة عن دولها مع منظمة الاتفاق العام للجمارك والتجارة (G.A.T.T) سابقاً ومنظمة التجارة العالمية حالياً.

رابعاً: بالإضافة لما ذكرناه سابقاً، فإن المنظمات الدولية باستطاعتها التمتع بشخصية قانونية دولية في ظل أحكام القوانين الداخلية لدولة ما، سواء أكانت دولة المقر أو أية دولة أخرى عضواً فيها أو حتى دولة ليست عضواً وللمنظمة علاقات خاصة بها. وتبرز هذه الشخصية القانونية من خلال الاتفاقية التأسيسية أو بواسطة اتفاقية المقر أو إتفاقيات خاصة أخرى.

خامساً: - وكذلك فإن المنظمات الدولية تملك الحق في المقاضاة، أي تحريك الدعاوي الرامية إلى حفظ حقوقها وحقوق العاملين فيها، ولا بد أن نشير هنا إلى الفتوى التي صدرت عن محكمة العدل الدولية عام (1949)، بناء على طلب من الجمعية العمومية للأمم المتحدة بخصوص مقتل أحد موظفيها، الوسيط الدولي السويدي الكونت برنادوت على يد العصابات الإرهابية الصهيونية الاستيطانية في فلسطين بتاريخ 17/9/1948، والتي كانت إجابتها واضحة وصريحة وتثبت بما لا يدع مجالاً للشك تمتع الأمم المتحدة بالشخصية القانونية الدولية في علاقاتها مع الدول الأعضاء وغير الأعضاء^{٩١}. (رغم تحفظنا بالنسبة لهذا الموضوع).

بالإضافة لإمكانيتها في أن تقيم دعاوى أو يقام عليها دعاوى أمام المحاكم فيما يخص عقود اتفاقيات توريد أو الحصول على عتارات أو في كل ما يتعلق بعقود القانون الخاص المعقودة من قبل المنظمات مع أفراد أو جماعات.

وباستطاعتها كذلك التوجه إلى المحاكم الدولية للاستشارة والتقاضي بالإضافة إلى أن بعضها يملك محاكم إدارية خاصة بها ويموظفها بقصد اعطائها حرية كاملة لتفسير شؤونها دون تدخل من قبل الدول، كمخكمة منظمة العمل الدولية.

سأهنا: وأخيراً، وبالنظر لمتن غالبية المنظمات الدولية بإمكانية إبرام معاهدات واتفاقيات دولية، فإنها تتحول هي نفسها منشأة لقواعد القانون الدولي مثلها مثل الدول، آخذين بالاعتبار أن الاتفاقيات المبرمة من قبل المنظمات الدولية تحكمها القواعد العامة في موضوع المعاهدات وتفسيرها يخضع للمعايير المقبولة عامة في القانون الدولي.

الفرع الثاني

الشخصية الدولية للمنظمات الدولية البيئية من الناحية الوظيفية

تمهيد:

بعد أن بينا بما لا يدع مجالاً للشك من أن المنظمة الدولية البيئية تملك شخصية قانونية دولية، سنتعرض في هذا الفرع للعلاقة الوظيفية التي تربط بين المنظمات الدولية ومحيطها الدولي أي المجتمع الدولي، من منطلق أن المنظمة هي نظام فرعي للنظام الدولي، أو إن شئت القول هي نظام مساعد للنظام العالمي وبهذه الصفة فهي تتأثر وتؤثر (ب) وعلى محيطها.

وعليه سقسّم هذا الفرع إلى المطالب التالية:-

المطلب الأول: للمنظمات الدولية كنظام مساعد للنظام العالمي.

المطلب الثاني: مطالب النظام الدولي من المنظمة الدولية.

المطلب الثالث: إسهامات أو (التزامات) المنظمة الدولية في النظام الدولي.

المطلب الرابع: دعم النظام الدولي للمنظمة الدولية..

أولاً - المنظمات الدولية كنظام مساعد للنظام العالمي:

ننطلق في دراستنا هذه من أن جميع الأشخاص الدوليين الذين ذكرناهم سابقاً في مقدمة هذا القسم، هم أنظمة دولية مساعدة للنظام العالمي، وعلى هذا الأساس سندرس هنا المنظمة الدولية البيئية من هذا المنطلق.

إن، ومن أجل فهم أفضل للعلاقة ما بين المنظمة الدولية والمجتمع الدولي (النظام)، لا بد ومن أجل التبسيط أن نشبهها بما هو حاصل بين حكومة دولة ما ومجتمع هذه الدولة.

فالحكومة تقدم من جهتها بعض الالتزامات (المخرجات) للمجتمع والتي عادة ما تتكون من إصدار التشريعات (قوانين وأوامر وأنظمة ومراسيم... إلخ) وتقوم على تطبيقها (عقوبات، إعانات مالية، ومخالفات... إلخ) ولمراقبة هذه التشريعات وتنشئ (أجهزة مراقبة، ومحاكم... إلخ)، وينفس الوقت، نجد أن المجتمع يقدم من جانبه التزامات للحكومة والتي يُعبر عنها بثوعين من (المداخلات) الرئيسية: مطالب المجتمع من الحكومة؛ ودعم من المجتمع للحكومة. أي باختصار نقول - واجبات الدولة تجاه مواطنيها وواجبات المواطنين تجاه دولتهم.

وكمثال توضيحي نستشهد به لتفسير ذلك، نقول.

إن نسبة التضخم في دولة ما مرتفعة جداً، الأمر الذي يؤثر كثيراً على معيشة السكان فيها (المجتمع) ويدفع بهم (لمطالبة) الحكومة بوقف هذا التضخم أو الحد منه، والحكومة كرد فعل على ذلك (تلتزم) بإصدار تشريعات لتجميد الأسعار، وفرض المخالفات على المحتكرين، ووضع نظام للطعن عندما يتعلق الأمر بفرض مخالفة غير عادلة على أحد التجار.

وعليه إن كانت نتائج هذه الإجراءات (الالتزامات) الحكومية إيجابية، واستطاعت وقف جماح التضخم، فإنها تعوض أو تكافئ (بدعم) المجتمع لها، أما إذا كانت للنتائج عكسية أي سلبية فيكون رد المجتمع على الحكومة سلبياً مما يؤدي إلى حدوث توتر داخل الحكومة قد يؤدي إلى تعديلها أو تغييرها.

وفي حالة أن الحكومة الجديدة قامت بتلبية مطالب المجتمع فإنها مستكافئة بدعم المجتمع لها.

إذن باستطاعتنا أن نعبر عن هذه العلاقة بين الحكومة ومحيطها (المجتمع)

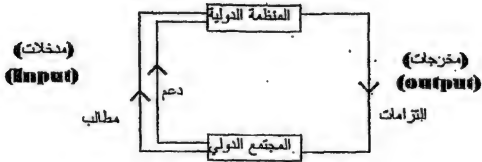
بالرسم البياني التالي:-



الرسم البياني رقم (1)

نظام سياسي نظام اجتماعي

هذا النموذج للعلاقة ما بين إحدى الحكومات ومجتمعها يمكن تطبيقه على إحدى المنظمات الدولية ومجتمعها (المحيط الدولي) معطين للمنظمة الدولية دور الحكومة ودارسين العلاقات فيما بينها وبين المجتمع الدولي (الرسم البياني رقم 2).



الرسم البياني رقم (2)
منظمة دولية - مجتمع دولي

هذه العلاقة ديناميكية (حركية) وتشبه نفس ما يجري في المجتمع السابق الذي شرحناه، أي أن التغييرات في النظام الدولي تؤثر على (مطالب) المجتمع السياسي الدولي من المنظمة الدولية، وعلى (إسهامات) المنظمة الدولية في المجتمع الدولي، وعلى (دعم) هذا الأخير لها.

هذه النقاط الثلاث سنفسرها فيما يلي كلاً على حدة:

ثانياً - مطالب النظام الدولي من المنظمة الدولية:

لقد اقتبس ميشيل هاس (Michel Hass) عن غابرييل الموند (Gabriel Almond) وجيمس كولمان (James Colman) تصنيفهم لوظائف النظام السياسي المطبق على العلاقة ما بين حكومة ومجتمعها في دولة ما، وطبقها على نظرية المنظمات الدولية. هذا التصنيف يتضمن الوظائف التالية: التكلم، التكتل، التعليم أو التنشئة، الاختيار، والتبادل.

وحاول ماتويل مدينا (Manuel Medina) من جهته تفسير هذه المهام أو الوظائف والتي نأخذها عنه مضيفين إليها ما نراه مناسباً ومفسرينها على الشكل التالي:

1- التكلم : (ARTICULATION)

يفهم ذلك على أنه عبارة عن تقديم رغبات أو مطالب أو حتى وجهات نظر لنظام سياسي ما. وخير مثال على ذلك هي منظمة الأمم المتحدة وبالدات جمعيتها العمومية، التي هي أفضل وسيلة تعبيرية لهذه المهمة. حيث نجد في "المداولات العامة" خاصة عند افتتاح الجمعية العمومية في شهر سبتمبر من كل عام، أن رؤساء الدول أو وزراء خارجيتها أو حتى ممثلها الدائمين لدى المنظمة العالمية، اعتادوا أن يلقوا كلمات دولهم. ببساطة أن (يتكلموا) طارحين وجهات نظرهم حول سياسة دولهم الخارجية ومشاكل الحياة الدولية وتنظيم العلاقات الدولية.

هذه الوظيفة تمتاز بها جميع المنظمات الدولية بلا استثناء. وعليه نقول بأن المنظمة الدولية هي بحق منبر خطابة لأعضائها من الأشخاص الدوليين بمختلف مراتبهم العضوية.

2- التكتل أو التجمع : (AGRIGATION)

وهو عبارته عن التوفيق والتنسيق ما بين متطلبات ومواقف مختلفة لعدة وحدات للنظام السياسي الدولي، والتي عادة ما تقدم "كموقف موحد" أو ما اصطلح على تسميته (Paquet). يدافع عنه من قبل الوحدات السياسية المختلفة التي انضمت عليه مسبقاً.

وخير مثال على ذلك ما جرت عليه العادة في منظمة الأمم المتحدة من تكوين كتل من الدول لتقديم مطلب ما أو التصويت على أحد القرارات، وغالباً ما نسمع بأن مندوبي الدول العربية لدى المنظمة العالمية قد اجتمعوا للاتفاق على توحيد مواقفهم بالنسبة لقضية ما واردة في جدول أعمال الجمعية العمومية أو حتى أعمال مجلس الأمن، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، حيث نجد أن الدول

العربية مهما اختلفت أنظمتها ووجهات نظرها حول القضايا الدولية فإنها عادة ما تتوحد أو تتكامل حول ما يهم "القضية العربية المركزية" أي القضية الفلسطينية.

. ومثال آخر، تشكل دول المجموعة الأوروبية حول بعض القضايا التي تهمها وخاصة الاقتصادية منها، حيث اعتادت هذه المجموعة على إجراء مداولات فيما بينها من أجل اتخاذ موقف موحد بخصوص قضايا تتعلق بالضرائب والتجارة والعملة، وذلك قبل الدخول في مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف مع الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان أو مجموعة دول الكوميكون أو مع ممثلين دوليين آخرين من غير الدول.

3- التعليم أو التنشئة: (SOCIALISATION)

وهي عبارة عن ظاهرة تتعلم الأدوار أو نماذج من السلوك الاجتماعي.

ففي مجتمع دولي غير منظم نجد أن القوة فقط والاعتراف بوضع حد لها، يمكن أن تحقق هذه الوظيفة الهامة. فنظام التوازن يتجارب بمقياس كبير مع هذا المعيار لمحاولات استخدام القوة، بالرغم من صفته الاعتدالية بسبب لعبة التحالفات ودبلوماسية المؤتمرات والتي تقوم كذلك بمهمة التعليم هذه.

فالمنظمة الدولية بالرغم من عدم توفرها على إمكانيات فعالة للحد من استخدام القوة، إلا أنها تعمل على التخفيف من نتائجها. وخير مثال هو حضور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي (سابقاً) في الأمم المتحدة، الأمر الذي ساعد على أن تتعلم القوتان العظميان الدور الصعب للمفاوضين في عالم الأقطاب.

ومن جهة أخرى تشير إلى أن قبول دول جديدة كأعضاء في المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، مساعد على تحمل هذه الدول المسؤولية الدولية وتعلمها، لعية السياسة الدولية، بالإضافة لخلق المنظمة لعناصر بشرية مدوية وكفوة من هذه الدول، الأمر الذي أدى إلى الحد من توجهها للقيام بأدوار تنازعية في المجتمع الدولي.

4- الاختيار: (RECRUTEMENT)

وتتلخص هذه الوظيفة، بأنها عبارة عن ظاهرة اختيار أو تجنيد العناصر القيادية، ففي نظامنا الدولي الحالي نجد أن هذه المهمة أقلت نوعاً ما من المنظمات الدولية. فتحديد الدور القيادي في المجتمع الدولي الحالي يعتمد فقط على فعالية الدول في الميدان العسكري مدعماً بمواردها الاقتصادية والدبلوماسية... إلخ. إلا أننا نجد وبدون شك أن المنظمات الدولية تقدم الأرضية الصالحة من أجل الممارسة الدبلوماسية وإبراز عناصر لا تتمتع بمعايير القوة.

- وكمثال نذكر، أن مجموعة دول البنيولوكس في داخل الجماعات الأوروبية، تقوم بدور تحكيمي وقيادي لا بأس به، وحتى أنه أكبر بكثير من الدور الذي باستطاعتها القيام به لو أخذنا في الاعتبار وزنها الفردي العسكري والاقتصادي والدبلوماسي.

- وكمثال آخر نذكر العضوية الدائمة لمجلس الأمن الدولي المميزة بحق استخدام (الفيتو)، هذه الوضعية جعلت فرنسا وبريطانيا تحافظان على وضعيتهما كقوتين كبيرتين رغم فقدهما لامبراطورياتهما الاستعمارية السابقة.

سقفها دول ذات أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة مثل منظمة الأمم المتحدة أو حتى جامعة الدول العربية.

ثالثاً- إسهامات المنظمة الدولية في النظام الدولي:

المنظمة الدولية، وكما أشرنا سابقاً ظاهرة جديدة أنشأتها الدول الحديثة من أجل استخدامها للحصول من خلالها على بعض مصالحها. إذن عندما شاركت مجموعة من الدول بإنشاء منظمة دولية ما أو انضمت إليها مجموعة أخرى فيما بعد، كان هدف هذه الدول واضحاً، وهو مطالبة هذه المنظمة الدولية بتقديم (إسهامات) أو التزامات للنظام السياسي الدولي من خلالها أو العكس.

وقد تجلت إسهامات المنظمات الدولية في جميع مجالات الحياة الدولية كل حسب اختصاصاتها، ومن أهم هذه الإسهامات نذكر:

1- إصدار المنظمة الدولية لأنظمة قانونية دولية وتنفيذها ومراقبتها. فالمنظمة الدولية كما نعرف تنشئ أنظمة قانونية دولية بمقتضى قرارات وتوصيات وإصدار بيانات وإعلانات ومبادرات...إلخ:

أ- إصدار منظمة الأمم المتحدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان منح الاستقلال للبلدان وللشعوب المستعمرة، بالإضافة لعشرات القرارات الخاصة بتطبيق نظام الأمن الجماعي، وقرارات خاصة بفرض عقوبات اقتصادية على بعض الدول. ويتجلى ذلك بقيام منظمة الأمم المتحدة بدور الوساطة الدولية بين الدول المتنازعة وإرسالها لقوات دولية لوضع حد أو تجلب استمرار النزاعات الدولية، مثل إرسال قوات الطوارئ الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة إلى منطقة "الشرق الأوسط" والكونغو وقبرص واليمن وكشمير...إلخ. وفرض المنظمة لعقوبات اقتصادية مثل ما حصل بالنسبة لدولة جنوب أفريقيا والبرتغال أو روديسيا سابقاً.

ب- صلاحية الجماعات الأوروبية الواسعة لفرض عقوبات ضد الشركات التجارية العاملة في أو مع الأعضاء وليس ضد دولها الأعضاء.

ج- إنشاء منظمة الاتفاق العام للتجارة والجمارك -الجات- (منظمة للتجارة العالمية حالياً) لمكانزيم يسمح للدول الأعضاء تطبيق إجراءات تأديبية ضد الدول التي تنتهك الالتزام بخفض الرسوم الجمركية.

2- خدمت المنظمات الدولية كأداة للاتصال بين الدول: دور الأمم المتحدة كأداة اتصال ما بين الحكومتين السوفيتية والأمريكية أثناء الحرب الكورية.

3- تخدم المنظمات الدولية كوسيط دولي مقبول للمفاوضة مثل إشرافها على إعداد وافتتاح مؤتمر باريس الخاص بالقضية الفيتنامية.

4- تخدم المنظمة الدولية كأداة لتصفية الاستعمار. وخير مثال على ذلك الدور الذي قامت به الأمم المتحدة من خلال لجنة الوصاية، والذي تقوم به من خلال لجنة الأربعة والعشرين الخاصة بتصفية الاستعمار. حيث قامت الأمم المتحدة بالإشراف على إدارة بعض الإقاليم من خلال لجنة الوصاية وذلك بتقديم المساعدات لشعوب هذه الأقاليم لتعليمهم وتأهيلهم لحكم أنفسهم بأنفسهم، أي قامت بدور (حكمة). بالإضافة لدور بعض المنظمات الدولية الإقليمية في تصفية الاستعمار، وكأمثلة على ذلك نذكر دور الجامعة العربية بدعم الشعوب العربية من أجل التحرير والاستقلال، وكذلك دور منظمة الوحدة الإفريقية.

5- خدمت المنظمات الدولية كأداة لحل المشاكل الدولية المعقدة. مثل دورها في مجال نزع السلاح، وفي مجال التعاون والتنمية، ودورها في التغلب على المشاكل الطبيعية مثل الجفاف والزلازل، وكذلك المشاكل الاجتماعية مثل الفقر والجوع والأمراض والجهل، بالإضافة لثنى المجالات الاقتصادية لدعم العملات

الوطنية أو إقراض دولة ما حتى تستطيع تحقيق بعض مشاريعها أو سد العجز في ميزان مدفوعاتها... الخ.

6- وأخيراً تشير إلى أن المنظمات الدولية، تخدم كعامل تقارب وتكامل أي اندماج بين الدول. وحسب النظرية الوظيفية (لميثرائي وهاس) وغيرهما، نرى أن نظريتهم يذهب بعيداً من منطلق خلق منظمات دولية متخصصة في جميع مجالات التعاون والتنمية فيما بين الدول، الأمر الذي يساعد على (سحب البساط) أو أخذ السلطات من أيدي الدول، ويدفعها للتقارب والتكامل والاندماج الذي سيوصل إلى إحلال السلام في العالم.

رابعاً- دعم النظام الدولي للمنظمة الدولية:

أن المنظمة الدولية، لا تتمتع بقاعدة سلطوية خاصة بها كالدول، أي أنها لا تملك جيشاً ولا وزارة مالية باستطاعتها جمع دخلها مباشرة من الشعب، والأهم من ذلك أنها لا تملك إقليماً من أجل إقامة مؤسساتها عليه.

ونظراً لعدم توفر أية منظمة دولية على هذه العناصر الثلاثة الرئيسية، ومن أجل أن تستطيع ممارسة مهامها بحرية كاملة، فلا بد لها من أن تتمتع ببعض الامتيازات من جانب الدول الأعضاء بشكل إلزامي والدول غير الأعضاء بشكل إرادي والتي تعتبر كدعم من النظام السياسي العالمي للمنظمة الدولية والمعبر عنها بمايلي:-

1- بما أن المنظمة لا تملك جيشاً، فإن الدول الأعضاء تضع تحت تصرفها قوات عسكرية تتحمل دفع مصاريفها ولفترة زمنية محدودة. وينطبق ذلك على المنظمات التي تنص مواثيقها على إنشاء جهاز زجري أو قهري لها مثل: منظمة

الأمم المتحدة أو حلف الأطلسي، أو جامعة الدول العربية بناء على معاهدة اندفاع العربية المشتركة.

2- وبما أن المنظمة لا تملك وزارة مالية، فإن الدول الأعضاء فيها تدعمها غير تسديد اشتراكاتها لها، سواء الإنزامية أم الاختيارية، بالإضافة لمساعدتها أو السماح لها بالقيام ببعض النشاطات الإعلامية والدعائية الهادفة للكسب من أجل دعم ميزانياتها، علماً بأن بعضها يتمتع بإيرادات مستقلة وخاصة المنظمات ذات الطابع الاقتصادي والمالي.

3- وبما أن المنظمة لا تملك إقليماً، فهي مجبرة على توقيع اتفاقية مع دولة ما (اتفاقية المقر)، سواء أكانت دولة عضواً فيها أو من غير الأعضاء، تستطيع بناء عليها إقامة مقراتها ومؤسساتها الإدارية المختلفة من مكاتب وعقارات ومساكن... إلخ.

4- وضمن نفس الإطار على الدول تسهيل قيام المنظمات بأعمالها من خلال الاعتراف لها بشخصية قانونية دولية مستقلة، ومنحها بعض الحصانات والامتيازات.

5- وبالإضافة لذلك فإن من واجب الدول الأعضاء دعماً للمنظمة الدولية عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وخاصة في مجال اختصاصاتها الدولية: مثل تعاقدتها مع موظفين دوليين محترفين ومتفرغين كلياً لخدمتها، ومن أهم شروط تعيينهم توفرهم على مؤهلات علمية عالية بالإضافة لقدرتهم وخبرتهم في مجالات تخصصهم وعدم تلقيهم أوامر من الدول التي يحملون جنسيتها بل يتبعون بالكامل لمنظماتهم التي يعملون فيها.

6- وأخيراً تشير إلى اختيار القيادات السامية للمنظمات الدولية مثل: الأمناء العامين ومساعدتهم. ففي هذا المجال نجد اختلافاً واضحاً بين المنظمات حسب تخصصاتها، فمثلاً نجد أن حلف الأطلسي وحلف وارسو (سابقاً) مهيمن بالكامل

على مناصبهما القيادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً، كل حسب حلقه، على أساس أن هاتين المنظمتين عسكريتان وقائمتان على عنصر القوة في مختلف مجالاتها.

أما فيما يتعلق ببعض المنظمات الدولية وخاصة العالمية منها مثل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة، ونظراً لأنها تضم في عضويتها عدة مراكز قوى مختلفة، فلقد جرت العادة على اختيار أمناء عامين لها من بين أشخاص منتمين لدول صغيرة محايدة، هذا هو حال الأمم المتحدة مثلاً والتي كان أمنائها العامون منذ تأسيسها حتى اليوم هم على التوالي : تريغفي لي (النرويج)، داج همرشولد (السويد)، أوثانت (بيرمانيا)، كورت فالدهايم (النمسا) وبيريث دي كويار (البيرو) ويطرس غالي (مصر) وأخيراً كوفي إنان (غانا).

وكمثال على منظمة إقليمية نذكر جامعة الدول العربية، فعندما كان مقرها القاهرة، كان أمنائها العامون من المصريين، بسبب أن مصر هي أكبر وأقوى دولة عربية، الأمر الذي أدى إلى هيمنة مصرية كاملة على المناصب الرئيسية في المنظمة وخاصة مناصب الأمناء العامين والأمناء المساعدين ورؤساء الأقسام ومدراء مكاتبها الإعلامية في الخارج، مما سبب نوعاً من الشلل في أعمالها. ولكن عندما قرر مؤتمر القمة العربية المتعقد في بغداد عام (1979) نقل مقرها، تم الاتفاق على نقله إلى بلد عربي صغير ذي شأن قليل في محيطه العربي (تونس) وتم تعيين أمين عام تونس لها (الشاذلي القليبي) وتحديث نظام موظفيها عن طريق المسابقات والمعايير الجغرافية والسياسية، وقد انعكس ذلك على جميع مكاتب جامعة الدول العربية في الخارج وكذلك على المنظمات العربية المتخصصة. ولكن بعد عودة مقر الجامعة (عام 1989) إلى مصر، استقال عدد كبير من كبار موظفيها بما فيهم أمينها العام ليحل مكانه ومكانهم مجموعة من الموظفين المصريين مره أخرى وعلى رأسهم الأمين العام الحالي عصمت عبدالمجيد، وزير خارجية مصر السابق.

القوى عبر
الوطنيه

الفصل الرابع

القوى عبر الوطنية

مبحث تمهيدي:

يمتاز الأشخاص الدوليون الذين شرحناهم سابقاً: الدول، وحركات التحرير الوطنية، والمنظمات الدولية البيروقراطية، بدرجة كبيرة من الوضوح حالياً بسبب شخصيتهم الدولية التي لا خلاف عليها، وبسبب أنه يمكننا تحديدهم في خريطة العالم بالألوان المختلفة.

إلا أن ذلك لا يعني وبأي حال من الأحوال أن هذه الشخصية وهذا الوضوح يجعل منهم أشخاصاً وحيداً للمجتمع الدولي. فبدون شك هنالك أشخاص دوليون آخرون، البعض منهم تصرفاته علنية، والبعض الآخر تصرفاته خفية، بعضهم له تأثير قوي ومباشر ودائم على الحياة الدولية، والبعض الآخر له تأثير قوي ولكنه عرضي (أي لفترة زمنية محدودة ولهدف ما محدد).

هؤلاء الأشخاص المثيرون للجدل، يمكننا تسميتهم، بالقوى عبر الوطنية، أي القوى الاجتماعية من غير الدول، والتي تقوم بمهامها محمية من الدول أو مقنعة ومتسترّة خلفها⁽¹⁾.

(1) بالإضافة لذلك ولمازده من المعرفة، نشير إلى التعريف الذي قدمه مارمول ميزول في كتابه "Sociologie des Relations Internationales - مصدر ورد ذكره في عدة مناسبات، يقول ميزول: "فهم من القوى عبر الوطنية بأنها حركات وتيارات التضامن الخاصة التي تمارس مهامها عبر الحدود الوطنية، وتحاول طرّح وجهات نظرها في النظام الدولي مع اعترافه بأن هذا المفهوم تسميوي ويشمل ظواهر ذات طبيعة وهوية مختلفتين.

والشيء الملفت للنظر هو أن هذه القوى ما زالت القانون الدولي العام يتجاهلها^(١)، والعلوم الأخرى تعالجها بحذر وضمن إطار وطني، أي ضمن إطار الدولة. وعلى هذا الأساس نطرح السؤالين التاليين:

1- ما هو الوضع القانوني لهذه القوى عبر الوطنية؟

2- وما هو موقف علم العلاقات الدبلوماسية منها؟

بالنسبة للسؤال الأول، فإن الجواب عليه يقدمه القانونيون الدوليون من حيث يقولون بأن لا وضع قانونياً دولياً لهذه القوى، وأنها تخضع لقانون الدولة الداخلي القائمة على أرضها، رغم معرفتهم الجيدة بارتباط الكثير من هذه القوى ببعض المنظمات الدولية البيروقراطية، وبالذات العالمية منها، بصفة "وضع استشاري"، حيث تستخدمها هذه المنظمات الحكومية ظاهرياً للاستشارة والاستفادة من خبراتها في مجالات تخصصها.

ولكن إذا كان هذا هو موقف القانون الدولي العام من هذه القوى، فما هو موقف علم العلاقات الدولية منها؟ للإجابة على السؤال الثاني نقول: بأن هذه القوى عبر الوطنية، والتي عادة ما تحمل تسميات مختلفة مثل جمعيات واتحادات وفتيات وهيئات ومنظمات ووكالات ومؤسسات وشركات... إلخ. ما هي إلا أشخاص دولية لثلاثة أسباب رئيسية هي:

أولاً: دورها الذي تمارسه مادياً وفكرياً عبر حدود الدول القائمة على أرضها.

(١) بطبيعة الحال فإن للقانون الدولي العام ما زال متكباً على دراسة ظاهرة الدولة والمنظمات الدولية، وكما له أن يتجاوز عن موقعه وهو متبعية الدول التي ما قبلت جاهدة للحفاظ على ميزانها الرئيسية كشخص وحيد لهذا القانون، مع قبولها بالمنظمات الدولية كحكومة كشخص لقوي إلى جانبها بحجة أن هذه الأخيرة هي صليتها.

ثانياً: لضخامة عددها الذي أصبح يتجاوز بضعة آلاف حالياً، الشيء الذي يدل على أن هذه القوى تضم إليها عدة ملايين من الأفراد من عدة دول تجمع بينهم مصالح وهموم متجانسة وأهداف ومبادئ مشتركة، يسعون وبشتى الوسائل لتحقيقها.

ثالثاً: تنوع تخصصاتها، حيث تشمل مختلف نواحي الحياة من : علمية وتربوية وثقافية وسياسية وقانونية وتقنية وصحية ورياضية ودينية واجتماعية ومالية...إلخ.

منهجية علم العلاقات الدولية لدراسة هذه الظواهر الاجتماعية:

يظهر جلياً بأن هذه القوى غير الوطنية للمجتمع الدولي والتي تمارس أعمالها خارج إطار حدود الدول، هي أشخاص دولية فاعلة، الأمر الذي يدفع بعلم العلاقات الدولية لدراستها والبحث عن خلفاها. ومن أجل ذلك فقد درج الفقه الحديث على تقسيمها إلى مرتبتين من أجل تبسيط دراستها.

المرتبة الأولى- وتضم القوى الدولية ذات الأهداف المربحة. والمقصود هنا القوى ذات الأهداف الاقتصادية، والتي اختلفت على تسميتها لكن الاتفاق الغالب هو مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تمتاز بثلاث خصائص هي:

1- أنها شركات ذات طابع وطني تخضع لدولة أو أخرى وذلك حسب مكان مقرها الرئيسي.

2- بأنها شركات ذات طابع متعدد الجنسيات لرأسمالها الاجتماعي.

3- بأنها شركات غير وطنية بالنسبة لمجال أعمالها.

ونظراً لأهمية العامل الاقتصادي والاتفاق على ذلك من قبل مختلف التيارات الفكرية سواء الليبرالية أم الماركسية أم الوسط أو حتى العالم الثالثة، فإننا سنخصص لها (مبحثاً) خاصاً.

المرتبة الثانية:- وتضم جميع القوى الدولية التي لا أهداف مربحة لها، أي التي لا تسعى للكسب المادي، وجرت العادة على تسميتها بالمنظمات الدولية غير الحكومية.

ورغم أن هذه التسمية صحيحة من حيث التعميم وتنطبق على جميع القوى عبر الوطنية المكونة من أفراد بشكل جمعيات أو جماعات تجتاز الحدود الوطنية للدول لتحقيق أهدافها، سواء منها المادية أو المعنوية، إلا أنها من ناحية التخصص ممكن أن تنطبق فقط على جميع القوى عبر الوطنية التي لها أهداف مختلفة وليس هدفها الربح المادي، الأمر الذي يعني أنها لا تنطبق على المرتبة الأولى، أي على المؤسسات الاقتصادية.

ولتوضيح أكثر لهذه المرتبة، ومن أجل الابتعاد عن أي جدل أكاديمي لا يوصلنا لنتيجة ما، نقول إنه يجب التمييز بين المنظمات الدولية اللينحكومية (OIG) والمنظمات الدولية غير الحكومية (ONG). فإن كانت الأولى أعضاؤها من الدول، فالثانية أعضاؤها من الأفراد، وبما أن جميع القوى عبر الوطنية ذات الأهداف المختلفة مكونة من أفراد فهي بشكل عام (ومع بعض الاستثناءات) منظمات دولية غير حكومية.

وأخيراً وقبل الانتقال إلى النقطة اللاحقة، لا بد من الإشارة إلى أنه جرت العادة على تسمية هذه القوى عبر الوطنية بـ (القوى الضاغطة)، ونظراً لأهمية قوى الضغط هذه لمادتنا وتأثيرها على السياسة الخارجية للدول وعلى السياسة الدولية بشكل عام فإننا سنخصص لها (مبحثاً) خاصاً بها في نهاية هذا الفصل.

وعليه فإن دراستنا لهذه القوى ستكون بتقسيمها إلى مبحثين يكون المبحث (الأول) عن القوى الاقتصادية وبالذات الشركات المتعددة الجنسيات، والمبحث (الثاني) ويتضمن القوى التي ليس هدفها المكسب المادي أو المنظمات الدولية غير الحكومية.

المبحث الأول

القوى ذات الأهداف المربحة أو القوى الاقتصادية

(الشركات المتعددة الجنسيات)

تمهيد:

يُدرج هذا الموضوع ، تحت ما أشرنا إليه في مقدمة هذا الفصل، بالقوى غير الوطنية ذات الأهداف المربحة، أي ذات الأهداف الاقتصادية. والتي نظراً لغموضها نقول وعلى العموم بأنها عبارة عن شركات رأسمالية تمتاز لحد الآن بطابعها الوطني قانونياً، ومتعددة الجنسيات بالنسبة لرأسمالها الاجتماعي، وغير وطنية بالنسبة لمجال أعمالها وخدماتها.

هذه الشركات، وإن اختلفت تسمياتها، الأكاديمية أو العملية أو حتى الدارجة، فباستطاعتنا إطلاق ما شئنا من التسميات عليها، فجميعها برأينا تعطي نفس

(*) ذلك عدة آراء مختلفة تناقض هذا الاختلاف بالتسمية ، تشير إلى أهمها حسب اعتقادنا، وهي ما ورد في كتاب: *Institutions des Relations Internationales; Jurisprudence General, Dalloz; 1974.* للكتاب الفرنسي Claud-Albert' Collard والذي يقول: رغم الأهمية الكبرى التي بدت تحتلها الشركات المتحدة الجنسيات في الربع الأخير من القرن الحالي، إلا أن هناك غموضاً ما زال يكتنف مصطلح تسميتها بالنسبة للروح العلمي لهذه الظاهرة، من الناحيتين: ناحية المضمون وناحية الشكل أو الصفة... فمن الناحية الأولى يطلق عليها ثلاث تسميات هي (Firme) شركة و (Entreprise) المشروع و (Societe) مؤسسة أو بالإنجليزية (Corporation) أي المؤسسة. أما اسم مشروع (Entreprise) لقد ورد في الدراسة التي أعدها منظمة العمل الدولية بخصوص الشركات، أما مصطلح (Societe) مؤسسة، فقد ورد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة رقم 721 (LII) أما (Firme) شركة فهي التسمية الدارجة المستخدم.

أما من ناحية الشكل أو الصفة، لحد التحديد ظاهراً أكثر من الناحية الأولى بل إن من أهميتها ويشمل عدة تسميات مثل : متعددة الجنسيات (Multinational) ودولية (International) وغير وطنية (Transnational) ولعربية (Supranational) وعلمية (Mondial)، وحتى ذلك من يطلق عليها اسم: Cosmosociete. وأخيراً تلك التسميات الثلاث التي يطلقها عليها الأمريكي Perlmutter وهي شركات (Exocentricas) أي الموجهة نحو بلد المنشأ، أو لشركات (Policentricas) أي الموجهة نحو بلد المقبول لها، أو الشركات (Geocentricas) أي الموجهة نحو جميع بقاع العالم أو العالمية.

النتيجة نظراً لأسباب كثيرة نذكر منها: غموض هذه الشركات وضخامتها، وعدم تخصصها في قطاع محدد، وكذلك صعوبة التعرف عليها، والممارسات الملتوية التي تستخدمها، وتهريبها من الإعلان بالإضافة إلى أن القانون الدولي، وكما يقول مرسيل ميرل^(١) لا يقدم أية مساعدة كانت من أجل تحديد مفهومها، بل على العكس يتجاهلها وكأنها غير موجودة ولا شخصية قانونية دولية لها ويتركها للقوانين الوطنية التي تتعامل معها بصفتها شركات وطنية. وكذلك علم الاقتصاد الذي ما زال يبحث عن خفاياها.

أما علم العلاقات الدولية، ونظراً لأهمية دور العامل الاقتصادي بالنسبة له، فإنه بدأ يهتم بها لأنها فرضت نفسها بقوة على كل صغيرة وكبيرة في الحياة الدولية، وتبوّأت مركزاً طليعياً بالنسبة لباقي الأشخاص الدوليين. وعليه سنعالج هذا الموضوع بالشكل التالي: سنتعرض (أولاً) للخلفية التاريخية، ومن ثم مفهوم هذه الشركات عبر عدة تعريفات مختلفة ثم سنتطرق للسّمات المشتركة للشركات التي تتوخى من خلالها تقديم إطار مفهومي أوضح بكثير من التعريفات المتضاربة (ثانياً)، ومن ثم سنعرض لمقدرة أي (فعالية) هذه الشركات المتعددة الجنسيات مقارنة مع الدول (ثالثاً)، وصولاً إلى موقعها في داخل النظام الدولي الحالي وعلاقتها مع باقي الأشخاص الدوليين (رابعاً).

أولاً- التطور التاريخي للشركات المتعددة الجنسيات:

هذه الظاهرة العالمية والتي يتوقع لها أن تسيطر على الاقتصاد العالمي بالكامل قبل نهاية القرن الحالي، وأن تخرج جميعها للعمل المباشر على المسرح الدولي دون تغطية من بعض الدول بفضل فعاليتها الاقتصادية الكبيرة وتأثيرها على

- Marcel MERLE: Sociologie des Relations.....^١.

(١) مرجع سابق

معيشة كل فرد في مجتمعنا الدولي الحالي عبر تأثيرها أو هيمنتها على حكومات الدول "القومية" والتي أصبحت علاقاتها بها تُذكرنا بالسلطة الإقطاعيين بقبض النظر عن الزمان والمكان.

هذه الشركات يعود وجودها لوجود الإنسان وتعاملاته الحياتية خارج حدود قبيلته، ولقد نشأت وتطورت مع تطور الوحدات السياسية التي مرت بها جميع الحضارات السابقة، وصولاً إلى "الدول القومية" التي تمتاز بوجود خطوط وهمية تسمى بالحدود فيما بينها وتعتبر عنوان سيادتها، فنمت وحوصرت داخل هذه الحدود أولاً، ولكن أمام نموها المتتابع السريع ضاقت عليها هذه الحدود، الأمر الذي دفعها لأن تتجاوزها محمية في البداية من حكوماتها ومن ثم أصبحت هي الحاكمة في كثير منها بسبب ما وصل إليه تطورها من مراحل متقدمة مميزة بأحجامها الضخمة وتنوع منتجاتها وأنشطتها وتدويل رؤوس أموالها ومركزية إدارتها وهرميتها الدولية، فسميت بالشركات عبر الوطنية أو الشركات المتعددة الجنسية.

إن هذه الشركات ليست وليدة هذه السنوات التي نعيشها، بل هي تطور بطيء للشركات التجارية الكبرى التي وجدت على مر القرون، حيث سجل التاريخ أسماء عدة شركات ضخمة كانت تهيمن على التجارة فيما بين عدة حضارات قبل الميلاد مثل: الشراكة التي كانت قائمة بين حيرم ملك صور الفينيقي والملك داود، والتي كانت تسيطر على تجارة البحرين المتوسط والأحمر وتشمل بلاد الشام والجزيرة ومصر. وفيما بعد الميلاد وخاصة مع مطلع العصر الحديث حتى اليوم سجل التاريخ أسماء بغض الشركات الضخمة التي كانت تمتلكها كبرى العائلات المالكة الأوروبية مثل عائلة: فوجر وهابسبورج وبرجيا ومن ثم شركات عائلة روتشيلد التي كانت فروعا - موزعة بين النمسا وألمانيا: وفرنسا وبريطانيا والتي عرفت بدعمها لبعض الأنظمة الحاكمة الأوروبية ضد بعضها البعض وخاصة ضد

التوسع النابليوني والهيمنة الفرنسية، وفيما بعد أصبحت أداة لدمج خلق الحركة الصهيونية والحصول على وعد بتلور من حكومة صاحب الجلالة البريطانية من أجل تأسيس "وطن قومي" لليهود الصهاينة في فلسطين. بالإضافة لعدة شركات ذات مجال دولي خدمت كأداة للتوسع الاستعماري الأوروبي مثل شركات الهند الشرقية والهولندية والفرنسية والإنجليزية وشركة خليج هدسون وشركة كوفيا البرتغالية.

هذه الشركات جميعها خدمت كأداة للرأسمالية الوطنية لدولها أولاً، ومن ثم مع عالمية نشاطاتها أصبحت تخدم كأداة للرأسمالية العالمية المتطورة من أجل تحقيق تراكم في رؤوس الأموال على المستوى الدولي، الأمر الذي أوصلها لأن تصبح شركات دولية احتكارية وأداة رئيسية للنظام الرأسمالي العالمي المتمركز في القارة الأوروبية والمهيمن استعمارياً على جميع أنحاء العالم، ولقد انتقلت هذه الظاهرة على يد المستعمرين الأوروبيين إلى الأمريكيتين، وبعد تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية واستقرارها السياسي ونظراً للثروات الطبيعية الضخمة التي تمتلكها وانعزالها عن أوروبا تكونت بها شركات وطنية ضاقت بها حدودها بعد الاستقرار فاجتازتها إلى جنوب القارة وشمالها (كندا) أولاً، الأمر الذي أدى إلى هيمنة السلطة السياسية في واشنطن على كامل الأمريكيتين (مبدأ مونرو)، ثم انتقلت إلى جنوب شرق آسيا، أما بالنسبة لأوروبا فقد انتقلت إليها الشركات الأمريكية أولاً عبر شركة (مينجر) لصناعة ماكينات الحياكة التي فتحت أول فرع لها في النمسا والتي يعتبرها البعض رائدة هذه الشركات الحديثة.

وفيما بين الحربين، وبسبب ظهور الأحزاب الشيوعية والفاشية وتبوؤهما للحكم في بعض البلدان الأوروبية، وتعرض أوروبا لأزمة اقتصادية خانقة هزت النظام الرأسمالي وأدت إلى انهيار اقتصاديات بعض الدول، الأمر الذي دفع ببعض الشركات الأوروبية إلى تهريب رؤوس أموالها ومن ثم نقل مقراتها إلى الولايات

المتحدة الأمريكية سعيًا وراء الأمن والاستقرار. ومع ما خلفته الحرب العالمية الثانية من هزيمة ودمار لأوروبا وتدمير لأساطيلها التجارية التي كانت تجلب المواد الأولية من مستعمراتها، وتدمير مصانعها وموت ملايين من الأيدي العاملة المنتجة، أفضى ذلك كله إلى نمو حتى أصغر الشركات الأمريكية التي أصبحت عملاقة، وتشير هنا إلى ما ورد في كتاب (بازار السلاح) للمؤرخ والصحافي أنطوني سامبسون، وهو يتكلم عن تطور شركات السلاح العملاقة مثل فكرز وارمسترونغ وكروب وكيف تحولت شركات كاليفورنيا الصغيرة للتصنيع الحربي إلى شركات ضخمة خلال الحرب العالمية الثانية بزعامة شركة لوكهيد وتزوجها مع وزارة الدفاع الأمريكية (البيتاغون) وتغطيتها لأكبر سوق عالمي للسلاح وشبكة الفساد والفضائح التي سببتها هذه الشركة والتي تمتد من هولندا إلى اليابان^(١).

هذا الشيء دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تتزعم النظام الرأسمالي وأن توفر في البداية لهذه الشركات الجو المناسب لممارس هيمنتها الاقتصادية على الإنتاج العالمي وتحكم التجارة الدولية وتتطور مع هذه الظروف الدولية بطبيعتها ونشاطاتها وأساليبها، الأمر الذي بدأت تفرض به سيطرتها المباشرة على الدول بأخذها دور المبادرة والعمل المباشر وتقسيم العمل على المستوى الدولي، مما أدى إلى تراكم فعلي لرووس الأموال العالمية بين أيدي مجموعة قليلة من هذه الشركات^(٢) استخدمتها كأداة هيمنة لها عبر تدخلها السياسي سعيًا وراء مصالحها

(١) لتزيد من المعلومات والمعرفة نحول إلى مجلة (صامد) الاقتصادية - السنة الثالثة - العدد (20) ليناو/ 1980-مقال: "أسلحة الشرق الأوسط بين قتال الشركات وموزلات الدول" - بيل هادي... من صفحة 153 حتى 166

(٢) ومثال على ذلك نذكر: شركة جنرال موتورز وشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية (I.T.T) وشركة جنرال إلكتريك وكوداك وسلسلة روستجهاوس وفيليبس ويونيليفر وكريزار... إلخ.

ودون تمييز بين الدول الرأسمالية التقليدية، ومن ثم دول العالم الثالث، ولم تفلت منها حتى الدول الاشتراكية (كما سنرى ذلك فيما بعد).

وقد أدى ذلك إلى تغيير في مجال أعمال هذه الشركات، فلم تعد مقتصرة على المواد الخام ونقلها وتصنيعها في دولها الأصلية، بل اتجهت إلى القطاع الصناعي والسياحي والإعلامي... إلخ، ونقلت مؤسساتها الإنتاجية من الدولة الأم إلى دول كثيرة سعياً وراء اليد العاملة الرخيصة وتهرباً من الضرائب التي بدأت تفرضها عليها دولها الأم، ويحثّ عن الأسواق القريبة سعياً وراء الأرباح الضخمة.

ولقد اتجهت هذه الشركات لإثشاء وحدات إنتاجية جديدة بنفس السلع وفي عدة دول مختلفة فتعددت نشاطاتها إلى تصنيع عشرات السلع والشؤون المالية والخدمات مما أدى بها إلى أن تصبح كما وصفناها سابقاً كالمسادة الإقطاعيين، ولكن على مستوى عالمي وليس مقتصر على بلد أو منطقة محددة من العالم، بل أصبح العالم هو مسرحها، وخلقت من أجل حمايتها إدارة مركزية مقتصرة على عدد محدود من كبار العقول العالمية وفي مختلف التخصصات، الأمر الذي أبقي أسرارها في يد حفنة من الكوادر.

ولهذه الأسباب نقول بأن إمكانية دراستها صعبة جداً، فالقانونيون الدوليون تجاهلوا، ومفكرو التخصصات الأخرى عندما يفرض عليهم الكتابة عنها إنما يكتبون عموميات والاقتصاديون الدوليون فقط هم الذين يستطيعون الكتابة عنها، إلا أنهم كما قلنا ما زالوا في مآهات من أمرهم ويبحثون عن خفاياها دون أن يقدموا الكثير عنها. وما يهتما كدارسي علاقات دولية هو فقط البحث عن دورها الدولي، وعن تأثيرها وفعاليتها على المسرح الدولي، وعلاقتها مع باقي الأشخاص الدوليين بهدف واحد وبسيط هو تثبيت شخصيتها الدولية.

ولكن نظراً لقلة المعلومات وعدم دقتها فإن ما تقدمه هو القليل إلا أنه كاف في الوقت الحالي لإعطاء صورة مقبولة نوعاً ما توهلنا لضمها إلى الأشخاص الدوليين أو الممثلين الدوليين الآخرين.

وعليه سنطرح في النقطة التالية (ثانياً) بعض التعريفات والسمات المشتركة لهذه الشركات من أجل التوصل إلى مفهومها. وكما سنرى لن نجد أي اتفاق موحد لتعريف هذه الظاهرة الدولية الحديثة، بل هنالك عشرات التعريفات المختلفة والمتضاربة، إلا أن طرحنا للسمات المشتركة لهذه الشركات وبعض الأمثلة عليها يساعدنا على تقديم توضيح يمكن اعتباره طريقاً مفتوحاً أو ضوءاً أخضر يساعدنا لكشف بعض خفايا دورها الدولي.

ثانياً- ماهية الشركات المتعددة الجنسيات:

تمهيد:

نقصد بمصطلح "ماهية" المفهوم العام والسمات المشتركة للشركات المتعددة الجنسيات، وعليه سننتقل أولاً إلى المفهوم العام للشركات ومن ثم سنحدد أهم سماتها المشتركة.

I- المفهوم العام:

إن تحديد مفهوم واضح لهذه الظاهرة الدولية المعاصرة لهو من أصعب الأمور، نظراً لحداتها ولغموضها. لذلك سنستعرض بعض التعريفات المختلفة لمجموعة من المفكرين وتعريفات أخرى لبعض المنظمات الدولية المهتمة بهذه الظاهرة.

فمثلاً الأمريكي Raymond Vernon . يُعرفها بأنها "مجموعة من المؤسسات المختلفة الجنسيات متحدة فيما بينها بروابط استراتيجية وإدارة موحدة"⁽¹⁾.

ومحللون من نفس الجنسية ، في العلاقات الدولية، عرفوها "بشركات تدير مجموعة من المؤسسات الإنتاجية في بلدين أو أكثر"⁽²⁾ وهذا التعريف يتماشى مع ما ورد في تقرير السوق الأوروبية المشتركة عام 1973 والذي يقول: "إن الشركة المتعددة الجنسيات هي التي تمتلك وحدات إنتاجية في دولتين على الأقل".

أما ، Remmers و M.Brooke فيعرفانها بقولهما: "الشركة المتعددة الجنسيات هي أي شركة تمارس نشاطاتها الرئيسية سواء الصناعية أو الخدمانية في بلدين على الأقل"⁽³⁾.

هذه التعريفات رغم قصورها فهي تشير إلى معيارين اثنين رئيسيين للشركات المتعددة الجنسية هما : مجموعة شركات مختلفة الجنسيات تعمل في دولتين أو أكثر . رغم صواب هذه التعريفات إلا أنها برأينا ليست تامة الوضوح بالضرورة، مما يدفعنا لنشير إلى تعريفات أخرى تضم معايير توضيحية أكثر مثل ما أورده فيرنون في كتابه (Sovereignty at Bay) الصادر في (New York) عام 1971 من حيث يقول:

"المشروع متعدد الجنسيات هو شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات، وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها

(1) قطر: محمد صبحي الأتربي - مدخل إلى دراسة لشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات - النشر / لاتفيا والتمية - بغداد / 1977.

(2) نفس المرجع السابق.

(3) M. Broke & K. Remmers-; The Strategy of Multinational Enterprise; London, 1970.

الموارد المالية والموارد البشرية، وفي نفس الوقت تتبع استراتيجية مشتركة، كما أن الحجم يحتل أهمية كبرى في تمييز المجموعات المتعددة الجنسيات، حيث تستبعد الشركات التي تقل مبيعاتها السنوية عن (100 مليون) دولار، كذلك يعتبر من العوامل الهامة في هذا التحديد طبيعة النشاطات الخارجية للمجموعة، حيث تستبعد من نطاق المجموعات متعددة الجنسيات الشركات التي تقوم بالتصدير فقط حتى إذا كانت تمتلك فروعاً أجنبية للبيع...⁽¹⁾

وبتوضيح أكثر سهولة للمعايير التعريفية الرئيسية للشركات المتعددة الجنسيات نجد في التعريف التالي لـ (Maisonrouge, J.)، حيث يقول:

"إن المعيار الأول للشركة المتعددة الجنسيات، هو ممارسة نشاطها في العديد من الدول، والمعيار الثاني هو أن يشمل نشاطها في الدول المذكورة الصناعات التحويلية ومجالات التطوير والبحث، أما المعيار الثالث فينصرف إلى الإدارة التي يجب أن تكون متعددة الجنسيات، والمعيار الرابع والأخير، أن تكون ملكية رأس المال أيضاً ملكية متعددة الجنسيات...⁽²⁾

أما الأدبيات الاقتصادية السياسية الماركسية وخاصة السوفييتية، فعادة ما كانت تستخدم معايير مختلفة للشركات كان تطلق عليها اسم الاحتكارات الدولية أو العالمية أو المجموعات الاحتكارية. فعلى سبيل المثال لا الحصر يعرفها (G.Sokolnikov) بقوله: "إن الاحتكارات الدولية أو متعددة الجنسيات قد تشمل المشاريع والاحتكارات الوطنية التي تمتلك شبكة ضخمة من الفروع والشركات

(1) مقتبس من كتاب محمد صبيح الأتربي... مصدر سابق - صفحة (28).

(2) MAISONROUGE, J-Proceedings of the Conference on the Multinational Corporation in the state Department -Washington, D.C, Department of state, Feb 1969.

ورد في كتاب الأتربي - مرجع سبق ذكره .. صفحة 28.

التابعة الأجنبية، وكذلك الشركات والمجموعات التي تتكون نتيجة إدماج رأس مال من عدة بلدان رأسمالية⁽¹⁾.

ولخيراً نغدير إلى التعريف الذي صدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والذي يقول بأن "المؤسسة المتعددة الجنسيات هي كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول ومصانع ومناجم ومكاتب بيع وما شابهها في دولتين أو أكثر يمكن اعتباره شركة متعددة الجنسيات"⁽²⁾.

وبعد استعراضنا لهذه المجموعة المختلفة من التعريفات والتي أضفنا إليها بعض تعريفات لمنظمات دولية بينحكومية، نعود لنؤكد على اختلاف وتباين هذه التعريفات، وذلك حسب وجهات النظر المختلفة لواقعيتها، وإن كانت تتفق في بعض السمات أو المعايير فإنها تختلف في أخرى مما يجعل تحديد مفهوم موحد لهذه الشركات العالمية من الصعوبة بمكان. ويرأينا فإن أي تعريف كامل وشامل لهذه الشركات المتعددة الجنسيات لا بد وأن يأخذ بنظر الاعتبار السمات المشتركة التي سنوردها في النقطة التالية.

2- السمات المشتركة للشركات المتعددة الجنسيات:

رغم الاختلاف في التعريف كما رأينا سابقاً إلا أن هنالك اتفاقاً على كثير من السمات المشتركة (المعايير) التي من الضرورة ذكرها هنا من أجل الوصول إلى مفهوم واضح.

(1) انظر: Sokolnikov, G., "Monopoly Concentration today"; International Affairs, 1972, No 9, Moscow.

رود لي كتاب تمخل إلى درلة ... للآلرب، مرجع سبق، صنة (31):

(2) U.N (E.S.C) Official Records, 53 Session - 3; 28/ July/ 1972; New York 1973.

ومن أهم هذه السمات:

أ- ضخامة الحجم:

لقد وصلت الشركات متعددة الجنسيات في يومنا هذا إلى أحجام كبيرة جداً أصبح معها لفظ "شركة" صغيرة بالنسبة لضخامتها. فالحجم الكبير لم يقتصر على عدد فروعها وانتشارها في غالبية دول العالم. بل تعداه إلى حجم عقاراتها ومصانعها ومستودعاتها ومنشآتها وعدد موظفيها ومستخدميها، الأمر الذي يترتب عليه ضخامة حجم نشاطاتها وسيطرتها؛ ولتأخذ مثلاً تدليلاً على ذلك شبكة جنرال موتورز الأمريكية (١) التي تعتبر رائدة الشركات المتعددة الجنسيات، فلقد وصل رقم أعمالها الذي يمثل قيمة عملياتها الإجمالية عام 1974 حوالاً (31.550 مليار دولار)، أي أنها احتلت مكانة فاقت الناتج القومي الإجمالي لغالبية دول العالم، حيث جاءت في المرتبة (22) مقارنة مع الناتج الإجمالي للدول، مما يشير إلى أنها فاقت بمدخلها الدخل القومي للاندرك والنرويج والسويد وحتى فنزويلا وتركيا واليونان وجميع دول العالم الثالث بلا استثناء. وعودة لما هو وارد في الهامش أدناه نرى الفرق خلال عشرون عاماً (حالياً)

(١) تشير تقارير الأمم المتحدة ومجلة "فورتن" إلى احتلال شركة جنرال موتورز للمكانة الأولى عام 1993، إذ بلغ رقم أعمالها في هذا العام (133.6 مليار دولار) تليها شركة فورد (108.5 مليار دولار) لشركة اكسون للبترول (97.8 مليار دولار) ولي المرتبة الرابعة تحتل شركة رويال داتش/ شل حيث بلغ رقم أعمالها (95.1 مليار دولار) وشركة الفاسه هي تويوتا موتورز (85.3 مليار دولار - الأولى في اليابان)، والسابعة هي تاسي (68.6 مليار دولار) والسادسة أي بي إم (62.7 مليار دولار) والثامنة مرسيدس فاكتوريكال فينستريال (61.4 مليار دولار) والتاسعة جنرال إلكتريك (60.8 مليار دولار) والعاشر شركة ديماربنز (59.1 مليار دولار).

وبالنسبة لأرقام الأعمال نلاحظ باستمراراً للاختصارات هيمنة الشركات الأمريكية فمن بين (25) شركة أولى في العالم هناك 13 شركة أمريكية). كما يظهر ظهور وتقدم سريع للشركات اليابانية في السنوات عشرة الأخيرة.

وهذا الرقم الخيالي التقديري للعمليات الإجمالية لشركة متعددة الجنسيات إن دل على شيء فإنما يدل على أن القوة الاقتصادية لهذه الشركات لو توفرت لكثير من الدول لأصبحت في مصاف القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، ولعدم توفرها فإن فعالية هذه الدول تتضاءل أمام فعالية الشركات.

ب- الامتداد الإقليمي الجغرافي:

هو المعيار الثاني من حيث الأهمية، والذي منه جاء تعبير المتعددة الجنسيات أو العابرة للقارات أو على وجه أكثر دقة العابرة لحدود الدول، وكما أشرنا سابقاً فإنه يشترط بالشركة المتعددة الجنسيات أن تكون أعمالها قائمة في أكثر من دولة. وتتفاوت الامتداد الجغرافي لهذه الشركات (المبتاين من حيث الأهمية) فبعضها يمتلك فروعاً وشركات تابعة للمقر الرئيسي أي للشركة الأم في أكثر من (100) دولة^(١). وتأتي أهمية هذا المعيار من أنه يعطي الشركات ميزات في صالحها مثل عدم اعتمادها على دول قليلة تتحكم في نشاطاتها أو تتشدد في مطالباتها، فتستفيد الجغرافي يدفعها لأن تتعامل مع تشريعات مختلفة مما يزيد من إمكانيتها في التهرب من هذه التشريعات ويسمح لها بمعرفة أفضل لقوانين استثمارات ومجالات العمل والتسهيلات لجميع دول العالم، الأمر الذي يفتح باب المنافسة بين الحكومات لاستجلائها ومنحها مجالات وتسهيلات أكبر، وحد من تفكير بحض الدول بتأميم عملياتها مع أن هذه الإمكانية الأخيرة بدأت بالتلاشي حالياً إن لم نقل إنتهت.

وعليه فإن هذه المميزات الهامة التي تتبع هذا المعيار أن دلت على شيء فإنما تدل على العلاقات التي تربط هذه الشركات بالضخمة بالحكومات المختلفة للدول

(١) تشير إحصائية صادرة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (يونكتاد) لعام 1994 أن هناك (37) شركة مسجلة على (200) ألف شركة فرعية تابعة لها في العالم وتوظف نحو (73) ألف عامل حول العالم.

التي سمحت لها بالاستقرار على أراضيها وفتحت أمامها مجالات العمل للتوسع في مختلف المجالات، كما أدى إلى ضخامتها وجعل منها رقيباً ما على جميع الأمور الاقتصادية والثروات الطبيعية والمالية والتجارية للدول حيث أصبحت أداة ضغط فعالة على صانعي القرارات، الأمر الذي سبب تهديداً مباشراً للمبدأ القانوني السياسي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وجعل منه مبدأ شكلياً فقط. ويشير تقرير الأمم المتحدة لعام 93 إلى أن أكثر من 90% من هذه الشركات تحتفظ بمقراتها في بلدان العالم الصناعي المتقدم.

ج- تعدد مجالات منتجاتها ونشاطاتها المختلفة:

لقد كانت هذه الشركات في مراحلها الأولى مقتصرة على منتج واحد أو اثنين فقط مما جعلها عرضة للتدخل في شؤونها من قبل مختلف الدول الفاعلة (الممثلين الدوليين) أو حتى من قبل النقابات العمالية الوطنية في هذه الدول. الأمر الذي أدى بها إلى أن تهرب من حصر نفسها في إنتاج صناعي أو تجاري أو مالي واحد لتتجه إلى تنويع منتجاتها ومجالات نشاطاتها مثل الأعمال المصرفية والمنجمية والصناعية الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، والإثشاءات ومجالات السياحة المختلفة من فنادق ومؤسسات وشركات نقل جوية وبحرية وبرية وحتى توجيهها إلى الصحافة والنشر والإنتاج الغذائي والتصنيع الحربي...إلخ.

وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن شركة فيات الإيطالية الأصل والمتخصصة في صناعة السيارات أصلاً المتعددة الأسماء في عدة دول مثل: فيات وسيات ونصر ولادة... إلخ، قد طرقت مجال الصحافة، وكذلك شركة المواصلات السلوكية واللاسلوكية (I.T.T) قد طرقت مجال السياحة حيث تملك أكبر شبكة فنادق في العالم (شيراتون) والأجهزة الكهربائية... إلخ.

وبدراسة أجرتها جامعة هارفرد الأمريكية على مجموعة كبيرة من الشركات متعددة الجنسية ذات المقر في الولايات المتحدة الأمريكية خرجت بخلاصة أن غالبية هذه الشركات تنتج في المتوسط (22) سلعة من أنواع مختلفة؛ فمثلاً شركة جنرال موتورز للسيارات أصلاً توجهت لإنتاج السكك الحديدية والثلاجات والغسالات بالإضافة إلى عشرات الماركات وأنواعها المختلفة من السيارات. وبتقرير صدر عن الأمم المتحدة عام 1993 يشير إلى أن 60% من هذه الشركات يعمل في القطاع الصناعي و 37% في الخدمات و 3% في الزراعة والمواد الأولية.

د- خلقها واحتكارها للتكنولوجيا المتقدمة:

نظراً لمقدرتها المالية وتعدد مجالات نشاطاتها وتشبثها الجغرافي، فقد قامت هذه الشركات بخلق مراكز متخصصة في البحوث العلمية ضمت إليها خيرة علماء العالم. بالإضافة لتسخيرها لبعض مراكز البحث العلمي الجامعي لخدمة مصالحها عن طريق عقود للأبحاث، وكذلك ثرائها لكل المكتشفات الحديثة للأفراد أو المؤسسات الصغيرة واحتكارها لها. مما جعلها أقدر من جميع الدول وبلا استثناء على خلق وتطوير وتحديث أساليب الإنتاج، الأمر الذي دفعها لخلق أجهزة للمعلومات (التجسس) لجمع المعلومات عن باقي الشركات ورصد مراكز أبحاثها وجمع المعلومات عنها، الأمر الذي جعل بعض مراكز التجسس هذه أقوى من أجهزة مخابرات الدول قوة ونفوذاً وأطراً، وجعل من التجسس الصناعي حديث الساعة نظراً للتقدم الصناعي التكنولوجي المتطور الذي تقوده هذه الشركات، وجعلت منه سلاحها الحاد لفرض سيطرتها على دولتها الأم والدول الأخرى بما فيها الدول الاشتراكية سابقاً والتي أنظمتها السياسية كانت تحتكر لنفسها الهيمنة على مختلف فروع التكنولوجيا الوطنية وكذلك على الشركات العملاقة الأخرى.

وبالتسوية لدول العالم الثالث الأقل تقدماً في العالم فإنها تلج وباستمرار وتسعى بكل الوسائل لدى هذه الشركات لنقل التكنولوجيا إليها، وتلبي هذه الشركات مطالبها ولكن ينقل ما أصبح قديماً وغير مستخدم في الدول المتقدمة وتتفضل به على هذه الدول بأسعار خيالية وبما يتماشى مع مصالحها بالاستقرار في هذه الدول، لأنها تعتبر نفسها "السيدة" فهي صاحبة التكنولوجيا وهي التي تتولى نقلها وتركيبها وإدارتها والإشراف عليها وصيانتها وتدريب العناصر الوطنية، بالإضافة إلى احتكارها لخبرة الكوادر الوطنية حيث نجد أن الكثير من مشرفيها ومسؤوليها المبعوثين لهذه الدول هم أصلاً من أبناء هذه الدول أي من العقول المهاجرة أو المهجرة من بلادها. كل ذلك يزيد من فعاليتها وقوة نفوذها وتأثيرها في صناعة وصناع القرار السياسي في جميع الدول المتواجدة فيها.

هـ- الإدارة المركزية:

إن لكل شركة متعددة الجنسيات مقراً رئيسياً أو ما يعرف بالشركة الأم في بلدها الأصلي أو ما يسمى بلد المنشأ (المركز الاجتماعي) أو بلد المقر، وإن اختلفت التسميات فنعتقد أن أفضلها استخداماً هو من حيث الصفة الشركة الأم ومن حيث المكان بلد المقر، لأن كثيراً من الشركات مقرها الرئيسي غير موجود في دولتها بل مقام في إحدى الدول المسماة "بالجنازة الضريبة"، وهذه الشركات تسيطر سيطرة تامة على جميع فروعها وتبعياتها المنتشرة في أنحاء العالم عبر عدد محدود من خيرة العقول المسيطرة على الإدارة المركزية لهذه الشركات، مستخدمة أحدث

(١) نشرت مجلة (توتشن) شهر يوليو / 1994 أن الولايات المتحدة تصدر لثمة أكبر شركات العالم - (159 شركة) تبعتها اليابان (94 شركة) ثم بريطانيا (41 شركة)، تليها (32 شركة) وفرنسا (26 شركة) وكوريا الجنوبية والسويد (12 شركة) وأستراليا (10 شركات) ..

الأساليب العلمية للإدارة وأحدث الوسائل الإلكترونية التي ما زال بعضها يعتبر أسراراً دولية كالحاسبات الإلكترونية المتقدمة والتي باستطاعت هذه الشركات من خلالها معرفة أدق البيانات والتوصيلات عن نشاطات جميع فروع هذه الشركات وتجميعها وتصنيفها ومعالجتها كمياً مستخدمة أحدث النظريات الرياضية (والتي حوّل بعضها لأطروحات نظرية لتطبيقها على العلاقات الدولية)، وكل ذلك يتم في دقائق عبر الشبكة التي تربط بين جميع فروعها والمقر الرئيسي، بالإضافة لاستخدامها لمجموعة كبيرة من خيرة الكوادر البشرية كروساء أو مدراء عامين وتفتيزيين لشركاتها الموزعة في أنحاء العالم، مما يسهل على الشركة الأم رسم استراتيجية مضادة لمحاربة الشركات الأخرى وحتى الدول التي تقف أمام تقدمها، سعيًا وراء تحقيق أهدافها وعظمتها.

وقد دلت الأحداث الدولية على أن هذه الشركات تملك وسائلها الخاصة من أجل تنفيذ أهدافها والوصول إلى تحقيق غاياتها، منها وسائل ترغيبية وأخرى ترهيبية، وعليه فإن ما يطلق عليها بأنها أنجح وأقوى قوة ضاغطة عبر وطنية لهو حقيقة لا جدال فيها.

ثالثاً- المكانة الدولية للشركات المتعددة الجنسيات:

سلفتنصر تحت هذه النقطة بعرض جدول يضم مجموعة من الدول والشركات المتعددة الجنسيات، وذلك حسب مداخيلها العامة (بملايين الدولارات)، من أجل التلليل على مقدرة الشركات مقارنة بالدول، والسبب من وراء عدم الاسترسال بالشرح هو:

(*) إن أول من استخدم الآلات الإلكترونية للهروب من الضريبة هي شركات الأمريكية الكبرى الذي لدى الإدارة الأمريكية لاستخدام نفس الأجهزة.

- 1- إن كل ما كتب في النقطتين السابقتين (أولاً وثانياً) بالإضافة للمقدمة، فهو كافٍ للتدليل على مقدرة أو مكانة أو فعالية هذه الشركات.
- 2- لأن الجدول الذي سنحلله لاحقاً هو أحدث مقارنة دالية موجودة لدينا، حيث يعود تاريخه لعام 1974، علماً بأن غالبية المراجع المتوفرة لدينا واعدة لغات كل وثائقها من كشوفات وجداول وأرقام تعود لقبل هذا العام، ورغم قدم هذا الجدول، فهو يفيدنا من أجل توضيح موضوعنا وفتح الطريق أمامنا من أجل القيام بدراسات مقارنة بين الشركات والدول لتهدينا لفعالية هذه الشركات، رغم التنبيه إلى أن هذه الأرقام هي أولاً نسبية وثانياً أصبحت قديمة ترتيباً. ولكننا نطرحها هنا فقط للدلالة، لآخذها كنموذج يخدم الباحث مستقبلاً بعد حصوله على إحصائيات حديثة.

الجدول رقم (3)

للمركز الترتيب	إسم للدولة أو الشركة	النتائج القومية الإجمالية أو رقم الأصناف (بملايين الدولارات الأمريكية)	مرد عدد	إسم للدولة أو الشركة	النتائج القومية أو رقم الاصناف
1	الولايات المتحدة الأمريكية	1.400.000	17	المكسيك	56.000
2	الاتحاد السوفيتي	797.000	18	ليكسون (١)	45.000
3	اليابان	448.000	19	سويسرا	44.000
4	ألمانيا الغربية	383.000	20	رومانيا	43.000
5	فرنسا	292.000	21	الأرجنتين	36.000
6	جمهورية الصين الشعبية	223.000	22	جيرال موتورز (٢)	31.550
7	للمملكة المتحدة	192.000	23	يوغسلافيا	27.000
8	إيطاليا	158.000	24	لورد (٣)	23.621
9	كندا	136.000	25	فيكسكو (٤)	23.256
10	البرازيل	93.000	26	موبيل لويل (٥)	18.929
11	اليك	79.000	27	ستندر لويل - كلينفورتيا (٦)	17.191
12	بولونيا	76.000	28	غولف لويل (٧)	16.458
13	اسبانيا	70.000	29	جنرال إلكتريك (٨)	13.413
14	النمسا	61.000	30	IBM (٩)	12.675
15	ألمانيا الشرقية	59.000	31	ITT (١٠)	12.154
16	السويد	57.000	32	كرايسلر (١١)	10.971

ملاحظات:

- (*) هذه الإشارة تدل على أسماء الشركات المتعددة الجنسيات.
- هذا الجدول يدل على المركز النسبي للاقتصاديات الوطنية للدول والمداخل الشمولية السنوية للشركات المتعددة الجنسيات.
- ما استخدمناه من أرقام يدل على النتائج القومية الخام (P.N.B) للدول وعلى المبيعات السنوية أي رقم الأعمال للشركات المتعددة الجنسيات في السنة الواحدة.
- تعود هذه الإحصائيات لعام (1974).

المصادر المستخدمة هي :

- Standard & Poor's Stock reports: New York Stook Exchange (New York: Standard & Porr's Corp 1975).
- U.S. Arm Control and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arms Transfers, 1965-1974; Publication 84 (Washington, Goverment printing 1976).
- وهي مأخوذة من كتاب - (مصدر سبق ذكره):-
- Theodore A. COLOUMBIS & James H. WOLFE, Introduction to International Relations: Power and Justice; 1978-By Prentice-hall, Inc; Englewood Cliffs, N.J; P.P.632.

إذن ، هذا الجدول غني عن التفسير ، فهو بأرقامه يدل على مقارنة سهلة ما بين القوة الاقتصادية للمؤسسات عبر الوطنية ذات الأهداف المربحة (الشركات المتعددة الجنسيات) من جهة والدول "القومية" من جهة أخرى، ويظهر بوضوح بروز الشركات من حيث أعمالها السنوية، حيث نجد أن أول سبعة عشر (17) قوة

اقتصادية في العالم كانت في عام 1974، تحتلها الدول والرقم (18) تحتل شركة
ايسون الأمريكية، والواقعة كما نرى مركزياً ما بين دولتي المكسيك وسويسرا.

أما الرقم (22) فتحتلها شركة جنرال موتورز الأمريكية الواقعة ما بين
دولتي الأرجنتين ويوغسلافيا، ورقم (24) فتحتلها شركة فورد الأمريكية ومن ثم
بالتسلسل رقم (25) و (26) و (27) و (28) و (29) و (30) و (31) و (32)
فتحتلها شركات متعددة الجنسيات هي بالكامل أمريكية الأصل.

ولو تمعنا بعد هذه المقارنة السريعة بضخامة هذه الأرقام (بالملايين) والتي
تشير إلى المدخلات العامة الناتجة عن المبيعات السنوية للشركات ومركزها الهرمي
الترتيبي بين الدول لعرفنا مدى ضخامة هذه الشركات ومدى أهميتها الاقتصادية
التي تدل على مدى فعاليتها الدولية، الأمر الذي يدفع بدارس العلاقات الدولية لمزيد
من البحث والدراسة ليس فقط لهذه الظاهرة (المخيفة) لفعالية هذه الشركات بل كذلك
لمدى علاقاتها وتأثيرها على النظام الدولي الحالي، وهذا ما سنعالجه في النقطة
اللاحقة.

رابعاً - تأثير وعلاقات الشركات المتعددة الجنسيات على ومع أشخاص النظام
الدولي الحالي:

كما يشير العنوان، سيتم التعرض لمدى تأثير وعلاقة هذه الشركات المتعددة
الجنسيات على بعض أهم الأشخاص الدوليين البارزين ابتداءً بالدول فحركات
التحرير الوطنية ومن ثم المنظمات الدولية الينحكومية وإنهاء بالمنظمات الدولية
غير الحكومية.

I- بالنسبة للدول:

I-1- علاقة وتأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدول الصناعية

المتقدمة (الغربية):

تبرز هذه العلاقة ومدى تأثيرها من ناحيتين الأولى إيجابية أي علاقة مصالح متبادلة والثانية سلبية، أي استغلالية من قبل الشركات للدول:

أ- العلاقات الإيجابية:

1- تنقسم هذه العلاقات الإيجابية بين الشركات المتعددة الجنسيات والدول الصناعية المتقدمة من حيث أن هذه الأخيرة هي دول مقرات للشركات الأم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بأهمية أكبر نسبة من هذه الشركات بصفتها زعيمة للنظام الرأسمالي القائم، الداعم والمدعوم في نفس الوقت (-) ومن قبل هذه الشركات بالتعاون والتفاهم المتبادل، من حيث أن حكومات هذه الدول تستغل هذه الشركات كأداة طيعة ضد حكومات دول أخرى، التي بدورها تدعم وتستغل شركاتها في صراع تنافسي بين الدول الرأسمالية نفسها من حيث أنها تقدم لها دعماً معنوياً وغطاء دبلوماسياً لإعانتها في عملياتها خارج حدودها الوطنية من منطلق أن هذه الشركات هي أدواتها الاقتصادية في الهيمنة على الآخرين. وخير مثال نطرحه على ذلك هو دعم الولايات المتحدة الأمريكية لشركات البترول الضخمة أولاً ضد الدول العاملة فيها ومن ثم ضد الدول المستوردة منها على مستوى السوق العالمي وخاصة الدول الرأسمالية الكبرى: مثل اليابان وغالبية دول السوق الأوروبية المشتركة، وكمعلية مضادة دعم دول السوق الاقتصادية الأوروبية للشركات الأوروبية أمام منافسة وهيمنة الشركات الأمريكية واليابانية في السوق الأوروبية المشتركة وهذه العلاقات والتأثير المتبادل يؤديان إلى أن:-

2- هذه العلاقة الوثيقة ما بين الحكومات الصناعية المتقدمة وشركاتها (الوطنية) هي علاقات جدلية ومنفعة متبادلة من حيث أن الشركات تقدم دعماً مالياً

وإعلامياً وبشرياً (التصويت في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وحتى المجالس البلدية) للأحزاب السياسية المتنافسة على السلطة في دولها.. ويُمثل نشير إلى أهم المجموعات الاحتكارية الأمريكية أي ما يسمى بالمركب الصناعي - العسكري، الذي يضم تحالف المؤسسات الصناعية الحرة والمؤسسات الحكومية، الذي أشار إليه وحذر من قوته وخوفه من هيمنته على سلوك السياسة الخارجية الأمريكية، الرئيس السابق ايزنهاور في خطابه الوداعي إلى "الأمة" الأمريكية.

وكذلك دعم شركة (FLICK) الألمانية الغربية أولاً للحزب الاشتراكي الديمقراطي عندما كان في الحكم ومن ثم دعمها لحزب الديمقراطيين المسيحيين حالياً، ومدى الفضائح والمحاكمات التي نُشرت وما زالت تُنشر حوله، وكذلك دعم نفس الشركة مالياً لبعض الأحزاب السياسية في دول أوروبية أخرى لها فيها مصالح ضخمة مثل اسبانيا ودعمها للحزب الاشتراكي الاسباني للوصول للحكم في الثمانينات.

هذا الدعم ليس مجانياً بل يترتب عليه التزامات من قبل هذه الأحزاب عند وصولها للحكم معبراً عنها بمنح بعض المناصب الحكومية الهامة كوزراء ومستشارين وسفراء متجولين أو حتى مناصب سفراء دائمين... إلخ، وإعطائها بعض الامتيازات الاقتصادية أو المالية أو المحافظة على امتيازاتها القائمة.

3- تنسيق العمل السياسي الخارجي بين الشركات والحكومات خاصة في المناطق المتواجدة فيها هذه الشركات، وذلك بالمساعدة المالية لهذه الشركات للأنظمة (التابعة) وتدخلها في الشؤون الداخلية لهذه الدول وتمويلها لحركات الانشقاق أو الحروب الأهلية ضد الحكومات التي تتعارض مواقفها مع مصالح الشركات أو الدولة الأم.

4- دعم متبادل بين الشركات وحكومات الدول الأم من أجل السيطرة على ثروات وأسواق دول العالم بمنافسة شركات ودول أخرى مثال: حسب إحصائيات قديمة تعود لمطلع السبعينات تشير إلى أن حوالي 50% من هذه العمليات تقوم بها الشركات بدعم من حكوماتها.

5- دعمها للإقتصاد الوطني لدولها وذلك عبر دعمها للعملة الوطنية بواسطة تلاعبيها بالعملة الوطنية لدول أخرى متواجدة فيها، ورفع قيمة الفائدة على عملة دولتها الوطنية عبر مؤسساتها المالية الضخمة مما يجلب معه كميات ضخمة من الأموال إلى دولتها. كمثال: ما حصل في منتصف الثمانينات من الازدياد الجنوني لسعر تبادل الدولار مقارنة مع العملات الدولية الأخرى وازدياد سعر الفائدة عليه التي وصلت في الولايات المتحدة إلى أكثر من 20% على الدولار، الأمر الذي دفع بأصحاب الأموال الضخمة من العملات الأخرى أو حتى من الدولار المتواجد خارج الولايات المتحدة لنقلها إليها.

ب- العلاقات السلبية:

1- من منطلق المصلحة الذاتية للشركات، فإنها لا تعبأ بالأولويات القومية لدولها، وما يحركها هو مصالحها التي قد تتعارض مع مصالح دولها الأم أو دول مقراتها، الأمر الذي يؤدي إلى خلق حالة عدم استقرار اقتصادي. يقلب موازين القوى البشرية ويؤدي إلى البطالة ومن ثم إلى عجز في موازين المدفوعات، وذلك كرد فعل على تحويل الشركات لأرباحها إلى الخارج وبدل أن تصبح عوناً لدولها تصبح عبئاً عليها.

2- تهريبها الجزئي بكل الطرق والوسائل الملتوية من دفع الضرائب (الباهظة) على عملياتها الداخلية وتهريبها الكامل من دفع الضرائب على عملياتها الخارجية بعدم الإقرار بها.

3- يسبب استراتيجيتها العالمية وليست (القومية) في غالب الأحيان فإن الشركات تمارس عمليات التلاعب الاحتكارية وتسبب أزمات ضخمة للدول المتواجدة فيها بالإضافة لتحديها لها، وخاصة ما حصل من أزمات عالمية في النفط.

4- توجه الشركات وراء أرباحها وذلك بفتح فروع وشركات في الخارج سعياً وراء اليد العاملة الرخيصة وتوزيع مجال اختصاصاتها، ويعطيها خيارات أوسع في انتقاء أنسب مواقع الإنتاج القائمة على مزاي التكلفة والتسويق، مما يشكل خطراً على الاقتصاد القومي لدولها ويعرقل خطط التنمية الاقتصادية فيها ويعطل عشرات آلاف العمال، مما يؤدي إلى مشاكل داخلية تنزعها النقابات ضد حكوماتها، الأمر الذي يدفع بهذه الحكومات للاصطدام معها محاولة قرض بعض القيود عليها.

5- سيطرة هذه الشركات على التجارة الخارجية لدولها ومن ثم على التجارة الدولية بشكل عام، يجعل منها أداة ضغط مخيفة على جميع الدول سواء الغنية منها أم الفقيرة، وضغطها هذا السلبي على دولها الأم يؤدي إلى صراع ما بين الدول الرأسمالية الرئيسية على الأسواق الداخلية لها والعالمية، ويبعد إمكانية الاتفاق بين هذه الدول على كثير من الأحداث الدولية ذات الجذور الاقتصادية، كالصراع الحاصل بين اليابان وأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث سجلت الإحصائيات أن أكثر من نسبة 50% من هذه العمليات تحتكرها الشركات وهي في تصاعد مستمر.

6- سيطرة هذه الشركات على أسواق النقد العالمية بما تملكه من سيولة نقدية يمكن التلاعب بها من قبل الشركات وتحويلها من دولة إلى أخرى في دقائق قليلة للاستفادة من فروق أسعار العملات والمضاربة عليها، الأمر الذي يهدد عملات كثيرة من الدول وبدون تمييز. ووفقاً لبعض الإحصائيات كانت هذه الأصول السائلة تبلغ في مطلع السبعينات (240 بليون) دولاراً أمريكياً، وأي حركة لأي كمية من

هذه الأموال يمكن أن يؤدي إلى هبوط حاد في أي عملة دولية كما حصل في نهاية الستينات ومطلع السبعينات بالنسبة للدولار ومساعدة هذه الشركات لانفصاله عن الذهب.

7- إمكانية هذه الشركات من خلق عملات دولية لا تخضع مباشرة لمراقبة الدول بل للأسواق العالمية، وخير مثال على ذلك هو خلقها لما يسمى بالدولار الأوروبي (Eurodollar) الذي هو عبارة عن استحقاقات قصيرة الأجل على السوق الأمريكية تُودع في بنوك أوروبية تتولى بدورها إقرضه وإعادة إقرضه، ولا تخضع هذه العمليات لرقابة السلطات النقدية الأمريكية باعتبار أنها دولارات مودعة خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ولا حتى للبنوك المركزية الأوروبية باعتبار أنها لا تؤثر بشكل مباشر على حجم النقود المتداولة في أية دولة على حدة بل تستخدم فقط للمعاملات الدولية.

I-2- علاقة وتأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدول ذات الأنظمة الاشتراكية: (سابقاً).

أما بالنسبة للبلدان ذات الأنظمة الاشتراكية، أي بلدان الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وكذلك جمهورية الصين الشعبية، فإن هذه الدول غير مكتفية ذاتياً بما تملك مما يدفعها للتوجه إلى السوق العالمية لشراء حاجياتها وخاصة من التكنولوجيا المتقدمة وبعض المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية. وبما أن هذه الأسواق تسيطر عليها الشركات المتعددة الجنسيات فلا بد لهذه الدول من أن تتعامل معها من جهة، ومن جهة أخرى لإيغام الحذر الذي تتخذه هذه البلاد من شركات النظام الرأسمالي ومعرفتها بخطر زتها عليها، إلا أنها مضطرة لأن تفتح لها أبوابها وأن تقيم مؤسسات مختلطة معها، تقوم على أساسها الشركات بتقديم التكنولوجيا من معدات وآلات وبرامج وخدمات فنية وحتى إدارية، بينما كانت توفر الحكومات

الاشتراكية المواد الخام (إن وجدت) والعمالية والتسهيلات البيروقراطية كالخدمات والتسويق الداخلي وتتعاون الشركات مع الحكومات بالتصدير للخارج..

وخير مثال على ذلك الدعم المالي والتكنولوجي الكبير الذي قدمته الشركات الغربية ليولندا ورومانيا ويوغسلافيا، وكذلك فتح الزعماء الصينيين الحاليين أبواب الصين ودعوتهم للشركات الرأسمالية للمشاركة في تصنيع بلادهم، الأمر الذي أدى إلى تهافت هذه الشركات على أكبر سوق استهلاكي عالمي يضم أكثر من مليار نسمة.

وأخيراً نشير إلى أن سلاح الشركات المتعددة الجنسيات ذو حدين: الأول بصفتها شركة تجارية هدفها الربح، فهي رغم المراقبة الشديدة والمشاركة إلا أنها تتعامل مع أسواق استهلاكية كبيرة وتحصل على أموال كثيرة، والثاني بما أن استراتيجية هذه الشركات عالمية وهي الأداة الأولى للرأسمالية العالمية فإنها تخدم كأداة تسرب إلى الدول الاشتراكية وتحويلها إلى الرأسمالية، وهذا ما حصل فعلاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وكتلته من هذه البلدان ودخول الشركات المتعددة الجنسيات هذه الدول ويقود لخدمة مصالحها.

II-3- علاقة وتأثير الشركات المتعددة الجنسيات على بلدان العالم الثالث:

وبتقينا، أنه في صفحات قليلة لا نستطيع أن نبرز الدور الهام الإيجابي أو السلبي لهذه الشركات المتعددة الجنسيات على بلدان العالم الثالث، أي القارات الثلاث، آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وما يحيط بهما من عشرات الجزر-الدول، إلا أنه باستطاعتنا إعطاء فكرة دلالية على العلاقات غير المتوازنة فيما بين هذه الدول والشركات.

إن غالبية هذه الدول إن لم نقل جميعها، هي دول حديثة الاستقلال، دول غير مستقرة، دول تمر بأزمات اقتصادية طاحنة حتى الغنية منها، إلا أنها لا تستطيع إلا أن تفتح أبوابها أمام هذه الشركات الضخمة أو حتى أن تتنافس على تقديم تسهيلات لضياقتها رغم معرفتها جميعاً وبلا استثناء بأن هذه الشركات - شر لا بد منه.

فهذه الدول بحاجة لبناء نفسها ودعم اقتصادها وحتى استخراج وتسويق وتصنيع ثرواتها الطبيعية، بالإضافة لحاجتها لتشغيل مواطنيها والحصول على عملات صعبة لشراء حاجياتها من الأسواق العالمية، ونظراً لحدائثها وكثرة مشاكلها البشرية والاقتصادية فإنها لا تستطيع خوض المنافسة على السوق العالمي مع هذه الشركات فتجد نفسها مرغمة للاعتماد عليها وفتح أبوابها لها، إلا أننا نجد أن حكومات هذه الدول تنقسم إلى قسمين في تعاملتها مع الشركات:

القسم الأول: نظراً لما تتوفر عليه دولها من ثروات كبيرة تستخدمها لفرض بعض الشروط على تعاملها مع الشركات في محاولة منها لتأمين نسبي لاستقلال وسيادة بلادها، ويتم ذلك بإخضاع هذه الشركات للمراقبة والسيطرة الحكومية وذلك بسنّها لقوانين الاستثمارات وعقدّها لاتفاقيات "متكافئة" مع الشركات ودعمها لرؤوس الأموال والصناعات الوطنية، ووقوفها إلى جانبها في الشركات المختلطة، بالإضافة لفرضها مراقبة "صارمة" على العمليات المالية لهذه الشركات وفرضها بعض الشروط التكميلية الأخرى كتدريب الشركات لكوادر وطنية ومشاركتها في الإدارة المحلية وتطوير مجالات البحث العلمي داخلياً إن أمكن ذلك.

والقسم الثاني: لعدم توفر بعض الدول على إمكانيات كبيرة وحاجة حكوماتها الملحة لتلبية مطالب مجتمعها (شعبها). وأمام الإغراءات التي تقدمها هذه الشركات وطرقها الملتوية للوصول إلى خيرات هذه البلاد، فإن هذه الحكومات تجد

نفسها مضطرة لفتح أبواب بلادها أمام هذه الشركات مع تسهيلات كبيرة في جميع المجالات، والكثير من هذه الدول يفكر لقانون استثمارات لرؤوس الأموال الأجنبية. وهذا القسم رغم خضوعه لشروط الشركات منفرداً، إلا أنه يقف جنباً إلى جنب مع حكومات دول القسم الأول في دأخل المنظمات الدولية العالمية العامة والمتخصصة وحتى الإقليمية مطالباً بتعامل متكافئ وحقوق متساوية مع هذه الشركات، بالإضافة لمطالبة جميع الدول وبلا استثناء بإنشاء جهاز دولي للرقابة على الشركات ومطابقتها باحترام خطط التنمية في هذه البلدان واحترام قوانينها الداخلية. أي بالاتفاق الجماعي على وضع (قواعد سلوك عامة) تلتزم بها هذه الشركات في تعاملاتها مع الدول سواء النامية أم السائرة في طريق النمو، تُحدد بها كذلك حقوق وواجبات الدول اتجاه هذه الشركات.

وفي النقاط التالية سنشير إلى المواقف المبلية لعلاقة هذه الشركات مع دول العالم الثالث ودورها المهيمن على حكومات وشعوب الكثير منها:-

- أ- توجيه سياسة هذه الدول نحو النظام الرأسمالي.
- ب- توقيعها لاتفاقيات غير متكافئة مع هذه الدول.
- ج- نهبها واحتكارها للثروات الطبيعية وخاصة المواد الخام في هذه الدول وبإبخص الأثمان.
- د- إخراج الشركات الوطنية عن طريق منافستها مما يؤدي إلى إفلاسها وإخضاع الاقتصاد الوطني لها.

هـ- تهجير رؤوس الأموال الوطنية للاستثمارات في الدول الغربية سعياً وراء إعادها عن أوطانها لتتفرد هي في تسيير اقتصاد هذه الدول.

و- إعاقته للمجهودات الوطنية في مجال البحث العلمي ودفعها لأجور عالية وإغراءات للكوادر الوطنية سواء منها العاملة مع الحكومة أو مع الشركات

الوطنية، حتى لا تستطيع منافستها وتحرم هذه الدول من كواردها وتحثكروهم لمصالحها وتقوم بتهجير أفضلهم للعمل مع شركاتها في الخارج أو مراكز أبحاثها في دولتها الأم.

ز- تسخير واستغلالها لليد العاملة الرخيصة في هذه الدول وتشغيلها أكثر من طاقتها من أجل التصدير إلى الخارج.

ح- سيطرة هذه الشركات الضخمة على التجارة الخارجية لبلدان العالم الثالث. إذ سجلت دراسة للأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) عام (1973)، أن هذه الشركات عبر فروعها المتواجدة في العالم الثالث تهيمن على أكثر من 50% من صادرات هذه الدول؟!

ط- تثبيت استمرار التبعية التكنولوجية لهذه الدول عبر تصدير مصانع جاهزة لها وكوادر فنية أجنبية لتشغيلها وصيانتها وتوقيع عقود لتزويدها بقطع غيار على مراحل حتى تستمر سيطرة هذه الشركات على هذه الفروع من للتكنولوجيا وعلى تبعية الدولة المضيفة لها. بالإضافة لقرضها أثمان خيالية لنقل للتكنولوجيا للدول.

ي- عدم استثمارها لأرباحها من مشاريعها في هذه الدول في نفس الدولة، بل إخراجها دون اعتبار لمديونية وعجز ميزان المدفوعات في هذه الدول، علماً بأن غالبية الشركات لا تدخل إلا نسيئة ضئيلة جداً من رأس مالها بالعملة الصعبة وغالباً ما تكون معدات، والبقية تحصل عليها عن طريق الاستدانة من البنوك المحلية وبالعملة الوطنية.

ق- في حالة نشوب خلافات مع إحدى الدول في العالم الثالث أو تهديد بالتأميم، فإن لم تستطع الشركة حل هذه المشاكل لمصالحها لوحدها فإنها تدفع بحكوماتها في دولتها الأم للتدخل والضغط على الدولة لحل المشكلة.

ل- تَدْخُلُ الشركات في الشؤون الداخلية لهذه الدول عبر عدة طرق تذكر منها:

1- دعمها المالي والمعنوي لجماعة ضد أخرى أو حزب ضد آخر أو أقلية ضد أخرى أو قبيلة ضد أخرى في صراعها على الحكم بنية المحافظة على مصالحها وامتيازاتها في هذه البلدان. مثل تدخل شركات البترول السياسي والمالي وحتى العسكري في بعض البلدان سابقاً: إيران والعراق والجزائر ونيجيريا وأندونيسيا... إلخ.

2- تدخلها في توجيه أو وضع خطط التنمية في هذه البلدان.

3- مساندتها للأنظمة الديكتاتورية العسكرية أو العائلية الإقطاعية كما هو حاصل في غالبية دول أمريكا الجنوبية والوسطى وأفريقيا.

4- تمويلها للحروب الأهلية، مثل تمويل شركات النفط للحركة الانفصالية في بيفرا (نيجيريا) وتمويلها كذلك للحركة الانفصالية في كاتنجا (الكونغو).

5- وأخيراً دفعها للرشاوي وإفساد المسؤولين الحكوميين قصد سكوتهم على ممارساتها الملتوية وتلاعباتها المالية وتهريبها الضريبي، وتقديماً للرقابة المالية والنقدية على أعمالها.

II- بالنسبة لحركات التحرير الوطنية:-

1- دور الشركات المتعددة الجنسيات سابقاً كأداة للاستعمار التقليدي في الأقاليم المستعمرة مثل : شركة الهند الشرقية وشركة البترول البريطانية وشركة كوفيا البرتغالية... إلخ.

2- دور الشركات ومساهماتها الفعلية في خلق الأنظمة العنصرية الاستعمارية الاستيطانية في كل من جنوب أفريقيا وفلسطين وأقاليم ناميبيا سابقاً و روديسيا (زيمبابوي حالياً)، ودعمها الحالي لها من أجل البقاء لخدمة مصالح

الشركات باستغلال هذه الكيانات المصطنعة لضرب حركات التحرير التي تتألب باستقلال اقاليمها مثل حركة التحرير الفلسطينية وحركة السوابي في ناميبيا والاتحاد الإفريقي في جنوب أفريقيا، وتستغل هذه الشركات دولها الأم وبعض الدول الرأسمالية الغربية ذات المصالح في هذه المناطق الاستراتيجية الهامة من العالم للحفاظ على مصالحها.

3- دعم الشركات سابقاً للحكومة الفاشية في البرتغال بالمال مباشرة أو عن طريق حكوماتها ولفترة زمنية طويلة ضد حركات التحرير الوطنية في مختلف مستعمرات البرتغال السابقة في القارة الإفريقية (أنغولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر وساو تومي أي برنسيب) وفي آسيا (تيمور ومكاو).

4- دعمها للحركات والجبهات المطالبة بالسلطة والتي تدعي بأنها حركات وطنية ثورية في بعض الأقاليم التي حصلت على استقلالها وخاصة في أنغولا وموزمبيق ضد الحكومات الشرعية لهاتين الدولتين كدعمها لحركة (UNITA) و (FNLA) ضد الحزب الحاكم (MPLA) في أنغولا، وكذلك دعمها للحركات الانفصالية المطالبة في السلطة ضد الحزب الحاكم (FRELIMO) في موزامبيق. ويتم ذلك بعدة أشكال كدعم مباشر من قبل الشركات لهذه الحركات والأحزاب أو عن طريق دولها الأم.

5- دعم الشركات الأمريكية المهيمنة على دول (الحديقة الخلفية) للولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الوسطى وجزر الكاريبي لأنظمة الحكم " الدكتاتورية" فيها ضد حركات التحرير الوطنية التي تسعى من أجل التحرر الاقتصادي والنفسي لشعوبها من هيمنة الشركات وحكومة الولايات المتحدة والعائلات الإقطاعية "الأوليغاركية".

III- بالنسبة للمنظمات الدولية البيئوكومية:

أمام القوة المتعاضدة للشركات المتعددة الجنسيات في نهاية الستينات والسبعينات من هذا القرن، وأمام عجز الدول فرادى سواء النامية منها أم المسائرة في طريق النمو، عن مواجهة هذه الشركات والحد من نشاطاتها في استغلال شعوبها ومنافسة اقتصادياتها الوطنية، بدأت هذه الدول بالتحرك عبر المنظمات الدولية البيئوكومية للوصول إلى اتفاق دولي جماعي بوضع (قواعد سلوك) تلتزم بها هذه الشركات في تعاملها مع الدول بنفس الوقت تحدد بها التزامات وواجبات الدول حيال هذه الشركات.

فطرح موضوع الشركات أولاً في منظمة العمل الدولية عام (1972). ومن ثم قامت اللجنة الأوروبية التابعة للجماعات الأوروبية في نوفمبر من نفس العام بتوجيه مذكرة للدول الأوروبية الأعضاء تكترح فيها الاتفاق على قانون أو نظام عام لحسن السلوك لهذه الشركات في تعاملاتها داخل المجموعة، كانت تقصد الشركات الأمريكية المهيمنة على القطاع الاقتصادي الأكبر في القارة الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية.

أما بالنسبة للأمم المتحدة، فأتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراراً ببناء على اقتراح من ممثل الحكومة التشيلية^(١) في يوليو عام (1972) يدعو به الأمم المتحدة للقيام بعملية دراسة واستقصاء لنشاطات هذه الشركات، وقامت الأمانة العامة ببناء على ذلك بتأليف مجموعة عمل مكونة من (20 خبيراً) دولياً بدأت أعمالها في نيويورك في منتصف سبتمبر من عام (1972)، ووضعت تقريراً تحت عنوان

(١) كان ذلك زمن حكومة فلينديز لوطليه، ولم يتجاوز العام الواحد حتى تفتت شركة (I.T.T) مع المخابرات الأمريكية (C.I.A.) ضد هذه الحكومة ولخرجتها من الحكم وسلمته لأحد القذافات العسكرية لجنرال بينو شيت، وتكلفت وشردت أكثر من (100.000) مواطناً.

(الشركات المتعددة الجنسيات والتنمية العالمية) في أغسطس من عام 1973، أبرزت فيه المخاطر التي تتعرض لها السيادة الوطنية للدول أمام المقدرة الاقتصادية الضخمة التي تملكها الشركات والتي قدرتها اللجنة، بأن الناتج السنوي الإجمالي لعشرة شركات متعددة الجنسيات (ثمانية منها مقرها الولايات المتحدة الأمريكية) وصل عام 1971 إلى (500.000) مليون دولار، أي ما يعني (5/1) الناتج القومي الصافي للعالم أجمع، ويقترح التقرير بأن تقوم - "مجموعة من الشخصيات الفكرية العالمية" بتقديم توصية تطالب بها البلدان المضيفة لهذه الشركات بالتنسيق فيما بينها للتوصل إلى آلية تسمح بالبحث والاستقصاء لنشاطات هذه الشركات بالاستقلالية التامة عن الأجهزة الحكومية ذات الاختصاص في هذه الدول.

أما بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو فيقترح التقرير تأسيس جهاز دولي مهمته الإبلاغ عن المخاطر التي تسببها هذه الشركات للدول.

وفي عام 1975 قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتأسيس لجنة دولية للبحث والمتابعة لموضوع الشركات متعددة الجنسية، مكونة من خبراء من (48) دولة عضواً في الأمم المتحدة.

ونشير إلى أن أهم ما توصلت إليه منظمة الأمم المتحدة في السبعينات هو ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية نقطف منه بعض ما يهم موضوعنا والخاص بالعلاقات مع الشركات متعددة الجنسية، حيث تنص المادة الثانية/ الفقرة الثانية منه على:-

أ- تنظيم الاستثمارات الأجنبية في نطاق ولايتها القومية (الدول) وممارسة السلطة عليها حسب قوانينها وأنظمتها وطبقاً لأهدافها وأولوياتها القومية، ولا تكره أي دولة على إعطاء معاملة تفضيلية للاستثمارات القومية والأجنبية.

ب- تنظيم نشاطات الشركات عبر الوطنية الداخلة في نطاق ولايتها القومية والإشراف عليها واتخاذ التدابير التي تكفل تنفيذ هذه النشاطات بقوانينها وقواعدها وأنظمتها وتمشياً مع مبادئها الاقتصادية والاجتماعية، ولا يجوز للشركات عبر الوطنية أن تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مضيفة. وعلى كل دولة، مع الرعاية التامة لحقوقها السياسية أن تتعاون مع الدول الأخرى في ممارسة الحق المنصوص عليه في هذه الفقرة الفرعية.

ج- تأميم الممتلكات الأجنبية أو نزع أو نقل ملكيتها....

أما بالنسبة لبعض بلدان العالم الثالث المنتجة للبتترول فقد قامت بتأسيس منظمة البلدان المصدرة للبتترول (أوبيك) بناء على قرار اتخذ في مؤتمر عام عقدته في بغداد عام 1960 بمبادرة من الحكومة العراقية ووضعت لها هدفاً هو الدفاع عن مصالح هذه البلدان المنتجة للنفط أمام استغلال هذه الشركات متعددة الجنسيات لثروات هذه البلدان وخاصة المجموعة الاحتكارية البترولية. التي تضم سبع شركات ضخمة: ستاً منها أمريكية وواحدة أوروبية والمسماة "بالأخوات السبعة"، والتي كان تسيطر ليس فقط على الإنتاج بل كذلك على التكرير والتسويق بالإضافة لاتفاقها على توزيع مناطق النفوذ فيما بينها والتحكم في أسعار السوق العالمية دون الرجوع للدول البترولية نفسها.

ورغم الدور الذي لعبته هذه المنظمة الدولية في دفع أعضائها لتأميم جزء كبير من خيراتهم والتحكم في أسعار بترولهم إلا أن هذه الشركات ما زالت هي الرائدة حيث تلعب دوراً تأثيرياً كبيراً بالنسبة لهذه المادة الخام وتتحكم في السوق الدولية وضملت جاهدة على شق هذه المنظمة. ولقد توصلت بالفعل إلى دفعها للترفة والتبثت في هذه السنوات الأخيرة بعد أن برهنت على فعاليتها في السبعينات، وهذا الخلاف الحاصل الآن بين الدول الأعضاء لهذه المنظمة، وإن استمر، وباعتقادنا

مستمر، سيعطي المجال للشركات متعددة الجنسيات لسحب البساط من تحت أقدام هذه المنظمة مما يؤدي إلى بعض القوضى في سقف الإنتاج والأسعار، الأمر الذي يدفع الشركات مدعومة من حكوماتها الوطنية للتدخل المباشر في محاولة لإعادة الهيمنة على هذه المادة الخام ومن خلالها على الدول المنتجة لها.

VI- بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية:

أمام دعم بعض الدول وخاصة الرأسمالية الكبرى لهذه الشركات ومحاولة استخدامها كأداة اقتصادية لسياساتها الخارجية، وأمام عجز وتقاعس بعض الدول الأخرى فرادى وجماعات (من داخل المنظمات الدولية بين الحكومية) على مواجهة هذه الشركات أو نقل المتضرر المباشر منها ليتحرك عبر نقاباته واتحاداته وروابطاته الوطنية المختلفة ومن خلالها عبر النقابات "الأممية" لمواجهة نفوذ هذه الشركات رغم المصاعب التي تواجهها والمتخصصة قيمياً:

أ- تهديد الشركات المستمر للنقابات بتوسيع استثماراتها ونقلها إلى أماكن أخرى، علماً بأن هذه الشركات هي التي تملك الورقة الراححة في كثير من الحالات، نظراً لإمكانياتها الضخمة التي توفر لها جميع المعطيات والمعلومات عن جميع أركان المعمورة ومعرفتها بالسوق العالمية أكثر من النقابات العمالية المقتصرة معرفتها على مناطق محدودة من العالم وخاصة الوطنية، وذلك راجع لإمكانياتها المتواضعة رغم عدد أعضائها الذي يتجاوز الملايين في بعض الحالات. (عودة للمبحث الخاص بالنقابات الدولية).

ب- رغم ضخامة هذه النقابات العمالية العالمية فهي ما زالت تفتقر إلى توحيد موقفها نظراً لانتقساماتها التي يغلب عليها الطابع أو الدافع الأيديولوجي، فهناك النيرالية النقابية العالمية ذات التوجهات والتعبئة الشيوعية وكذلك

الكونفدرالية العالمية للشغل ذات الأيديولوجية الديمقراطية المسيحية. أما الأولى والتي هي أكبرها على الإطلاق من حيث أنها تضم أكبر عدد من العمال والنقابات في العالم فهي تابعة للاتحاد السوفييتي وأكبر نسبة عمالية بها هي منه ومن الدول الاشتراكية التابعة له ولا تهماها المشاكل التي تعاني منها باقي النقابات العمالية خارج الكتلة الشرقية لأنه لا يوجد أي نفوذ فعلي لهذه الشركات عليها^(٢).
أما في الدول الرأسمالية وخاصة الكونفدرالية والنيدرالية العالمية للشغل فهما منقسمتان على نفسيهما ويصعب أن تتخذا موقفاً موحداً نظراً لأن عامل "المصلحة القومية" يؤثر عليهما أكثر من "المصلحة الأممية".

ج- على مستوى النقابات الوطنية: نجد أن النقابات الوطنية في الدول الصناعية منقسمة ومتعددة مما يصعب عليها أن توجد موقفاً وأهدافها وهي مستغلة بشكل كبير من قبل الأحزاب السياسية التي أنشأتها وتخضع لإرادتها، وكل ما تقوم به هو مطالبة حكوماتها وباستمرار لحماية الصناعات الوطنية وتسهيل وظائف جديدة لها وذلك أمام المنافسة الأجنبية.

أما نقابات العالم الثالث، فنظراً لقلّة العمال ونوعية الأنظمة السياسية فالحركات النقابية في هذه الدول ضعيفة وتابعة أو مراقبة مباشرة من قبل حكوماتها وتأتمر بأوامرها.

(٢) تغير الوضع بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وكتلته الاشتراكية وفهارت معه أكبر نقليه صناعية عالميه، ومن ثم بعد مؤتمر الجات / مراكش 1994 وخلق منظمة للتجارة العالمي وتحرير الاقتصاد واصطاء دور أكثر لعاليه للشركات المتحددة للجسيات وتخلي للدول عن دعم للنقابات التي أصبحت تعاني من الضعف، مما يؤدي لانفراد الشركات بالعالمه لتكامله على سوق العمل الدولي... وقد تصبح هذه النقابات العماليه لعالميه لتولت لي يد الشركات.

د- ورغم ما ذكرناه سابقاً إلا أنه بدأ يظهر منذ نهاية الستينيات بعض المحاولات من قبل بعض النقابات لتوحيد مواقفها ضد الشركات إلا أن نطاقها مازال محدوداً ومقتصراً على تجميع بعض الروابط العمالية بين عمال فروع شركات معينة في بعض الدول الصناعية المتقدمة مثل رابطة عمال شركة فورد أو جنرال موتورز... إلخ. وما زالت (الاونكتاد) تحذر هذه النقابات من الهيمنة المستقبلية للشركات المتعددة الجنسيات على العالم أجمع.

المبحث الثاني

القوى التي ليس لها هدف مرتبط أو المنظمات الدولية غير الحكومية

Organisations Non Gouvernementales, (O.N.G)

مقدمة عامة:

قبل استعراض هذه القوى كل على حدة، لا بد من الإشارة وبشكل تعميمي لماهية ودور هذه المنظمات الدولية غير الحكومية وعلاقتها مع سائر الأشخاص الدوليين الذين استعرضناهم في الفصول السابقة.

I - ماهية المنظمات:

أن المنظمات الدولية غير الحكومية هي تلك المنظمات المكونة من ممثلين خاصين، أي من أفراد أو جماعات أو حتى كيانات خاصة مستقلة عن الحكومات الوطنية.

وأهم ما تمتاز به هذه المنظمات هو:

- 1- أنها نادرًا ما تحمل اسم (منظمة) بل أسماء مختلفة مثل: اتحادات أو وكالات أو هيئات أو مجالس أو نقابات أو جمعيات... إلخ.
- 2- أن البيان العضوي والتبظيمي والبيروقراطية تحتل مكانة ثانوية بالنسبة لها بعكس المنظمات الدولية الحكومية.
- 3- أنها ظاهرة دولية جد حديثة، تزايدت أعدادها بشكل ملفت للنظر، حيث وصل حاليًا بضعة آلاف: (انظر الجدول رقم 4).

الجدول رقم 4

المنظمات الدولية غير الحكومية

السنة	عدد المنظمات	السنة	عدد المنظمات
1909	176	1964	1718
1945	560	1966	1934
1951	832	1968	2188
1954	1008	1970	2296
1956	985	1972	2470
1958	1073	1976	2502
1960	1258	1978	2521
1962	1552		

- إحصائيات خاصة بتطوير عدد المنظمات الدولية غير الحكومية.
- المصدر: الكتاب السنوي للمنظمات الدولية- 1980.
- رغم قدم هذه الإحصائيات إلا أنها تخدم للدلالة على تزايد أعدادها.

2- دور وعلاقات هذه المنظمات:

أما بالنسبة لدور هذه القوى الاجتماعية في المجتمع الدولي، فهو في تزايد مستمر إلا أنه قبل أن تستعرض أدوارها على المسرح الدولي لا بد من الإشارة إلى أن هذه القوى تمارس مهامها بوسيلتين هما:-

أ- أما لوحدها وباستقلالية كاملة نظراً لموقعها الدولي المميز الناتج عن أهدافها، ونوعية أعضائها ومركزهم الاجتماعي الدولي، بالإضافة لمجالات تخصصها.

ب- أو من خلال الدول المقيمة على أرضها، باستخدامها لها كخطاء، وجاهدة في نفس الوقت على عدم السماح لهذه الدول بالتدخل في شؤونها أو التقليل منه قدر المستطاع.

أما أهم أدوارها فنذكرها في النقاط التالية:-

1- من حيث نشاطاتها المختلفة: فالمنظمات عادة ما تُنظم وتُعد وتُشرف على مؤتمرات واجتماعات وندوات ونشرات دولية، كما تتبادل فيما بينها المعلومات. وتُخدم كوسيلة تعبير أو لنقل مقر اللقاء لتبادل الآراء والمعلومات واتخاذ القرارات من قبل أعضائها، الذين هم مواطنون من دول مختلفة يربط بينهم التعاون والتضامن من أجل تحقيق أهدافهم المشتركة، بالإضافة لدورها الهام في تحريك الرأي العام الوطني والدولي. وبناء على ذلك نقول أن مهامها الدولية تؤدي إلى تطور الاتصالات والعلاقات ما بين الشعوب، باستقلالية تامة عن الدول التابعة لها، متجاوزة بذلك الحدود الوطنية.

2- ارتباطها مع حكومات الدول بمهام للدراسة والتعاون والاستشارة وتوجيه النصح، أو حتى المساعدات الإنسانية والاجتماعية والصحية والعلمية. وتبادل المعلومات، أو حتى ارتباط أيديولوجي أو بالنتيجة.

3- ارتباطها مع المنظمات الدولية البيئوكومية وخاصة مع منظمة الأمم المتحدة من خلال أحد أجهزتها الرئيسية - المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة العالمية.

حيث تنص المادة (71) من ميثاق الأمم المتحدة على أن "المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع المنظمات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه، وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائماً مع هيئات أممية وبعد التشاور مع عضو - الأمم المتحدة ذي الشأن".

وبناء عليه وتقليداً له فقد قامت عدة منظمات متخصصة بإضافة نص مشابه لمواثيقها ولوائحها مثل: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، ومنظمة

العمل الدولية (OIT)، ومنظمة الصحة العالمية (OMS)، ومنظمة الطيران المدني الدولي (OACI)، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية (UIT)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (OMM)... إلخ.

وكذلك بعض المنظمات القارية والإقليمية مثل: مجلس أوروبا والجماعات الأوروبية (الاتحاد) ومنظمة الدول الأمريكية... إلخ.

وعليه فإن المنظمات الدولية غير الحكومية استطاعت احتلال مكان ومكانة دوليين ضمن إطار المنظمات الدولية الحكومية من خلال "الوضع الاستشاري" (Status Consultive) الذي منح لها والذي أثار الجدل بين الأكاديميين: فمثلاً مارسيل ميرول في كتابه (سوسيولوجيا العلاقات الدولية) يقول بأن المصطلح "استشاري" مبالغ فيه، والحقيقة أن العلاقة ما بين كلا النوعين من المنظمات الدولية ما هي إلا مقررة ومنظمة وحتى أنها مطبقة من قبل المنظمة الحكومية بهدف تنظيم الاستشارة، ويضيف بأن هذا الوضع الاستشاري الممنوح ومن قبل المنظمات الحكومية لا يفترض بالضرورة أي اعتراف كان بشخصية معنوية لهذه المنظمات ولا حتى أهلية قانونية.

ورغم اختلافنا بالرأي معه بسبب أنه يتخذ جانب التعميم لا التخصيص، إلا أننا نوافق على قوله بأن هذا الوضع (ومن ناحية عملية) سمح بقيام تعاون مفيد وحميم ما بين المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية "مجسدة الأولى مصالح الدول وثلاثية مصالح وأفكار خاصة" أي مصالح الأفراد. ولا نبالغ إن قلنا بأن كثيراً من هذه المنظمات غير الحكومية تلعب أدواراً ذات فعالية دولية كبيرة جداً وخاصة في دول العالم الثالث ولصالحها، سواء على مستوى فردي أم جماعي، وذلك بالمشاركة بتمويل وتنفيذ بعض القرارات المتخذة من قبل أو مع بعض المنظمات

الدولية المتخصصة مثل: منظمة الصحة العالمية ومنظمة التغذية والزراعة واليونسكو... إلخ.

وتشير كذلك إلى الدور الكبير أو لنجبر عنه (بالنفوذ الكبير) الذي تمارسه هذه التنظيمات الخاصة على صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمتمتعة بوضع استشاري فيها.

وقبل أن نختم تشير إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي عبر لجنته الخاصة المسماة (Committee on Arrangements for Consultations With Non-Governmental Organization) اعتمد في 1975/3/14 تصنيفاً للوضع الاستشاري للمنظمات غير الحكومية في ثلاث فئات وذلك حسب صلاحيتها أو مهامها المعترف بها، وهذه الفئات هي:-

I- الفئة الأولى (A): وتضم المنظمات التي لها علاقة مع غالبية نشاطات المجلس، والتي تنص أهدافها على دعم أهداف منظمة الأمم المتحدة، والتي لها صلة قوية بالحياة الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الدول المتواجدة في منطقتها، بالإضافة إلى عدد أعضائها الكبير وتمثيلها لقطاع كبير من السكان.

هذا الصنف من المنظمات غير الحكومية إن حاز هذه الصفات فإنه يتمتع بالمرتبة الأولى في داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويكون بإمكانه إرسال مبعوثين وتقديم بيانات للمجلس وللاجان المختلفة المنبثقة عنه، كما يكون باستطاعته المطالبة بإقامة موضوع ما على جدول أعمال المجلس وتقديم تدخلات شفوية (Verbales) حول المواضيع المقترحة.

- هذه الفئة يبلغ عدد أعضائها (16) منظمة غير حكومية (إحصائيات عام/1976) نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:-
- 1- الكونفدرالية الدولية للشغل.
 - 2- غرفة التجارة الدولية.
 - 3- الكونفدرالية الدولية للمنتجين الزراعيين.
 - 4- الفيدرالية العالمية للنساء.
 - 5- جمعية الصليب الأحمر الدولي.

II- الفئة الثانية (B): وتضم المنظمات ذات الاختصاصات المحددة والتي تهتم ببعض نواحي نشاطات المجلس والمعروفة دولياً بمقدراتها في مجال تخصصها. إن توفرت لها هذه الشروط تُعطى لها المرتبة الثانية التي تؤهلها لتقديم تدخلات لدى اللجنة المكلفة بالمنظمات غير الحكومية وأمام اللجان الأخرى. وهي بالطبع أكثر عدداً من الفئة الأولى، حيث بلغ عددها المسجل لدى المجلس عام 1976 (152) منظمة.

III- الفئة الثالثة (C): وتضم باقي المنظمات المسجلة في سجل المجلس، ويكون باستطاعتها تقديم استشارات خاصة بمواضيع محددة تساعد على القيام بمهامه، ويتم ذلك بناء على طلب من المجلس أو من الأمين العام للأمم المتحدة وبالتشاور مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. أو مع لجنة المنظمات الدولية غير الحكومية التابعة للمنظمة العالمية. وقد بلغ عدد هذه المنظمات (2223) حسب إحصائيات عام/1976.

وما أشرنا إليه من علاقة تربط المنظمات الدولية غير الحكومية بالمنظمات الدولية الحكومية وخاصة العالمية منها، هي من ناحية نظرية صحيحة وقائمة إلا أنه

من الناحية العملية ومع تضاعف أعداد هذه للمنظمات وتشابك المصالح الدولية وزيادة المشاكل والصراعات الدولية، بدأت هذه العلاقات بالفتور بين بعض هذه المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية، ووصلت في الثمانينات إلى مرحلة حرجة وذلك لسببين هما:-

أ- طغيان العامل الأيديولوجي على بعض المنظمات.

ب- استغلال بعض الدول لهذه المنظمات من أجل الوصول إلى أهدافها.

وبعد هذه المقدمة العامة، سنتطرق في فروع مختلفة إلى أهم التنظيمات التي

تمثل هذه القوى التي ليس لها هدف مريح وبالترتيب التالي:

الفرع الأول: القوى الأيديولوجية: السياسية والنقابية.

الفرع الثاني: القوى الدينية والروحية.

الفرع الثالث: القوى العلمية والفكرية والإنسانية...إلخ.

الفرع الرابع: اللوبي (القوى المضاغطة).

الفرع الأول

القوى الايديولوجية: السياسية والنقابية

تمهيد:

لقد كانت القوى الايديولوجية وخاصة في القارة الأوروبية غير منظمة قبل القرن التاسع عشر، ونقصد بذلك أنها كانت مقسمة طبقياً بتسلسل هرمي يتبع الملك، وكانت الطبقة المسيطرة هي الطبقة (الأرستقراطية) أي طبقة النبلاء.

هذا الوضع ينطبق وبشكل كبير على جميع الحضارات السابقة، والتي كان يتحكم بها عاملان: عامل ظاهر ألا وهو العامل الديني، وعامل مستتر ألا وهو العامل الاقتصادي... وكان الدين للشعب والاقتصاد للطبقة الحاكمة المتسترة بستار الدين. ومع تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية وقيام الثورة الفرنسية وشيوع مبادئهما في القارة الأوروبية من جهة والأمريكيين من جهة أخرى، تطور الصراع الطبقي إلى صراع مكثوف بين برجوازية وبروليتاريا: الأولى تمثل السلطة والقوة والثانية تمثل القطاعات المنتجة من الشعب.

وبسبب امتداد نار شعارات ومبادئ الثورة الفرنسية من أخوة وحرية ومساواة على يد الجيش الشعبي لنابليون في فتوحاته الأوروبية والشرق أوسطية وخاصة مصر. وكذلك بسبب قيام الثورة الصناعية التي جمعت طبقات شعبية كثيرة ومختلفة تحت سقف المصانع، ظهر بعض المفكرين الذين بدأوا يدعون لتجمع وتنظيم عمالي يشمل القارة.

وعلى هذا الأساس تحول القرن التاسع عشر إلى قرن (البروليتاريا) التي استطاعت أن تجتاز أو تخترق الإطار الوطني "القومي" الذي خلقته البرجوازية (أخذين بالاعتبار أن القرن التاسع عشر هو قرن القوميات كذلك)، لتصبح انطلاقة

هذا المد الجديد الذي استلهم مبادئه من "البيان الشيوعي" الذي وضعه مفكراً هذه الطبقة، ماركس وانجلز عام 1848 والذي ابتدأ ببناء موجه إلى جميع عمال العالم يدعوهم إلى توحيد صفوفهم ضد القوى البرجوازية (يا عمال العالم اتحدوا).

ولقد كان لهذا النداء الأثر الكبير على شعوب غالبية الدول الأوروبية، الأمر الذي أدى إلى ولادة أول تجمع عمالي منظم في التاريخ الحديث وذلك عام 1864.

وعليه وانطلاقاً من هذا العام (1864) ستعرض فيميلي إلى أهم الأحزاب والتجمعات السياسية المنظمة التي تزايدت فعاليتها الدولية مع تطورها الكمي والكيفي: مثل الأمميات الشيوعية والاشتراكية أو المعاكسة أيديولوجياً لها مثل الديمقراطية المسيحية والليبرالية العالمية، وكذلك النقابات العمالية المتولدة عنها أو المدعومة منها.

أولاً- القوى السياسية العالمية:

أ- الأمميات الشيوعية:

باستطاعتنا القول إن الحركة العمالية الدولية (الأوروبية) بدأت كتنظيم حقيقي في 1864/9/28، بعد حوالي ستة عشر عاماً على ظهور "البيان الشيوعي"، ولقد كانت مدينة لندن العاصمة البريطانية هي مقر تأسيس الجمعية الدولية للشغيلة (A.I.T.) والتي باستطاعتنا وصفها بتجمع فرنسي - إنجليزي وبمشاركة أعضاء يمثلون الأقلية من جنسيات أوروبية مختلفة.

- ولقد عرفت هذه الجمعية باسم الأممية الأولى ووصلت إلى أوجها بين عامي 1868 و 1870، حيث بدأت تنداعى للفشل مع سقوط (كمونة باريس) وما رافقها من قمع ومجازر خاصة في فرنسا، الأمر الذي سبب ظهور عدة انقسامات

داخل أول تجمع عمالي دولي مثل تيار القوضيين وتيار الدوليين الاشتراكيين،
وآدى لاحقاً إلى حل هذه الأممية عام 1876.

ولقد عقدت الأممية الأولى عدة مؤتمرات دولية لها في عدة مدن أوروبية
مختلفة وفي الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يدل على "دوليتها" وهذه المدن
هي "لندن (1864)، جنيف (1866)، لوزان (1867)، بروكسل (1868)، بازل
(1869)، لندن (1871)، لاهاي (1872)، وجنيف (1873) وأخيراً في فيلادلفيا
بالولايات المتحدة الأمريكية عام (1876).

ورغم فشل هذه الأممية إلا أنها كانت اللبنة الأولى لتجمعات عمالية حزبية
على مستوى قطري ومن ثم قاري، كما كان لها الأثر الكبير في تغيير المفاهيم
السياسية التي كانت سائدة آنذاك، ودفعت إلى تأسيس عدة أحزاب اشتراكية جديدة في
عدة دول أوروبية وخاصة في وسط وشمال القارة وفي الأمريكيتين.

-أما الأممية الثانية: فقد تأسست بعد مؤتمرين للأحزاب الاشتراكية، عقد
الأول في بلجيكا عام 1877، والثاني في سويسرا عام 1881. ولقد اتخذت من
بروكسل مقراً لها منذ عام 1900 حتى عام 1914.

تعتبر هذه الأممية أول تجمع اتحادي عمالي للأحزاب الاشتراكية في أوروبا
والأمريكيتين، حيث انضمت إليها عدة أحزاب اشتراكية أمريكية من الأرجنتين
والبيرو والولايات المتحدة الأمريكية.

وتقد حاولت حادثة منذ تأسيسها توحيد المواقف السياسية لجميع الأحزاب
العمالية (الاشتراكية) في مختلف البلدان الأوروبية، إلا أن الخلافات بدأت تظهر بين

قياداتها مما أدى إلى انشقاق فيها وظهور تيارين اثنين أحدهما سُمي بجماعة "الإصلاحيين" والآخر بجماعة "التحريين".

وكان لنشوب الحرب العالمية الأولى السبب في كشف حقيقة هذه الزعامات الحزبية التي تدعى الأممية، حيث تخلت عن مبادئها "الأممية" لتُساير حكوماتها بدعوة الدفاع عن الوطن، وذلك مع أول طلقات مدفع، حيث قاتل أفرادها بعضهم البعض على جبهات القتال في بلادهم الأمر الذي أدى إلى انحلالها.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، التي أنهت عهد القيصرية في روسيا، وأدت إلى انتصار الثورة البلشفية، ومن ثم تأسيس اتحاد الجمهوريات السوفياتية، ذات الأيديولوجية الشيوعية، التي استطاعت أن تقضي على بقايا القيصرية ومعارضيتها بعد حرب أهلية مدعومة من الخارج، ومن ثم بدأت بناء نفسها والعمل من أجل استتباب الأمن فيها، الأمر الذي دفع لينين مؤسس هذه الدولة إلى توجية الدعوة إلى ممثلي الأحزاب الشيوعية وممثلي بعض الجماعات الاشتراكية اليسارية من حوالي (30) دولة مختلفة، إلى الاجتماع في موسكو حيث اتفق غالبيتهم في مارس من عام (1919) على تأسيس...

-الأممية الثالثة: بناء على القرار التالي: "إن المؤتمر الشيوعي الدولي قرر أن يتحول إلى الأممية الثالثة تحت تسمية- الأممية الشيوعية - أي الكومنتيرن".

إنز. جاءت الكومنتيرن لتحل مكان الأممية الثانية والتي اختلفت عنها بعقيدتها الثورية ومتانة هيكلتها وحسن تنظيمها مما دفع البعض لتشبيهها من الناحية التنظيمية بالكنيسة الكاثوليكية المعروف عنها كمال تنظيمها المؤسساتي، ووصفها مؤسسوها بأنها "منظمة بروليتارية ثورية عالمية تمثل اتحاد الأحزاب الشيوعية في مختلف بلدان العالم".

وتتكون الكومنتيرن من ثلاثة أجهزة رئيسية هي:

- 1- المؤتمر العام والذي يُعتبر الجهاز الأعلى للمنظمة ويضم ممثلين عن جميع الأحزاب الأعضاء، ثم،
- 2- اللجنة التنفيذية، التي تُنتخب من قبل المؤتمر العام، وأخيراً،
- 3- المكتب، والذي يختاره المؤتمر كذلك ويتكون من خمسة أعضاء.

واتفق على أن تكون موسكو العاصمة السوفيتية مقراً لها، حيث شهدت مؤتمرات للأمية الثالثة في سنوات (1920، 1921، 1923، 1924، 1928، والأخير في عام 1935)، وقد كان لهذا المؤتمر الأخير أهمية بالغة، حيث عقد في فترة عرفت تراجع للأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في القارة الأوروبية، وصعود الأحزاب الفاشية والنازية ووصولها إلى الحكم في إيطاليا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال، الأمر الذي دفع بالمؤتمرين إلى إصدار إعلان جاء فيه: "إن الفاشية ما هي إلا الحرب" واتخذوا قراراً بتنسيق سياسات الأحزاب الشيوعية مع الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية لمكافحة الفاشية، إلا أنه نظراً لضعف هذه الأحزاب لم تصل إلى أية نتيجة تذكر.

وأثناء الحرب العالمية الثانية وبالذات في يوم 1943/6/10، اتخذت اللجنة التنفيذية للكومنتيرن قراراً يحل الأممية الثالثة بحجة "أن هذا الشكل التنظيمي لاتحاد العمال والذي كان يستجيب لمتطلبات المرحلة التاريخية السابقة قد ولى زمنه وانتفى مفعوله في هذه المرحلة الجديدة" والمقصود بذلك أن الكومنتيرن أسس من أجل الصراع مع النظام الرأسمالي، وبعد تحالف الاتحاد السوفيتي مع أركان هذا النظام من (الحلفاء ضد قوات المحور) لم يعد لوجودها ضرورة.

هذا القرار إن دل على شيء فإنما يدل على الهيمنة السوفييتية على هذه الأممية، آخذين بنظر الاعتبار أن الشيوعية كانت قائمة في دولة واحدة فقط آنذاك، وأن هذه الدولة هي المنشئة لهذا التجمع الكبير للأحزاب الشيوعية، بالإضافة إلى أن مقر هذه الأممية هو عاصمتها (موسكو)، وهي الممولة لها. لو عرفنا هذه الأسباب فقط، لدلتنا على أن هذه الأممية كانت موجهة لخدمة أهداف ومصالح السياسة الخارجية للكرملين مع تبعية كاملة للأحزاب الشيوعية الأخرى لزعامة الحزب الشيوعي السوفييتي والرضوخ لتوجيهاته ووصاياه.

وهذا هو السبب الرئيسي الذي دفع ومنذ تأسيس الأممية الثالثة ببعض الأحزاب الاشتراكية الأوروبية التي حضرت هذا المؤتمر التأسيسي للانسحاب منه ومجموعة منهم قامت بتأسيس الأممية العمالية الاشتراكية، ومجموعة أخرى سميت نفسها الأممية الثانية والنصف، أو ما عرفت بـ (أممية فيينا)، أما اسمها الرسمي فهو الاتحاد العالمي للأحزاب الاشتراكية؛ أسس هذا الاتحاد عام (1921) وأول عمل قام به هو توجيه النقد للأممية الثانية وأتباعها من الأميين العماليين الاشتراكيين وكذلك إلى الأممية الثالثة إلا أن هذه المجموعة عادت لتتحد في مايو 1923 مع جماعة الاشتراكيين الديمقراطيين وتتضم إلى الأممية العمالية الاشتراكية.

وفي مجال تكلمنا عن الأمميات الشيوعية المختلفة لا بد أن نشير وباختصار للأممية الرابعة والتي تعتبر اسماً لتنظيم دولي أنشأ عام (1938) بمبادرة من مجموعة من القيادات الشيوعية التي عارضت من الأممية الثالثة (الكومنتيرن) والتي تبنت أفكار تروتسكي الزعيم السوفييتي المنسرد من الاتحاد السوفييتي، والمتلخصة بمعارضتها للشيوعية اللينينية - الستالينية، وتقوم كذلك بمعارضة الأحزاب اللينينية في داخل الحركة العمالية العالمية. عرفت أوجها في الخمسينات والستينات وما زال

لها بعض الإكتبايع بين العمال والمثقفين وطلبة الجامعات في بعض الدول وخاصة في أوروبا، إلا إن نفوذها قليل جداً نظراً لتطرف أعضائها.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية كزعيمين عالميين وحيدين، ومع بداية الأزمة ومن ثم الصراع بينهما، في الفترة التي عرفت في قاموس العلاقات السياسية الدولية بمرحلة "الخراب الباردة"، قام ستالين بالبحث عن صيغة جديدة للتعاون وتوحيد المواقف بين بلدان المعسكر الاشتراكي وباقي الأحزاب الشيوعية في مختلف بلدان أوروبا الغربية والعالم الثالث لاحقاً.

وعليه ظهر في 1947/10/5 ما سمي بمكتب الاعلام للأحزاب الشيوعية أو ما عرفت باسم (الكومنفرم)، والذي اتخذ من بلغراد العاصمة اليوغسلافية مقراً له. إلا أن الخلاف الذي حصل ما بين ستالين وتيتو وخروج هذا الأخير عن مشيئة موسكو من جهة، والأزمة في دلخل "الحركة" الشيوعية الدولية من جهة أخرى، ومن ثم موت ستالين ووصول خروتشوف إلى الحكم، وبدائية انطلاقة التغيير في المفاهيم الشيوعية نحو التعايش مع النظم الديمقراطية الغربية، وتبني موسكو لسياسة التعايش السلمي من جهة ثالثة. كل ذلك أدى بموسكو إلى حل هذا التجمع في أبريل من عام (1956) لأنه استنفذ الغرض منه.

ومنذ هذا العام (1956) وحتى سقوط الاتحاد السوفييتي، عرفت الحركة الشيوعية الدولية أزمات وإنشقاكات جديدة كان ثانيها من بعد اليوغسلافي، هو الخلاف مع الصين ومن ثم العراق، الأمر الذي أدى إلى انقسام الكتلة الشيوعية إلى كتلتين في مطلع الستينات بالإضافة لجماعة التروتسكيين.

ومن وصول بريجنيف إلى الحكم في منتصف الستينات وقمع حركة "الانشقاق" في تشيكوسلوفاكيا على أيدي قوات حلف وارسو من خلال الاحتلال العسكري للعاصمة براغ في عام (1968)، أدى ذلك إلى ظهور مؤيدين ومعارضين لهذا التدخل من الأحزاب الشيوعية المختلفة، مما زاد في الانشقاقات داخل صفوف الحركة الشيوعية ودفع بهذه الأحزاب المعارضة للتدخل السوفييتي، للابتعاد عن المركز (موسكو) متبعة المثل اليوغسلافي ومن ثم الصيني فالألباني. الأمر الذي أدى إلى اتفاق ما بين الأحزاب الشيوعية على الاجتماع في عام (1969)، حيث أعربت بعض الأحزاب الشيوعية الأوروبية الغربية القوية وخاصة الإيطالي والفرنسي ومن ثم الإسباني عن موقفهما بإدانة التدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا.

ومن أهم القرارات التي صدرت عنه تشير إلى النص الذي يقول: "بأن جميع الأحزاب الشيوعية هي متساوية في الحقوق..." مما يعني بأنه لا يوجد مركز قائد للحركة الشيوعية الدولية. وتم الاتفاق بناء على ذلك على أن كل حزب شيوعي مسؤول عن نشاطاته أمام طبقته العمالية الوطنية وأمام شعبه وأمام الطبقة العمالية العالمية. الأمر الذي يعني تلقائياً بأن سلطة موسكو وهيمنتها على هذه الأحزاب الشيوعية قد انتهت فعلاً، الأمر الذي أدى إلى الطلاق ما بين موسكو وغالبية الأحزاب الشيوعية في التجمع الشيوعي العالمي وظهر ما عُرف في أوروبا الغربية باسم سياسة الأحزاب الشيوعية الأوروبية الغربية أو (Eurocommunism) وخاصة بعد مؤتمر برلين الشرقي عام 1976.

ولقد قامت منذ منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينات عدة محاولات لإعادة خلق نوع من الروابط بين جميع الأحزاب الشيوعية في العالم. إلا أن التطورات الداخلية في بعض هذه الدول سواء الشرقية منها كبولندا أو الغربية كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، ومشاركة هذه الأحزاب في الحكم في بلدانها، وخلافتها

كذلك بالنسبة لبعض الأحداث الدولية كدعم الحزب الشيوعي الفرنسي عام (1980) للتدخل السوفييتي في إفغانستان على خلاف الأحزاب الشيوعية الأوروبية الغربية وخاصة الإيطالية والفرنسي وذلك بعد استقبال الحزب الشيوعي الإيطالي لميتران زعيم الاشتراكيين الفرنسيين في الفترة التي كان هنالك أزمة وخلافات بين الحزبين الفرنسيين الاشتراكي والشيوعي، وكذلك لمواقف الأحزاب الشيوعية المتضاربة بخصوص أحداث بولونيا⁽¹⁾.

وقبل ذلك تقارب حكام الصين الجدد مع الولايات المتحدة الأمريكية قبل وبعد موت ماوتسي تونغ وتوجيه سياستها الخارجية لمعارضة السياسة الخارجية السوفييتية، كل ذلك أدى إلى القضاء النهائي على أي أمل جديد بإعادة خلق أممية شيوعية جديدة أو حتى تجمع إعلامي لهذه الأحزاب كالكومنتيرن أو الكومنفرم، الأمر الذي وجه أنظار موسكو إلى وسائل أخرى مثل: تكوين عدة منظمات دولية غير حكومية، وعقد لقاءات بين الأحزاب الشيوعية، واستخدام الحزب الشيوعي في كل من ألمانيا الشرقية وكوبا والفيتنام للاتصال نيابة عن الحزب الشيوعي السوفييتي بباقي الأحزاب الشيوعية الأخرى والقوى المسماه بـ (التقدمية) في العالم والتنسيق معها، بالإضافة لدعم الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية لحركات التحرير الوطنية وأخيراً الاختراق ومن ثم استغلال المنظمات الدولية البيروقراطية وحركة عدم الانحياز والتجمعات (التقدمية) في دول أوروبا الغربية، واستمر الوضع الانشطاشي لهذه الأحزاب عن موسكو حتى انهيار الاتحاد السوفييتي، وبالتالي جميع الأحزاب الشيوعية في بلدان كتانه وتوجه غالبيتها نحو التمدد نحو زائيد الله.

(1) لمزيد من المعلومات عرّدت لكتاب مارشيه، الشيوعية الأوروبية لم تمت - أو لمخلص له نُشر في جريدة

(المنير) اللبنانية الصادرة يوم 1980/9/26

إلا أن الخلافات بين زعاماتها وانقساماتها المتتابة، أدت إلى ضعفها وإحجامها عن مجابهة الأحزاب الشمولية (التوليتارية) الصاعدة في القارة الأوروبية وخاصة بعد استلامها للحكم واندلاع الحرب العالمية الثانية.

ونظراً للظروف السيئة والدمار الذي لحق بالبلدان الأوروبية من جراء الحرب ، وموت الكثيرين من أتباع هذه الأحزاب، أو المتعاطفين معها، أو حتى هجرتهم من جراء ذلك، إلا أن ذلك لا ينطبق على الاشتراكيين البريطانيين، بسبب أن هذه الدولة لم تتضرر كثيراً من الحرب، الأمر الذي أبقى على حزب العمال البريطاني متماسكاً وقوياً، حيث قام باتخاذ المبادرة عام (1947) لإعادة تجميع الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا، بالإضافة لتوجيهه الدعوة لضم بعض الأحزاب الاشتراكية الوليدة في القارة الأمريكية.

وبسبب أن هذا العام، يحدد بعام الطلاق بين الحلفاء، وبداية الحرب الباردة بينهما، الأمر الذي أثر على الأحزاب الاشتراكية وأُخِرَ أول اجتماع عام لها عدة سنوات، بسبب حذية الخلافات التي حصلت فيما بينها بخصوص المواقف المختلفة لهذه الأحزاب بالنسبة لضم الأحزاب الاشتراكية في أوروبا الشرقية إلى هذا التجمع.

إلا أن الحل جاء عن طريق موسكو التي اتخذت المبادرة وحظرت انضمام هذه الأحزاب الاشتراكية (الشرقية) إلى تجمع الأحزاب الاشتراكية (الغربية)، مما دفع بهذه الأخيرة، وكرد فعل، لا اتخاذ قرار في مؤتمر عام لها يفرض الحظر على مشاركة جميع الأحزاب الاشتراكية التي تتلقى تعليماتها من موسكو إلى رابطتهم بما فيها الحزب الاشتراكي الإيطالي بسبب تحالفه مع الحزب الشيوعي في بلده، إلا أنها عادت ورفعت الحظر عنه لاحقاً وسمحت له بالانضمام إليها.

وقد اتفقت هذه الأحزاب فيما بعد على عقد مؤتمر عام لها في مدينة فرانكفورت/ بألمانيا الغربية عام (1951)، واتخذت قراراً بتأسيس الدولية الاشتراكية الحالية، وأصدرت إعلاناً ضمنته مهام وأهداف هذه الحركة، باسم إعلان فرانكفورت. كما قام المؤتمر بالتدديد وباسم الديمقراطية بكل من النظامين الرأسمالي والشيوعي: بالرأسمالية لأنها تهمل الديمقراطية الاقتصادية والشيوعية لأنها تزعزع الديمقراطية السياسية، إلا أن التدديد الكبير كان موجهاً ضد الشيوعية وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية. وتتلخص وجهة نظر الديمقراطيين الاشتراكيين بأن التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية لا يحتاج إلى ثورة وإنما يتم في سياق التطور الاقتصادي العالمي التدريجي.

ولقد اختط الاشتراكيون الدوليون لأنفسهم نظرية ثالثة تقع بين النظريتين الرأسمالية والشيوعية، وإن كانت أقرب إلى النظرية الأولى وأقدر إلى التعامل معها، وتشير إلى إمكانية التعايش بين القطاعين العام والخاص، كما يجري عن طريقها توزيع أكثر عدالة للدخل عن طريق إصلاح أنظمة الضرائب⁽¹⁾.

- البيان التنظيمي:

التركيب العضوي لهذه الحركة هو من النوع التنظيمي الدولي البسيط، أي المتكون من ثلاثة أجهزة رئيسية هي على التوالي:

1- المؤتمر العام: ويضم ممثلي جميع الأحزاب العضوة في الحركة، ويعقد مرة كل عامين.

(1) لمزيد من المعلومات نحول إلى مقال نديم ناصر المنشور في مجلة (المجلة) عدد (313) للأشهر الرابع بين 5-11/ فبراير 1986 في صفحة 14 حتى صفحة 16.

- 2- المكتب التنفيذي: أو (اللجنة التنفيذية): ومهمتها تنفيذ قرارات المؤتمر التي تتخذ بالإجماع من قبل زعماء الأحزاب والذي يضم (25) زعيماً للأحزاب الاشتراكية الوطنية في العالم ، يحتل كل منهم منصب نائب الرئيس.
- 3- الأمانة العامة: والتي تخدم كسكرتارية للحركة وللتسيق بين أعضائها من الأحزاب. ويرأسها أمين عام دائم.

- أهداف ومبادئ الحركة:

من أهم أهداف الحركة توحيد المواقف السياسية للأحزاب الأعضاء ونشاطاتها، وكذلك تدعيم العلاقات فيما بينها عن طريق الاتفاق والتراضي. الأمر الذي يدل على أن كل حزب يتمتع باستقلالية القرار عن الأحزاب الأخرى، مما يدل على أن عامل "المصلحة الخاصة" أو "المصلحة الوطنية" - إن كان الحزب هو الحاكم في بلاده، هو الذي يطغي على الحركة مما يشل بإجماعها (فعاليتها) أو توحيد مواقفها السياسية أمام المشاكل العالمية.

وكتنفيذ لذلك نورد ما نشرته مجلة (المجلة) العدد المذكور في هامش هذه الصفحة، من مقابلة مع الأمين العام للحركة آنذاك والذي يقول فيها:

"ما أريد أن أؤكد أنه أن منظمة الاشتراكيين الدوليين ليست حزباً - سوير - فمن مبادئنا الأساسية أن تكون جميع الأحزاب الأعضاء مستقلة...". ويضيف:

"إننا نوفر للأحزاب الأعضاء المنصة للالتقاء وتبادل الآراء ونأمل بالتالي الاتفاق على سياسات مشتركة. إن الاتفاق هو المبدأ الرئيسي ولكن لا يتم ذلك في كثير من الأحيان (...). لأن الحركة مشكلة من أحزاب من أنحاء مختلفة من العالم".⁽¹⁾

(1) انظر نفس المرجع السابق - مجلة (المجلة)، العدد 313 - المجلد - فبراير / 1986.

ونستشف من أقوال الأمين العام للاشتراكية الدولية أن حركتهم تركز على عدة نواح دولية محددة: مثل الأمن والسلام ، ونزع السلاح النووي، والعدالة الاجتماعية والمساواة ونوعاً ما يهتمون بالاقتصاد والمشاكل الإقليمية، حيث توجد تفاعلات وأزمات سياسية وحروب متورطة بها أحزاب أعضاء أو صديقة ومتعاطفة مع الاشتراكية الدولية.

التوزيع الجغرافي:

كانت تضم حركة الاشتراكيين الدوليين حتى نهاية الثمانينات (47) حزباً كامل العضوية و (17) حزباً بصفة عضو مراقب، بالإضافة لعدة منظمات دولية غير حكومية منتسبة للحركة ومسجلة لدى منظمة الأمم المتحدة، مثل: الكونغرس الدولية للنقابات الحرة والاتحاد الدولي للشبيبة الاشتراكية والمجلس الدولي للنساء الاشتراكيات الديمقراطيات...إلخ.

وتتوزع هذه الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية على غالبية قارات العالم مع تركيز كبير (مساء بالنسبة لأعداد الأحزاب أم بالنسبة لأعضائها) في القارة الأوروبية، ونسبة أقل في الأمريكيتين (مثل الأحزاب الاشتراكية في الأرجنتين وكندا وجمايكا والولايات المتحدة الأمريكية) والقارة الأفريقية (تجمع الأحزاب الاشتراكية الأفريقية) وأخيراً بنسبة ضئيلة جداً في آسيا.

أما في البلدان العربية، فرغم مشاركة بعض الأحزاب الاشتراكية في مؤتمراتها "كضيوف مراقبة" إلا أن الحزب العربي الوحيد المتمتع بعضوية كاملة في الحركة هو الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني بزعامة جيللاط وحركة فتح الفلسطينييه عضو مراقب.

- نشاطات الحركة وعلاقتها الدولية/ خاصة مع العالم العربي:

لقد زادت نشاطات هذه الحركة وبشكل كبير خاصة بعد انتخاب المستشار الألماني السابق قيلي برانندت لرئاستها وترغمه لدعم الحوار بين الشمال والجنوب، بالإضافة لظهور زعامات اشتراكية نشطة إلى جانبه أمثال: المستشار النمساوي الراحل برونكو كرايسكي والذي كانت تربطه علاقة صداقة قوية مع كثير من الزعماء والشخصيات العالمية. وكذلك رئيس الحكومة الإسبانية السابق فيليبي غونثالث وعلاقاته الدولية خاصة مع زعامات وقيادات حزبية اشتراكية في البلدان الناطقة بالإسبانية. والرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران وعلاقته الجيدة مع زعامات بلدان "دائرة فرانكوفون". والزعيم الاشتراكي السعودي الراحل أولف بالمه...إلخ.

بالإضافة لوصول كثير من هذه الأحزاب الأعضاء إلى السلطة في دولها خاصة في القارة الأوروبية مما سهّل الأمور لهذه الحركة وساعد على حرية حركتها ومن ثم يبرزها كممثل دولي مشارك في الحياة الدولية. صحيح أن هذه المشاركة لا تتناسب طردياً مع حجم هذا التجمع الاشتراكي الديمقراطي العالمي نظراً للخلافات القائمة بين أحزابه وعدم اتفاقها على مواقف سياسية موحدة بالنسبة لكثير من الأحداث الدولية، بسبب أن الواقع السياسي والمصلحة الوطنية هما المسيطران على تصرفات متخذي القرارات في هذه الأحزاب والتي غالبيتها حاكمه في بلادها.

إلا أنه بإمكاننا أن نقول إن هنالك بعض النقاط المختلفة التي تلتقي حولها هذه الأحزاب وخاصة الثوابت الدولية لها مثل: تدعيم القيم الديمقراطية والإصلاح السياسي والتخطيط الاقتصادي، ومعارضة الشيوعية.

أما بخصوص مواقف هذه الحركة من العالم العربي، فباعتقادنا أن خير ما يمكن طرحه هو الموقف في السنوات الأخيرة لهذا التجمع العالمي من القنب الفلسطينية: حيث أجمعت هذه الحركة الاشتراكية الدولية على التنديد بغزو الكيان الصهيوني للبنان في عام 1982، علماً بأن هذه الحركة تضم إليها حزيين صهيونيين كاملي العضوية فيها وهما: حزب العمل وحزب المابام.

وما سنستشهد به، نستخلصه من أقوال الأمين العام للاشتراكية الدولية في الثمانينات بالإضافة لزعيم آخر بها، وذلك حسب المقابلة التي أجرتها مجلة (المجلة)⁽¹⁾ معهما، حيث جاء في أقوالهما مايلي:

"إن الأحزاب الصهيونية تستغل حركة الاشتراكيين الدوليين منصة لدعايتها وتبرير أعمالها وترفض الالتزام بأراء الإغلبية في المنظمة، علماً بأن اثنين من أبرز قيادات هذه الاشتراكية الدولية هما كرايسكي المستشار النمساوي السابق وماريو سواريش الرئيس البرتغالي المنتخب حالياً قاما بالنيابة عن الحركة بعد محاولات للتدخل بهدف الوصول إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية، إلا أنها ياء جميعها بالفشل".

ولقد سمحت الاشتراكية الدولية بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية كمراقب في مؤتمراتها. ويقول الأمين العام: "أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فإن مؤنق الاشتراكية الدولية هو مع حق جميع دول المنطقة في أن تعيش ضمن حدود آمنة. ومعترف بها (...) بالإضافة للتنديد على حقوق الشعب الفلسطيني المهذورة، كئ في تقرير مصيره والمشاركة في عملية السلام وإنشاء وطن خاص به. ويضيف:

(1) انظر مجلة (المجلة)، مرجعاً، سبق ذكره.

"إن أهمية كبيرة من الأحزاب الأعضاء في منظمة الاشتراكيين الدوليين تعترف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني".

وبقراءة متمعة لهذه الأقوال نستخلص أن هنالك خلافاً داخل الحركة بخصوص القضية الفلسطينية، إلا أن الموقف العام لها يعتبر متقدماً نوعاً ما إذا ما قسناه بمواقف الأحزاب أو الحكومات الأوروبية الأخرى، الأمر الذي يتوخى منه أن تتخذ الاشتراكية الدولية موقفاً أكثر تقدماً لو استطاعت بعض الأحزاب "الاشتراكية" العربية أن تنضم إلى هذه الحركة، وتعمل من داخلها، وذلك من أجل فضح المطامع الصهيونية وتلاعباتها السياسية ومن ثم تحجيم دورها داخل هذه الحركة، وبالإضافة إلى أن تقيم الحركات العربية علاقات صداقة ودعم وتعاون بينها وبين بعض الأحزاب الاشتراكية في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان، حيث أن هذه البلدان هي أعضاء في الجماعات الأوروبية وتتمتع بوزن تأثيري سياسي واقتصادي كبير في اتخاذ القرارات داخل المجموعة الأوروبية. وهذا ما حصل فعلاً منذ مطلع السبعينات وما زالت الدوله الاشتراكية تقوم بدور هام كوسيط مقبول من اطراف النزاع.

وأخيراً، نشير إلى تمتع حركة الاشتراكيين الديمقراطيين كمنظمة دولية غير حكومية بوضع استشاري خاص لدى منظمة الأمم المتحدة^(١).

(١) تُصدر الاشتراكية الدولية عدة منشورات، نذكر منها ما يصدر باللغة الإنجليزية مثل :

- Socialist Affairs.
- Yearbook of International Socialist Labour Movement.

ج- الاتحاد العالمي للديمقراطية المسيحية

UNION MONDIAL DE DÉMOCRATIE CHRÉTIENNE

يضم هذا الاتحاد العالمي مجموعة من التجمعات والأحزاب السياسية ذات المنطلقات الفلسفية المسيحية، والمتجمعة في اتحادات أقلية وخاصة في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية.

ولقد استطاعت هذه الأحزاب تجميع نفسها في مؤتمر عام سنة 1961، انبثق عنه تأسيس الاتحاد العالمي للديمقراطيين المسيحيين، كما اتفق على أن تكون روما العاصمة الإيطالية مقراً له. هذا الاتحاد مسجل كمجموعة دولية غير حكومية لدى الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو حيث يتمتع بوضع "استشاري من الدرجة الثانية".

ومن أهم التنظيمات والاتحادات المكونة له والمسجلة كذلك كمؤسسات دولية غير حكومية لدى بعض المنظمات الدولية الحكومية وخاصة الأمم المتحدة، نذكر التنظيمات التالية:

- 1- منظمة المسيحيين الديمقراطيين لأمريكا- أسست عام (1947) واتخذت من سنثاغوردي تشيلي مقراً لها.
- 2- الاتحاد المسيحي الديمقراطي لوسط أوروبا - أسس عام (1950)، واتخذ من مدينة نيويورك مقراً له، وهو عبارة عن تجمع لمجموعة من المهاجرين الأوروبيين ذوي الميول الديمقراطية المسيحية.
- 3- الاتحاد المسيحي الديمقراطي لشيبة أمريكا اللاتينية - أسس عام (1959). واتخذ من سنثاغوردي تشيلي مقراً له.

4- بالإضافة لمجموعة كبيرة من التنظيمات الجديدة التي ظهرت في مختلف بلدان القارة الأوروبية وخاصة في ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وإسبانيا. وكذلك في بعض دول العالم الثالث ذات التجمعات السكانية المسيحية الكاثوليكية.

ونظراً لقلّة المعلومات عن نشاطات هذا الاتحاد، إلا أننا سنشير إلى أهم الأدوار الدولية التي قامت بها التنظيمات التي يضمها وخاصة في أوروبا وأمريكا الجنوبية الوسطى.

- قبل انتمية لأوروبا، قامت الديمقراطية المسيحية ومنذ الحرب العالمية الثانية يلعب أدوار هامة وخاصة في عملية إعادة تعمير أوروبا المدمرة من جراء الحرب، بالإضافة لدور قياداتها في دعم فكرة "القوموية" الأوروبية والدفاع عن الهوية الأوروبية، وتأسيس الجماعات الأوروبية المختلفة، وكذلك دورها في الحقل النقابي والسياسي العالمي. وللتلليل فإن الديمقراطيين المسيحيين احتلوا المركز الثاني بعدد البرلمانيين في البرلمان الأوروبي حيث بلغ عدد نوابهم 162 نائباً من مجموعة 518 نائب مجموع نواب البرلمان الأوروبي^(١).

ولقد وصلت بعض هذه الأحزاب إلى السلطة السياسية في بلادها، خاصة في ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا، وشاركت في السلطة في إسبانيا.

وكذلك يعتبر هذا الاتحاد وبحق تجمع لقوى سياسية عبر وطنية، فسي داخل التنظيمات الأوروبية ومجلس أوروبا والجماعات الأوروبية وخاصة في البرلمانات الوطنية والجماعية الأوروبية، حيث برز تكتلهم في هذه الأخيرة على حساب الاشتراكيين الديمقراطيين، وسجل لهم ممارساتهم لأعمالهم وتصويتهم كتلة واحدة

(١) تنفيلت عام 1994.

مدفوعة من متطلقات اهتماماتهم الايديولوجية وليست الوطنية. وأخيراً دعمهم القوي للأحزاب الديمقراطية المسيحية في أمريكا اللاتينية.

- أما في أمريكا اللاتينية (الجنوبية والوسطى) فقد حلت غالبية هذه الأحزاب كبديل للحكومات العسكرية في السلطة السياسية بعد وصول الديمقراطية إلى هذه الدول، ومن منطلق أن الغالبية العظمى للسكان هي من الكاثوليك المترمين.

د- الاتحاد الليبرالي العالمي UNION LIBERALE MONDIAL
أسس هذا الاتحاد عام (1947) في مدينة أكسفورد بالمملكة المتحدة بهدف تشجيع ونشر الأفكار الليبرالية كفلسفة وحيدة لمقاومة الشيوعية.

ويضم هذا الاتحاد مجموعة من الأعضاء تابعين لأحزاب سياسية أو حتى أفراد مستقلين ذوي أفكار ليبرالية في بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والهند والكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة.

ويتمتع بوضع (استشاري) لدى منظمة اليونسكو، ويصدر نشرة من مقره في لندن العاصمة البريطانية تحت اسم: SPIRES OF LIBERTY دوره محدود عالمياً وبارز في داخل البرلمانات الأوروبية الجماعية.

ثانياً - القوى النقابية العالمية:

تمهيد:

هذه القوى ذات الأثر الدولي الكبير مقارنة مع الأحزاب العاسية الدولية التي ذكرناها سابقاً، تسمى النقابات الدولية أو الأمميات النقابية.

وقد خدمت هذه النقابات، كوسيلة تعبيرية للحكومات والأحزاب السياسية التي خلقتها أو اخترقتها ومن ثم استغلتها لتحقيق أهدافها وطموحاتها ومطامعها، ولذلك أصبحت "ضحايا" للمواجهات السياسية والايديولوجية المختلفة، مما أدى إلى تقسيمها ومن ثم أضعافها الكمي والكيفي، الأمر الذي أثر على فعاليتها على المستويين الوطني والدولي، وكنتيجة حتمية أضعف التجمع العمالي العالمي وقسمه أمام القوى الاجتماعية الأخرى.

وظهرت نتيجة هذا الانقسام ثلاث منظمات عمالية دولية ورئيسية في السنوات القليلة لما بعد الحرب العالمية الثانية، تجمع إليها أعداداً ضخمة ينسب متفاوتة من العمال في مختلف بلدان قارات العالم وخاصة الصناعية منها.. وهذه المنظمات هي:

- 1- النيدالية النقابية العالمية.
- 2- الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة.
- 3- الكونفدرالية العالمية للشغل.

إلا أن الحركة النقابية ليست وليدة هذه المرحلة، بل تعود جذورها للقرن الماضي كما ذكرنا في (المبحث السابق)، حيث أن من أهم مميزات القرن الماضي ولادة الحركات العمالية، وظهور ما سمي ببطقة (البروليتاريا) في أوروبا وأمريكا.

ولقد كانت بريطانيا هي الدولة الأولى التي حصلت فيها هذه النقابات على شرعيتها، وذلك عام 1871. أما في فرنسا فقد تم تثبيتها رسمياً في إجماع الكونفدرالية العامة للشغل عام (1906) ومن ثم عمت باقي بلدان القارة الأوروبية قبل بداية الحرب العالمية الأولى، وعرفت نوعاً من التشتت والتمزق فيما بين الحريين نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية أولاً وصعود الفاشية والنازية إلى الحكم ومن ثم نشوب الحرب العالمية الثانية ودمار أوروبا ثانياً.

ومع نهاية الحرب وبداية ظهور الخلافات العقائدية والسياسية والاقتصادية فيما بين الحفء والتي أوصلت ما يعرف بالحرب الباردة، أثرت على هذا التنظيم الحركة العمالية والذي كان يعتبر "موحداً" نوعاً ما للطبقة العمالية في مختلف البلدان، حيث وصلت قوته إلى مرحلة تهديد النظام الرأسمالي العالمي، بشكل دفع بعض النقابات ذات التوجهات الليبرالية والتي أطلقت على نفسها "نقابات إصلاحية" للانفصال عن النيدرالية العالمية، وتأسيس اتحادات نقابية خاصة بها مستنطق لها لاحقاً.

أما في الشاطئ الغربي للأطلسي، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي السباقة في هذا المجال، حيث أنشأت النيدرالية الأمريكية للشغل (A.F.L.) وتبعها المكسيك وأنشأت الكونفدرالية الثورية للعمال المكسيكيين، حيث تزعمتا الحركة النقابية العمالية في الأمريكيتين.

إلا أن الخلافات التي حدثت بين التنظيمات العمالية اللاتينية الأمريكية المختلفة من جهة والتنظيمات العمالية الأمريكية الشمالية من جهة أخرى شلت هذا التعاون والتنسيق الودودي العمالي الأمريكي.

وفيما يعد ويمبادرة من كونفدرالية العمال المكسيكيين تم تأسيس كونفدرالية عمال أمريكا اللاتينية (CTAL) عام 1938، في العاصمة المكسيكية وأعلنت انضمامها للفيدرالية النقابية العالمية.

وقبل أن نستمر في عرضنا هذا لا بد من الإشارة إلى أنه كان هناك مجموعة أخرى من النقابات اللاتينية ذات الميول الاشتراكية أو الشيوعية، اتفقت فيما بينها لعقد اجتماع في مونتيفيديو عاصمة الأوروغواي، وقد أنشئت على أثره الأمانة العامة الدائمة لتجمع النقابات الأمريكية اللاتينية المرتبطة بأمية النقابات الحمراء في موسكو. إلا أن مجموعة كبيرة من هذه النقابات الأعضاء في هذا التجمع قامت في عام (1938) وأعلنت انضمامها. لكونفدرالية عمال أمريكا اللاتينية التي أنشأت في نفس العام في المكسيك كما يتنا سابقاً. ومن أهم هذه التنظيمات النقابية نذكر بعض النقابات في الدول التالية: الأرجنتين والبرازيل وكوبا وتشيلي والسلفادور وغواتيمالا والمكسيك والبيرو.

وفي عام (1964) وبمبادرة من تجمع النقابات الأمريكية الشمالية والمعروف عالمياً باسمه المختصر (CIO/AFL)، تم إنشاء المنظمة الإقليمية اللين أمريكية للشغل (O.T.I.T) والتي ضمت غالبية هذه النقابات الشمالية والجنوبية.

وأخيراً نشير إلى أنه بالنسبة لباقي بلدان العالم الثالث، لم تظهر نقابات عمالية، نظراً لأن بلدان هذا "العالم" كانت أهدافاً دولية، أي مستعمرات للقوى الأوروبية، ولم يكن بها مصانع، وبعض المجموعات العمالية القليلة التي كانت موجودة فيها، إنما كانت تابعة لنقابات مستعمراتها، رغم أنها خدمت كأداة للاستقلال فيما بعد.

وبعد هذا التمهيد، سنتعرض حالاً لأهم المنظمات النقابية العالمية على المسرح الدولي حالياً، والتي أنشئت أو أعيد تنظيمها بعد الحرب العالمية الثانية وهي التالية حسب الترتيب العددي لاتباعها:

أ- الفيدرالية للنقابية العمالية: (F.S.M) Federation Syndicale Mondiale
أسسها المؤتمر العالمي الأول للنقابات العمالية في 1945/10/3، في مدينة باريس، وحضر هذا المؤتمر جميع النقابات المركزية الرئيسية في العالم آنذاك، ما عدا المنظمة الأمريكية النقابية (A.F.L).

ومع بداية الحرب الباردة بين المعسكرين، أنشئت عنها مجموعة من النقابات أطلقت على نفسها (الجناح الإصلاحي) وذلك عام (1947) حيث شكلت فيما بعد الكونفدرالية الدولية للمنظمات النقابية الحرة.

وعلى أثر ذلك تم نقل مقرها الذي كان قائماً في باريس منذ تأسيسها حتى عام (1951) إلى فيينا العاصمة النمساوية، وذلك بصفة مؤقتة، حيث استقر نهائياً في براغ العاصمة التشيكوسلوفاكية عام (1956).

أمينها العام الحالي Alexander Jarikov. تعقد مؤتمراتها العام مرة كل سنتين، أما مكتبها فيعقد مرتين في العام، ولها أمانة عامة.

ترغم الفيدرالية النقابية العالمية بأنها كانت تضم (206 مليون) نقابياً تابعين لـ (91) نقابة وطنية موزعة على 73 بلداً، إحصائيات عام 1982 (١). رغم قدم هذه الإحصائيات فهي تدل على ما كانت عليه قوة وفعالية هذه النقابة، رغم

(١) نظر - Quid 1985 - Par Dominique et Michele - Fremy ; Edit. - Robert Laffont - Paris. P.1481.

ضعفها وتفككها حالياً. حيث تشير الإحصائيات بأنها تضم حالياً (90 مليون) عضو (إحصائيات Quid -1997)..ومصيرها ما زال مجهولاً إن لم تغير أيديولوجيتها.

وتتمتع هذه الفيدرالية بوضع (استشاري) من الدرجة الأولى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وبعض المنظمات الدولية المتخصصة مثل: منظمة للعمل الدولية، اليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، ولجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). وتصدر عن الكونفدرالية مجلة شهرية بعشرة لغات اسمها: World Trade Union Movement - ونشرة أسبوعية اسمها -News in Brief-.

وأخيراً، رغم الانشقاقات التي حصلت بداخلها، ورغم هيمنة الشيوعية العالمية بقيادة الاتحاد السوفييتي عليها، ورغم انسحاب نقابات شيوعية لبلدان اشتراكية بعد خلافاتها مع الحزب الشيوعي السوفييتي أو نقابات تابعة لأحزاب شيوعية في دول غربية منها. فإن الفيدرالية العالمية ما زالت حتى وقت قريب تعد أكبر منظمة نقابية دولية عدداً، حيث أنها كانت تضم جميع عمال دول الكتلة الشرقية بالإضافة لبعض النقابات الغربية ذات الميول الشيوعية أو الاشتراكية وكذلك بعض التنظيمات النقابية في بعض دول العالم الثالث المسماة "تقدمية".

ب- الكونفدرالية الدولية للتنظيمات النقابية الحرة:

Confederation Internationale des Syndicats Libres (C.I.S.L.)
أسست عام (1949) في لندن، وأقامت مقرها في بروكسل العاصمة البلجيكية، وذلك بعد الانشقاق "التصحيحي" لبعض أعضاء الفيدرالية النقابية العالمية عام 1947.

كانت تعتبر ثاني أكبر نقابة عمالية في العالم من حيث عدد الأعضاء، ولكنها اليوم أصبحت الأولى وتزعم أنها تضم أكثر من (127) مليون عضواً تابعين لأكثر من (184) نقابة وطنية في (136) بلداً موزعة على مختلف القارات. (إحصائيات عام 1995) (١).

ورغم انسحاب منظمة النقابات المركزية الأمريكية AFL-CIO والتي تضم أكثر من (15 مليون) عاملاً من الكونفدرالية عام 1969، الأمر الذي أُنقذ ما بعض الفعالية، إلا أن وزن النقابات الأعضاء بها ذات الميول الليبرالية التابعة للدول الصناعية وخاصة البريطانية والألمانية ومن بعض بلدان أوروبا الغربية الأخرى بالإضافة لبعض نقابات العالم الثالث، ما زال يعطيها دوراً كبيراً على المسرح الدولي.

رئيسها الحالي هو البريطاني: Bill Jordan.

ج- الكونفدرالية العالمية للشغل (C.M.T): Confederation Mondiale du travail هي خليفة الكونفدرالية الدولية للنقابات المسيحية (C.I.S.C) التي أسست عام 1920 في لاهاي بهولندا، غيرت اسمها للكونفدرالية العالمية للشغل منذ عام (1968) واتخذت من بروكسل مقراً لها.

تعتبر ثالث أكبر منظمة نقابية بعد النقابيتين المذكورتين سابقاً وما زالت تحتفظ بطابعها الديني المسيحي وعيولها الأيديولوجية التي مقراطية المسيحية.

رئيسها الحالي الأرجنتيني Carl Luis Custer

(١) انظر: 1997-'quid' -صفحة 1627 - مرجع سابق.

تَزعَم أنها تضم (23 مليون) عضواً تابعين لـ (84) نقابة وطنية و (21) فيدرالية مهنية دولية، وموزعة كالتالي (3.500.000) عضواً في أوروبا الغربية وخاصة اللاتينية منها و (7.500.000) عضواً في أمريكا اللاتينية والوسطى، والباقي موزعة في أمريكا الشمالية وأفريقيا وجنوب آسيا⁽¹⁾. بمجموع كلي (110 دول).

د- وبالإضافة للاتحادات النقابية العالمية الثلاثة الرئيسية، نذكر فيما يلي بعض الاتحادات النقابية الدولية والمسجلة في منظمة الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية المتخصصة مثل: اليونيسكو واليونسيف ومنظمة العمل الدولية، والتي تمتاز بطابعها الدولي الأقليمي مثل:

- المركز الدولي للنقابات الحرة في المهجر: أسس عام (1948) مقره باريس.

- الكونفدرالية الدولية للنقابات العربية: أسست عام (1956) مقرها القاهرة.
- فيدرالية عمال الموز في أمريكا اللاتينية والكاريبي: - أسست عام (1963) مقرها ليما عاصمة البيرو.

- الفيدرالية الدولية للعمال الاجتماعيين: أسست عام (1932) ومقرها نيويورك.

- والاتحاد الاسكتلندي لموظفي المصارف: - أسس عام (1953) مقره هلسنكي عاصمة فنلندا.

- دور/ ومكانة النقابات العمالية في الحياة الدولية:

لا شك من أن الدور الدولي الملقى على عاتق الطبقة العمالية العالمية كبيراً جداً، خاصة وأنها شعرت به منذ منتصف القرن الماضي وتطورت بتطور الثورات

(1) إحصائيات من المراجع السابق Quid 1997, P. 1627

الصناعية والتقدم العلمي ووسائل المواصلات. حيث أصبحت هذه "الطبقة" العمالية تشكل حوالي (8/1) سكان العالم حالياً، كما استطاعت أن تقيم لها تنظيمات نقابية عبر وطنية وأن تفرض نفسها على متخذي القرارات داخل الحدود الوطنية للدول وعلى مستوى دولي داخل المنظمات الدولية وخاصة منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة التابعة لها، والتي منحتها دوراً استشارياً.

ومما لا شك فيه أن هذا الدور يفوق أثره كثيراً دور الأحزاب السياسية (الدولية)، من حيث أنه أكثر عالمية وأقل سياسة.

أقل سياسة نظراً لمجاله العمالي وتفقو عامل الاعتبار الوطنية والتبعية العالمية لأحزاب سياسية مختلفة في الدول ذات الأنظمة المتعددة الأحزاب أو حتى التبعية للحزب الحاكم في الدول ذات الحزب الواحد أو حتى التبعية لحكومات الدول في دول العالم الثالث اللاحقية.

وعليه نجد أن الانعكاسات الداخلية قبل انهيار الكتلة الشرقية كانت تؤثر على الوحدة العالمية الخارجية فمثلاً النقابات التابعة لبلدان الكتلة الاشتراكية أو حتى لبعض بلدان العالم الثالث ذات الميول الاشتراكية، والمنبثقة عن الحزب الحاكم والمرتبطة به، كانت قياداتها هي من أعضاء هذا الحزب رغم أن أعداداً كبيرة من أعضائها غير حزبيين، إلا أن هذه النقابات بطبيعة حالها هي موجهة من قبل الحزب الوحيد المشكلة منه الحكومة.

ورغم أننا لا ننكر دورها المؤثر في اتخاذ القرار السياسي الداخلي في دولها إلا أنها خارجياً تخدم كأداة من أدوات السياسة الخارجية لدولها. فهي تعبر عن أيديولوجيتها ومواقفها بالنسبة للأحداث الدولية، وذلك من خلال متابر الأمميات

النخبية التابعة لها، أو من خلال منابر المنظمات الدولية الحكومية التي هي أعضاء استشارية بها، أو حتى في المؤتمرات الدولية التي تشارك بها.

أما بالنسبة للنقابات التابعة للبلدان الرأسمالية في الكتلة الغربية أو حتى بلدان العالم الثالث ذات الميول الليبرالية أو حتى الوطنية، فتختلف أهميتها حسب الدول التابعة لها أو حسب الأحزاب السياسية التي أنشأتها وتمولها. فهي أما أداة لأحزابها الساعية للسلطة حيث تستخدم كقوى ضاغطة على الحكومات أو لضمان تأكيد لأصواتها في الانتخابات التشريعية أو الرئاسية من جهة، أو تستخدم كأداة في يد الحكومات إن كانت تابعة للحزب الحاكم من جهة أخرى.

بالإضافة إلى أنها تخدم كأداة للسياسة الخارجية لدولها في داخل التجمعات النخبية الدولية أو على مختلف المنابر الدولية.

نستنتج مما سبق، بأن وجود هذه النقابات الوطنية مجتمعة كأعضاء في نقابات عالمية، إنما كانت تخدم مصالح دولها أولاً ومن ثم مصالح كتلتها وذلك حسب انتماءاتها الأيديولوجية سواء للكتلة الغربية أو للكتلة الشرقية أو كتلة العالم الثالث، أو التبعية في داخل هذه الكتلة الأخيرة لإحدى الكتلتين الرئيسيتين.

وتبرز مكانة هذه النقابات الأممية في الحياة الدولية عبر مايلي:

1- علاقاتها مع المنظمات الدولية البيروقراطية، وخاصة منظمة الأمم المتحدة من خلال مجلسها الاقتصادي والاجتماعي، والتي هي أعضاء استشارية به أو من خلال الوكالات الدولية المتخصصة، كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم أو بشكل أكبر منظمة العمل الدولية والتي تشارك بها كعضو كامل العضوية جنباً إلى جنب مع ممثلي أرباب العمل وممثلي الحكومات الوطنية.

2- دور هذه الاتحادات النقابية بالنسبة للمؤسسات التجارية الرأسمالية عبر الوطنية، فلقد بدأ الصراع بينها على مستوى وطني أولاً ومن ثم انتقل بتوحيد موقفها عبر النقابات العالمية إلى صراع عبر وطني، أي أصبح دولياً ثانياً.

ولقد برز ذلك جلياً في مطلع عام (1970)، عندما قامت النقابات بتنظيم صراعاها على مستوى (عبر وطني) ضد الشركات المتعددة الجنسيات في أوروبا الغربية، ومن ثم انتقل هذا الموضوع وطرح للمناقشة من على منبر منظمة العمل الدولية.

فمثلاً في الحقبة الستينية، قامت بعض الشركات المتعددة الجنسيات ذات المواطن الأمريكي بنقل مصانعها أو فتح فروع لها في دول أخرى ذات ميزات أفضل: كأيدي عاملة رخيصة وضرائب أقل: مثل نقل شركات صنع السيارات فورد وكرايسلر وجنرال موتورز مصانعها إلى كندا، الأمر الذي حرك النقابات العمالية الأمريكية ضد هذه المؤسسات وأجبرها على دفع أجور لعمال كندا تتساوى مع ما يدفع للعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بقصد إجبارها على البقاء في موطنها الأصلي أو العودة إليه.

وكشيده لذلك وضمن إطار بلدان أوروبا الغربية، قام مؤتمر النقابات الحرة في بروكسل وبالتنسيق مع الاشتراكية الديمقراطية بتأسيس ما سمي بكونفدرالية النقابات الأوروبية عام 1973. حيث ضم هذا التجمع الدولي للقاري الجديد نقابات مركزية لجميع بلدان السوق الأوروبية، بالإضافة لنقابات مركزية من بلدان مجموعة رابطة التجارة الحرة (EFTA) وأبقوا الباب مفتوحاً لانضمام نقابات أخرى تابعة للكونفدرالية العالمية للشغل والتقديرية النقابية العالمية.

ومما يلفت النظر أن التسمية الجديدة لهذا الاتحاد لم تحمل اسم (النقابات الحرة) بل اكتفت باسم - النقابات فقط، وذلك عبر تصويت جرى على ذلك، مما يعني أن حدة الخلافات القائمة بين نقابات أوروبا الغربية الناتجة عن الحرب الباردة، بدأت تخف لصالح توحيد المواقف الجماعية والهوية الأوروبية، بالإضافة إلى أن توحيد النقابات العمالية في أوروبا الغربية يدفع مرة أخرى للتفكير بإعادة بعث "النقابية الأممية" الأمر الذي أقلق الشركات المتعددة الجنسيات، ولقي ترحاباً كبيراً من قبل الحركة النقابية العمالية العالمية، التي بدأت مختلف قطاعاتها المتخصصة تحاول توحيد مواقفها في وجه الشركات متعددة الجنسيات.

وضمن إطار إعادة النظر بتوحيد النقابات وبعث النقابية الأممية فإن المؤتمر الثامن للنقابات العمالية والذي عقد في بلغاريا من 15-22/10/1973، تحت شعار (الوحدة، والتضامن من أجل المستقبل والتقدم والحرية والسلام) والذي جمع ولأول مرة نقابيين من (86 بلداً) يمثلون أكثر من مائتي (200) نقابة مركزية ومنظمات نقابية وطنية بما فيهم الـ (120) النقابة الأعضاء في فيدرالية النقابات العمالية.

حيث اتفق الجميع على توجيه نداء لتوحيد مواقف جميع العمال والنقابات في العالم أجمع، كما وجهوا نداء آخر للكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة والكونفدرالية العالمية للشغل حثوهم به على الشروع بالانضمام لمؤتمرهم لإجراء محادثات مشتركة من أجل تعاون مثمر ودائم ما بين جميع نقابات العالم.

وضمن نفس الإطار التوحيدي، عقد عام (1980) مؤتمر نقابي دولي في بلغراد عاصمة يوغسلافيا (سابقاً) بهدف مناقشة "مشاكل التنمية" والعمل على إحلال نظام اقتصادي دولي جديد، ولقد ضم هذا المؤتمر مجموعة كبيرة من النقابات العالمية وتغيبت عنه فقط الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة.

ورغم أن كل ما ذكرناه يدل على أن بعض الخلاقات ما زالت قائمة بين النقابات الأممية الرئيسية، إلا أن المؤتمرات الأخيرة تدل على أن إمكانية لقاء جميع هذه المنظمات في مؤتمر عام أصبح سهلاً وقريباً خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتراجع الأحزاب الشيوعية واندماج غالبية أتباعها بالنقابات الوطنية الجديدة فانندونية الليبرالية القائمة، وبعد ترتيبها لنفسها وبداية فعاليتها التي لن تتجاوز نهاية هذا القرن يكون باستطاعتنا القول أنذاك أن هذا التجمع سيصبح من أهم القوى الفاعلة في العالم.

الفرع الثاني

القوى الدينية والروحية

تمهيد:

علم العلاقات الدولية، بعكس العلوم الاجتماعية الأخرى، يبحث عن فعالية أشخاص ودورهم في المجتمع الدولي. أي تأثيرهم في محيطهم سواء الداخلي (الوطني) أو الخارجي (الأقليمي والقاري والعالمي) وما يضم هذا المجال الجغرافي من أشخاص دوليين آخرين.

وعلى هذا الأساس يجب أن يُعالج متخصصو العلاقات الدولية أشخاصها. وبما أن القوى الدينية والروحية تلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد - العنصر الأساسي - لجميع الأشخاص الدوليين، فإن كل من كتب أو يريد الكتابة عن القوى الدولية الفعالة، لا بد وأن يكتب عن القوى الدينية والروحية.

وإن اتفق الجميع على ذلك (وأقصد من خارج العالم العربي)، فإنهم يختلفون على كيفية معالجة أو تقييم هذه القوى. فالبعض يبرز الأهمية الثقافية لها وتأثيرها على العلاقات بين الشعوب، والبعض الآخر يبحث عن سلبيات وإيجابيات تأثيرها على العلاقات الدولية، أما المجموعة الثالثة فتقتصر دراستها على التقييم العددي للبيانات الكبرى وتأثيرها كقوى ديموغرافية أو توزيع جغرافي بين البلدان المتكون منها هذا الكون السياسي الدولي.

ورغم أننا مع تبحر والتحليل والمقارنة والتقييم والدراسة الوافية لجميع هذه الجوانب، بهدف الخروج بنتيجة وافية إيجابية تعطي هذه القوى الدينية حقها نظراً لما كان وما يزال لها من أثر كبير على حياة وثقافات الشعوب في الماضي والحاضر، وما سيكون لها من أثر في المستقبل، إلا أننا نعترف بأن الدراسات

الموجودة حتى الآن هي دراسات سطحية وغير مُرضية على مستوى عالمي، أما على مستوى العالم العربي، فإننا للأسف الشديد نجد بعض الكتب ذات العناوين البراقة والتي تربط بين الإسلام والعلاقات الدولية والإسلام والقانون الدولي والإسلام والدبلوماسية، وعند قراءتها نجد أنها بعيدة كل البعد عن ماهية العلاقات الدولية، بل هي قشور قانونية دولية ومسطحية، لا تفيد الطلبة الجامعيين.. فكيف الباحثين.

وعليه نتمنى على الباحثين الجدد، أن لا يتبعوا نفس المنهج، وأن يقوموا بدراسات تتماشى مع أصول منهجيات علم العلاقات الدولية، لإبراز هذه القوى وإعطائها حقها، والبحث عن كيفية استخدامها كأدوات للسياسات الخارجية للدول أو حتى لتجمعات الدول في التكتلات والأحلاف، وداخل المنظمات الدولية.

وبناء على ما سبق، نقول أن القوى الدينية والروحية، وكما يدل اسمها عليها، تشمل الديانات السماوية وتفرعاتها أو مذاهبها المختلفة بالإضافة للديانات "الدنيوية" أو الفلسفات الروحية مثل : الكونفوشية والهندوسانية والبوذية... إلخ. وكذلك تشمل ما أسسه أتباع هذه الديانات من مؤسسات وجمعيات وجماعات ذات منطلقات دينية وأهداف مختلفة منها السياسية والاجتماعية والأنسانية والاقتصادية... إلخ.

وقيل أن نستعرض هذه الديانات ومؤسساتها المختلفة، وتأثيرها الدولي في عصرنا الحالي. لا بد وأن نشير إلى مدى تأثير القوى الدينية على مسيرة المجتمع الدولي في مختلف العصور السابقة.

تأثير القوى الدينية والروحية على مسيرة المجتمع الدولي في مختلف العصور:
قبل ظهور الديانات السماوية وفي العصور القديمة وبالذات منذ منتصف
الألف الثالث قبل الميلاد، قامت حضارات كثيرة، درج علم العلاقات الدولية على
تسميتها "مجتمعات دولية خاصة"، بسبب أنها كانت معزولة بعضها عن البعض
الأخر جغرافياً وعلائقياً، ولم يثبت التاريخ قيام اتصالات كثيرة بينها، وغالبية هذه
الاتصالات أو العلاقات، كانت تتم عبر غزوات أي عبر - حروب.

ولا شك أن هذه الحضارات كانت لها معتقدات روحية تختلف بعضها عن
بعض. فمثلاً بالنسبة للحضارة الفرعونية (المصرية) كان رئيس السلطة السياسية
(الفرعون) هو الإله الذي يعبد رعاياه، وكان يسمى بالملك الإله أو الإله النسر أو
الإله الشمس أو الملك بن رع أو ابن الإله آمون.

كما كان يطلق على الملك الفرعون، الإله في الحياة وبعد الممات، وكانت
الشمس ونهر النيل وبعض الحيوانات بالنسبة للمصريين هي الرموز الدينية والقوى
الروحية التي يقدمون لها القرابين ويمارسون طقوساً دينية خاصة بهم، وكما كان لهم
معابد يؤمنونها ويدير شؤونها الكهنة.

ومع ضعف الفرعون الملك خاصة مع بداية القرن الثاني عشر قبل الميلاد،
بدأ الكهنة يستولون أولاً على اقتصاد البلاد ومن ثم يستولون على مهام الملك،
ويديرون شؤون البلاد بواسطة بعض كبار المتنفذين المقربين من صاحب السيادة
الملك، أو حتى بعض كبار الموظفين الإداريين من أتباعه، والذين جعل منهم الكهنة
حكماً شبيهاً "بصغار الملوك"، مما سبب مشاكل كثيرة للأهالي الذين رزحوا تحت
كثرة مطالبهم ومطالب المتنفذين المحيطين بهم، الأمر الذي سبب ضعف البلاد وأدى
إلى سلسلة من التدخلات الخارجية من القبائل والحضارات المحيطة بهم أولاً على يد

الهكسوس والليبيين ومن ثم على يد الفرس الذين احتلوا مصر في القرن السادس ق.م. وضموها لإقليم تابع للإمبراطورية الفارسية.

وبعد حوالي القرنين قام الإسكندر الكبير (إمبراطور اليونان) بغزوها حيث بقيت تابعة لهم حتى عام (30 ق.م.) عندما احتلها الرومان، وبقيت تتقلب بين أسرة وأخرى تابعة حتى حلول الإسلام فيها.

وحضارة أخرى هي حضارة ما بين النهرين (دجلة والفرات)، حيث نجد اختلافاً واضحاً بينهم وبين المصريين بالنسبة للمعتقدات الدينية الروحية. فالعراقيون لم يعبدوا الملك بل أن ملوكهم سموا بنواب الإله آشور بالنسبة للأشوريين، فالملك يعتبر ممثلاً للإله أمام البشر ومنتدوب البشر لدى الإله (ظل الله في الأرض)، أي هو صلة الوصل بين العالمين الرباني والإنساني. وقد عبدوا الشمس ولم يعبدوا الحيوانات ويقسوها كالمصريين أو الهندوس فيما بعد، وكان لهم هياكل مستقرة، أي منظمة تنظيمياً جيداً، حيث نجد أنه كان يقام في كل مدينة عدة هياكل تتبع هيكلاً مركزياً مستقلاً بموظفيه وخدمه، وقد امتاز بسيطرته على الحياة الاقتصادية في البلاد، التي انتقلت من مستعمر إلى آخر حتى حل الإسلام فيها.

وعليه نكتفي بذكر مثلين لحضارتين من أهم الحضارات التي عرفها العالم واستشهدنا بها لأنها تهمننا كعرب وكمسلمين. ونستخلص منها بأن الشؤون الروحية كانت منظمة تنظيمياً هرمياً دقيقاً على يد - كهنة - كانت سلطتهم الدينية والدينية كبيرة جداً وتغزو في بعض الأحيان سلطة الملك نفسه، وذلك لتحكمهم في اقتصاديات بلادهم، الأمر الذي سهل لهم الهيمنة على هذه البلاد باسم الدين.

وباستطاعتنا القول أن غالبية الحضارات التي كانت موجودة قبل وبعد ظهور الديانات السماوية، وخاصة اليهودية والمسيحية، كان ينطبق عليها نفس

الشيء وعند ظهور هذه الأديان السماوية تحول الصراع فيما بينها وبين المعتقدات الروحية الأخرى أولاً وفيما بعد بينها نفسها.

فمثلاً الديانة اليهودية اقتصر اتباعها على طائفة أمورية بدوية واحدة ، انتقلت من بلاد سومر إلى فلسطين فمصر وعادت إلى فلسطين قبل أن يتوزع اتباعها على غالبية المدن -- الموانئ في البحر المتوسط والبحر الأسود والمدن التجارية الواقعة على طرق القوافل في بلاد الشام شرق البحر المتوسط وشمالها الجزيرة العربية. وشبه الجزيرة الأيبيرية.

أما الديانة المسيحية فقد استغرق انتشارها أكثر من خمسة قرون، شمالاً من نقطة انطلاقها في فلسطين إلى القارة الأوروبية وجنوباً إلى بعض مناطق البحر المتوسط وأثيوبيا، وتعرض اتباعها لملاحقات وقتل من قبل الحكام والطوائف الروحية الأخرى بما فيهم اليهود.

أما الديانة الإسلامية، فقد ظهرت في القرن السابع الميلادي وامتازت عن الديانتين السامويتين السالفتين بأنها عالمية النزعة وأنها تدعو إلى التسامح والأخوة والمساواة بين جميع البشر مما أدى إلى معاداة اتباعها من قبل اتباع الديانات السماوية التي سبقتها وكذلك أصحاب المعتقدات الوثنية الأخرى.

إذن لقد ظهر الصراع الذي كان ينتهي دائماً بحروب وبخسارة أحد أتباع ديانة أمام أخرى، أولاً ما بين أتباع الديانة اليهودية والطوائف التي اعتنقت المسيحية، ومن ثم مع حيلولة الإنسان تحول انصراف ما بين المسيحيين واليهود في شبه الجزيرة العربية وخاصة في يثرب مع بداية الهجرة، وفيما بعد بين المسلمين وأتباع الديانة المسيحية أحفاد الأمبراطورية الرومانية من جهة أخرى، أولاً في شرق البحر المتوسط مع اتباع الدولة البيزنطية ومن ثم امتدت إلى أوروبا مع اتباع

الامبراطورية الرومانية الجرمانية، وبعد ذلك انتقلت من أوروبا إلى شرق البحر المتوسط (فلسطين وبلاد الشام) بما عرف بالحروب الصليبية وذلك في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، هذه الحملات الصليبية المنظمة ضد الشعوب الإسلامية وذات الهدف أو الطابع الديني ظاهرياً والديني أي الاقتصادي التجاري باطنياً، والذي تحول إلى صراع كذلك بين الكنيستين الأروثوذكسية بزعامة بيزنطة والكاثوليكية بزعامة الفرنجة، وأمراء وملوك ونبلاء أوروبا الوسطى واللاتينية بمباركة وتحت إشراف بابا الكنيسة الكاثوليكية من جهة وبين الدول الإسلامية من جهة أخرى.

ومن ثم بعد هزيمة الصليبيين واسترداد الإسلام لمكانته، بدأت الصراعات والانشقاقات تظهر داخل الكنيسة وأصبح هنالك عدة طوائف دينية مسيحية مختلفة الأمر الذي أضعف من سلطات الكنيسة الذنوبية وانتقل الصراع إلى نفس الدول الأوروبية المسيحية التي عادت مع بداية الاستعمار للصراع مرة أخرى فيما بينها على تقاسم مناطق نفوذ الدولة الإسلامية التي بدأت تنداعى إلى الانهيار (الامبراطورية العثمانية)، فتم اقتسام بلاد الشام ومصر وبلدان المغرب العربي ما بين فرنسا وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا.

وتبع ذلك الغزوة الصليبية لشرق البحر المتوسط، بعد أن استطاع اليهود إعادة تنظيم أنفسهم في بلدان أوروبا وتحالفوا مع أتباع الديانات المسيحية في الغرب وخاصة للبروتستنت منهم، والذين استطاعوا أن ينزعوا منهم وعداً بإقامة مركز ديني يهودي روحي وثقافي في فلسطين تحول إلى ما اصطالحوا على تسميته "بالوطن القومي"، وكانت ادعاءاتهم الأولى مغلفة بالدين قائمة على التوراة ومن ثم

ظهرت نواياهم ونوايا الدول الأوروبية الاستعمارية بخلق كيانات صهيونية مصطنع جمعوا به ما استطاعوا من قراء يهود العالم (1).

اليهود هدفهم "وطن" لهم بعيداً عن أوروبا ليتجنبوا عنصرية مسيحي أوروبا ضدهم، والمسيحيون الأوروبيون هدفهم إبعاد هذه الطوائف اليهودية عن خيراتهم و ثرواتهم وتسلطها المالي والاقتصادي عليهم أو التخفيف منه.

إذن وبشكل عام نجد أنه في التاريخ القديم كانت الديانات أو لنقل أتباعها، عناصر للتفرقة والنزاعات المسلحة، الحروب، وفي وقتنا الحالي يظهر أن العامل الديني بدأ يتجه نحو هدف سلمي عبر الحوارات الثنائية القائمة حالياً بين الأديان الثلاثة من جهة، وطوائفها عبر مؤسساتها المختلفة كالجمعيات اليهودية المسيحية، والمسيحية الإسلامية، التي اتخذت من بعض العواصم الأوروبية مقرات لها، ومن جهة أخرى عملياً أو باطنياً ما زال الصراع مستمراً، ولكن تحت إعلام وحماية الدول "القومية" الحديثة ذات السيادة يعد سيطرة السيادة على الدين وبأشكال مختلفة.

وفي هذا لإمام سنتر عرض بإيجاز للديانات السماوية والروحية ونذكر بعضاً من مؤسساتها المختلفة ذات الفعالية في الحياة الدولية وعلى مختلف المستويات.

(1) حول الموضوع، ونظراً لأهميته، يرجى الاطلاع على مجموعة من المقالات نشرت على حلفت في صحيفة (الشرق الأوسط)، بقلم الكاتب عبد الحميد الكاتب، وذلك ابتداء من العدد المؤرخ في 1983/8/27.

أولاً - الإسلام

تمهيد:

هذه الديانة التي ولدت في القرن السابع الميلادي هي آخر الديانات السماوية، وتتصف بأنها عالمية النزعة، وتُعترف بالأديان السماوية الأخرى المسيحية واليهودية، وتمتاز بعكس الديانات الأخرى بدمجها الدين بالسياسة، وكما يقول الشيخ علي الطنطاوي في جريد الشرق الأوسط الصادرة يوم 1983/10/29، رداً على سؤال عن موقف الإسلام من الدعوة إلى فصل العلم والسياسة عن الدين:

"إن هذه القاعدة صحيحة بناء على تعريف الدين عند غير المسلمين، فالذين عندهم ما يحدد صلة الإنسان بالله، فهو بهذا المعنى لا علاقة له بالسياسة ولا بالعلم. أما الإسلام ليس عبادات فقط تحتم صلة الإنسان بالله ولكنه أحكام تحدد صلات الناس بعضهم ببعض، صلاتهم المادية والاجتماعية، وأحكام تتعلق بصلات الدولة الإسلامية بالدول الأخرى (حقوق دولية)، وأحكام تتعلق بالمواريث (....). ومن ذهب إلى فصل السياسة على الإطلاق عن الدين وجب عليه أن يحذف سورة براءة وسورة الأنفال من القرآن لأنهما السياسة ولأنهما تحددان علاقة المسلمين بغيرهم"⁽¹⁾.

أثر الإسلام في العلاقات الدولية حالياً:

يظهر أثر الإسلام في الحياة الدولية من خلال المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية من حركات وأحزاب وطوائف وجماعات وجمعيات واتحادات قائمة في القارات الخمسة، وهذه المنظمات غير الحكومية هي التي تخلصنا في هذا المبحث

(1) يتجاوز عدد اتباع الديانة الإسلامية في العالم حالياً (1.033.000.000 مليار نسمة) - المصدر (Britanica)

(book of the year 1995)

(1) انظر - صحيفة الشرق الأوسط - المصدرة يوم 1983/10/29 (الصفحة الدينية).

إلا أنه لا بد من الإشارة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي رغم أنها منظمة دولية بينحكومية، ونظراً لما لها من أثر كبير كقوة دينية.

1- منظمة المؤتمر الإسلامي:

انبثقت هذه المنظمة البينحكومية عن مؤتمر القمة الإسلامي الأول الذي دعى إليه جلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، والذي انعقد في الرباط عام 1969.

وتضم هذه المنظمة (52 دولة) إسلامية، ومقرها مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.

قامت هذه المنظمة بعد حرق الصهانية للمسجد الأقصى في القدس، وجمعت في عضويتها غالبية حكومات الدول الإسلامية في آسيا وأفريقيا بالإضافة لمنظمة التحرير الفلسطينية وبعض المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الطابع الإسلامي من مختلف بقاع العالم كأعضاء مراقبة.

وقد أسست هذه المنظمة الكثير من المنظمات الدولية المتخصصة التابعة لها مثل بنك التنمية الإسلامي والذي بلغ اعتماده منذ تأسيسه حتى عام 1985، حوالي (أربعة بلايين وتسعة وأربعين مليون دولاراً أمريكياً) وموّل أكثر من (476) مشروعاً لفائدة شعوب الدول الإسلامية الأعضاء، بالإضافة إلى المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (أيسيسكو) وصندوق القدس ولجنة القدس... إلخ.

ويظهر توجه هذه المنظمة وأثرها الدولي في أهدافها حيث نجد من أهم الأهداف الواردة في ميثاقها: اتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلام والأمن الدوليين القائمين على العدل، وتنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساندته لاسترجاع أرضه وحقوقه

المغتصبة، وتدعيم التعاون في مختلف المجالات بين الدول الأعضاء، كما تُعنى المنظمة بقضية العنصرية والتمييز العنصري، وكذلك نشر الدعوة الإسلامية، بالإضافة لدفاعها عن القضية الأفغانية ودعمها لحركات تحرير ناميبيا وجنوب أفريقيا، وكذلك دعمها المادي لدول الساحل الأفريقي المتضررة من الجفاف، ودعم ومساعدة الأقليات الإسلامية في بعض بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي والقيين وجنوب أفريقيا... إلخ. من أجل المحافظة على عقيدتهم، وأخيراً التوسط لحل النزاعات بين أعضائها (كالنزاع العراقي الإيراني).

وترتبط منظمة المؤتمر الإسلامي علاقات تعاون وروابط مع بعض المنظمات الدولية العالمية والإقليمية العاملة في خدمة المجتمع الدولي مثل:

منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز ومجلس التعاون الخليجي... إلخ (١).

2- رابطة العالم الإسلامي:

رابطة العالم الإسلامي (٢) والمعروفة باسمها المختصر (الرابطة) هي منظمة عالمية شعبية تمثل فيها كافة الشعوب الإسلامية في أنحاء المعمورة ، وتعتبر منظمة دولية غير حكومية، وتتمتع بوضع استشاري -Status Consultive- في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، بالإضافة لتمتعها بعضوية كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو) وصندوق الطفل العالمي (اليونيسيف) ومنظمة المؤتمر الإسلامي، حيث تُحظى في هذه

(١) لمزيد من المعلومات عرءة إلى جريد فشرق الأوسط تاريخ 1985/4/3.

(٢) غالبية المعلومات التي منوردها في ما يخص هذا الموضوع ملفوفة عن كتاب : رابطة العالم الإسلامي عشرون عاماً على طريق الدعوة والجهك - قصائد عن الأملعة العاملة للرابطة في مكة عام 1981.

المنظمة الأخيرة بوضع مميز كعضو مراقب وتحضر جميع مؤتمرات المنظمة وعلى مختلف المستويات.

وقد نشأت هذه المنظمة الدولية غير الحكومية بناء على قرار اتخذته مجموعة من قادة ومفكري العالم الإسلامي في مؤتمرهم العام الأول الذي عقده في موسم الحج بمكة في شهر مايو من عام 1962م (كما قرروا أن يكون مقرها في منى بمكة بالعربية السعودية).

- أهدافها واهتماماتها:

من أهم أهداف المنظمة هو تبليغ دعوة الإسلام وشرح مبادئه وتعاليمه ودحض الشبهات عنه وكذلك التصدي للتيارات والأفكار الهدامة التي يريد منها أعداء الإسلام فتنة المسلمين عن دينهم وتشتيت شملهم وتمزيق وحدتهم والدفاع عن القضايا الإسلامية ودعم الأقليات الإسلامية، وكذلك يبرز اهتمامها بالتعليم الإسلامي ودعم الجمعيات الإسلامية ومساعدة المعاهد والمدارس الإسلامية، كما أنها تهتم بالقضايا الاقتصادية والفكرية والاجتماعية والاعلامية ونشر اللغة العربية لغة القرآن الكريم.

- البنیان العضوي للمنظمة (الرابعة):

تتكون الرابطة من الأجهزة التالية:

- 1- المؤتمر الإسلامي العام:- وهو أعلى سلطة تشريعية، ويعقد خلال موسم الحج في مكة، وقد عقد منذ تأسيس الرابطة دورتين فقط، احدهما في عام 1962 والثانية في عام 1965.

2- المجلس التأسيسي:- ويتكون من (56 عضواً) مختارين من أفاضل العلماء وقادة الرأي والفكر في العالم الإسلامي، مع إمكانية ازدياد عدده لاستكمال التمثيل الإسلامي جغرافياً، ويتم ذلك بترشيح من الأمين العام وموافقة من المجلس.

ويجتمع هذا المجلس مرة واحدة كل عام أثناء موسم الحج مع إمكانية اجتماعه بجلسات طارئة إن استدعى الأمر.

3- الأمانة العامة:- وهي السلطة التنفيذية، ومقرها الدائم بمنى في مكة، ويرأسها أمين عام يساعده أمناء مساعدون والمدير العام والمدراء المساعدون ومدراء مختلف الإدارات والشعب والأقسام التابعة للرابطة. ومن أهم مهام الأمين العام ما يلي:-

أ- هو المسؤول عن تنفيذ المقررات والتوصيات التي تصدر عن المجلس التأسيسي للرابطة.

ب- هو المسؤول عن التنظيم والتكوين الإداري والمالي لجهاز الرابطة.
ج- يمثل حلقة الاتصال المباشر بين الرابطة ومختلف الجهات والهيئات في العالم.

د- هو المسؤول عن متابعة أعمال الرابطة ورفع التقارير عنها إلى المجلس.
4- ويتبع الرابطة عدة مكاتب فرعية منتشرة في أنحاء العالم ومعترف بها رسمياً من قبل السلطات المحلية في تلك الدول. ويتمتع بعضها بالامتيازات والحصانات شبه الدبلوماسية، وتعتبر هذه المكاتب الجهاز الإداري الذي يعاون الأمين العام في مهامه خارج مقر الأمانة العامة وموزعة على شالية قارات العالم بالشكل التالي:-

- ثلاثة مكاتب في المملكة العربية السعودية، في المدن التالية/ جدة، المدينة، الرياض.

- أربعة مكاتب في القارة الآسيوية: في الأردن وأندونيسيا وماليزيا وباكستان.

- ستة مكاتب في القارة الأفريقية: في السنغال وموريتانيا والغالبون الكونغو وموريشيوس والصومال.

- مكتبان في أوروبا: في الدنمارك وفرنسا.

- مكتبان في الأمريكيتين: الأول في نيويورك ويشمل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والثاني في ترينيداد وتوباغو، ويشمل جزر الكاريبي وأمريكا الوسطى.

- بالإضافة لوجود مشروع لافتتاح مكاتب أخرى بعد حصول الرابطة على موافقة السلطات المحلية في عدة دول موزعة في أنحاء العالم⁽¹⁾.

5- بالإضافة لما ذكرناه، نضيف أن الرابطة قامت بإنشاء عدة منظمات فرعية نذكر منها المجلس الأعلى العالمي للمساجد والذي يعتبر منظمة شعبية غير حكومية، ويتكون من هيئة تأسيسية مكونة من 26 عضواً دائماً و 24 عضواً مكملاً، مدة عضويتهم ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويمثل هؤلاء الأعضاء أربعين شعباً وأقلية إسلامية.

- مشاركات الرابطة الدولية:-

تشارك الرابطة في كثير من اللقاءات والتدوات والمؤتمرات الدولية على المستويين الحكومي والشعبي، فهي تشارك في :-

(1) هذه المطومات كلها مقتبسة من كتاب - رابطة العالم الإسلامي... عشرون عاماً على طريق الدعوة والجهاد ... السلف الذكر والمزيد من التوضيح بخصوص النقطة الرابعة وسبب أن المطومات أصبحت نوعاً ما كتيبة لجه من المرجح أن يكون قد تم فتح مجموعة من المكاتب الأخرى في بعض الدول مثل : جزر القمر وقيرص والمالديف وإستونيا ولبنان واليمن الشمالي وتركيا وبنغلاديش والسودان وإيران...إلخ.

- مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي (عضو مراقب).
- مؤتمرات بعض أجهزة الأمم المتحدة (وضع استشاري درجة أولى -A)
بالإضافة للوكالات الدولية المتخصصة التابعة لها مثل : اليونسكو واليونسيف
والمخصصة في الشؤون الدينية وحقوق الإنسان ومناهضة التمييز للعنصري
ورعاية الطفولة واللجنة الدولية لنزع السلاح ولجنة العلوم والتكنولوجيا ومناهضة
الحروب وإعانة العجزة والمعوقين.

- كما تشارك الرابطة في المؤتمرات الدولية المناهضة للشويعية والملتقيات
الفكرية الإسلامية التي تدعو لها المنظمات والهيئات والمراكز الإسلامية في مختلف
أنحاء العالم، وفي المؤتمرات الدولية والتدوات التي تستهدف دعم الأقليات الإسلامية
وحقوق الإنسان والاتحادات الطلابية الإسلامية.

- كما تقدم الرابطة الدعم المادي والمعنوي للأقليات الإسلامية في آسيا
(وخاصة في الهند وبنورما وسيلان ونيبال والفلبين وفيتنام... إلخ)، وفي أوقيانوسيا
وأفريقيا (خاصة في كينيا ومدغشقر والحبشة) وفي أمريكا وكندا وأوروبا الشرقية
والغربية.

- وقد أنشأت الرابطة هيئة للإغاثة الإسلامية العالمية، مقرها مكة، تقوم
بتقديم المساعدات المالية والعينية للاجئين وفتح المستوصفات الصحية ومساعدة
ضحايا الكوارث الطبيعية والمتضررين من الشعوب والجماعات الإسلامية منها، كما
فتحت الرابطة مراكز طبية في عدد من الدول منها الصومال والنيجر والسودان
وباكستان... إلخ.

- وأقامت الرابطة مطبعة خاصة لدورياتها وإصداراتها ومطبوعاتها الخاصة
بتنشر الفكر والوعي الديني بين أبناء الأمة الإسلامية، حيث تقوم الرابطة بطبع

وتوزيع الملايين من المصاحف القرآنية بثلاثين (30) ترجمة بلغات مختلفة، بالإضافة لمئات الآلاف من تراجم وتفسير معاني القرآن بمختلف اللغات السائدة في العالم الإسلامي، كما تقوم بإرسال معلمين لتحفيظ القرآن إلى بعض البلاد الإسلامية.

- وتُصدر الرابطة مجلتين شهريتين أحدهما باللغة العربية والأخرى باللغة الإنجليزية بالإضافة إلى جريدة أخبار العالم الإسلامي التي تُصدر أسبوعياً ومجلة رسالة المسجد الفصلية وكتاب دعوة الحق الشهري.

- كما أنشأت الرابطة، المجلس الأعلى العالمي للمساجد، الذي أشرنا إليه سابقاً وقد انبثق عن هذا المجلس عدة مجالس فرعية قارية وهي : مجلس آسيا والمحيط الهادئ بمقر له في جاكارتا عاصمة اندونيسيا، ومجلس لأوروبا بمقر له في بروكسل العاصمة البلجيكية، بالإضافة لعدد من المجالس الفرعية في أمريكا.

وقد انبثق عن هذا المجلس كذلك صندوق لإغاثة المساجد في كافة أنحاء العالم.

- كما أنشأت الرابطة المركز الدائم للأئمة والدعاة في عام / 1980، والذي تحول فيما بعد إلى معهد تخرج منه (400 داعية) خلال الخمس سنوات الأولى ، علماً بأن عدد الدعاة الذي كانوا تابعين للرابطة في منتصف الثمانينات يبلغ حوالي الألف داعية موزعين في كل من أفريقيا وأوروبا وآسيا والمحيط الهادي وأندونيسيا، مهمتهم نشر الدعوة الإسلامية وتعليم المسلمين المقيمين في تلك الدول أمور الدين الإسلامي وتقنيهم بأمور دينهم وإرشادهم لتعاليم الشريعة الإسلامية.

- كما أسست الرابطة مجلس المجمع الفقهي الإسلامي والذي يضم جماعة من الفقهاء والعلماء يقولون دراسة واقع الأمة الإسلامية والمشكلات التي تواجهها

وإيجاد الحلول لها، وينبثق عن هذا المجلس عدة لجان مثل لجنة المصطلحات الفقهية ولجنة البحث العلمي ولجنة التراث الفقهي ولجنة الدراسات المعاصرة.

- كما استطاعت الرابطة أن تعقد مؤتمراً للمنظمات الإسلامية في العالم في عام (1974) شارك فيها (144 وفداً) يمثلون منظمات ومؤسسات وجمعيات إسلامية من شتى أنحاء المعمورة.

- وأخيراً نشير إلى أن الرابطة تشارك في المنظمات الدولية المختلفة بهدف عرض قضايا المسلمين ودعم الأقليات الإسلامية، وتتمتع الرابطة بمركز للبحوث وبنك للمعلومات.

هذه المشاركات العملية الدولية للرابطة، إن دلت على شيء فإنما تدل على كثافة نشاطاتها الدولية المتعددة النواحي وثبتت بما لا يدع مجالاً للشك بأنها منظمة دولية غير حكومية فعالة على المسرح الدولي. وأنها ليست أداة في يد دولة ما بل هي أداة فعالة للدعوة الإسلامية وأداة للدفاع عن القضايا الإسلامية ودعم مصالح المسلمين...

3- مؤتمر العالم الإسلامي:

عقد المؤتمر الأول للعالم الإسلامي في مدينة مكة عام 1926 م. وأُنشأ كمنظمة دائمة عام 1951. مقره كراتشي بالباكستان، وضم إليه مجموعة من المنظمات الإسلامية من (42 بلداً)، ويتمتع بوضع استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، ويصدر نشرة تحت اسم : Muslim World .

4- معهد البحوث الإسلامية - الأثر:

يعتبر هذا المعهد أحد المؤسسات التربوية الإسلامية ذات السمعة الدولية. ومن أهم مهامه استقبال الشباب المسلم من أنحاء العالم لتلقيهم المفاهيم السليمة عن الدين. وكذلك إعداد الداعية المسلم لكي يكون معلماً للدين في المناطق التي تنفق إلى التعرف على الإسلام من مناصرة الرئيسية⁽¹⁾.

انشئ هذا المعهد في مطلع الخمسينات، ويضم حالياً (2500 طالباً) ينتمون إلى (75 جنسية) مختلفة تشمل العالم أجمع موزعة في أوروبا الغربية وأمريكا ويوغسلافيا سابقاً والصين وآسيا وإفريقيا، وقد تخرج منه مجموعة من الأساتذة وعلماء مسلمون وزعماء كان لهم دور قيادي كبير في بناء العالم الإسلامي، ومنهم من تولى مراكز سياسية هامة في بلاده، نذكر منهم على سبيل المثال الرئيس عبد القیوم، رئيس جمهورية المالديف، والمفتي السابق لبلجراد العاصمة اليوغسلافية... إلخ.

(1) جريدة الشرق الأوسط بتاريخ 1985/3/4.

ثالثاً - المسيحية (*)

تمهيد:

هي الديانة السماوية الثانية، ظهرت في مطلع القرن الأول الميلادي في فلسطين - مهد الأنبياء ومسرى الرسول محمد (ص) - وحُوربَ نبيها وداعيتها عيسى المسيح (عليه السلام) من قبل اليهود المقيمين آنذاك في مدينتي القدس وبيت لحم وما جاورهما، وقاموا بصلبه (وما صلبوه وما قتلوه ولكن شبه لهم...) (الآية...)، وذلك عام 29م، مما أدى إلى تشتت تلامذته - أتباعه - الذين بدأوا يجهلون في البلاد المجاورة للدعوة إلى الديانة الجديدة.

وبعكس الإسلام الذي انتشر سريعاً، فإن الدعوة المسيحية لم تلق ترحاباً كبيراً في البداية، لسببين، أولهما: معاداة اليهود لها عند ظهورها، وثانيهما: محاربة الملوك والأمراء والنبلاء الرومان أصحاب العقيدة الوثنية لأتباعها، ومن ثم تحالفهما مع اليهود فيما بعد ضد انتشار الدعوة المسيحية. إلا أنه رغم ذلك بدأت تنتشر هذه الديانة على يد أتباع السيد المسيح وتكون جماعات مسيحية في مختلف بقاع شرق البحر المتوسط وكانت تتبع الكنيسة المقدسية (نسبة إلى بيت المقدس)، رغم اختلاف الطقوس والعبادات فيما بينها.

وفيما بعد بدأت الاتصالات فيما بين الطوائف المختلفة من أجل توحيد الطقوس وبعض التقاليد والعبادات كالاعتماد مثلاً، وكان لتوحيد هذه التقاليد الأثر الكبير والتأكيد الواضح على الصفة الكاثوليكية للمسيحية أي (العالمية).

(*) يتجاوز عدد أتباع دينه المسيحيه بمختلف طوائفها حالياً (1.900.200.000) مليار نسمة -المصدر

(Britanica Book of the year - 1995).

وعندما قويت هذه الجماعات، بدأ الصراع بينا وبين الدولة الرومانية حول السبلتين الروحية والزمنية في مناطق تواجدها وذلك في مطلع القرن الثاني الميلادي، واستمرت هذه النزاعات حتى نهاية القرن الرابع وبالذات حتى عام 391م حيث تحولت المسيحية إلى الديانة الرسمية للدولة الرومانية التي استطاعت أن تحرم جميع الطقوس والمعتقدات الملحدة.

ومع نهاية القرن الخامس، انقسمت الامبراطورية الرومانية إلى امبراطوريتين هما: الرومانية الشرقية وعاصمتها بيزنطة (استانبول حالياً) والرومانية الغربية وعاصمتها روما، الأمر الذي أدى إلى انقسام الكنيسة إلى كنيستين، أرثوذكسية تابعة للامبراطورية الشرقية والتي عرفت بدورها عدة انقسامات في القرون اللاحقة وخاصة بعد امتدادها في شرق القارة الأوروبية وبلدان الحوض الشرقي للبحر المتوسط، وكنيسة كاثوليكية تابعة للامبراطورية الغربية.

واستمر هذا الوضع لبضعة قرون، حيث هيمن رجال الدين على السلطة الزمنية وخاصة في الامبراطورية الرومانية الغربية بالإضافة إلى السلطة الروحية، وتقاسموا السلطة الذنبوية بينهم وبين الامبراطور شارلمان ومن ثم عادوا ليتفردوا بها مع عصر الاقطاع الذي عمّ القارة الأوروبية وشنتها إلى مئات الوحدات السياسية المختلفة الأسماء والقوميات.

ومع بداية ظهور الدولة القومية الحديثة، أي في مطلع العصر الحديث انشلت الكنيسة الكاثوليكية وظهر جماعة الخوارج أو (البروتستانت) والذين انقسموا بدورهم إلى عدة مذاهب أو كنائس مختلفة في وسط وشمال القارة، وبدأ الصراع بين الملوك ويايوات الكنيسة الكاثوليكية، حيث بدأت البابوية تفقد هيمنتها في مناطق كثيرة من أوروبا مع تفكك الامبراطورية، فحُجّمت في إيطاليا ومن ثم حوصرت

في روما حيث انتهت فعلاً سلطتها الدنيوية في عام 1870، وتحول البابا إلى رأس السلطة الروحية فقط في مقر له في مدينة الفاتيكان التي منحت وضعاً قانونياً خاصاً بناء على اتفاقية لاتران عام 1929م مع الحكومة الإيطالية.

وفيما يلي سنتعرض للكنائس المسيحية الرئيسية الثلاث، وذلك حسب معياري عدد الاتباع والأثر الدولي، مبتدئين بالكاثوليكية فالبروتستانتية فالأرثوذكسية ذاكرين بعض ما تفرع عنهما من طوائف وكنائس فرعية ومن ثم بعض أهم المؤسسات والأجهزة والمنظمات الدولية غير الحكومية التابعة لهذه المذاهب.

1- الكنيسة الكاثوليكية الرومانية

تعتبر هذه الكنيسة صاحبة أكبر تنظيم ديني مسيحي في العالم، وتقوم بنشاطاتها الدولية عبر مركز روماني واحد ذي صفة مزدوجة: دينية (المقر البابوي)، وسياسة (دولة مدينة الفاتيكان)⁽¹⁾.

ورغم أن كليهما واحد، إلا أن القانونيين الدوليين اختلفوا على من منهما يتمتع بالشخصية القانونية الدولية: المقر المقدس أو دولة - مدينة الفاتيكان؟ أم كلاهما؟⁽²⁾.

(1) دولة مدينة الفاتيكان:

هذه الدولة - المدينة تعتبر أصغر دول العالم ذات السيادة، وتقع في وسط العاصمة الإيطالية روما، وتبلغ مساحتها 44 هكتاراً (محددة حسب نص المادة الثالثة من اتفاقية لاتران لعام 1929 والملحق الأول لها)، أما عدد سكانها فيبلغ 738 نسمة منهم 507 من الرجال و 213 من النساء، ونسبة 40٪ من الإيطاليين و 60٪ من غير الإيطاليين. رأس السلطة العليا بها (الدنيوية والدينية) هو البابا والمسعى بالحبر الأعظم للكنيسة الكاثوليكية. ولغتها الرسمية هي اللغة الإيطالية.

(2) من بين الفقهاء القانونيين الدوليين لذكر الأسماء التالية:

- Jimenez de ARECHAGA; Curso de Derecho Internacional Público; Montevideo, 1961; T. II, P. 312.

- Balladore PALLIER; Diritto Internazionale Pubblico; 8° ed, Milano, 1962; P. 151.=

فالبعض الذي يفصل بينهما ويعطي كليهما شخصية قانونية مستقلة حجته هي التالية: إن المقر المقدس، بصفة أن البابا هو أعلى سلطة فيه يمكن اعتباره الكيان المركزي والأعلى للكنيسة الكاثوليكية مثله مثل مدينة الفاتيكان، فكلاهما يتمتع بشخصية قانونية دولية. وي طرحون كحجة على ذلك قولهم أن المقر المقدس حتى عندما كان محروماً من إقليم له من قبل الحكومة الإيطالية ما بين 1870 و 1929، كان يمارس سلطاته ومهامه كشخص قانوني دولي، حيث كان يعقد معاهدات واتفاقيات ويوفد ويستقبل المبعوثين الدبلوماسيين... إلخ، وما زال حتى اليوم هو المكلف بهذه المهام.

وإن مدينة الفاتيكان، اعترف بها "كدولة" حسب المواد 22 و 26 من اتفاقية لاتران 1929 التي نصت على أنها "دولة" وكيان يخدم كقاعدة أقلية لكيان آخر هو المقر المقدس، وقد تم الاعتراف بهذه الدولة من الحكومة الإيطالية وباقي دول العالم.

أما المجموعة الثانية فترفض وجود شخصيتين قانونيتين منفصلتين لكليهما وتعترف فقط بالشخصية القانونية الدولية لمدينة الفاتيكان، والبعض الآخر بالعكس يعترف بالشخصية القانونية للمقر المقدس أو ما يسمونه بالكنيسة وينكرها على مدينة الفاتيكان.

وفي الحقيقة فإن ما يهمنا هنا، ليس دراسة الشخصية القانونية الدولية لمدينة الفاتيكان أو المقر (الكرسي) المقدس، فكلاهما بالنسبة لنا إطار واحد أو (وجهان لعملة واحدة)، يترجمه شخص واحد هو البابا صاحب أعلى مرتبة سلطوية روحية

= - Puente EGIDO; Personalidad Internacional de la Ciudad del Vaticano; Madrid 1265; P. 101.

ودنيوية للكنيسة الكاثوليكية، المنظمة تنظيمياً هرمياً متماسكاً وجد معتقاً، يجلس البابا على قمته.

ونجد ذلك واضحاً تمام الوضوح في نص (المادة الأولى) من القانون العضوي الأساسي (الدستور) لدولة مدينة الفاتيكان والصادر في 7/يونيو/1929 حيث تنص على أن "الحبر الأعظم، رئيس الدولة ومدينة الفاتيكان، يتمتع بكامل الصلاحية بالنسبة للسلطات التشريعية والتنفيذية والقانونية".

وكذلك فإن البابا كما هو معروف ومؤكد ذلك في نص (المادة السابعة) من القانون الأساسي الذي أشرنا إليه يأتي على رأس المقر المقدس وهو صاحب السيادة كذلك على مدينة الفاتيكان".

وقبل أن ننتقل إلى النقطة التالية لا بد من الإشارة إلى أن أتباع الكنيسة الكاثوليكية موزعين على جميع القارات حيث يبلغ عندهم حوالي (1.058.700.000 مليار نسمة)، يتركزون بكثافة كبيرة في أوروبا الغربية وخاصة البلدان المسماة، لاتينية، والأمريكيتين حيث تبلغ نسبة أتباعها في هذه الدول 90% من الكاثوليك في العالم، أما الـ 10% المتبقية فهي موزعة في آسيا وأفريقيا وأوقيانوسيا.

أما الكنائس الكاثوليكية ذات الطقوس الشرقية فنذكر لها: الكنيسة الانطاكية وبيت المقدس والكنيسة المارونية والكنيسة الأرمنية الكاثوليكية والكنيسة السريانية الكاثوليكية.. ويضع عشرات من الكنائس ذات الطقوس الشرقية موزعة في تركيا واليونان والدول الاشتراكية ودول أمريكا اللاتينية.

وعليه فإن التوزيع الديموغرافي لاتباع الكنيسة الكاثوليكية يحدد شروط قيامها بمهامها، أي يعطيها مجال أفضل للحركة، لذلك تبرز قوتها في الدول التي بها

الديانة المسيحية الكاثوليكية هي ديانة الدولة، أي أن غالبية السكان هم من اتباعها، وتقل قوتها في الدول التي تتعايش الكاثوليكية فيها مع ديانات أخرى أو حتى مع مذاهب مسيحية أخرى مثل البروتستانتية والأرثوذكسية، وكانت تعدد تقريباً في الدول ذات الأنظمة الشيوعية سابقاً مع بعض الاستثناءات مثل بولونيا^(١).

أما في باقي بلدان العالم الثالث وخاصة آسيا وأفريقيا حيث النسبة الكاثوليكية قليلة جداً، كانت الكنيسة خاضعة لحماية المستعمر وشروطه سابقاً، وحالياً لحكومات هذه الدول، أما نشاطاتها الظاهرة في البلدان فهي الدعوة للديانة أولاً والمساعدات الإنسانية والصحية والخيرية الاجتماعية بشكل عام ثانياً.

- أثر الكنيسة الكاثوليكية في الحياة الدولية

تبرز الشخصية الدولية للكنيسة الكاثوليكية من خلال المهام الدولية التي تقوم بها، وأثرها يظهر من طابعها الثنائي الصفة فطابعها بالإضافة إلى أنه عبر وطني وبالأصح عالمي فهو كذلك عبر ثقافي، وهذا ما أكدته مراراً البابا ييو الثاني عشر والبابا جوان الثالث والعشرون والبابا بابلو السادس وأخيراً البابا الحالي جان بول الثاني.

وبناء على هذا الطابع المزدوج، باستطاعتنا أن نفهم أفضل بأن غالبية نشاطات واهتمامات الكنيسة العالمية الكاثوليكية تتمحور حول الحرب أولاً والسلام

(١) يبلغ لحد الإجمالي لأتباع الكنيسة كاثوليكية وحسب إحصائيات 1995 حوالي (1.058.700.000) نسمة

موزعين على ثلاث فئات حسب الأعداد التالية بالملايين:-

- أوروبا : 268.000.000

- الأمريكيتين : 511.900.000

- آسيا : 132.100.000

- أفريقيا : 132.100.000

- أوقيانوسيا : 8.400.000

وتوحيد العالم ثانياً. فغالبية النظريات القانونية القديمة حول "الحرب العادلة" ظهرت من مفكرين كنسيين أمثال القديس (سان) أغسطينس والقديس (مبان) توماس ومن ثم فيتوريا وسواريس.

أما بخصوص الصفة الثانية، السلم وتوحيد العالم، فلقد بدأ الاهتمام بها يظهر مع تصفية الاستعمار وتقلص دور الكنيسة السياسي، بالإضافة إلى اهتمامها الحالي بالسياسة الاجتماعية الدولية خاصة قضايا التخلف والفقر والجوع والجفاف، وحتى مشاكل اللاجئين. حيث نجد أن الكنيسة الكاثوليكية تشارك في كل ذلك عبر عدة أندية مختلفة من منظمات ومؤسسات واتحادات وجمعيات دينية تابعة لها.

كما تبرز مشاركتها ومنذ الحرب العالمية الثانية من خلال المنظمات الدولية الينحكومية، فلقد أيد البابا بيو الثاني عشر فكرة تأسيس منظمة الأمم المتحدة، إلا أنه لم يشارك بها، بل نصح المنظمات الكاثوليكية المختلفة الانضمام بصفة استشارية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية المتخصصة. كما أن الكنيسة عضو كامل العضوية في اتحاد البريد العالمي والاتحاد الدولي للمواصلات السلطة والاسلكية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الجماعات الأوروبية وفكرة توحيد أوروبا هما نتيجة أفكار وأعمال رجال سياسة كاثوليك أمثال زوبير شومان وأديناور وغاسبري، وقوى حزبية سياسية كاثوليكية مثل : الحركة الجمهورية الشعبية الفرنسية، وجماعات المسيحيين الاجتماعيين في إيرلندا وبلجيكا، والاتحاد المسيحي الديمقراطي في ألمانيا، والديمقراطيين المسيحيين في إيطاليا.

وبذلك يبرز أثر الكنيسة الكاثوليكية دولياً من اتباع البابوات منذ منتصف الحقبة الستينية من هذا القرن للدبلوماسية الشخصية المعبر عنها بالزيارات المتتابعة

لرؤساء الكنيسة إلى بلدان العالم وإلقاء الخطب في الساحات العامة ومن على منابر المنظمات الدولية: كزيارة البابا بابلو السادس إلى فلسطين عام 1964، وإلى الأمم المتحدة عام 1965، ومنظمة العمل الدولية عام 1969، وزيارات البابا الحالي جان بول الثاني إلى غالبية دول العالم بما فيها دول ليس بها أتباع كاثوليك مثل المغرب وتركيا، واستقباله لزعماء عالميين في حظيرة الفاتيكان^(١).

ومن وجهة أخرى ومنذ الستينات بدأت توجهات الكنيسة الكاثوليكية تتجه نحو فتح حوار مع مختلف الأديان، ابتداء بقاء البابا بابلو السادس مع رئيس الكنيسة الأرثوذكسية أثنينا غوروس على أرض فلسطين عام 1964.

وتبرز كذلك فعالية الكنيسة الكاثوليكية عبر ممارساتها لمهامها الدبلوماسية من استقبال واعتماد وإيفاد مبعوثين دبلوماسيين دائمين، حيث كانت تربطها علاقات دبلوماسية مع أكثر من (80 دولة) في عام 1975. وكذلك عقدها اتفاقيات دولية وإبرامها لمعاهدات بما يتماشى مع قواعد القانون الدولي الدولي العام، الأمر الذي تتحول معه الكنيسة إلى طرف منشئ للقواعد القانونية الدولية، وتقصدها بها هنا الـ Concordatos.

وقبل أن ننهي ذلك، نشير إلى الدور السياسي الكبير للوساطة بين الدول المتنازعة أو حتى المشاركة الفعلية في بعض الأحداث الدولية أو حتى التأثير أو

(١) زيارات البابا جان بول الثاني شملت الدول التالية خلال الأربعة سنوات الأولى من انتخابه:-

- 1980: فرنسا والبرتغال وألمانيا الغربية وبعض الدول الإفريقية.

- 1981: الفلبين واليابان.

- 1982: البرتغال وبريطانيا والأرجنتين وسويسرا وإسبانيا وبعض الدول الإفريقية.

- 1983: لوردوس في فرنسا وبولونيا وفرنسا ودول أمريكا الوسطى.

- 1984: المغرب وبعض البلدان الإفريقية.

المشاركة (على) أو (في) صناعة القرار السياسي في كثير من الدول ذات الأغلبية الكاثوليكية، وخير أمثلة حديثة يمكننا الاستشهاد بها هي:

أن دور الكنيسة في هذه الدول يتجلى عبر نفوذها الروحي وهيمنتها على وسائل التعليم المدرسي والجامعي، بالإضافة لمليتها لبعض القطاعات الزراعية والصناعية، فمثلاً نجد أن نفوذها كبير جداً في إيطاليا وإسبانيا والبرتغال وغالبية دول أمريكا اللاتينية والفلبين.. في هذه الأخيرة نجد أن الكنيسة مارست نفوذاً كبيراً بوقوفها إلى جانب زعيمة المعارضة والرئيسة السابقة للفلبين كوراسون أكينو ضد الرئيس ماركوس في مطلع عام 1986. كما أنها وضعت ثقلها ومنذ مطلع الثمانينات إلى جانب الأحزاب والجماعات المعارضة للجنرال بينوشيت في تشيلي لإسقاطه وقد تم لها ذلك، كما يظهر أثرها في معارضة قرارات البرلمان الإسباني (لاس كورتيس) أو الحد منها والخاصة بالأحوال المدنية كالزواج والطلاق... إلخ بالإضافة إلى أن عميد السلك الدبلوماسي في بعض من هذه الدول الكاثوليكية ما زال هو القاصد الرسولي (Nuncio) أي سفير البابا المعتمد في هذه الدول.

وأخيراً نشير إلى أن هذه النشاطات التي إن دلت على شيء فإنما تدل على الشخصية الدولية التي تتمتع بها هذه الكنيسة والتي تفوق فعاليتها فعالية الكنائس التابعة للطوائف المسيحية الأخرى، وهذه النشاطات لا يقوم بها المقر المقدس أو مدينة الفاتيكان لوحدهما، بل تشاركهما عدة منظمات كاثوليكية دولية مختلفة التسميات ومسجلة غالبيتها لدى منظمة الأمم المتحدة كمنظمات دولية غير حكومية وتتمتع بوضع استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو في منظمة دولية متخصصة أو إقليمية.

ومن أهم هذه المنظمات الكاثوليكية نذكر على سبيل المثال التالية:

1- مؤتمر المنظمات الكاثوليكية الدولية، والتي تعتبر المنظمة الرئيسية الكاثوليكية في العالم، وتلعب دوراً هاماً في الحياة الدولية ويتفرع منها ثلاث منظمات هي:

أ- منظمة الإحسان الدولية "Caritas Internationales" والتي تعرف باسمها (كاريتاس) وقد أسست عام 1950، من طرف اثنتي عشر منظمة إحسان وطنية، وكانت تضم إليها في عام 1983 (175) منظمة إحسان مختلفة موزعه في (152) دولة. أما تركيبها العضوي فبسيط، حيث تتكون من: جمعية عامة تجتمع مرة كل أربع سنوات وأمانة عامة مقرها الفاتيكان وهي عضو استشاري في كثير من المنظمات الدولية المتخصصة.

ب- الحركة الكاثوليكية الدولية في خدمة السلام (Pax Christi) أسست عام 1945 في مدينة لورد (Lourdes) بفرنسا، ومهامها أنها تخدم كمركز أبحاث ودراسات وإعلام حول قضايا الحرب والسلام.

ج- المجلس الكنسي لأمريكا اللاتينية (C.E.L.A.M).

2- التحالف الدولي للقديسة جوانة (Juana de Arco) أسس عام 1911 بمقره لندن وهو منظمة اجتماعية نسائية من أجل مكافحة الدعارة والامساواة في الحقوق، مكونة من جمعيات أعضاء من أربع وعشرين دولة وتصدر نشرة تسميها: "The Catholic Citizen".

3- الجمعية الكاثوليكية الدولية لحماية الفتاة "International Catholic Girls' Society" أسست عام 1897 مقرها (Friburg) بسويسرا.

4- الجمعية الدولية للأطباء الكاثوليك. أسست عام 1936 مقرها بروكسل.

5- اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة: أسست عام 1951 مقرها جنيف.

- 6- الفيدرالية الدولية لمدراء الصحف الكاثوليكية: أسست عام 1928 مقرها باريس.
- 7- الفيدرالية الدولية للجامعات الكاثوليكية: أسست عام 1948، مقرها بروكسل.
- 8- الاتحاد الكاثوليكي العام للصحافة: مقرة جنيف.
- 9- الفيدرالية العالمية للشبيبة الكاثوليكية أسست عام 1968 مقرها بروكسل.

2- الكنيسة البروتستانتية

هي مجموعة من الطوائف الدينية ظهرت عن الحركة الانشقاقية (الإصلاحية) من الكنيسة الكاثوليكية وذلك في القرن السادس عشر ميلادي، واكتسبت اسمها من حركة الاحتجاج (Protestation) التي قام بها ثمانية عشر إقليماً ألمانياً عام 1529 ضد قرارات الغالبية الكاثوليكية داخل برلمان (الرايخ) تاييداً ودعمًا لمارتن لوثر (المصلح) الكنسي المنشق.

وفيما بعد انقسمت إلى عدة مذاهب (كنائس) مختلفة نذكر منها:

- أ- الكنيسة الانجليكية أو ما تعرف بالأسقفية الإنجليزمية Anglicanisme.
- ب- الكنيسة الأسقفية التبشيرية Episcopal.
- ج- الكنيسة الإنجيلية Evangelisme.
- د- الكنيسة الكالفانية المشيخية Presbyterianisme وتمتاز بأنها لا تعترف بسلطة الإساقفة.

ويبلغ عدد أتباع هذه الكنيسة حوالي (391.100.000) مليون نسمة موزعين بشكل غير متكافئ على سطح الكرة الأرضية، إلا أن النسبة العظمى منهم موجودة في أوروبا الشمالية والوسطى وأمريكا الشمالية^(١):

أما تنظيماها، فباستطاعتنا تقسيمها إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: لما قبل الحرب العالمية الثانية: وخاصة في القرن الماضي، حيث أنشأت هذه الطوائف أو الكنائس المختلفة عدة تنظيمات مسيحية دولية كان أهمها على الإطلاق هي الرابطة الدولية للدفاع وتنمية البروتستانتية، حيث برز دورها الدولي الكبير عبر مواقفها في محاربة تجارة الرقيق والدعوة إلى السلم وتجنب الحروب، وعند ولادة عصبة الأمم سجلت بها كمنظمة دولية غير حكومية.

أما المرحلة الثانية: فتبدأ من مؤتمر أمستردام عام 1948، السنة التي تنادت بها رؤوس هذه الطوائف (الكنائس) لعقد مؤتمر عام لتفادي الانقسامات فيما بينها، وذلك للتنسيق وتوحيد المواقف أمام بعض القضايا الدولية، ومن أجل ذلك قاموا بتأسيس مجلس الكنائس العالمي أو ما يعرف باسم المجلس المسكوني للكنائس. ويعتبر هذا المجلس منذ تأسيسه التنظيم الكنسي للحركة المسكونية للكنائس المسيحية

(١) يبلغ العدد الإجمالي لأتباع العقيدة (الكنائس) البروتستانتية وحتى عام 1995 حوالي (391.100.000) نسمة

موزعين على قارات العالم حسب الأعداد التالية:

- أوروبا: 75.400.000

- أمريكا الشمالية: 99.700.000

- أفريقيا: 93.900.000

- آسيا: 87.100.000

- أوقيانوسيا: 7.700.000

- أمريكا الجارية والوسطى: 17.500.000

- أوراسيا: 9.900.000

ولمزيد من المعلومات تحول إلى (Quid-1997) الذي أخلت هذه الأرقام منه.

البروتستانتية، وله مقران : الأول في جنيف والثاني في نيويورك، ومعدل لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة كمنظمة دولية غير حكومية. متمتعة بصفة استشارية من الدرجة الثانية (B) ومعتمد لدى مكتب الأمم المتحدة الأوروبي في جنيف، بالإضافة لوضعيتها الاستشارية في كل من المنظمة الدولية المتخصصة التالية: اليونيسكو ومنظمة التغذية والزراعة (الفاو).

ويصدر هذا المجلس نشرة دورية كل ثلاثة أشهر تحت اسم :-

مجلة The Ecumenical Review, Study Encounter & Risk

شهرية تسمى : Aid Newsletter.

وقد عتد هذا المجلس عدة مؤتمرات (١)، كان لها أثر كبير في تقريب وجهات نظر الطوائف المختلفة المكونة لهذه الكنيسة، كما كان أداتها وسيلاتها للتقارب مع الكنائس المسيحية الأخرى الأرثوذكسية والكاثوليكية وذلك مع المنظمات اليهودية الصهيونية.

وقد تضاعف عدد الكنائس الفرعية المشاركة في هذا المجلس بد مؤتمر أوبسالا (السويد)، حيث بلغت (330) كنيسة تضم حوالي (400 مليون) تابع في (100 دولة).

- أثر الكنيسة البروتستانتية في الحياة الدولية:

يظهر الأثر الدولي الهام لهذه الطوائف البروتستانتية من خلال أعمل مجلس الكنائس العالمي وعشرات المنظمات الدولية غير الحكومية التابعة لمختلف الكنائس

(١) من أهم هذه المؤتمرات نذكر: مؤتمر أمستردام عام (1948) ومؤتمر أيقسبون (النرويج) - أوبسالا عام (1954)، ومؤتمر طهبي الجديدة عام (1961) ومؤتمر أوبسالا عام (1968) ومؤتمر ليروبي عام (1975) لمكتوف (كندا) 1983، وكاتينيرا (أستراليا) 1991.

البروتستانتية والمسيحية غالبيتها لدى منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة بوضعية استشارية، والتي نذكر منها مايلي:

- 1- لجنة الكنائس للشؤون الدولية - أسست عام 1946 بمقر لها في نيويورك.
- 2- مؤتمر الكنائس لكل إفريقيا - أسس عام 1958 بمقر في زامبيا.
- 3- اللجنة الاستشارية الدولية لمنظمات التعاون المسيحية - اليهودية والتي أسست عام 1955 بمقر لها في لندن
- 4- التحالف العبري - المسيحي والذي أسس عام 1925 بمقر له في لندن.

وقبل أن نتطرق لأهم نشاطات هذه التنظيمات لا بد من الإشارة إلى أن هذا النفوذ الدولي للبروتستانتية هو أضعف من نفوذ الكنيسة الكاثوليكية وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الدولية العامة مثل قضايا السلم والتعاون الدوليين، إلا أن هذا النفوذ وبطبيعة الحال يظهر أكثر بكثير من نفوذ الكنيسة الكاثوليكية والأرثوذكسية في مناطق نفوذ أو تواجد هذه الكنيسة وخاصة في دول الأنجلوسكون وأتباعها من شعوب الدول الناطقة باللغة الإنجليزية.

وقد بدأ بروز هذا النفوذ يظهر في السنوات الأخيرة وخاصة بعد أن انتقلت هذه التنظيمات الكنسية المختلفة الأعضاء في المجلس المسكوني على نشره إعلان متضمن (لنظريتها) السياسية والاجتماعية، والتي تعبر عن أثر المجلس في التنسيق بين الكنائس المختلفة وتوحيد مواقفها في هذه المجالات^(١).

(١) السبب في عدم وجود مثل هذا التنسيق سابقاً يعود إلى أن طائفتها الرئيسيتين الكاثوليكية والبروتستانتية موقفتها مختلفة بالنسبة للدول: الأولى تؤمن بتفوق المجتمع (الشعوب) وليس بالدول بينما البروتستانتية بعكسها تماماً فهي تتبع سياسة مساواة وتعامل مع الدول.

ومن أجل حكم أفضل لأثر الكنيسة البروتستانتية على الحياة الدولية لا بد من العودة إلى جدول أعمال مؤتمر أوبسالا 1968 ونشاطات المجلس الكنسي العالمي منذ ذلك الوقت حتى عام 1996.

أما بالنسبة لنقاط جدول أعمال مؤتمر أوبسالا فكانت التالية:

- أ- بحث قضايا السلم والحرب مع إدانة واضحة للحرب وتجارة الأسلحة والسباق نحو التسليح النووي.
- ب- حماية الأفراد والجماعات في العالم السياسي، وخاصة الإدانة الواضحة للكنيسة للتمييز العرقي (العنصرية).
- ج- العدالة الاقتصادية.
- د- نظام دولي جديد وتحمل منظمة الأمم المتحدة هذه المهمة.

أما نشاطات المجلس منذ انعقاد مؤتمر أوبسالا حتى اليوم فقد عمت النشاطات التالية:

- 1- تركزت وبشكل كبير على مشاكل التخلف وخاصة في دول العالم الثالث.
- 2- وكذلك تركزت على مشاكل السكان العالمية (الانفجار الديموغرافي) والبحث عن حلول مستعجلة لها.
- 3- تقديم المساعدات والدعم الاقتصادي والفني للدول الفقيرة.
- 4- نشر الديمقراطية سعياً وراء العدالة الاجتماعية.

ونختم ذلك بقولنا أنه من أجل معرفة أفضل للفعالية الدولية لهذه الكنيسة لا بد من الحصول على إحصائيات دقيقة لكامل نشاطاتها المختلفة والتي ذكرنا بعضها سابقاً ومقارنتها مع نشاطات الكنائس الأخرى أو حتى الديانات الأخرى للوصول إلى تحديد أوضح للفعالية الدولية لهذه الديانات.

3- الكنيسة الأرثوذكسية

أن أتباع الكنيسة الأرثوذكسية يشكلون الغالبية من أتباع ما تسمى بكنائس الطوائف المسيحية الشرقية والمكونة من مجموعتين:

المجموعة الأولى: وتضم الكنائس الأرثوذكسية الشرقية، أما

المجموعة الثانية: فتضم الكنائس المسيحية الشرقية الأخرى والتي أعلنت استقلالها عن بيزنطة في فترات مختلفة منذ نهاية القرن الخامس الميلادي وسميت بالكنائس التوحيدية (Monophysisme)، ومن هذه الكنائس نذكر التالية: الكنيسة الأرمنية، والحبشية، والقبطية المصرية، والكلدانية - البابلية، وأخيراً الكنيسة المارونية، ومن الأهمية الإشارة إلى أن بعضاً من هذه الكنائس مرتبط بعلاقات مع الفاتيكان معترف بسيادة البابا عليه، إلا أنه يختلف مع الطقوس الكنسية الكاثوليكية ويمارس طقوساً خاصة به، كما أن هذه المجموعة من الكنائس تملك منظمات دولية غير حكومية مسجلة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة.

أما بالنسبة للمجموعة الأولى، والتي تهمن في هذا البحث، والمعروفة باسم الكنيسة الأرثوذكسية، فقد انفصلت نهائياً عن الكنيسة الكاثوليكية الرومانية منذ عام 1054 وشكلت الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية العالمية الرسولية، والتي عرفت بدورها عدة انقسامات إلى عدة كنائس مستقلة على رأس كل منها (بطريرك)، إلا أنها تمتاز بتبعيةها المركزية للبطريرك المسكوني للقسطنطينية (العاصمة الروحية لها).

٦٠

(١) يبلغ العدد الإجمالي لأتباع الكنائس الأرثوذكسية في العالم حتى عام 1995 حوالي (174.200.000) مليون نسمة موزعين على فترات العالم حسب الأرقام التالية: لروسيا (94.100.000) أوروبا (36.900.000) - أفريقيا (30.700.000) أمريكا الشمالية (6.200.000) - آسيا (3.900.000) - أوقيانوسيا (600.000) لفة نسمة للمصدر Quid - 1997.

ومن أهم هذه الكنائس المستقلة نذكر: الكنيسة اليونانية والتابعة فروعها لجبل أثوس (Monte Athos) ^(١)، وكذلك الكنيسة الألبانية، والقبرصية اليونانية، وكنيسة المسيح الكبرى في استانبول، والكنيسة البلغارية، والرومانية، والسريية، والتشكية، وبطريك الإسكندرية (مصر)، وبطريك القدس، وبطريكية موسكو وكل روسيا، والبطريركية الجورجية (جورجيا)... بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الكنائس الأرثوذكسية القائمة في مناطق بها مهاجرون أرثوذكس مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وفرنلندا وفرنسا وإسبانيا... إلخ. أنظر الجدول المرفق رقم (5).

هذه الكنائس كما قلنا مستقلة ويقوم على رأس كل منها بطريك وتخضع لسلطات البطريركية المسكونية للقسطنطينية ذات المقر في قصر الفانر (Phanar) في استانبول (بزنطة سابقاً) والذي اتخذته منذ تأسيسها في زمن الامبراطورية البيزنطية. وبعد سقوط استانبول في يد المسلمين وذلك في القرن الخامس عشر، أعطي لها وضع خاص يتماشى مع العقيدة الإسلامية من التسامح الديني وحرية العبادات... حيث تمتعت هذه الكنيسة باستقلالية ظاهرة تامة وحصانات وامتيازات وحرية للعبادة لاتباعها مع إمكانية تحصيل الجبايات منهم (الضرائب) من أجل تغطية حاجياتها، كما كان لها سجون خاصة بها.

وبالإضافة إلى أن البطريركية الأرثوذكسية كانت تعتبر كجهاز حكومي تابع للباب العالي، أما رئيسها (البطريرك) فأعطيت له مرتبة شرفية، حيث كان يحمل

(١) جبل أثوس (Monte Athos) ويسمى المركز الرئيسي لتبليكات الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية، وأهم المراكز الثقافية الدينية للكنيسة الأرثوذكسية، كان له وضع خاص "لأنه الاختلاط العرقي، وحل محل (الحلفاء) الإناء على هذه الوضع بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى، إلا أن الحكومة اليونانية حدثت من هذا الوضع فخلص، وفي الوقت الحاضر ورغم تمتعه ببعض الاستقلالية لتسيير شؤونه إلا أنه يخضع للسلطات اليونانية الأمر الذي يعطي عدم تمتعه بشخصية قانونية دولية مستقلة.

لقب (وزير) ومهامه تنفيذ تشريعات الحكومة الخاصة بالشؤون المتعلقة باتباعه من الطائفة الأرثوذكسية في الدولة.

ومع مرور الزمن وانهيار الامبراطورية العثمانية وقيام الدولة التركية، سحب عن البطريركية جميع هذه الميزات والحصانات وهاجر الكثير من أتباعها، حيث نجد أنها تتمتع اليوم بنوع من المعاملة الخاصة إلا أنها تخضع بالكامل للقانون الوطني التركي، الأمر الذي يعني عدم تمتعها كبطريركية بالشخصية القانونية الدولية كمدينة الفاتيكان.

- تأثير الكنيسة الأرثوذكسية في الحياة الدولية:

تأثير الكنائس الأرثوذكسية المختلفة في المجتمع الدولي أو حتى في مجتمع الدول القائمة على أرضها قليل جداً، لو قسناه بتأثير الكنيستين الكاثوليكية والبروتستنتية وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها:

1- تبعية هذه الكنائس للسلطة المدنية (الحكومات) في غالبية الدول المقيمة فيها والالتزام ظاهرياً بأوامرها نظراً لأن غالبيتها مقيم في دول اشتراكية شمولية ذات حزب واحد (تغيير الوضع الآن) أو في دول عربية وإفريقية يعكس الكنائس الأخرى، الكاثوليكية والبروتستنتية القائمة في دول غربية ديمقراطية ومنتجة بحرية الحركة والاستقلالية نوعاً ما في الدول القائمة على أرضها.

2- انقسام هذه الكنيسة إلى عدة كنائس مختلفة الأوطان والاتباع وحتى الرئاسة والإدارة، أي مستقلة عن بعضها البعض بالكامل.

3- عدم تفاهم هذه الكنائس فيما بينها، وعدم استطاعتها توحيد مواقفها الخارجية يعكس الكنائس البروتستانتية المتجمعة داخل مجلس الكنائس العالمي أو الكاثوليكية المرتبطة جميعها والموجهة من قبل المقر المقدس في روما. عدم التفاهم هذا أدى إلى مقارمة بعض كنائسها للتعاون مع الكنيسة الكاثوليكية الأمر الذي سبب

تغيب البعض وحضور البعض الآخر ومشاركته في مؤتمر المجمع الكنسي للفاتيكان الثاني، ولقد بدأ يظهر هذا التقارب بعد لقاء البابا بابلو السادس مع أئينا غوروس (البطريك الأعلى للكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين عام 1964).

ولقد ازدادت اللقاءات والمحادثات ما بين الكنيستين الكاثوليكية لدى المقر المقدس والأرثوذكسية في الاتحاد السوفييتي سابقاً وخاصة في مدينتي موسكو وليننغراد.

وكخلاصة نقول إن أثر الكنيسة الأرثوذكسية في الحياة الدولية غير واضح وقليل الأهمية نظراً للأسباب التي ذكرناها سابقاً وكذلك نظراً لعدم تأسيسها لمجلس عالمي يضم جميع كنائسها المختلفة ويخدم كأداة فعالة لها على المستوى الدولي. والاهم هو انشاق أو القطيعة بين بطريركيه موسكو وبطيركية القسطنطين في عام 1996.

ثالثاً - الديانة اليهودية

هي الديانة السماوية الأولى، ظهرت قبل مولد المسيح بعدة قرون، على أيدي أنبياء من العبرانيين، الذين يعود أصلهم إلى القبائل البدوية الأمورية، السامية الأصل، والتي حلت بعد هجرتها من جنوب الجزيرة العربية في بلاد سومر جنوب العراق الحالي. ومن ثم هاجرت بقيادة نبي الله إبراهيم الخليل عام 1805 ق.م إلى الديار الفلسطينية.

وكتبائل بدوية مغلقة، تربط فيما بينها "العصبية القبلية"، والتعصب والحسب، والسعي وراء الماء والكلاء، لم تستقر طويلاً في أراضي كنعان، بل شدت الرحال إلى بلاد مصر مع النبي يعقوب (إسرائيل) وذلك عام 1656 ق.م، واستقرت هذه القبائل في مصر عدة قرون، قبل أن تعود ثانية إلى أراضي فلسطين هرباً من بطش الفرعنة وكهنتهم، وهذه المرة على يد النبي موسى، وذلك عام 1250 ق.م، ولقد تاه قوم موسى أثناء اجتيازهم لصحراء سيناء أربعين عاماً، ولم يستطع عليه السلام الوصول إلى مقصده، بل مات في جبال مادبا من الضفة الشرقية لنهر الأردن، حيث حُمل رفاته ودفن في أرض فلسطين على بعد بضعة كيلومترات غرب نهر الأردن.

ودخل قومه البلاد، واصطدموا مع الفلسطينيين، ونظراً لتدهور الأوضاع في البلاد آنذاك، استطاعوا السيطرة على الأجزاء الوسطى منها، واحتلوا أورشليم (القدس) بمساعدة بعض القبائل المحيطة بفلسطين وبعض المرتزقة من الموابيين والأكوميين، وأسسوا مملكتهم عام 1035 ق.م على يد الملك داود ومن ثم خلفه ابنه سليمان، وبعد مماته خلفه بعض صغار الملوك، الأمر الذي أدى إلى انقسام مملكتهم إلى مملكتين، يهودا والسامرة، ومن ثم اندثرتا، إحداهما على يد الملك سرجون الثاني الآشوري عام 722 ق.م والذي نقلهم معه إلى آشور، والثانية على يد نبوخذ

نصر البابلي سنة 587 ق.م، حيث سبي أهلها بما يُعرف (بسبي بابل) وهدم
"معبدهم"؟

وفي هذه الفترة، يذكر التاريخ أن اليهود وضعوا مجموعة من القوانين
الدينية أي (الديانة اليهودية)، ولقد عاشوا في مجموعات منفصلة وبأحياء مغلقة في
هذه البلاد، أولاً تحت حكم الفرس ومن ثم جاء الاحتلال اليوناني عام 334 ق.م،
وبعد ذلك الاحتلال الروماني عام 63 ق.م، وبقوا هذه القرون يعيشون كرعايا
للمحتلين ولم يستطيعوا إعادة إنشاء دولة خاصة بهم.

ولقد عرفت فترة الاحتلال الروماني هذه ولادة السيد المسيح (عليه السلام)،
ولقد ثبتت الكتب السماوية المسيحية والإسلامية وكذلك التاريخ ملاحقة اليهود له،
أولاً عند ولادته، حيث قاموا بقتل جميع الأطفال الذين كانوا يولدون في المنطقة،
ومن ثم بعد دعوته للدين الجديد الذي كانوا يخشونه ويتنظرونه حسب قولهم،
فلاحقوه، والقوا القبض عليه بالاتفاق مع الرومان "وصلبوه": «وما صلبوه وما قتلوه
ولكن شُبِّهَ لَهُمْ...» الآية...صدق الله العظيم، وفيما بعد بدأوا يتحركون لإنشاء دولة
جديدة لهم ورفضوا إطاعة أوامر الامبراطور الروماني، الأمر الذي أدى بالقائد
الروماني (تيتر أو طيطوس) إلى ملاحقتهم وتدمير أحيائهم وتشتيتهم، حيث تفرقوا
على مدن موانئ البحر المتوسط والمدن التجارية الرئيسية الواقعة على الطرق
التجارية.

وكنا قد ذكرنا سابقاً عند تكلمنا عن الإسلام وجود بعض العائلات اليهودية
ذات النفوذ المالي في يثرب (مدينة الرسول محمد) ومعاداتهم له والتحالف مع قريش
ضده ومحاربته.

إن هذه الديانة، هي ديانة سماوية، يعترف بها الإسلام كما يعترف بالمسيحية، ولدت على يد النبي إبراهيم كديانة تؤمن بالله الواحد الأحد، وظهرت قوانينها وأصولها مع موسى (عليه السلام)، ويقال بأنها حُرقت بعد سبي بابل واطلاع اليهود على الشرائع البابلية. وتتماز بمعاداتها للديانات السماوية ولا تعترف بها.

ومنذ مطلع عصر الحضارة الأوروبية، بدأت تظهر بعض التجمعات لأتباع هذه الديانة في عواصم الدول الأوروبية، وكان المعبد أو (السيناغوغا) هو مركز تجمعهم، وامتازوا بأنهم كانوا يرفضون العيش في الريف، بل يتركزون في أحياء مكتظة خاصة بهم في وسط المدن، وباندفاعهم وراء جمع الأموال والتحكم في التجارة والصرافة وامتازوا بالرأبي، والسبب الذي أوصلهم إلى هذه المقدرة المالية هو أن الديانة المسيحية في العصور الوسطى كانت تحرم على المسيحي من أتباعها التعامل بالأموال، أي بإدانة الأموال بالرأبي للآخرين، وعليه تحول اليهود إلى الدائنين والمرايين الوحيدين في أوروبا والبحر المتوسط خلال العصور الوسطى، والمسيحيون تحولوا إلى المدتين الأمر الذي حرك العداوة ضدهم وسبب ملاحقتهم.

ولقد ثبت التاريخ أن بعض اليهود تولوا مناصب هامة في بعض البلدان الأوروبية وذلك في مرحلة الحروب الصليبية وخاصة بين عامي 1096 و 1215، وحينئذ على قصور ودول كثيرة بسبب أن الأمراء والزعامة من الشباب رافقت الحملات الصليبية، وبعد انتهاء هذه الحروب شعر المسيحيون بالوضع المميز الذي وصل إليه اليهود مما دفع بعضهم لإصدار مراسيم ملكية ضد اليهود، كالمرسوم الذي أصدره الملك فيدريك الثاني والذي ينص على أن جميع اليهود هم عبيد الأمير، وفي نهاية القرن الثالث عشر ومطلع القرن الرابع عشر بدأت مرحلة من الطرد الجماعي لليهود من عدة دول أوروبية كان أولها بريطانيا وذلك عام 1290، تبعها

طرد جزئي لليهود من فرنسا عام 1306 لحقه طرد جماعي عام 1394. ومن ثم طردوا من بعض الامارات الألمانية مثل كولونيا عام 1424 ومترامبورغ عام 1438 ونورمبرغ نفس العام 1438.

أما في شبه الجزيرة الايبيرية، فبعد سقوط غرناطة في 2 / يناير / 1492 شكلت محاكم التفتيش الشهيرة في نفس العام، وحصل طرد جماعي للمسلمين واليهود من إسبانيا، وفي عام 1496 حصل نفس الشيء في البرتغال.

كل هذه الحملات ضد اليهود في بعض الدول الأوروبية، دفعت بغالييتهم للهجرة إلى بلدان شمال أفريقيا ويولونيا والأراضي المنخفضة واليونان وتركيا، وبعضهم تحول إلى الديانة المسيحية بعد فرض الملوك الإسمان ذلك على من يريد البقاء من المسلمين واليهود في إسبانيا، وحدث نفس الشيء في البرتغال.

ومع تكوين الدول القومية في أوروبا وبداية تأسيس الجيوش النظامية ومتطلبات السياسة الخارجية وشن الحروب، كل ذلك دفع ببعض ملوك وأمرأ وسط أوروبا للاستدانة من أغنياء اليهود، حيث ازداد نفوذهم كثيراً، وأصبحوا من المستشارين والمقررين ويمكن تسميتهم بالدائنين للملوك والأمراء، واستمر الوضع هكذا حتى بدأت تظهر حركة القوميات في أوروبا في القرن التاسع عشر، وكأي أقلية أوروبية بدأ يهود أوروبا بالبحث عن "قومية" لهم، وأسروا من أجل ذلك الأداء السياسية ذات الغطاء الديني، أي - الحركة الصهيونية- والتي اتخذت من فقراء اليهود المتدينين ذوي الجنسيات المختلفة والموزعين على غالبية الدول الأوروبية غربا وشرقا ووسطها هدفاً لها من أجل قيامها بحجة إنقاذهم من مذابح كان يعرف المفكرون والأثرياء اليهود أنها ستصيبهم يوماً على أيدي مسيحي أوروبا.

وبالفعل وفي النصف الأول من هذا القرن، وبالأذات فيما بين الحريين أعاد التاريخ نفسه، وبدأت ملاحقة وطرد اليهود من غالبية دول وسط أوروبا. حيث هرب أغنيائهم إلى بريطانيا والأمريكتين وخاصة الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين، وجمع فقرائهم إلى فلسطين على يد المنظمة الصهيونية، الأداة السياسية التي أسست في نهاية القرن الماضي، والتي استطاعت أن تجمع وتوحد نفوذ اليهود الاقتصادي والمالي وتحصل على وعد من الحكومة البريطانية بإعطائها فلسطين لتتبنى وطناً قومياً للقراء اليهود عليها، ومن ثم بضغوطها على فرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى ذات المصالح في منطقة الشرق الأوسط وكذلك على الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أصبحت الدولة العظمى في العالم، استطاعت هذه الحركة الصهيونية أن تعلن قيام كيانها على غالبية تراب فلسطين، تبعتها بعد ذلك بعشرين عاماً باحتلال كامل ترابها، وبعد اتفاقية أوسلو بدأت بالانسحاب من الضفة الغربية وغزة بناء على جدول زمني ينتهي بانتهاء القرن ويؤدي إلى قيام دولتين فلسطينيه واسرائيليه على أرض فلسطين.

أتباع هذه الديانة عددهم محدود ولا يتجاوز حالياً الخمسة عشر مليون نسمة (15.000.000)؟. موزعين على بلدان العالم حسب الجدول رقم (6). والذي أضفنا إليه إحصائيات الكونغرس اليهودي التي نشرتها للجزاليم ريبورت الاسرائيليه في شهر ابريل / 1995 بتوزيعه جديد.

(٦) العدد الاجمالي 14.253.940. وذلك عام 1985 ونلاحظ انه في عام 1995 بقي الحد على حاله مع تغيرات في بعض الاحصائيات بسبب الهجرة من بلد لأخر.

الجدول رقم (5)

من الكتاب السنوي الفرنسي (Guide) لعام 1985
مجلة الجورناليم ريبورت الاسرائيلية لعام 1995.
توزيع اتباع الديانة اليهودية حسب القارات والدول

الدولة	العدد 1985	العدد 1995	الدولة	العدد 1985	العدد 1995
جمهورية أفريقيا			يوسلافيا	6.000	
ج. أفريقيا	118.000	114.000	صربيا ومونتنيرو		2.500
الجزائر	1.000	100	أمريكا الوسطى والجنوبية		
مصر	0.400	100	الأرجنتين	300.000	250.000
كولمبيا	25.000 (*)	3.000	بوليفيا	2.000	
كينيا	0.40		البرازيل	150.00	100.000
ليبيا	20		تشيلي	27.000	17.000
المغرب	18.000	7.500	كولومبيا	12.000	8.000
زامبياوي	3.800		كوبا	0.900	
تونس	4.500	2.500	كوستاريكا	1.500	2.500
موزمبيق		100	غواتيمالا	1.900	
أوروبا			بناما	2.000	4.500
إيطاليا		6.500	ألبانيا	1.200	
سلوفاكيا	6.000		المكسيك		40.000
فنلندا	6.000		كوريا	700	
لوكسمبورغ	446.000		الأكادور	1.000	1.000
النمسا	60.000		بورندورف		2.000
موناكو	40.000		البيرو	53000	5.000
روسيا البيضاء	34.000		الأرجنتين	50.000	30.000
لاتفيا	15.000		فنزويلا	15.000	18.000
أستراليا	3.000		أمريكا الشمالية		
الدانمارك	7.500	7.000	كندا	305.000	36.000
إسبانيا	10.000	15.000	الولايات المتحدة	5.781.000 (*)	5.800.000
فنلندا	1.320	1.300	المكسيك	37.500	
فرنسا	650.000	600.000	أيسلندا		
بريطانيا	410.000	300.000	السويد	3.200.000	4.420.000

(*) إحصائيات تقديرية لعام (1984). ولعام (1995).

(*) المصدر مجلة الجورناليم ريبورت الاسرائيلية 1995 والكتاب السنوي الفرنسي 1985 - P: 491 - Quid

(*) نسبة 40% من يهود العالم.

- الجدول من إعداد المؤلف -

القوى الدينية

فيلان	6.000	5.000	قنقستان	200	
الدولة	لعدد 1985	لعدد 1995	قنقولة	لعدد 1985	لعدد 1995
جندافيا	80.000	80.000	الهند	1.000	6.000
كروفتيا		2.000	الحراق	300	
لندرويم		1.000	ليران	28.000 ⁽²⁾	25.000
مالطا		قل من 100	اليابان	400	1.000
قيرص		قل من 100	لبنان	400 ⁽³⁾	قل من 100
النسا	13.000	8.000	سوريا	4.500 ⁽⁴⁾	
بادجكا	41.000	35.000	البن	1.200	
بافاريا	7.000	4.000	استراليا وزيلندا الجديدة	7000	100.000
لرلندا	4.000	1.800	الفلين		قل من 100
لوماليا	39.000	31.000	لندونسيا		قل من 100
لوكسمبورغ	1.000		كوريا الجنوبية		قل من 100
هولندا	30.000	30.000	لوزبكستان		45.000
بولارنيا	6.000	10.000	لنزيجان		25.000
رومانيا	60.000	15.000	كازاخستان		15.000
للسويد	16.000	16.000	جورجيا		13.00
سويسرا	21.000	19.000	ملاچيكستان		5.000
تشيكوسلوفاكيا	13.000		قرغيزستان		4.500
تركيا	18.000	20.000	هرلن كرنل		2.000
روسيا الاتحادية	2.678.000	600.000	تركمنستان		2.000

وأخيراً وإن كنا قد ذكرنا التنظيم السياسي الرئيسي لليهودية أي المنظمات الصهيونية العالمية، التي أنشأتها الحركة الصهيونية الأوروبية إلا أن تاريخها والذي وجدنا من الضرورة الإشارة إليه ملخصاً بقصد التعرف من خلاله على أن أتباع الديانة اليهودية هم أصحاب تنظيمات سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية مختلفة، يفوق عددها وفعاليتها جميع التنظيمات التابعة للديانات الأخرى بما فيها الكنيسة الكاثوليكية.

- (2) حركت نسبة كبيرة جداً منهم إلى اللسطين المحتلة (بما يعرف بقضية القلانتا)

(3) حجرة نسبة كبيرة منهم إلى اللسطين المحتلة بعد الثورة الإفريقية.

(4) هاجر غالبيتهم إلى اللسطين المحتلة بعد خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت عام 1982.

وعلى سبيل المثال لا الحصر تشير إلى أهم هذه المنظمات التي تتمتع بوضع استشاري لدى غالبية المنظمات الدولية وخاصة منظمة الأمم المتحدة، والتي كان لها الفضل في خلق الكيان الصهيوني في فلسطين، بالإضافة لعدد كبير من المنظمات الدولية المتخصصة مثل: اليونيسكو ومنظمة العمل الدولية واليونسيف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بالإضافة إلى بعض المنظمات القارية والإقليمية مثل: منظمة الدول الأمريكية ومجلس أوروبا والجماعات الأوروبية..

ومن أهم هذه المنظمات نذكر:

- 1- المنظمة الصهيونية العالمية: أسست عام 1897 وتضم مجموعة من المنظمات اليهودية من (50) دولة، مقرها الرئيسي مدينة القدس، ولها فروع في جنيف ولندن ونيويورك وباريس، ويصدر عنها مجلة أسبوعية باسم Israel Digest ومجلات شهرية مثل Folk und Sion و Economic Horizon و Israel Youth Horizon.
- 2- المجلس الدولي B'nai B'rith: أسس عام 1843 مقره واشنطن، أعضاؤه يبلغ عددهم (500.000) ألف نسمة، موزعون في (45) دولة، ويتمتع هذا المجلس بصفة استشارية في اليونيسكو والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ومجلس أوروبا.
- 3- لجنة التنسيق للمنظمات اليهودية: أسست عام 1947، مقرها واشنطن، تتمتع بوضع مستشار في اليونيسيف، ووضع خاص في مجلس أوروبا.
- 4- لجنة الاتحاد الدولي لجماعات الصداقة اليهودية - المسيحية: أسست عام 1955 مقرها لندن.

- 5- المجلس الاستشاري للمنظمات اليهودية: أسس عام 1946، مقره نيويورك، يتمتع بوضع استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة واليونسكو واليوتيسيف بالإضافة لوضع خاص في منظمة العمل الدولية ومجلس أوروبا.
- 6- المؤتمر اليهودي العالمي: أسس عام 1936، كخليفة للجنة الوفد اليهودي التي أسست عام 1918، ولعبت دوراً هاماً في مؤتمر السلام في فرساي (باريس) عام 1919، وفيما بعد تحت إشراف عصبة الأمم المتحدة لحماية الأقليات (القومية) في أوروبا. يضم المؤتمر حوالي (70) جمعيه يهوديه في العالم . مقره جنيف، وله فروع في بوينوس آيرس ونيويورك وباريس ولندن والقدس، ويصدر عدة نشرات ومجلات وصحف، ويتمتع بعضوية عدد كبير من المنظمات الدولية العالمية والإقليمية.
- 7- المجلس الدولي للمرأة اليهودية: أسس عام 1912 مقره لندن.
- 8- الفيدرالية العالمية لليهود السفارديم: أسست عام 1925، مقرها لندن.
- 9- الاتحاد الدولي للعمال اليهود: أسس عام 1947 مقره نيويورك.
- 10- الاتحاد العالمي للطلبة اليهود: أسس عام 1880 مقره جنيف.
- 11- وعشرات المنظمات في بلدان أمريكا اللاتينية يجمعها مؤتمر غام إقليمي.

رابعاً - الهندوسية:

هي "ديانة" أو فلسفة روحية لطائفة هندية في جنوب آسيا، كان يطلق على أتباعها سابقاً اسم جماعة اليرهمانيين ومن ثم عُرِفوا باسمهم الحالي الهندوس. وقد ظهرت هذه الديانة في القرن السادس عشر (XVI) قبل الميلاد.

ومعروف عن أتباع هذه الديانة أنهم من السلالات الهندية المحافظة والمغلقة على بعضها والمختلفة حتى فيما بينها، ونظراً لهذا الجمود الذهني لأتباعها وأنماط الحياة المختلفة التي يعيشونها وإتباعهم "ريجيم" خاص في مأكولاتهم مثل اليهود، حيث نجد أن لحوم البقر محرم أكلها عليهم نظراً لأنها مقدسة بالنسبة لهم. وهذه الأفكار سهلت:

- 1- دخول المستعمر البريطاني وسيطرته على المنطقة.
- 2- أن هذه المعتقدات وهذا الجمود الذهني يعتبران حجر عثرة أو عائق في سبيل تطوير وتغيير المجتمع الهندي.

أما تأثيرها في الحياة الدولية، فمقتصر على الهند وبعض الدول المحيطة (أنظر الجدول رقم 7)، أي تأثير إقليمي نوعاً ما وبعض التأثيرات للجاليات الهندوسية في المهجر وخاصة في بريطانيا.

أما على مستوى المنظمات الدولية غير الحكومية فليس لها منظمات تابعة ومسجلة لدى الأمم المتحدة أو حتى وكالاتها المتخصصة.

الجدول رقم (6)

توزيع أتباع الهندوسية حسب القارات

المصدر (Quid) - 1997

الرقم	القارة	العدد	ملاحظات
أتباع هذه الديانة يبلغ عددهم 764.000.000 مليون نسمة، موزعون على جميع القارات بالشكل التالي:			
1	آسيا	759.100.000	اقتبست هذه
2	أمريكا الجنوبية	900.000	الاحصائيات عن
3	أفريقيا	1.600.000	quid 1997
4	أوقيانوسيا	400.000	P: 563
5	أوروبا	700.000	
6	أمريكا الشمالية	1.300.000	

خامسا - البوذية:

هي "ديانة" أو فلسفة روحية ظهرت في القرن السادس ق.م، وسميت بهذا الاسم بالنسبة لمؤسسها بوذا (560-483 ق.م)، وقد انتشرت تعاليمه بسرعة كبيرة شرق الهند، وأصبحت الديانة البوذية من أهم عوامل التوسع الهندي واعتنقها الصينيون بعد مولد المسيح (ونقصد البلاد الصينية أي البلاد المعروفة اليوم بجمهورية الصين الشعبية وجميع بلدان جنوب شرق آسيا القارية) وتنتشر هذه الديانة حالياً في دول شرق وجنوب القارة الآسيوية. (انظر الجدول رقم 8) ولها تأثير روحي وسياسي كبير جداً على أتباعها، تدعو للعالمية والمساواة بين البشر واحترام حقوق الإنسان.

الجدول رقم (7)
توزيع أتباع الديانة البوذية حسب القارات
المصدر (Quid) - 1997

الرقم	اسم القارة	العدد بالملايين	ملاحظات
العدد الإجمالي للبوذيين المقيمين 338,600,000 في دول شرق وجنوب شرق آسيا بالإضافة إلى			
1	آسيا	336.800.000	
2	أوروبا	400.000	أقيمت هذه
3	أمريكا الشمالية	600.000	الإحصائيات عن
4	أمريكا الجنوبية	600.000	quid 1997
5	أوقيانوسيا	30.000	p:563
6	أفريقيا (موريشيوس)	20.000	
7	أوراسيا	400.000	

وقد أقيمت المراكز والاتحادات الوطنية البوذية أول تجمع لها أسمته منظمة الأخوة العالمية للبوذيين، واختارت بانكوك لتكون مقرها، كما أنها مسجلة بهذه الصفة لدى لجنة المنظمات الدولية غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

أهدافها: توجيه البوذية لخدمة التعاون الدولي والسلام العالمي.
أعضاؤها: الاتحادات والمراكز البوذية في البلدان التالية: بلجيكا وبرماتيا وسيلان (سيريلانكا) والصين وتشيكوسلوفاكيا والمملكة المتحدة والفلبين وأندونيسيا وإيطاليا واليابان وكمبوديا وكندا وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية ولاوس وماليزيا

ومونغوليا ونيبال وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية وسيكيم وسنغابور وسويسرا والسويد وتايوان والفيتنام و بلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً.

أجهزتها: تتكون هذه المنظمة غير الحكومية من الأجهزة التالية:

1- المؤتمر العام للمنظمة والذي يجتمع كل عام مرة واحدة.

2- والمجلس المركزي والذي يجتمع مرة كل عام.

3- اللجنة التنفيذية والتي تجتمع كذلك مرة كل عام.

وتصدر هذه المنظمة نشرة باللغة الإنجليزية تحت اسم:

The International Buddhists News Forum.

سادساً- الكونغوشية:

وهي "ديانة" أو فلسفة روحية، تعتبر أيديولوجية الدولة الصينية الإقطاعية خلال فترة حكم أسرة شو الشرقية، والتي حكمت منذ عام 770 حتى عام 256 ق.م، حيث عرفت هذه الفترة ضعف سلطة الأسرة الحاكمة، مما أدى إلى تقسيم الدولة إلى إمارات يزعمها السادة الإقطاعيين الذين واجهوا حروباً أهلية وعصياناً من الفلاحين والخدم ضد أميادهم بمساعدة القبائل الرُحل التي استطاعت القضاء على النبلاء وتدمير البلاد واستلمت الحكم فيها.

خلال هذه الفترة ولد الزعيم أو (المعلم) الصيني (كونج فو - تسي) المعروف باسم كونغوشويوس (551-479 ق.م.) والذي يُعتبر مؤسس هذه الديانة ذات التعاليم الفلسفية والاجتماعية القائمة على التسامح والتضامن الاجتماعي والاحترام المتبادل بين البشر (حقوق الإنسان).

أما عدد أتباعها وتوزيعهم الجغرافي حالياً، فهو مبين في الجدول رقم (9).

الجدول رقم (8)

عدد أتباع الديانة الكونفوشية وتوزيعهم على قارات العالم

المصدر (Quid) 1986

الرقم	القارة	العدد	ملاحظات
		168 615.000 مليون نسمة	أتباع الديانة يبلغ عددهم 168 615.000 مليون نسمة موزعون على آسيا وخاصة الصين الوطنية والصين الشعبية حيث تكثر غالبيتهم والبالغ عددها 167 907 800 نسمة أما البقية لموزعة بالشكل التالي
1	أمريكا	177.300	اقتبست هذه
2	أوروبا	507.000	الاحصائيات عن
3	أفريقيا	3.500	quid 1986
4	أوقيانوسيا	19.411	P: 437

نظراً لتبعية نسبة كبيرة من شعوب الصين لهذه الديانة، حاربتها الثورة الشيوعية قبل انتصارها ومن ثم بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية بزعامة ماوتي تونغ وذلك خلال المرحلة التي عُرفت بالثورة الثقافية.

وبعد تصفية وريثة ماوتسي تونغ والقضاء على من عرفوا باسم (عصابة الأربعة) واستتباب الأمر للزعامة الحزبية الحالية، بدأت هذه التعاليم الفلسفية تظهر مرة أخرى جنباً إلى جنب مع تعاليم وتوجيهات ماوتسي تونغ، وفي السنوات الأخيرة من هذا القرن بدء يظهر واضحاً عودة هذه الديانة لشعوب الصين.

الفرع الثالث

القوى العلمية والفكرية والإنسانية واللغوية والصحية من اتحادات ومنظمات وجمعيات ومؤتمرات دولية

تمهيد:

نظراً لأن الكتابة عن هذه المجموعة الكبيرة من (المنظمات) والتي غالبيتها منظمات دولية غير حكومية وتختلف فعاليتها باختلاف محيط نشاطاتها يتطلب موسوعة ضخمة فيما لو توفرت معلومات كافية عنها، لذا منقصر على ذكر بعض منها والذي قد يكون ذا فعالية دولية أكثر من غيره؟! ومن أهم مميزاتها أن بعضها معروف لدى العامة والخاصة والبعض الآخر مجهول، وعليه سنختار إحدى المنظمات المعروفة وهي منظمة الصليب الأحمر الدولي وننتجها بإحدى المنظمات المجهولة لدى الكثير من الناس وهي حركة البغواش....:-

أولاً - منظمة الصليب الأحمر الدولي (Croix Rouge)

هي منظمة "رحمة" إنسانية عالمية تضم التنظيمات التالية:-

1- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (C.I.C.R.): وهي منظمة سويسرية وطنية ذات بعد دولي أسسها هنري دونان (Dunant) وغوستاف موانيسي (Moynier) في نوفمبر عام 1864 في مدينة جنيف بسويسرا، تحت اسم اللجنة الدولية لإغاثة الجرحى، بهدف مساعدة جرحى الحروب في أوروبا والقيام بكل عمل القصد منه "الرحمة" نحوهم ونحو عائلاتهم، وقد أخذت اسمها الحالي منذ عام 1880.

ولقد كان من أولى أعمالها الدعوة التي وجهتها للدول الأوروبية لإنشاء جمعية وطنية للصليب الأحمر في كل دولة، حيث تمت الاستجابة السريعة على ذلك في حينه وتطورت مع تطور ظهور دول جديدة في العالم، لتعم جميع القارات، حيث

نجد أن غالبية دول العالم حالياً أنشأت هذه الجمعيات، وحتى حركات التحرير الوطنية كمنظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأت الهلال الأحمر الفلسطيني.

2- رابطة جمعيات الصليب الأحمر: ولقد أسست هذه الرابطة في جنيف عام 1919، وهدفها تنسيق التعاون بين مختلف الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر، والتي تسمى هكذا في جميع الدول الأوروبية والأمريكيتين وبعض الدول الإفريقية، وتسمى جمعية الهلال الأحمر في غالبية الدول الإسلامية وجمعية الأسد والشمس الحمراء في إيران.

تتمتع الرابطة بوضع استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بالإضافة لمنظمة اليونسكو، وتصدر نشرة شهرية أسمها: Panorama - ونشرة دورية كل ثلاثة أشهر تسمى: - The Red Cross World.

3- جميع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر بمختلف أسمائها التي ذكرناها سابقاً.

إذن فالعضوية بها هي لهذه التنظيمات الثلاث التي ذكرناها ولا بأس من تكرارها... وهي:-

1- اللجنة الدولية للصليب الأحمر السويسري.

2- رابطة جمعيات الصليب الأحمر الوطنية.

3- ممثلين من جميع جمعيات الصليب والهلال الأحمر الوطنية.

أما بنيتها الهيكلية: فيشبه إلى حد ما جميع المنظمات الدولية ذات التركيب العضوي البسيط وتتكون هذه المنظمة من الأجهزة التالية:

أ- المؤتمر الدولي: ويعتبر السلطة العليا للمنظمة ويضم ممثلين عن جميع الجمعيات الوطنية، وكذلك ممثلين عن الرابطة واللجنة الدولية بالإضافة للدول المشاركة في اتفاقيات جنيف الأربع.

ب- مجلس المندوبين.

ج- اللجنة الدائمة.

وتتمتع المنظمة بميثاق (دستور) خاص بها، علماً بأن جميع الأعضاء المشاركين يتمتعون بمواثيق خاصة فيهم تتماشى وتتطابق مع القانون المدني لدولهم.

هذا ما نستطيع أن نقوله بشكل عام ومختصر عن منظمة الصليب الأحمر الدولي، إلا أنه ونظراً لأهمية أحد أعضائها ودوره الدولي الكبير الذي خوله حياد بلاده في العالم أولاً، وأنه المؤسس والمحرك لنشاطات كل عمل "رحمة" إنساني عالمي ثانياً ... لا بد من التكلم وبإسهاب عن هذا العضو ونقصد بذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر (C.I.C.R.).

فإن كانت الجمعيات الوطنية هي مؤسسات وطنية تخضع للقوانين الداخلية لدولها ولا تتمتع بأية شخصية قانونية دولية، فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر رغم أنها مثلها مثل باقي الجمعيات الأخرى، مؤسسة وطنية مستقلة سويسرية النشأة، وعضويتها بالكامل من الرعايا السويسريين ومقرها جنيف، وتخضع للقانون المدني السويسري. إلا أنها تختلف عن باقي الجمعيات الوطنية لدورها الدولي الهام وفعاليتها الدولية التي برأينا تجعل منها شخصاً دولياً.

وقبل أن نتطرق إلى أهم الأدوار الدولية لهذه اللجنة المؤسسة الأولى للصليب الأحمر الدولي لا بد من الإشارة إلى أن التركيب العضوي للجنة مكون من ثلاثة أجهزة رئيسية هي:-

الجمعية (المادة السابعة من الميثاق) والمجلس التنفيذي (المادة الثامنة) والإدارة (المادة التاسعة).

أما الجمعية فهي الجهاز الأسمى وتتكون من ممثلي عن جميع أعضاء اللجنة، ولها رئيس ونائب رئيس هما في نفس الوقت الرئيس ونائب الرئيس لمنظمة الصليب الأحمر الدولي.

أما اللجنة التنفيذية، فتتكون من سبعة (7) أعضاء على أكثر وجه مختارين من قبل الجمعية، ومكلفة بالتسيير العام للمنظمة وبالمراقبة المباشرة للإدارة وتنفيذ قرارات الجمعية.

أما الجهاز الثالث - الإدارة - فهو المكلف بإدارة شؤون المنظمة أو (اللجنة الدولية) حسب توجيهات المجلس التنفيذي.

أما أهم مهامها الرئيسية فمنصوص عليها في المادة (4) الرابعة من ميثاقها وهي بالترتيب:-

1- مكلفة بالمحافظة على المبادئ الرئيسية لمنظمة الصليب الأحمر الدولي والواردة في بيانها الصادر عن المؤتمر العشرين الذي عقد في فيينا عام 1965.

2- مكلفة بجميع المهام الواردة في اتفاقيات جنيف، وأن تعمل جاهدة من أجل التنفيذ المخلص لها.

3- أن تعمل جاهدة من أجل كمال القانون الدولي الإنساني.

4- أن تضمن عمل الوكالات للمركزية للإعلام المشار إليها في اتفاقيات جنيف.

بالإضافة لما ذكرناه ، لا بد وأن نشير إلى العلاقة التي تربط اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمنظمة أو (منظومة) الصليب الأحمر الدولي من جهة ومن جهة أخرى بعلاقاتها مع رابطة جمعيات الصليب الأحمر (العضو الثاني في المنظمة).

أما بالنسبة لعلاقات اللجنة مع المنظمة الأم أو منظمة الصليب الأحمر الدولي، فإن موثيق هذه المنظمة الأخيرة تعتبر كقاعدة أساسية لنظام أعلى بالنسبة لميثاق اللجنة، فالمادة 2 البند 6 من موثيق الصليب الدولي تنص على أن اللجنة لا تستطيع أن تتخذ أي قرار مخالف لهذه الموثيق، مما يعني أنه عندما يجري تعديل في هذه الموثيق تكون اللجنة ملزمة بتعديل ميثاقها بما يتماشى مع هذه الموثيق.

ورغم أن اللجنة تتمتع ببعض الاستقلالية عن المؤتمر الدولي المعتبر الجهاز المقرر الأسمى لمنظمة الصليب الأحمر الدولي، إلا أن هذه الاستقلالية مشروطة ومحددة، فالمادة 2 البند 6 لموئيق الصليب الأحمر الدولي تنص على أن اللجنة ليست باستطاعتها اتخاذ قرار مخالف لقرارات المؤتمر وكذلك فإن المؤتمر باستطاعته تكليف اللجنة القيام بمهام، وكما يقوم المؤتمر بحل الخلافات ما بين اللجنة والرابطة الدولية لجمعيات الصليب الأحمر.

هذه الرابطة تعتبر كفدرالية دولية للجمعيات الوطنية المختلفة وتتمتع بعضوية المنظمة إلى جانب اللجنة كما بينا سابقاً، ورغم استقلاليتها الأولى عن الأخرى، بصفة أن اللجنة هي جمعية وطنية مويسرية والرابطة كما قلنا اتحاد يضم جميع الجمعيات الوطنية، إلا أنها يجب أن يحافظا على اتصال مستمر فيما بينهما من أجل تنسيق نشاطاتهما على خير وجه وتجنب تطابق المهام فيما بينهما، وذلك حسب نص المادة (8) من موثيق الصليب الأحمر الدولي، وعليه فإن هذه المهمة ممكن أن تتحقق عبر تقامم فيما بينهما يتم من خلال اجتماع ممثلين عنهما مرة واحدة شهرياً على الأقل أو من خلال ممثليهما المعتمدين لدى بعضهما البعض.

أما العلاقة فيما بين اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية فيعبر عنها بأن اللجنة هي الجهاز المكلف بقبول أي جمعية وطنية تنشأ أو يعاد إنشاؤها، كعضو في نظام الصليب الأحمر الدولي.

وبناء على ما ذكرناه، نخرج بنتيجة أن اللجنة الدولية هي (مؤسسة) أو جهاز مستقل داخل نظام الصليب الأحمر الدولي نظراً لبعض المميزات التي ذكرناها، إلا أنه يجب عليه أن يوفق مع ما هو وارد في مواثيق المنظمة ويتبع نوعاً ما قرارات المؤتمر الدولي العام للصليب الأحمر.

وقبل أن نتطرق إلى البحث عن الشخصية الدولية للجنة الصليب الأحمر لا بد من الإشارة إلى "الوضع الخاص" للجنة بالنسبة للقانون السويسري، فاللجنة تعتبر جمعية وطنية سويسرية تخضع للمادة (60) وما يليها من القانون المدني السويسري، علماً بأن هذه المادة تنص على أن شرط الحصول على الأهلية القانونية يستلزم أن يكون للمؤسسة قانون أساسي أو لائحة، وعليه فإن اللجنة تتمتع بهذا الشرط منذ عام 1915 عندما وضعت أول لائحة لها الأمر الذي يترتب معه استيفاء هذا الشرط أن تخضع اللجنة قانونياً للقانون السويسري الذي بموجبية تطبق عليها الحريات والضمانات المنصوص عليها في الدستور الفيدرالي وقانونها يتماشى مع أحكام القانون المدني السويسري.

ولكن رغم هذه التبعية الكاملة للجنة الصليب الأحمر الدولي للقانون السويسري كجمعية أهلية سويسرية. هل بإمكاننا أن نعتبر هذه اللجنة شخصاً دولياً؟

ومن أجل الإجابة على هذا السؤال يجب أن نستعرض أدوارها الدولية أي علاقاتها الخارجية لنخرج بجواب على ذلك...

- اللجنة الدولية أولاً وقبل كل شيء - مهمتها دولية قبل أن تكون وطنية، فهي عادة ما تكلف بمهام خاصة وذقيقة كتبادل الأسرى في الحروب بالإضافة لقيامها بدورها كوسيط دولي مقبول من جميع الأطراف لإدارة المفاوضات وتبادل الأسرى بين الدول وبين هذه الأخيرة وحركات التحرير، وزيادة الأسرى في معتقلاتهم، وحمل رسائل منهم وإليهم، والاطلاع على أحوالهم، وكل ذلك يتم بموافقة الدولة المعنية بالأمر.

- وبالإضافة لإمكانية اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أن تقوم بدور قوة حماية، وتفسيراً لذلك نضرب مثلاً على الاتفاق الذي وقع بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في 13/ مارس / 1947 والخاص بالأسرى الألمان في الحرب العالمية الثانية الذين تم اعتقالهم في الأراضي الفرنسية، وقد أوكلت هذه المهمة الشاقة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي كانت تمارس مهامها عبر ممثلها في الأراضي الفرنسية، وذلك باستلام قوائم بأسماء الأسرى مرتين في الشهر (وخاصة الذين قبلوا الخدمة كعمال أجانب في فرنسا) وتقوم بمهمة قوة حماية بالنسبة لهؤلاء الأسرى الألمان.

وهذه الصفة أو هذا الدور يعطي اللجنة حقوقاً ويفرض عليها واجبات يجب أن تؤديها، مما يجعل منها شخصاً دولياً، يوقع على اتفاقيات مع الأطراف الدولية الممتازة ويشرف على رعاية دول ثالثة ويدير شؤونهم.

- بالإضافة للمهام التي ذكرناها سابقاً نضيف إليها مسؤولية اللجنة بإدارة وتوجيه الخدمات الدولية للبحث عن المفقودين من جراء الحروب والكوارث الطبيعية (اتفاقية بون عام / 1955)، وذلك دفع باللجنة إلى أن تصبح المخاطب الأول والمفضل نظراً لوضعيتها المحايدة، المعبر عنها بتبعتها وهويتها السويسرية الموثوق بحيادها عالمياً.

وعليه نجد أن اللجنة قد وقعت عدة اتفاقيات ثنائية مع عدة جمعيات وطنية للصليب الأحمر وحتى مع الدول، وفي مجالات مختلفة، ومثالاً على ذلك نذكر مايلي:-

1- اتفاقية اللجنة الدولية مع غالبية الأطراف المتنازعة في الحرب العالمية الثانية، وفيما بعدها، وفي عدة مناسبات، خاصة في عام 1955 عندما كُلفت اللجنة برئاسة وأدارة المصلحة الدولية، التي مقرها (Arolesn) بألمانيا الغربية، للبحث عن الأشخاص المفقودين، وهذه المصلحة مكونة من الدول التالية: أمريكا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ واسرائيل.

2- اتفاقية اللجنة الدولية ورابطة جمعيات الصليب الأحمر الدولية مع الحكومة الهنغارية في 1959/11/16، لمراقبة عمليات الإنقاذ.

3- اتفاقية اللجنة مع حكومة اليونان في 1969/11/3 بخصوص إشرافها على الزيارات والمساعدات لبعض المعتقلين السياسيين وعائلاتهم.

4- بالإضافة لتوقيع اللجنة الدولية لعدة "اتفاقيات مقر" لإقامة ممثلها في كثير من الدول وتمتعهم بالحصانات والامتيازات التي تيسر لهم أعمالهم بحرية كاملة من تدخلات غير مرغوب فيها من قبل هذه الدول تذكر منها على سبيل المثال :- الكاميرون (1972) وتوغو وقبرص والأرجنتين (1975) ولبنان وجنوب أفريقيا (1978) والموزمبيق وكولومبيا والسلفادور ونيكاراغوا (1980).

5- بالإضافة لما ورد فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر أعطيت الحق بممارسة مسؤوليتها لحماية موظفيها ومستخدميها، وكذلك فإنها أعطيت الحق بممارسة مهام (شبه قضائية) بدل الدول.

بعد هذه الأمثلة، نقول بأن ما ذكرناه، كان كافياً لأن يعطي اللجنة الدولية للصليب الأحمر شخصية دولية ويجعل منها شخصاً دولياً فعلاً، حيث يتواجد

موظفوها ومستخدموها في كل مناطق الحروب والكوارث وفي المؤتمرات الدولية التي تبحث مشاكل إنسانية وتبسط من أجل حرية الفرد وكذلك تجد وسائل نقلها المتنوعة التي تحمل اسمها وشعارها أما علمها المميز، والذي يشبه إلى حد بعيد العلم السويدي، فهو موجود حيث تمارس نشاطاتها الدولية. بالإضافة للمهام التي تخولها إياها اتفاقيات جنيف لعام (1949) والبروتوكولات اللاحقة لها (1977)، أو عملها كنوع حماية أو توقيعها لاتفاقيات دولية أو تمتعها بحصانات وامتيازات حيث تواجدها أو قيامها بأعمال قتالية وكل ذلك يعني تحملها للمسؤولية الدولية مما يعني أنها شخص قانوني دولي.

وبالإضافة نذكر أن اللجنة قد قامت بالمشاركة بوضع اتفاقيات جنيف، وحملت على عاتقها إعداد البروتوكولات الإضافية لهذه الاتفاقيات والتي قدمت للمؤتمر الدبلوماسي للأمم المتحدة الذي عقد ما بين 1974 و 1975 من أجل تقييد وتطوير القانون الإنساني الدولي، الأمر الذي أدى إلى توقيعها.

وبناء على كل ما سبق نقول ان دل ذلك على شيء فأنما يدل على فعالية اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبالتالي على أنها شخص دولي مميز.

ثانياً- حركة البوغواش: (Pugwash)

وتسمى أيضاً بمؤتمر البوغواش للعلوم والقضايا الدولية. وتعتبر واحدة من أهم الجمعيات ذات الصلة العلمية التي تختص بقضايا السلام، وكانت نشأتها نتيجة فكرة ظهرت عام 1954 تتلخص في عقد اجتماع لعلماء العالم أجمع بهدف دراسة المخاطر التي يمكن أن تسببها للحروب النووية والعمل على منع نشوب مثل هذه الحروب ومن ثم تنوير الرأي العام العالمي بهذه المخاطر.

هذه الفكرة ظهرت عن طريق إعلانين متشابهين، أولهما للرئيس الهندي جواهر لال نهرو، وثانيهما للفيلسوف الإنجليزي راسل، وقد لقا ترحاباً وتأييداً من مجموعة من العلماء الفيزياء ذوي الشهرة العالمية عبر بيان موقع من قبل العلماء التالية أسماؤهم وذلك في أبريل ومايو من عام 1955 والمنشور في لندن يوم 1955/7/9. وهم:-

L. Infeld, P. Bridgman, N. Borh, Einstein, L. Pauling, H. Mueller, F. Jolliot- Curie, Hidiki Yakawa, J. Rotblat, C. Powell.

وعلى هذا الأساس تمت الدعوة لعقد لقاء عام في دلهي الجديدة وذلك في نهاية عام 1965، إلا أن الظروف الدولية السيئة آنذاك منعت انعقاد هذا اللقاء، كرد فعل على ذلك قام المليونير الأمريكي C.Eaton بالدعوة لعقد هذا اللقاء في بيته الواقع في إقليم اسكتلندا الجديدة في كندا والمسمى فيلا (Pugwash)، وقد قوبلت هذه الدعوة بالترحاب من قبل جميع العلماء وتم عقد المؤتمر في يوليو من عام 1957 حيث شارك فيه (22) عالماً من الشرق والغرب و برئاسة الفيلسوف راسل، حيث اتفق الجميع على تأسيس جمعية.

وحملت هذه الجمعية الدولية اسم (الفيللا) التي عتد فيها هذا اللقاء الأول، وهكذا صارت تعقد مؤتمرات دورية سنوية في مناطق مختلفة من العالم وتطورت حيث صارت تعقد مرتين في العام الواحد.

ونظراً لازدياد عدد أعضائها ومشاركة علماء ومفكرين وختى ماليين وسياسيين فيها (بتراوح عددهم ما بين 130 و 220 عضواً : إحصائيات عام 1984) بدأت تأخذ طابع قاري متفرع عن العالمي حيث تعقد مثلاً على مستوى

الأعضاء في القارة الأفريقية والأوروبية. وقد عقدت عشرات المؤتمرات في عدة عواصم ومدن وحتى قرى سياحية. في مختلف قارات العالم^(١).
أما أعضاء المؤتمر فهم جماعات البوغواش في ثلاثين دولة (إحصائيات عام 1974). ورغم قدمها فهي ذات دلالة.

- (١) مكان وزمان المؤتمرات التي عقدتها حركة البوغواش منذ عام 1957 حتى 1976:-
- المؤتمر الأول في فيلا بوغواش في إقليم اسكتلندا الجديدة في كندا بتاريخ يوليو / 1957.
- المؤتمر الثاني : عقد على بحيرة باولورب في إقليم كيبك بكندا في أبريل / 1958.
- المؤتمر الثالث في فيينا بالنمسا في سبتمبر / 1958.
- المؤتمر الرابع في بادن قرب فيينا في يونيو ويوليو / 1959.
- المؤتمر الخامس في فيلا بوغواش / كندا في أغسطس / 1959.
- المؤتمر السادس في موسكو ، نولمير ونيسمير / 1960.
- المؤتمر السابع في فيرمونت ولاية فينيزي / الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر / 1961.
- المؤتمر الثامن في Stawo بسلانفا لكثير / 1961.
- المؤتمر التاسع في كمبردج سبتمبر / 1962.
- المؤتمر العاشر في لندن سبتمبر / 1962.
- المؤتمر الحادي عشر في Dubrovink (بوغسلافيا) سبتمبر / 1963
- المؤتمر الثاني عشر في Udapur (الهند) يناير / 1964
- المؤتمر الثالث عشر في Karloveg-Varg (تشيكوسلوفاكيا) سبتمبر / 1964
- المؤتمر الرابع عشر في فينيسيا (إيطاليا) سبتمبر / 1965
- المؤتمر الخامس عشر في لاديس لوبا أبريل / 1966
- المؤتمر السادس عشر في Sopot (بولوانيا) سبتمبر / 1966
- المؤتمر السابع عشر في Marienbad (تشيكوسلوفاكيا) مايو / 1967.
- المؤتمر الثامن عشر في Romneby (السويد) سبتمبر / 1967. نيس في (فرنسا) سبتمبر / 1968.
- المؤتمر التاسع عشر في Sochi (الاتحاد السوفييتي) كثير / 1959.
- المؤتمر العشرون في Fontane (بلغاريا) أبريل / 1973. سبتمبر / 1970
- المؤتمر الحاد والعشرون في Sinaia (رومانيا) أغسطس / 1972
- المؤتمر الثاني والعشرون في Oxford (المملكة المتحدة) أغسطس / 1972.
- المؤتمر الثالث والعشرون في Druzhiba.
- المؤتمر الرابع والعشرون في فيينا سبتمبر / 1974.
- المؤتمر الخامس والعشرون مارس (الهند) يناير / 1976.

أما بالنسبة للأجهزة الرئيسة للحركة:

فبالإضافة للجنة الدائمة كجهاز رئيسي توجد الأمانة العامة ومقرها لندن ولها مكاتب دائمة في كل من كمبودج في بريطانيا وموسكو في الاتحاد السوفييتي سابقاً.

وهذه المنظمة (الحركة) مسجلة لدى الأمم المتحدة كمنظمة دولية غير حكومية وتتمتع بوضع استشاري.

ويصدر عنها نشرة دورية كل ثلاثة شهور تحمل اسم Pugwash Newsletter.

الفرع الرابع:

(LOBBY) اللوبي

أخترنا هذا العنوان اللوبي (Lobby) وليس الجماعات الضاغطة (Pressure Groupe)، لنحدد بهذه التسمية قطاعاً محدداً من ضمن القوى غير الوطنية، لأن غالبية هذه القوى، يرأينا، هي جماعات ضاغطة، إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن هدفها كمصالح منظمة التأثير على أجهزة القرارات السياسية الوطنية والدولية وتوجيهها لاتخاذ قرارات تتماشى مع مصالحها أو أفكارها.

وكما قلنا في تقديم الفصل الرابع من أننا سنخصص مبحثاً خاصاً لهذا. القطاع من الجماعات الضاغطة الذي درجت العادة على تسميته "باللوبي" رغم خطئه اللغوي، ودرجت وسائل الإعلام على تكرار هذا المصطلح يومياً دون تحديد لماهيته الأكاديمية، وعليه سنحاول في السطور التالية توضيح هذا المفهوم.

هذا المصطلح (اللوبي) يعني لغوياً البهو (Coulisses) أما أكاديمياً فهو من أصل أنجلومكسوني واستُخدم لأول مرة للإشارة إلى المحادثات والمفاوضات غير الرسمية التي تجري في البهو، أو كما تسمى عادة في (الكواليس)، وقد بدأ بترداد هذا المصطلح في أمريكا وبريطانيا على الخصوص وذلك عندما بدأت تظهر مجموعات ضاغطة تعمل بشكل عام في داخل البرلمانات الوطنية، ليس في قاعة الاجتماع للعام بل خارجها أي في البهو أو المطعم والمقصف أو حتى الغرف وأماكن اجتماعات اللجان ... أي في الكواليس.

وهذه (اللوبيات) هي عبارة عن جماعات منظمة علنية أو سرية هدفها الضغط أو التأثير على السلطات السياسية عبر تجريك الرأي العام وتوجيه قرارات البرلمان من أجل مطابقة سياسة الحكومة بما يتماشى مع مصالح هذه الجماعات.

هذا المفهوم عام إذ يشمل الجماعات الضاغطة ذات المصالح الوطنية أولاً، والجماعات ذات المصالح خارج حدود أوطانها أي الدولية ثانياً، الأولى، تعتبر من اختصاص علم السياسة المعاصر حيث أصبحت تعتبر موضوعاً أو قطاعاً هاماً لكثير من الباحثين السياسيين الذين يحاولون الدراسة والبحث والتقيب وراء هذا الموضوع الشيق. أما الثانية، فبدأت منذ زمن قريب تأخذ مكانها الهام كموضوع رئيسي لدارسي العلاقات الدولية، رغم غموض بعضها وتشعباتها وسريتها.

وتمشياً مع اهتمامنا كدارسي علاقات دولية، تهتمنا جماعات الضغط ذات المصالح الدولية التي هي بدورها تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: جماعات ضاغطة وطنية قوية تبحث عن مصالحها الخاصة التي تمتد إلى ما وراء حدود بلدانها الأصلية، كشركات البترول مثلاً.

القسم الثاني: جماعات ضغط دولية، تمارس مهامها عبر تنظيمات عبر وطنية بشكل مباشر أو غير مباشر على المسرح الدولي، وذلك من خلال تحريكها لحكومات دول أو برلماناتها لاتخاذ مواقف تتماشى مع مصالحها في داخل منظمات أو مؤتمرات أو أحداث دولية أو كدور وسيط.

وعليه فمن جهة أولى نجد بأن الجماعات الضاغطة الوطنية ذات المصالح الدولية والتي تشكل القسم الأول تمارس ضغوطها على حكوماتها بهدف توجيه سياساتها الخارجية ونوعاً ما الداخلية بما يتماشى مع مصالحها متبعة عدة وسائل وطرق مختلفة من أجل الوصول إلى أهدافها مثل:-

1- التيام بمهام أو مساع بهدف إقناع السلطات المختصة في الحكومات "بعدالة" مطالبها وبأنها تتماشى مع المصالح القومية للدولة، وذلك بتقديمها النصيح (The Best Advise) كما يسمونها الاختصاصيون الأنجلوسكسون، ويتم ذلك بتقديمهم لوثائق ودراسات مقنعة (معدة باعتماد بواسطة خبراء أكفاء)، وغير

محادثات مباشرة بين ممثلين لهذه المصالح المنظمة مع وزراء وبرلمانيين أو موظفين ساميين.

2- إضداد برلمانيين أو موظفين ساميين عبر تقديم مبلغ من المال دفعة واحدة أو مرتب شهري. أو بتأدية "خدمة" تقوم بها مؤسسة ما تابعة لإحدى قوى الضغط هذه، وهذه الخدمة عبارة عن تشغيل عضو من العائلة أو صديق أو أحد أبناء أو أقارب المتنفيين في منطقة النائب البرلماني الانتخابية، أو بتقديم الهدايا أو دعوات للعشاء أو دعوة لقضاء إجازة نهاية الأسبوع (Weekend) أو العطلة الصيفية... إلخ. على حساب هذه القوة الضاغطة.

3- تهديدات وعرض للقوى وإبترازات ووسائل أخرى من أجل الوصول إلى أهدافها، أسهلها تهديد البرلماني بعدم انتخابه مرة أخرى أو مقاطعته أو وضع العراقيل في طريقه أو دفع مجموعات كبيرة من دائرته الانتخابية للطلب منه بتقديم ما لا يستطيعه. وكذلك بتهديده وإبترازه أياماً قبل طرح قضية ما على البرلمان وذلك عبر الطلب من آلاف العناصر توجيه رسائل وبرقيات ومخابرات هاتفية وجمع التوقيعات أو حتى احتلال المنابر للخطابة أو اجتياح أروقة المحافل البرلمانية... إلخ.

وبالنسبة للوزراء فغالباً ما يظهر في التهديد بإسقاط الوزارة أو تعديلها لإخراج هذا الوزير أو ذاك، ويتم ذلك عبر دفع بعض النواب الوزراء أو النواب الأصديقاء أو بعض القوى التأثيرية على البرلمانيين إن كان هنالك تحالف حكومي... إلخ.

أما بالنسبة للموظفين فالتهديد بطردهم من وظائفهم أو تجميد درجاتهم أو نقلهم إلى مناطق نائية أو إبترازهم عبر وسائل كثيرة يتقنها عملاء هذه القوى الضاغطة.

4- ملكية وسائل الإعلام من تلفزة وإذاعات وصحف واستغلالها كقوة مؤثرة في توجيه الرأي العام، هذا الرأي الذي يعتبر عرضياً ومقلباً ومهيجاً فني نفس الوقت. ومن السهولة اللعب بعواطفه وتحريكه حسب مشينة محركه، ويتم ذلك عبر أهم وسائل التوجيه ألا وهي وسائل الإعلام، لذا نجد قطاعاً كبيراً من المتخصصين في هذا "الفن" يُستخدمون من قبل أصحاب المصالح أو حتى الحكومات لتوجيه الأفراد مع أو ضد مصلحة ما.

ومن جهة ثانية، فإن هذه الجماعات (اللوبيات) باستطاعتها التحرك والعمل على المستوى الدولي باستقلالية أو على هامش حكوماتها إلا أن ذلك يتطلب مقدرة وقوة ووسائل ليست بالعبادية، وكمثال نقول شركة الفواكه الأمريكية الشمالية ذات المصالح الضخمة في أمريكا الوسطى والكاربي، والتي تنصرف في هذه الدول وحكوماتها كإحدى فروع شركتها الرئيسية وتبنى أنظمة دكتاتورية إقطاعية أو عسكرية لبعض الأقليات التي تتحكم في معيشة وحياة جميع سكان هذه الدول وتقف معارضة للحكومات "نسبه الديموقراطية" لبعض منها وخاصة التي تطالب باستقلالية اقتصادية أكبر ويتغير في التركيبة الاجتماعية في بلادها.

وكمثال آخر شركات البترول الأمريكية ذات المقدرة والقوة الضخمة والتي كانت تعمل لفترة زمنية طويلة باستقلالية عن حكومات دولتها، بعكس الشركة البريطانية التي كانت تخدم كستارة للمصالح الوطنية البريطانية، والسبب عائد لسيطرة الحكومة البريطانية على أغلبية أسهمها. أو شركة (I.T.T) الأمريكية ودورها في توجيه السياسة الأمريكية بما يتماشى مع مصالحها في تشيلي مثلاً. أو جمعيات المزارعين الأمريكيين وضغوطهم المستمرة على الإدارات الأمريكية من أجل بيع إنتاجهم من الحبوب للاتحاد السوفييتي سابقاً.

أما القسم الثاني فهو يضم جماعات الضغط الدولية والتي تمارس مهامها مباشرة على المسرح الدولي لدى الدول أو المنظمات الدولية كالأمميات الحزبية أو النقابية أو الجمعيات والمؤسسات الدينية أو الروحية أو الإنسانية، والتي في غالبيتها هي منظمات دولية غير حكومية ولها وضع دولي استشاري فعال خاص ومعروف. وبشكل عام فمن بين القوى الضاغطة والمؤثرة على المستوى الدولي نذكر كذلك القوى الاقتصادية من شركات تجارية ومالية رأسمالية فيما بين الحربين.

ومنذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم تحولت الشركات الصناعية للأسلحة والمركبات العسكرية الضخمة للتأثير في القرارات الدولية وفي جميع الدول الكبرى بلا استثناء شرقية أكانت أم غربية.

وكذلك في هذه المرحلة، مرحلة النظام الدولي الحالي، وفيما يخص المصالح الإمبريالية للقوى الغربية، بدأت تتحرك (لوبيات) دولية في داخل المنظمات الدولية تؤثر في السياسات الخارجية ليس فقط لدولة واحدة بل لعدة دول تجمعها مصالح موحدة وكذلك تأثيرها على توجيه التصويت وخاصة في الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية البيروقراطية الأخرى... ومثال على ذلك ما كان يسمى "باللوبي الصيني" والمقصود هنا (الصيني الوطني أو الفرعوني) في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي عطل احتلال الصين الشعبية لمقعدها في المنظمة العالمية وبقي يدعم احتلال فرموزا لهذا المقعد حتى عام 1971. أو "اللوبيات" لألمانيا الغربية التي كانت تعارض وباستمرار دخول ألمانيا الشرقية للمنظمات الدولية المتخصصة.

وكذلك فإن المؤسسات عبر الوطنية أسست لوبياتها الأولى، ففي عام 1949 ظهر أول لوبي صيني "مضاد للشيوعية" قاد حملة ضد جمهورية الصين الشعبية ودعم نظام شان كاي شيك، ولقد كان الممثلان أو الناطقان باسم هذا اللوبي في الكونغرس الأمريكي هما النائبين كيتيدي ونيكسون (الرئيسين الأمريكيين لاحقاً).

وفي عام 1966 ظهر لوبي صيني آخر من أجل دفع الولايات المتحدة لتطبيع علاقاتها مع الصين الشعبية ممول من قبل مؤسسات روكيفيلر وفورد.

إذن هذه الجماعات الضاغطة ذات المصالح الخاصة على المستوى الدولي والتي لها دور تأثيري على حكوماتها وحكومات دول أخرى، وتوجيهها لتحقيق مصالحها رغم أنها تعد بالعشرات، إلا أن أهمها وخاصة لنا كعرب وكمثال ينطبق مئة بالمئة على ما سميناه "لوبي" وميزناه عن القوى الضاغطة المنظمة الأخرى هو (اللوبي الصهيوني) في غالبية الدول الفاعلة أو دول "الممثلين" الدوليين، أو على مستوى جميع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية تحت إشراف وإدارة المنظمة الصهيونية العالمية التي استطاعت وبعد تأسيسها عام (1897) بفترة زمنية قصيرة انتزاع وعد بلفور عام (1917) من الحكومة البريطانية. والذي ينص على إقامة دولة يهودية رغم جميع التسميات الأخرى من "مكان" أو "وطن قومي" لليهود في فلسطين، فإن هذا الرعد الذي انتزع من قبل الصهاينة باسم أغنى أعضاء اليهود البريطانيين آنذاك، اللورد روثشيلد (كفرد) فقط ولكنه فرد فاعل وبعده جاء دور الحركة الصهيونية بالتأثير في مؤتمر الصلح عام 1919، في باريس، وبعد ذلك دورها بالمشاركة في إنشاء ومسيرة المنظمة العالمية - الأمم المتحدة - التي استطاعت الحركة الصهيونية أن تسترعى منها اعترافاً بإنشاء "دولة إسرائيل" على التراب الفلسطيني أولاً، واعترافاً دولياً من جميع القوى الفاعلة آنذاك بما فيها الاتحاد السوفييتي الذي تسابق مع الولايات المتحدة للاعتراف بهذا الكيان المصطنع ثانياً، وبالاستمرار بالمحافظة على بقائها وعلى كيانها وعلى وجودها داخل المنظمات الدولية، أو حتى كتغطية لكل أعمالها الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني خاصة والشعوب العربية عامة ثالثاً، وكل ذلك عبر اللوبي أو الجماعات الضاغطة التي تتبع هذه الحركة الصهيونية ذات النفوذ والانتشار العالمي والمتواجدة على مختلف المستويات والتنظيمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وما علينا إلا العودة للترع الثاني/ 3 لقراءة ما كتبنا، عن الديانة اليهودية فكلاهما يكمل الآخر.

الفرد والعائلة
والقبيلة

الفصل الخامس

الفرد والعائلة والقبيلة ١

كنا قد أشرنا في المبحث الأول من الفصل الأول حين تكلمنا عن التطور التاريخي للوحدات السياسية أنها تطورت بالشكل التالي: الفرد ثم العائلة فالقبيلة فالمدينة - الدولة، أول وحدة سياسية عرفها المجتمع الدولي، هذا إن دل على شئ، فإنما يدل على أن الفرد هو أساس المجتمع، إذن هو الشخص المؤسس الأول لهذا المجتمع، إلا أنه كفرد لا يستطيع أن يتعامل بمفرده، وكان لا بد له من أن يتجمع مع أفراد آخرين من أجل أن يصبحوا مجموعة أي (قوة) تقوم بالتعامل مع مجموعات (قوى) أخرى. هذه المجموعات معبر عنها بالعائلة ومن ثم بالقبيلة(*)... والآن ومع التطور البطيء الذي حصل في المجتمع الدولي خلال عشرات القرون أصبحت الدولة في العصر الحديث هي المعبرة عن تجمع الأفراد والعائلات والقبائل وهي المنطة لشؤونهم والناطقة باسمهم أي الممثلة لهم على مستوى التعاملات الدولية، ونظمت هذه العلاقات قانونياً وسياسياً واجتماعياً ما بين الفرد والعائلة والقبيلة وما بين مجموعة مختارة منهم تسمى بالسلطة السياسية، والجميع يتعايش فوق قطعة أرض تسمى بالإقليم، جميع هذه العناصر تكون للدولة، أي الشخص الدولي -، ولكن نظراً للتطور الكبير في عدد الدول، حيث أصبحت جميع شعوب العالم المكونة أصلاً من (أفراد وعائلات وقبائل) تقسم في قطعة أرض محددة وتشرف على شؤونها حكومة، مجسمة جميعها كما قلنا في دولة، أي أصبح العالم الذي نعيش به والمعروف باسم (الكرة الأرضية) لتمييزه عن باقي الأجرام السماوية الأخرى، مقسماً إلى دول مستقلة وذات سيادة.

(١) تسمية: نقصد بالقبيلة هنا مفهومها اللغوي (فرامع) أي جميع أرواح القبيلة من عشائر ولقبضة وطوائف ومردلاً للمعاني.

وكما أشرنا عند تكلمنا في المبحث الأول من الفصل هذا عن الدول بأن هنالك دولاً قديمة أي مستقرة. ودولاً حديثة غير مستقرة منها دول عظمى وكبرى ومتوسطة وصغرى وقزمة، هذه الدول تحددها على الخريطة خطوط متقاطعة تسمى حدود الدولة، وهذا الإقليم لا ينمو (إلا ما ندر، في حالات الحروب وتغيير التوازنات الدولية) إلا أن السكان ينمون ويتضاعف عددهم عشرات العشرات وخاصة في مرحلتنا الحالية نظراً للتقدم العلمي والصحي والتغذية... إلخ. وهؤلاء السكان المكونون من أفراد وجماعات منظمة، بدأت تضيق بهم أرض دولهم وبدأوا يعبرون هذه الحدود إلى دول أخرى ويتعاملون، مباشرة مع أفراد وجماعات في هذه الدول، مرة تحت إشراف وإرادة دولهم ومراراً رغم إرادة حكوماتهم وبحرية كاملة عنها، سواء في الدول المتقدمة المنظمة والتي تستطيع الإشراف على مواطنيها أو حتى في الدول المتخلفة أو حديثة الاستقلال والتي قُسمت جغرافياً من قبل الدول الأولى (المستعمرة سابقاً) بدون اعتبار للامتداد السكاني وبدون حساب للروابط الدينية والاجتماعية بين هؤلاء السكان.

عليه نجد أن بعض هذه العائلات أو القبائل مقسمة وموزعة بين دولتين أو أكثر (حالة قبيلة الفولا المسلمة في غرب أفريقيا والموزعة في خمسة دول وبأعداد كبيرة) وبأنها تتصل فيما بينها عبر حدود هذه الدول وبدون معرفة أو حتى إرادة هذه الدول، أو بإرادتها مستغلة من قبل دولة ما ضد الدولة الجارة.

وهذه الظاهرة هي من الواضح يمكن خاصة في الدول الأفريقية، حيث نجد أن غالبية هذه الدول مكونة من عشرات القبائل، كل قبيلة تتكلم لهجة (لغة) خاصة بها ويقوم أتباعها في أكثر من دولة وأنها منظمة (طبقياً) هرمياً، وخاصة القبائل المسلمة منها التي تتبع (شيخاً) أو رئيس قبيلة، والذي يمارس سلطته التي تفوق أو

تتداخل مع سلطة الحكومات المركزية في هذه الدول^(١)، بالإضافة لوجود طبقة النبلاء والأشراف والتجار والمزارعين والرعاة والخدم... إلخ. جميعها تكتسب بالولاء لرئيسها قبل حكومتها.

فعلى سبيل المثال ونظراً لكثرة القبائل المختلفة المعتقدات والديانات في هذه الدول مثل : الوثنيين والمسلمين والمسيحيين (و غالباً كاثوليك أو بروتستانت... أي تبعية لأكثر من كنيسة)، فإن عاداتهم وتقاليدهم تختلف، وخاصة بالنسبة للأحوال المدنية مثل الزواج أو الولادة، لذلك تفرض بعض من هذه الدول على مواطنيها الزواج المدني في محاولة منها لمحو القبيلة وفرض سلطتها، إلا أن ذلك ترفضه القبائل وتتمسك بعاداتها وتقاليدها. فالمسلمون مثلاً لهم عاداتهم والمسيحيون كذلك والوثنيون. والظاهرة الغريبة من بين هذه الطوائف الثلاث هم المسيحيون وغالبيتهم في أفريقيا من أتباع الكنيسة الكاثوليكية التي تحرم الزواج من أكثر من امرأة وإخذه، لذلك وأمام هذه العادات التي لم تستطع الكنيسة عبر مئات الإرساليات والبعثات الدينية التي تجوب قارات العالم الثلاث القضاء عليها، وجدت نفسها تتنازل عن مبدأ أساسي من مبادئها وتغض النظر وتسمح لرجل من أتباعها بأن يتزوج بما شاء مقابل أن يبقى مسيحياً؟؟.

هذا السرد القصص منه الوصول إلى الدور عبر الوطني للقبائل، وأوردت كاملة مختارة عليه من القارة الأفريقية، لأنها هي القارة الوحيدة التي ما زالت تعيش القبيلة بمفهومها الواسع، بينما المناطق الأخرى من العالم الثالث فمتواجدة بها العشائر والطوائف التي هي فروع من القبيلة، وبهذا المفهوم فهي موجودة في مناطق أخرى من العالم، بما فيها عالمنا العربي، حيث نجد أن بعضه يعيش مجتمعاً

(١) هذه الفكرة ما هي إلا نتيجة المفهوم السياسي للقبيلة، ولا يعني عدم خضوعها لآلة سلطة سياسية منظمة بسبب طبيعتها الاقتصادية والاجتماعية، بعكس العشيرة أو الطائفة... التي تفقد هذا المفهوم لكونها تخضع للسلطة السياسية.

عشائرياً وما زال لهذه العشائر والطوائف دور هام في تسيير شؤون الدول المتولدة فيها، أي قوة لها أثر على صناعة القرار والمشاركة به إن لم تكن هي الصانعة له، وما زالت بعض منها متولدة في أكثر من دولة عربية، لذلك نجد حكام بعض الدول العربية، لا بد وأن يضعوا في الاعتبار وخاصة بالنسبة لسياساتهم الداخلية، التي تنعكس على سياستهم الخارجية، قوة العشائر أو الطوائف أو العائلات المكونة لمجتمع دولهم، ولا بد لهم من أن يأخذوا بعين الاعتبار وجود إحدى القبائل أو العشائر ذات الأطراف القاطنة في دول مجاورة أخرى.

وعلى هذا الأساس، فإن القبيلة المتولدة في أكثر من دولة والتي نسميها (قبيلة عبر وطنية) لا شك من أنها (شخص عبر وطني) له تأثيره وفعاليته على مجرى السياسة الخارجية للدول، وخاصة فيما يتعلق بتوازن القوى الداخلي والإقليمي، وهذا إن انطبق حصراً على كثير من دول العالم الثالث فإن حالة العائلة تنطبق على غالبية دول العالم بما فيها المتقدمة.

لأنه في كثير من الأحيان نجد أن (عائلة) ما من خلال قوتها الاقتصادية على المستوى الوطني أولاً والمستوى الدولي ثانياً، وخاصة الإقليمي، تؤثر في مجريات السياسة الوطنية والدولية، مما يكون له أثر أو انعكاس عالمي. ولقد ظهرت بعض العائلات من هذا القبيل وفي ظروف زمنية مختلفة، ونذكر كأمثلة عليها من العصر الحديث، عائلة آل مدينتشي الإيطالية بزعامة أميرها لورنزو العظيم، أمير فلورنسا، ونذكر بتملق ميكافلي لهذه العائلة نظراً لما كانت تملك من جاه وهيمنة وسلطان سياسي واقتصادي يؤهلها لتوحيد إيطاليا المقسمة لخمسة وحدات سياسية رئيسية هي : مملكة نابولي والبندقية وميلانو وفلورنسه والدولة البابوية.

وكذلك نذكر عائلة آل هابسبورج (عائلة آل أوستريا) النمساوية وعائلة البربون الفرنسية التي ما زال أحد أحفادها يحكم إسبانيا اليوم (الملك خوان كارلوس دي بوربون).

وفي هذا القرن ظهرت بعض العائلات ذات النفوذ المالي والتجاري العالمي وغالبيتها من العائلات الأمريكية، نذكر منها عائلة فورد وروكفيلر وكينيث. إلا أن خير مثال يمكن أن نستشهد به هو عائلة آل روتشيلد التي ملكت أموالاً ضخمة عات أوروبا الوسطى وامتدت فروعها من النمسا لألمانيا وفرنسا وبريطانيا، هذه العائلة التي ساهمت في تأسيس الكيان الصهيوني في فلسطين نظراً لنفوذها الكبير على صناع القرار الأوروبيين في نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، حيث نجد أن البريطانيين عندما اتفقوا مع الأوروبيين الآخرين في مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ ومؤتمرات فرنسية بريطانية لاحقة على تقسيم الامبراطورية العثمانية فيما بينهم، قرروا الاحتفاظ بأهم مناطق شرق البحر المتوسط تحت نفوذهم، واقتطاع أهم هذه الأراضي جغرافياً وخاصة الرابطة برأ ما بين آسيا وأفريقيا وبحراً مع أوروبا والمتاخمة لقناة السويس، ونقصد بذلك التراب الفلسطيني الذي فتح شهية الرأسمالية العالمية المسيطرة آنذاك. وبالتنسيق مع بعض أطراف الرأسمالية، قرر فرض استيطان استعماري على أرض فلسطين واقتطاعها من العالم العربي وفصل شعوب القارتين عبر تهجير واستيطان غالبية اليهود الموزعين في القارة الأوروبية، وكذلك بقصد التخلص منهم ومن مشاكلهم المتراكمة عبر القرون وبفرض الوقت لتخدمهم كقاعدة متقدمة للدفاع عن مصالحها.

لذلك نجد أن اللورد بلنور - وزير خارجية أقوى دولة أوروبية آنذاك، وجه كتاباً باسم صاحب الجلالة ملك بريطانيا (العظمى) إلى اللورد روتشيلد - صيّد آل روتشيلد - ، والذي يُعتبر من أثرياء أوروبا، ومن أعمدة الحركة الصهيونية التي هي جزء هام من النظام الرأسمالي العالمي جاء فيه:-

"إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل أفضل مساعيها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يُنهم جلياً أنه لن يسمح بأي إجراء يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها المجتمعات غير اليهودية القائمة في فلسطين ولا بالحقوق أو بالمركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى..."

استشهدنا في عدة مناسبات سابقة بهذا المثل وأوردناه حاليةً للدلل على أن للقبيلة والعائلة وحتى للفرد أهمية دولية كبرى تجعل منهم أشخاصاً دولية فاعلة، وهذا المثل الذي أوردناه والمعبّر عنه أولاً بهذه الوثيقة الدولية الموجهة من حكومة دولة إلى فرد، عميد أكبر عائلة ثرية تمنحها بموجبها أرضاً لا تملكها (فلسطين) إلى جماعة لا تستحقها ولا يربطها بها أي رابط تاريخي ولا جغرافي ولا حتى قانوني أو روحي، مما أدى إلى اغتصاب وطن وتشريد أهله الذين ما زالوا يقاسون من ويلات هذا الوعد، وذلك بعد مرور حوالي 80 عاماً على إصداره وليس الأمر مقتصرأ عليهم بل على شعوب ودول "العالم" العربي بأجمعه وعلى تقدم وتطور هذه المنطقة.

وبالإضافة فإن هذا المثل وإن انطبق على عائلة فهو ينطبق كذلك على فرد دولي كاللورد وتشيلد.

وإن كان الفرد بدأ يفرض نفسه على القانون الدولي لا ليبرزه كشخص دولي فاعل بل ليُنصفه بحقوقه أمام أشخاص دوليين آخرين وخاصة أمام الدول التي يعتبر الفرد فيها أحد مواطنيها...ومثالاً على ذلك نذكر:-

1- القواعد القانونية الخاصة بحماية أرواح الأفراد، نذكر من بينها القواعد الخاصة بتحريرم القرصنة واستخدام الغازات السامة والخانبة والأحكام الخاصة بالوقاية من ملاحقة مجرمي النصل النصرى كاتفاقية 1948/12/9.

2- القواعد الخاصة بحقوق العمل للأفراد (الجزء الثالث عشر من معاهدة فرساي المؤسسة لمنظمة العمل الدولية).

3- القواعد الخاصة بحماية الحريات الخاصة بمنع تجارة "العبيد" والرقائق الأبيض:

4- القواعد الخاصة بحماية الأفراد أخلاقياً والخاصة بالأحكام التي تمنع إنتاج وتسويق المخدرات وكذلك المنشورات اللاأخلاقية المختلفة.

وفيما بعد الحرب العالمية الثانية وعبر المنظمات الدولية استطاع الفرد أن ينتزع بعضاً من حقوقه عبر عدة قرارات أو إعلانات عالمية صادرة عن منظومة الأمم المتحدة وما يتبعها من وكالات متخصصة والمنظمات الدولية الإقليمية وخاصة الأوروبية منها، مثل:-

أ- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10/12/1948.

ب- الاتفاق الأوروبي لحماية الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية والصادر عن مجلس أوروبا عام / 1950.

ج- الاتفاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الاتفاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 16/12/1966.

د- الاتفاق بين أمريكي لحقوق الإنسان، الصادر عن منظمة الدول الأمريكية والموقع في مدينة سان خوسيه عاصمة كوستاريكا في 22/11/1969.

وهذه الاتفاقيات الدولية لم تقدم الكثير إلى الفرد بل تركته مرتبطاً بإرادة دولته، فقانونها وليس القانون الدولي هو الذي ينظم حقوق وواجبات هؤلاء الأفراد، لذلك فوضعيتهم القانونية هي وطنية وستبقى هكذا ما زالت هنالك دولة قائمة.

إلا أنه ورغم ذلك، يبرز الفرد كشخص دولي استمد فعاليته من فعالية المنظمات الدولية، مثل الموظف الدولي، الذي تم اختياره وتعيينه من قبل المنظمة الدولية حسب شروط معينة وبدون تدخل مباشر من دولته، ولا يخضع ولاؤه لدولته بل لمنظمتها وعمله ذي الطابع الدولي، كما وتختلف مراتبه الوظيفية من مراتب دولية قيادية عليا إلى مراتب عسكرية وفنية، وخدمات اجتماعية وإنسانية... إلخ.

وإذا كان الفرد يبرز كشخص دولي من خلال المنظمات الدولية فلا شك أن بروزه هذا أو صفته هذه تهتما في موضوعنا لأننا ما فتئنا ننطلق في بحثنا من أن الشخص الدولي "هو كل شخص يتبوأ دوراً ما في المجتمع الدولي"، وعليه فإن هذا النوع من الأشخاص الدوليين يقومون بأدوار هامة في خدمة المجتمع الدولي، ولكن غير سند لهم، أي غير شخص دولي آخر يقومون بتمثيله ويتشابهون من ناحية مع أفراد يتبؤون مراكز هامة في دولهم وتعطى لهم صلاحيات تمثيل دولهم لدى الخارج، فكلهما هو "صوت سيده"، أي شخص دولي مساعد في تعاملاته باسم الشخص الذي يمثله، ومع أن العلاقات الدولية تهتم بهؤلاء الأشخاص الدوليين من منطلق تعريفنا السابق، إلا أن هنالك أشخاصاً دوليين أكثر بروزاً من غيرهم يتبؤون أدواراً رئيسية في تطور المجتمع الدولي أو حتى تغيير هذا المجتمع بالكامل، أمثلة أكثر دلالة من غيرها هم الأنبياء والرسل الإلهية، وفلاسفة روحيون دينيون أمثال بوذا وكونفوشيوس، وأشخاص ورعون نقاة أمثال غاندي، وأشخاص إيديولوجيون وسياسيون أمثال سان توماس وماركس.

وفي يومنا الحالي، نركز على شخص دولي قام بدور دولي هام، وقد يكون ضحى بحياته من أجل ذلك، وهو السويدي - أOLF بالمه - الذي كان ثالث سويدي يضحى بحياته من أجل خدمة المجتمع الدولي، حيث كان أولهم الوسيط الدولي في فلسطين الكونت برنادوت، وثانيهم الأمين العام للأمم المتحدة داج همرشولد.

وستكتفي هنا من إبراز الشخصية الدولية لأولوف بالمه، رئيس وزراء السويد، الذي اغتيل في 28 فبراير/ 1986، ومهما كان القاتل أو القتلة ومهما كان هدفه أو هدفهم أو الداعي وراء ارتكاب هذه الجريمة التي استكرها المجتمع الدولي عامة (إعادة الصحافة في شهر أكتوبر 1996 إعادة فتح ملف اغتيال بالمه، بناء على اعترافات لرئيس جهاز المخابرات الخارجية لحكومة جنوب أفريقيا العنصريه آنذاك، بأن حكومته هي التي اغتالته لكشفه للممارسات العنصريه لحكومة الأقلية البيضاء ودعمه للمواطنين السود)، فإنها أودت بحياة فرد أصبح زعيماً سياسياً على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكرس حياته لخدمة أبناء بلده كما كرمها لخدمة المجتمع الدولي، وخاصة خدمة المضطهدين والفقراء والمحاجين في العالم من أفراد وجماعات منظمة ومؤسسات وحركات تحرير وطنية وحتى دول وكتل دول، وساهم في كثير من المشاكل الدولية العالمية مثل: قضية نزع السلاح، والتوسط وتريب وجهات النظر في الحوار بين الشمال والجنوب، وكذلك اختيار منظمة الأمم المتحدة له للقيام بالتوسط في الحرب العراقية الإيرانية، كما فتح أبواب بلاده أمام مئات اللاجئين السياسيين من أمريكا الشمالية أثناء حرب فيتنام وأمريكا اللاتينية بعد تعرضهم للاضطهاد والملاحقة من قبل بعض الأنظمة الحاكمة في بلادهم كالمواطنين التشيليين والأرجنتينيين... إلخ. وكذلك مواطني بعض دول الشرق الأوسط (العراقيين والبنانيين والفلسطينيين) وأفريقيا، وإعطاهم الملجأ ووفر لهم الحماية والرعاية والعمل، وكذلك من خلال نشاطه وانتمائه الحزبي كنائب لرئيس الدولة الاشتراكية ساهم في كثير من المشاكل الدولية كداعية للسلام والديمقراطية.

وإذا أردنا أن ندرس الدور الدولي البارز الذي قام به في مختلف المجالات والنشاطات فما علينا إلا أن نقوم بدراسة ومراقبة ميدانية وإعلامية بمتابعة مراسيم جنازته والمشاركين فيها وردود الفعل العالمية عن الحادثة لئلا نخرج بنتيجة مفادها: مدى تمتع هذا الزعيم الفرد بالشخصية "العالمية".

فبالإضافة لمشاركة الملك كارل جوستاف ملك السويد في جنازته شاركت مجموعة من رؤساء الدول من مختلف الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مثل رؤساء: فرنسا والبرتغال وزامبيا وغانا وموزمبيق وقبرص وألمانيا الديمقراطية ومجموعة من رؤساء الحكومات: مثل رئيس حكومة الاتحاد السوفيتي والهند وألمانيا الغربية ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، كما شارك عن العالم العربي واسم الجامعة العربية أمينها العام الشاذلي القليبي ورئيس الحزب الاشتراكي التقدمي اللبناني وليد جنبلاط وممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس لجنة الجماعات الأوروبية ورئيس المؤتمر الوطني الأفريقي ورئيس منظمة السوابو الأفريقية...إلخ.

كما تواردت مجموعة كبيرة من البرقيات من الشخصيات العالمية تذكر منها برقية رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس وزراء الصين ورئيس الدولة السورية...إلخ.

وأعلنت عدة دول الحداد الوطني عليه مثل: الفيتنام، حيث أعلنت الحداد الوطني لمدة يومين ونعته وكالة الأنباء الفيتنامية بأنه "كان مقاتلاً مخلصاً من أجل السلام والاستقلال الوطني والصداقة والتعاون بين الدول" ووصفته كذلك بأنه "كان صديقاً عظيماً ومقرباً ساند ويقوة منذ البداية كفاح الشعب الفيتنامي"...

وقد جاء مصرعه أثناء اجتماع المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي الذي وقف أعضاؤه الخمسة آلاف شخصية حداداً عليه، ووصفتها وكالة (تاس) للأخبار بأنها "وقفة حداد وتحية جماعية للزعيم السويدي أولف بالمه".

بالإضافة لتتبع الأخبار في عشرات من عواصم دول العالم نذكر منها: واشنطن وباريس وروما...إلخ.

كما ما ذكرناه إن دل على شيء فإنما يدل على تمتع الفرد بالشخصية الدولية
رغم تجاهل القانون الدولي له.

[انتهى]

المراجع الرئيسية للقسم الثالث

باللغة العربية

- 1- القانون الدولي العام :- تأليف / د. علي صادق أبو هيف - (الطبعة الحادية عشرة) ، الناشر / منشأة المعارف بالإسكندرية - 1975.
- 2- مبادئ القانون الدولي العام :- تأليف / د. إيمان هندي الناشر / دار الجليل - دمشق / 1984.
- 3- القانون الدولي العام بـ (وثائق ومعاهدات دولية) تجميع وترتيب وترجمة / د. محمد يوسف علوان - عمان / 1978.
- 4- جغرافية العلاقات السياسية :- تأليف / د. عبد المنعم عبد الوهاب - الناشر / وكالة المطبوعات الكويت.
- 5- التدخل في علم السياسة :- تأليف / د. بطرس غالي ود. محمود خير عيسى (الطبعة السادسة) - 1982.
- 6- العلاقات الدولية :- تأليف / دانيال كولار - ترجمة / خضر خضر - الناشر دار الطليعة - بيروت.
- 7- العلاقات الدولية :- تأليف / د. ريمون حداد - الدار البيضاء - 1984.
- 8- رابطة العالم الإسلامي (عشرون عاماً على طريق الدعوة والجهاد) المصادر عن الأمانة العامة للرابطة في مكة / 1981.
- 9- مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات :- تأليف / د. محمد صبحي الأثري - منشورات النفط والتنمية - بغداد / 1977.
- 10- الاشتراكية والشركات متعددة الجنسية :- ترجمة وإعداد / جورج الراسي - منشورات النفط والتنمية - عدد (7) بغداد / 1977.
- 11- الشركات المتعددة القومية :- تأليف / د. حسام عيسى - الناشر للمؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت.
- 12- الشركات متعددة الجنسية :- تأليف / د. سمير كرم - الناشر / معهد الإنماء العربي - لرع لبنان - طبعة جديدة / 1981.
- 13- النظام الاقتصادي الدولي الجديد :- تأليف / د. فائق عبد الرسول - منشورات النفط والتنمية - عدد (12) السنة / 1979 - بغداد.

- 14- الشركات الرأسمالية الاحتكارية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية :- تأليف/د. فايز محمد علي - الناشر / دار الرشيد للنشر - بغداد /1979.
- 15- نحو نظام اقتصادي عالمي جديد :- تأليف /د. إسماعيل صبري جلاله - الناشر / للهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة/ 1977.
- 16- القانون والممارسة الدبلوماسية :- د. محمود خلف - الناشر/ دار زهران للطباعة والنشر - صمان - 1997. (الطبعة الثانية).
- 17- نظرية المنظمات الدولية :- د. محمود خلف - منكرات غير مطبوعة لطيلة السنة الرابعة من الإجازة في الحقوق - القانون العام - تخصص العلاقات الدولية - كلية الحقوق - الدار البيضاء.
- 18- مجلة دورية متخصصة - السياسة الدولية (المصرية) - العدد (59) السنة/ 1981.
- 19- مجلة دورية متخصصة / النفط والتنمية - العدد (10) السنة الخامسة - تموز / 1980 - مقالة : مخاطر الشركات متعددة الجنسية بالنسبة للوطن العربي - بقلم/ عثمان حداد.
- 20- مجلة دورية متخصصة / النفط والتنمية - العدد (1) للسنة السادسة - تشرين أول/ 1981 - مقالة لمبراطورية الاحتكارات متعددة الجنسية بقلم/أحمد ميثري.
- 21- مجلة "المجلة" - عدد (313) - تاريخ 1986/2/5.
- 22- جريد "السفير" اللبنانية - ملخص / كتاب مارشيه - الشيوعية لم تمت - الصادرة في 1980/9/26.
- 23- جريدة "الشرق الأوسط" الصادرة يوم 1983/27.
- 24- جريدة "الشرق الأوسط" الصادرة يوم 1983/10/29.
- 25- جريدة "الشرق الأوسط" الصادرة يوم 1984/6/13.
- 26- جريدة "الشرق الأوسط" الصادرة يوم 1985/1/13.
- 27- جريدة "الشرق الأوسط" الصادرة يوم 1985/4/8.
- 28- جريدة "الشرق الأوسط" الصادرة يوم 1986/3/21.

باللغة الأجنبية

- 1- ARECHAGA, Jimenez de; Gurso de Dercho International Publico; Montevideo; 1961.
- 2- COLUMBIS Theodore A. & WOLF James H.; Introduction to International Relations; (Power ans Justice); Prentice Hall; Englewood cliffs, N.J., 1978.
- 3- EGIDO Puente; Personalidad International de la ciudad del Vaticano; Madrid; 1965.
- 4- MERLE Marcel; "Sociologie des Relations Internationales; 2eme ed. ; Dalloz - Paris, 1976.
- 5- MEDINA Manuel; las organizaciones Internacionales; Edit, Alianza Universidad; 2eme edit; 1979.
- 6- PALLIER Balladoze; Diritto Internazionale publico; 8eme ed.; Milan; 1962.
- 7- RENYOLDS P.A; An Introduction to International Relations; Edit. Longman Group Limited; London; 1971.
- 8- VERNON Raymond; Les Entreprises Multinationales; paris, Clmar-Levy; 1973.
- 9- OSMANCZYK Edmund Jan; Enciclopedia Mundial de relaciones Internacionales y Naciones unidas; Edit. Fondo de Cultura Economica; Mexico - Madrid - Buenos Aires; 1976.
- 10- Quid 1985 & 1986, & 1997, Par/ Dominique et Mechele Premy-; Edit Robert Laffont; Paris.

مراجع مختاره
بالعرييه واللغات الاجنبيه

مراجع مختارة

مراجع مختارة باللغة العربية

هذه المراجع الإضافية أو التي جرت العادة على تسميتها بالمراجع المختارة، التقصد منها ليس الكمال، لأن ذلك ضريب من الخيال، بل القصد هو مساعدة الطالب والباحث والمهتم بالمادة للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المراجع الخاصة لعلم العلاقات الدولية (نظرية وممارسة).

أما بخصوص المراجع التي استخدمت في هذا الكتاب فيجدها القارئ تحت بند المراجع الرئيسية في نهاية كل فصل بالإضافة للهوامش أو الحواشي في نهاية كل صفحة.

- 1- مدخل إلى علم العلاقات الدولية - د. محمد طه بدوي - الناشر / دار النهضة العربية - بيروت/ 1972.
- 2- العلاقات الدولية في العصر الحديث - د. علي شفيق - الناشر / مكتبة المعارف - الرباط/ 1985.
- 3- العلاقات الدولية - د. الحسان بوقطار - الناشر / دار توبقال للنشر / (سلسلة توصيل المعرفة) - لدار البيضاء - 1985.
- 4- تحليل العلاقات الدولية - كارل دويتش - ترجمة / محمود نافع - الناشر / مكتبة الأنجلو المصرية - 1982.
- 5- النظرية في العلاقات الدولية - د. فاصيف يوسف حتى - الناشر / دار الكتاب العربي - بيروت/ 1985.
- 6- النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية - جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف - ترجمة / د.وليد عبدالحى - الناشر / كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع/ 1985.
- 7- المدخل لدراسة العلاقات الدولية - د. عطالله فيصل شاهر - الطبعة الأولى / 1982.
- 8- العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق - عبد المنعم إبراهيم البدوي - الجزء الأول والثاني - الدار البيضاء / 1980.

- 9- الهيئات الدولية - وضع هيئة تحرير مجلة العصر الحديث - ترجمة زياد الملا- للنشر / مكتبة ودار توزيع ميسلون - 1983.
- 10- السياسة والسياسة الدولية - (الطبعة الثانية) - د.سميح عاطف الزين - الناشر / دار الكتاب اللبناني - بيروت / 1975.
- 11- السياسة بين الأمم (للصراع من أجل السلطان والسلام) - ثلاثة أجزاء - تأليف / هافز جي مورغنتاو - تعريب / خيري حماد - الطبعة الثانية - القاهرة / 1964.
- 12- مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية (الطبعة الثانية) - تأليف / بيير رينوفان وجان بتيست دوروزيل - ترجمة / فايز كم نقش - منشورات بحر المتوسط وعودات - باريس - بيروت / 1982.
- 13- تاريخ القرن العشرين - تأليف / بيير رينوفان - تعريب / دنورالدين حاطوم - الناشر / مطبعة جامعة دمشق / 1961.
- 14- تاريخ عصرنا - جماعة من المؤلفين الغربيين - تعريب / دنورالدين حاطوم - الناشر / دار الفكر - 1971.
- 15- التاريخ الدبلوماسي (تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم) - تأليف ج.ب. دوروزيل - تعريب / دنورالدين حاطوم - الناشر / مطبعة جامعة دمشق - 1962.
- 16- تغيير العالم - د.أنور عبدالملك - الناشر / سلسلة عالم المعرفة - رقم (95) - نوفمبر / 1985.
- 17- جولة في السياسة الدولية - مجموعة من المؤلفين - للدار المتحدة للنشر - بيروت / 1975.
- 18- العلاقات السياسية الدولية - د. إسماعيل صبري مقلد - (الطبعة الثانية) - مطبوعات جامعة الكويت / 1979.
- 19- المشكلات العالمية المعاصرة - د. حمدي حافظ - الناشر / الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة / 1966.
- 20- الامبريالية الجديدة - د.حمزة علوي - الناشر / دار الطليعة - بيروت / 1970.
- 21- العلاقات الدولية في الإسلام (مقارنة بالقانون الدولي الحديث) - تأليف / د.هبة الزحلي - الناشر / مؤسسة لرمالة - بيروت / 1981.
- 22- للمجتمع الإسلامي والعلاقات الدولية - د. محمد الصادق عيلبي - الناشر / مكتبة الخافجي - القاهرة.

- 23- القانون والعلاقات الدولية في الإسلام - د.صباحي محمصاني - (الطبعة الثانية) - الناشر / دار العلم للملايين - بيروت / 1982.
- 24- المغرب والعالم - كافيون رافلي - ترجمة / د. عبد الوهاب المعصيري وهدي حجازي - سلسلة عالم المعرفة - الكويت / 1980.
- 25- أصول الجغرافية البشرية - د.نواد محمد الصفار ومحمد رشيد الفيل - الناشر / وكالة المطبوعات - الكويت .
- 26- الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوپوليتيكا - د.محمد رياض - (الطبعة الثانية) - الناشر / دار النهضة العربية - بيروت / 1979.
- 27- الجماعات للاضاطة - جان ميثو - ترجمة / د.بهيح شعبان - منشورات عويدات - بيروت - باريس / الطبعة الأولى / 1971 - والثانية / 1980.
- 28- الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على أقطار الخليج العربي - برزنان التكريتي - بغداد / 1982.
- 29- عدم الاتحياز بين النظرية والتطبيق - د.يحيى أحمد الكعكي - الناشر / دار النهضة العربية - بيروت / 1983.
- 30- الدبلوماسية العربية - (مثل دولة لم حامل رسالة) - د.حسن صعب - دار العلم للملايين - بيروت / 1973.
- 31- العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية - د.عدنان البكري - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت / 1986.
- 32- الدبلوماسية الحديثة - د. سموي فوق العادة - الناشر / دار الیقظة العربية / 1973.
- 33- الحوار بين الشمال والجنوب - د.عبدالمعز زناييلي - منشورات وزارة الثقافة - دمشق / 1981.
- 34- الحوار العربي الأوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى - د. حامد ربيع - الناشر / المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت / 1980.
- 35- منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي (دراسة في الجوانب السياسي من الحوار) - د. أحمد صديقي لادجاني - مرجع الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية - 1979.
- 36- للتراكم على الصعيد العالمي (نقد نظرية للتخلف) - طبعة ثانية - تأليف / د. سمير أمين - ترجمة / حسن قبيعي - الناشر / دار ابن خلدون - 1978.

- 37- مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث - تأليف / د.جيدالهادي يموت وجيب عيسى - الناشر / معهد الإنماء العربي - بيروت / 1978.
- 38- نحو نظام اقتصادي عالمي جديد - د.إسماعيل صبري عبدالله - الناشر / الهيئة المصرية للكتاب - 1977.
- 39- الشقيقات السبع (البترول) - أنتوني سامبسون...
- 40- النفط بين السياسة والاقتصاد - د.عبدالمعزم عبدالوهاب - الناشر / مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع للكويت / 1977.
- 41- البترول والاستعمار في الشرق - م. بروكس - تعريب / د. محمود الشنطي - الناشر / مكتبة القاهرة الحديثة / 1957.
- 42- الأزمة العالمية في البترول - هارفي أوكوثر - الناشر / دار الكتاب العربي - القاهرة.
- 43- الفاشستيات - تأليف / هنري ميشال - ترجمة / د.علي مقلد - الناشر / المنشورات العربية - بيروت / 1983.
- 44- المنهجية والسياسة (الطبعة الثالثة) - تأليف / د.ملحم قربان - الناشر / دار العلم للملايين - بيروت / 1977.
- 45- كيف تكتب بحثاً أو رسالة (دراسة منهجية لكتابة البحوث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه). - تأليف / د.أحمد شلبي - الناشر / مكتبة النهضة المصرية.

باللغة الأجنبية

- 1- AMERASTURY, Marcelo; Politica Mundial Contemporanea Estructura y Dinamica de las Relaciones Internacionales; Buenos Aires; 1970.
- 2- ARBATOV, Gueorgi; Lutte Ideologique et Relations Internationales - Doctrines - Methodes et Organisation de la Propaganda Politique de l'imperialisme; Moscou; 1974.
- 3- ARON, Raymond; Penser la Guerre -Clausewitz; 2eme vol; Paris. Gallimard 1976.
- 4- BRAILLARD, Philippe; Theories des Relations Internationales; Presses Universitaires de France , Paris, 1977.
- 5- PULL, Hedley; The Anarchical Society. A Study of Order in world politics; Edit. The Macmillan Press; London, 1977.
- 6- BURTON, John W.; International Relations A General Theory; Cambridge Univ. Press, 1965.
- 7- CARR, E.H.; The Twenty Years Crisis 1919-1939; Macmillan 1939.
- 8- CLAUDE, I.L.; Power & International Relations; Random House, 1962.
- 9- CHARLOT, Jean; Les Francais et de 'Gaulle; Paris; Plon, 1971.
- 10- COLLIARD, Claude-Albert; Institutions Internationales; Paris: Dalloz 1972.
- 11- CONIDEC, Pierre-Francois; Relations Internationales; Paris 1974; 2eme ed. 1977; 3eme ed. 1981 en Collaboration avec R. CHARVIN.
- 12- DEBRAY Regis; les Empires Contre l'Europe; Edit; Gellimard; 1985.

- 13-DECOUFLE, A.C.; Firms Multinationales et Prospective du Systeme International ; Analyse et Prevision; 1972.
- 14-DEUTSCH, Karl W.; The Analysis of International Relations; Englewood Cliffs. N.J. 1968.
- 15-DONELAN, Michael; The Reason of States, A study in International Political Theory; George Allen and Unwin; London; 1978.
- 16-FINER, S.E., The Man on Horseback - The Role of the Military in Politics; edit. Penguin Book, 1975.
- 17-FRANKEL, Joseph; International Relations: Oxford Univer Press; 1965.
- 18-GORZARO,R, "Diccionario de Politica";edit.Tecnos;Madrid; Salamanca / 1977.
- 19-GILLES Y. BERTIN; LES SOCIETES Multinationales; Paris; PUF 1975.
- 20-HOFFMANN; Stanlay; Le Dilemme Americain Supretic ou Ordre Mondial; edit. Tendances Actuelles (Economica); Paris, 1982.
- 21-HOLSTI, K.J.: Internationale Politics -A Frame Wofk for Analysis; Prentice - Hall; Englewood Cliffs N.J. ; 1967.
- 22-JOUVE, E. ; Relations Internationales de Tiers Monde; Edit; Berger-leyrault; Paris 1976.
- 23-KILDER, Hermann & HILEGEMENN Werner; "Atlas Historico Mondial - Tomo I & II; Edit. ISTMO; Novena edit Madrid; 1979.
- 24-LEVISON, Charles. Le Contre-Pouvoir Multinationale; paris; Seuil, 1974.

- 25- LAURD, Evan, Types of International Society; The Free Press; New -
York - London, 1976.
- 26- MASANNAT, George S; & ABCARIAN Gilbert; International Politics;
Introductory Readings, New York, 1970.
- 27- MERLE, Marcel, La Vie Internationales: 2eme ed.; Armand Colin; Paris;
1970.
- 28- MORGENTHAU, Hans J.; Politics Among Nations- The Struggle for
Power; New York; 1ed. 1948; 2and 1954; 4th ed. 1967.
- 29- OCDE-Investissement International et Entreprise Multinationales; Paris;
1976.
- 30- ONU-Societes Transnationales: L'elaboration d'un Code للمجلس الاقتصادي
والاجتماعي Bonne Conduite et les Questions qu'elle Soulevent, New
York, 1976.
- 31- ONU-"Les Societes Multinationales et le developpement مكتب الشؤون
الاقتصادية والاجتماعية Mondial; New York; 1973.
- 32- PAPALIGOURAS P.A ; Theorie de La Societe International; zurich;
1941.
- 33- PINTO, Roger, Le Droit des Relations Internationales ; Paris, 1972.
- 34- PUCHALA, Donald J. ; International Politics Today; New York, 1971.
- 35- REYNOLDS, P.A.; An Introduction to Internationals Relations; London;
1971.
- 36- ROSENAU James; THOMPSON, KENNETH, Gavin (eds); World
politics - An Introduction; The Free Press; New York 1976.

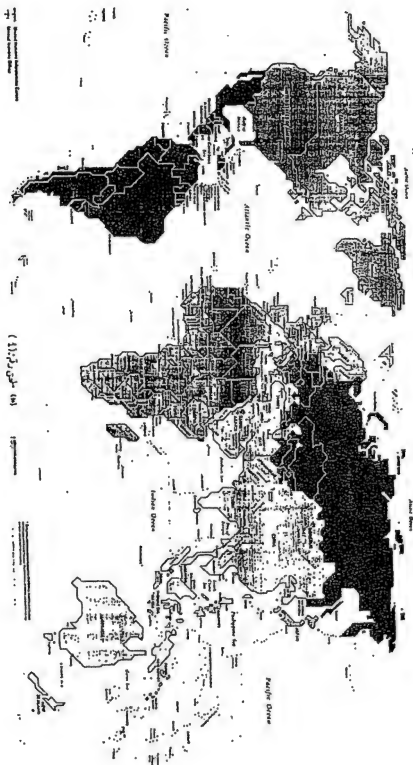
- 37-ROSENBAUM Naomi (edit); Readings on the International Political System; Prentice-Hall; N.J. 1970.
- 38-WALTZ Kenneth.; Theory of International Politics; Addison - Wesley, Reading ; Mass. 1979.
- 39-WALLACE William; Foreign Policy and The Political Process; Mac Millan 1971.
-
- 40-WESTERFIELD Bradford; Foreign Policy and Party Politics; New Haven, Yale Univ. press; 1955.
- 41-ZORGBIBE Charles; Les Relations Internationales Paris 1975.



الملاحق

- (I) ملحق رقم (1) خريطة العالم السياسية
- (II) ملحق رقم (2) إحصائيات صادرة عن الأمم المتحدة - تاريخ انضمام قمرل -
النسبية المئوية للمباهمه في المنظمه - عدد السكان .
- (III) ملحق رقم (3) خاص بالسكان
- (IV) ملحق رقم (4) خاص بالتركيب السكانيه - الجنس والكثافه السكانيه
ومساحة الدول .
- (V) ملحق رقم (5) نسبة الاميه حسب الجنس .
- (VI) ملحق رقم (6) التعليم

United Nations Map of the World



Education and literacy Instruction in alphabetisation

10
 Education at the first, second and third levels
 Number of students and percentage female (cont.)
 Enseignement au premier, second et troisième degrés
 Nombre d'étudiants et étudiantes féminines en pourcentage (suite)

Country or area Pays ou zone	First level Premier degré			Second level Second degré			Third level Troisième degré		
	Years Années	Total	%F	Years Années	Total	%F	Years Années	Total	%F
Austria ¹ Autriche	1980	400 397	49	1980	937 484	46	1980	136 774	43
	1985	343 823	48	1985	847 188	47	1985	173 215	43
	1990	370 210	49	1990	746 272	47	1990	205 767	46
	1992	382 643	49	1992	768 176	47	1992	221 389	47
Belarus Biélorus	1980	750 500	--	1980	739 700	--	1980	177 000	--
	1985	796 600	--	1985	714 700	--	1985	181 900	--
	1990 ²	614 800	--	1990 ²	968 200	--	1990	186 600	--
	1992	635 100	--	1992	970 500	--	1992	187 700	51
Belgium Belgique	1980	842 117	49	1980	825 524	50	1975	159 660	41
	1985	730 258	49	1985	824 997	49	1980	196 153	44
	1990	719 522	49	1990	769 438	49	1985	247 489	46
	1992	731 521	49	1992	765 672	49	1990	236 248	48
Bulgaria Bulgarie	1980	994 018	49	1980	314 753	48	1980	167 359	54
	1985	1 080 929	48	1985	374 565	49	1985	113 795	55
	1990	960 681	48	1990	391 550	50	1990	188 479	51
	1992	677 189	48	1992	374 514	50	1992	193 447	57
Croatia Croatie	--	--	--	--	--	--	1980 ³	64 966	--
	--	--	--	--	--	--	1985	55 886	--
	--	--	--	--	--	--	1990 ³	72 342	--
	1992 ³	636 755	49	1992 ³	1 009 926	51	1992 ³	77 689	48
former Czechoslovakia † ancienne Tchécoslovaquie †	1980	1 904 478	49	1980	780 811	48	1980	197 043	42
	1985 ⁴	2 074 403	49	1985	744 059	51	1985	169 344	43
	1990	1 524 001	49	1990	854 215	51	1990	190 409	44
	1992	1 898 478	49	1992	848 721	50	1992	177 170	46
Czech Republic République tchèque	1992	1 160 510	50	1992	549 266	50	1992	116 560	44
Denmark Danemark	1980	434 635	49	1980	498 944	49	1980	106 241	49
	1985	402 707	49	1985	487 526	49	1985	116 319	49
	1990	540 267	49	1990	454 555	49	1990	142 966	53
	1992	517 024	49	1992	655 639	49	1992	150 159	53
Estonia Estonie	--	--	--	--	--	--	1980	23 500	--
	--	--	--	--	--	--	1985	23 500	--
	--	--	--	--	--	--	1990	25 900	--
	1992	119 409	49	1992	121 789	51	1992	24 768	51
Finland Finlande	1980	313 343	49	1980	429 322	53	1980	123 165	48
	1985	379 339	49	1985	424 074	53	1985	122 976	49
	1990	389 067	49	1990	434 864	53	1990	145 714	52
	1992	392 754	49	1992	463 121	54	1992	188 162	53
France France	1980	4 610 361	48	1980	5 013 666	53	1980	1 070 717	--
	1985	4 115 846	48	1985	5 371 593	53	1985	1 278 581	50
	1990	4 149 143	48	1990	5 521 863	50	1990	1 698 938	53
	1992	4 600 408	48	1992	5 571 562	50	1992	1 991 994	54
Germany † Germany † Federal Republic of Germany Rép. féd. d'Allemagne	1990	3 431 385	--	1990	7 584 100	--	--	--	--
	1992	3 470 000	49	1992	7 500 078	48	--	--	--
	1980	2 783 667	49	1980 ⁵	6 651 297	50	1980	1 223 223	41
	1985	2 270 546	49	1985	7 101 250	48	1985	1 550 211	42
	1990	2 561 267	49	1990	5 928 667	48	1990	1 799 394	40
	1992	2 590 082	49	1992	5 992 998	48	1992	1 867 491	41
former German Dem. Rep. ancienne Rép. dém. allemande	1980	852 109	48	1980	1 095 379	48	1975	386 000	--
	1985	859 830	40	1985	1 519 152	48	1980	400 799	58
	1990	870 118	--	1990	1 425 404	--	1985	432 672	54
	1992	847 870	49	1992	1 507 080	48	1988	438 930	52
Gibraltar Gibraltar	1975	2 008	50	1975	1 829	51	--	--	--
	1980	2 750	50	1980	1 811	50	--	--	--
	1984	2 830	48	1984	1 806	49	--	--	--
Greece Grèce	1975	935 730	46	1975	661 796	43	1975	217 246	37
	1980	900 641	48	1980	740 028	46	1980	121 116	41
	1985	867 735	48	1985	813 534	48	1985	181 901	49
	1992	834 680	48	1989	843 722	48	1990	195 213	50
Holy See ¹¹ San-Mé-Siège ¹¹	--	--	--	--	--	--	1980	9 104	39
	--	--	--	--	--	--	1985	9 775	33
	--	--	--	--	--	--	1990	10 938	32
	--	--	--	--	--	--	1992	12 253	32

Education *

alphabétisation

30
Education at the first, second and third levels
Number of students and percentage female (cont.)
Enseignement des premier, second et troisième degrés
Nombre d'étudiants et pourcentage féminin (suite)

Country or area Pays ou zone	First level Premier degré			Second level Second degré			Third level Troisième degré		
	Years Années	Total	%F	Years Années	Total	%F	Years Années	Total	%F
Hungary Hongrie	1980	1 162 283	49	1980	337 334	46	1980	101 166	50
	1985	1 297 818	49	1985	422 323	49	1985	99 344	54
	1990	1 130 434	49	1990	514 076	49	1990	102 387	50
	1991	1 081 213	49	1991	531 051	49	1992	117 460	51
Iceland Islande	1973	24 418	49	1973	25 833	49	1980	9 833	50
	1980	24 734	—	1980	26 643	47	1985	4 724	45
	1985	24 403	49	1985	27 539	47	1990	5 223	—
	1989	23 335	—	1989	29 859	—	1991	6 141	59
Ireland Irlande	1980	419 998	49	1980	300 601	51	1980	34 754	41
	1985	420 234	49	1985	238 254	51	1985	79 201	43
	1990	416 747	49	1990	345 941	51	1990	90 294	46
	1991	408 567	49	1991	332 308	51	1991	101 108	47
Italy Italie	1980	4 122 884	49	1980	3 367 989	48	1980	1 117 742	43
	1985	3 703 104	49	1985	3 381 379	49	1985	1 135 204	46
	1990	3 055 483	49	1990	3 117 897	49	1990	1 432 284	48
	1992	2 959 564	49	1992	4 892 194	49	1992	1 615 119	51
Jamaica Jamaïque	—	—	—	—	—	—	1980	47 220	—
	—	—	—	—	—	—	1985	43 900	—
	—	—	—	—	—	—	1990	46 000	—
	1992	123 846	49	1992	242 644	51	1992	43 138	53
Japan Japon	—	—	—	—	—	—	1980	71 560	—
	—	—	—	—	—	—	1985	63 300	—
	—	—	—	—	—	—	1990	45 600	—
	1992	207 522	48	1992	337 890	50	1992	403	—
Luxembourg Luxembourg	1973	29 430	49	1973	22 652	49	1973	403	23
	1985	27 658	49	1985	27 487	—	1985	748	35
	1985	23 003	49	1985	25 456	48	1985	759	34
	1990	23 445	51	1987	22 494	49	—	—	—
Malta Malte	1973	29 834	48	1973	22 409	48	1973	1 423	23
	1980	33 063	48	1980	25 501	45	1980	947	24
	1985	36 740	47	1985	27 779	45	1985	1 474	33
	1990	34 899	48	1990	32 544	47	1990	3 123	44
Macao Macao	1978	1 143	—	1980	2 003	—	—	—	—
	1980	1 017	46	1982	3 132	—	—	—	—
	1990	1 773	51	1990	2 785	49	—	—	—
	1991	1 741	49	1991	2 838	49	—	—	—
Netherlands Pays-Bas	1980	1 333 343	49	1980	1 391 485	48	1980	360 033	40
	1985	1 109 190	49	1985	1 620 011	48	1985	464 866	41
	1990	1 062 023	50	1990	1 401 739	47	1990	678 869	44
	1992	1 044 182	50	1992	1 349 507	48	1991	493 563	45
Norway Norvège	1980	390 184	49	1980	360 776	50	1980	79 117	48
	1985	333 273	49	1985	387 950	50	1985	94 658	52
	1990	309 432	49	1990	376 779	50	1990	142 321	53
	1992	307 461	49	1992	380 916	48	1992	166 079	54
Poland Pologne	1980	4 147 313	49	1980	1 873 669	50	1980	389 134	54
	1985	4 801 307	48	1985	1 567 641	51	1985	454 190	56
	1990	5 189 118	49	1990	1 887 667	50	1990	544 893	56
	1992	5 231 769	49	1992	2 030 843	50	1992	584 171	54
Portugal Portugal	1980	1 246 307	48	1980	398 325	—	1980	91 133	48
	1985	1 235 312	48	1985	380 248	—	1985	100 393	54
	1990	1 019 794	48	1990	470 023	53	1990	185 742	54
	1991	1 004 848	48	1991	778 432	—	1991	190 856	60
Republic of Moldova République de Moldova	—	—	—	—	—	—	1980	31 300	—
	—	—	—	—	—	—	1985	53 000	—
	—	—	—	—	—	—	1990	34 700	—
	1991	204 933	49	1991	448 404	—	1991	104 561	53
Romania Roumanie	1980	3 234 008	49	1980	871 237	—	1975	1 04 561	—
	1985	3 030 644	49	1985	1 537 548	46	1980	192 769	43
	1990	1 253 480	49	1990	2 837 948	49	1985	159 796	45
	1992	1 201 229	49	1992	2 451 624	49	1992	233 669	47
Russian Federation Fédération de Russie	—	—	—	—	—	—	1980	3 043 606	—
	—	—	—	—	—	—	1985	2 944 100	—
	—	—	—	—	—	—	1990	3 861 000	—
	1992	11 872 357	49	1992	9 443 357	51	1992	2 638 000	50

Education and literacy: Instruction et alphabétisation

10
Education at the first, second and third levels
Number of students and percentage female (cont.)
Enseignement des premier, second et troisième degrés
Nombre d'étudiants et étudiantes (féminines en pourcentage) (suite)

Country or area Pays ou zone	First level Premier degré			Second level Second degré			Third level Troisième degré		
	Years Années	Total	%F	Years Années	Total	%F	Years Années	Total	%F
Iraq Iraq	1980	2 615 910	46	1975	525 255	29	1975	84 111	31
	1985	2 816 326	45	1980	1 033 418	32	1980	104 709	32
	1990	3 328 212	44	1985	1 190 833	35	1985	169 665	36
	1992	2 857 467	45	1992	1 144 938	38	1988	209 818	38
Israel Israël	1980	621 912	49	1980	199 259	—	1972	23 581	42
	1985	699 476	49	1985	251 466	51	1980	97 097	51
	1990	724 502	49	1990	309 098	51	1985	116 062	47
	1992	763 511	49	1992	334 290	51	—	—	—
Japan Japon	1980	11 826 573	49	1980	9 557 563	49	1975	2 248 903	32
	1985	11 995 372	49	1985	11 058 123	49	1980	2 412 317	33
	1990	9 573 285	49	1990	11 023 720	49	1985	2 347 463	35
	1992	8 947 226	49	1992	10 676 866	49	1991	2 899 143	40
Jordan Jordanie	1980	454 391	48	1980	256 368	43	1980	34 549	44
	1985	530 906	48	1985	355 835	48	1985	53 733	45
	1990	928 465	48	1990	100 953	47	1990	80 442	48
	1992	1 014 295	49	1992	113 910	50	1992	88 506	49
Kazakhstan Kazakhstan	—	—	—	—	—	—	1980	260 000	—
	—	—	—	—	—	—	1985	273 400	—
	—	—	—	—	—	—	1990	287 450	—
	—	—	—	—	—	—	—	—	—
Korea, Dem. People's Rep. Corée, Rép. pop. dém. de	1993	1 237 120	49	—	—	—	—	—	—
	1970	2 561 676	49	—	—	—	—	—	—
	1987	1 543 000	49	—	—	—	1987	380 000	34
	1980	5 638 002	49	1980	4 285 889	45	1980	647 503	—
Korea, Republic of Corée, République de	1985	4 816 732	49	1985	4 924 973	47	1985	1 455 759	30
	1990	4 668 520	49	1990	4 559 537	48	1990	1 491 429	32
	1992	4 336 252	48	1992	4 479 465	48	1992	1 858 548	34
	1980	148 985	48	1980	181 682	46	1975	1 104	39
Kuwait Koweït	1985	172 975	49	1985	239 581	47	1980	13 630	57
	1990	124 956	48	1991	167 331	49	1985	23 672	54
	1992	122 930	49	1992	177 675	49	1991	28 399	61
	—	—	—	—	—	—	1980	35 480	—
Kyrgyzstan Kirghizistan	—	—	—	—	—	—	1985	18 200	—
	—	—	—	—	—	—	1990	38 800	—
	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	—	—	—	—	—	—	—	—	—
Laos People's Dem. Rep. République dém. pop. lao	1975	517 120	—	1975	48 649	33	—	—	—
	1980	479 291	45	1980	90 435	39	1980	1 408	31
	1985	523 347	45	1985	113 630	41	1985	5 362	36
	1991	580 792	44	1991	125 702	39	1989	4 730	32
Lebanon Liban	1980	405 402	—	1980	257 310	—	1980	79 073	36
	1991	345 842	48	—	—	—	1985	79 500	—
	1983	31 917	—	—	—	—	1991	85 495	46
	1990	34 972	48	1989	16 687	52	1989	8 824	36
Malaysia Malaisie	1991	37 823	48	1991	38 978	32	—	—	—
	1980	2 058 972	49	1980	1 083 618	48	1980	37 530	39
	1985	2 199 096	49	1985	1 294 990	49	1985	93 249	44
	1990	2 435 523	49	1990	1 420 173	50	1990	121 412	45
Maldives Maldives	1992	2 632 397	49	1992	1 566 790	51	—	—	—
	1980	50 621	—	1980	998	—	—	—	—
	1984	39 775	—	1983	2 766	—	—	—	—
	1992	45 333	49	1992	16 087	49	—	—	—
Mongolia Mongolie	1980	141 208	49	1980	245 600	—	1981	38 200	63
	1985	153 100	—	—	—	—	1985	40 099	—
	1990	168 200	30	—	—	—	1990	51 006	—
	1991	154 600	—	—	—	—	1991	58 200	—
Myanmar Myanmar	1975	3 473 749	48	1975	233 406	—	1975	56 085	—
	1980	4 148 342	48	1980	1 066 300	—	1981	143 000	—
	1985	4 710 616	48	1985	1 283 586	—	1987	202 381	—
	1990	5 284 129	49	1987	1 358 788	—	—	—	—
Nepal Népal	1980	1 007 912	35	1980	512 454	20	1980	34 694	25
	1985	1 812 098	30	1985	494 921	22	1985	54 432	—
	1990	2 788 644	36	1990	708 663	29	1990	93 753	23
	1992	3 034 710	38	1992	853 137	32	1991	110 229	24
Oman Oman	1980	91 895	34	1980	16 774	24	1980	18	—
	1985	177 541	46	1985	48 096	32	1985	990	38
	1990	263 189	47	1990	102 621	44	1990	5 962	44
	1992	289 911	47	1992	140 761	46	1991	7 332	49

Education and literacy Instruction et alphabétisation

18
Education at the first, second and third levels
Number of students and percentage female [cont.]
Enseignement des premier, second et troisième degrés
Nombre d'étudiants et étudiantes (féminines en pourcentage [suite])

Country or area Pays ou zone	Years Années	First level Premier degré			Years Années	Second level Second degré			Years Années	Third level Troisième degré		
		Total	50%	50%		Total	50%	50%		Total	50%	50%
Pakistan	1975 ¹¹	5 234 203	30	1975	1 935 849	23	1975	127 902	24			
Pakistan	1980 ¹¹	5 473 578	33	1980	2 165 832	26	1979	156 558	27			
	1983 ¹¹	7 094 059	33	1983	2 923 422	27	1983	267 742	26			
	1990 ¹¹	8 815 997	34	1990	3 383 462	29	1989	304 922	28			
Palestine - Palestine												
Gaza Strip Zone de Gaza	1986	109 521	—	1986	59 241	—	1986	5 313	—			
	1991	127 257	—	1991	73 845	—	1991	4 721	—			
Philippines	1981	3 033 643	49	1980	2 928 522	53	1980	1 276 012	53			
Philippines	1985	8 925 959	49	1985	3 214 159	50	1985	1 402 000	—			
	1990	10 427 077	—	1990	4 013 197	—	1990	1 709 446	—			
	1992	10 679 748	—	1992	4 421 649	—	1991	1 656 815	59			
Qatar	1980	30 078	48	1980	15 901	48	1980	2 369	42			
Qatar	1985	48 436	48	1985	22 274	50	1985	5 344	42			
	1990	48 650	48	1990	30 031	50	1990	6 485	59			
	1992	49 059	48	1992	35 013	50	1992	7 283	71			
Saudi Arabia Arabie saoudite	1980	925 531	39	1980	348 996	38	1980	62 374	58			
	1985	1 344 076	43	1985	605 127	38	1985	113 529	59			
	1990	1 876 916	46	1990	892 585	44	1990	153 967	43			
	1992	2 035 248	47	1992	1 073 561	44	1991	163 686	40			
Singapore	1980	291 649	48	1975	183 364	49	1975	22 507	58			
Singapore	1985	278 060	47	1980	180 817	50	1980	23 566	59			
	1990	257 932	—	—	—	—	1983	35 192	42			
	1991	260 286	—	—	—	—	—	—	—			
Sri Lanka	1980	2 081 391	48	—	—	—	1975	15 426	56			
Sri Lanka	1985	2 243 645	48	1985	1 462 794	52	1980	42 894	43			
	1990	2 113 023	48	1990	2 081 842	51	1985	59 377	40			
	1992	2 818 203	51	—	—	—	—	—	—			
Syrian Arab Republic Rép. arabe syrienne	1980	1 535 921	43	1980	604 327	37	1980	140 180	59			
	1985	2 029 732	46	1985	870 383	40	1985	179 473	45			
	1990	2 452 086	46	1990	914 250	41	1990	221 428	39			
	1992	2 573 181	47	1992	916 950	44	1992	194 371	38			
Tajikistan	—	—	—	—	—	—	1980	54 800	—			
Tajikistan	1992	519 100	48	1992	736 700	48	1985	59 100	—			
	1993	576 300	49	1993	853 700	47	1990	68 800	—			
Thailand	1980	7 395 343	48	1975	1 193 741	44	1975	150 983	50			
Thailand	1985	7 158 489	—	1960	1 919 967	—	—	—	—			
	1990	6 444 823	49	—	—	—	1985	1 024 952	—			
	1992	6 813 151	—	1990	2 397 262	58	1992	1 156 174	51			
Turkey	1980	5 654 494	25	1980	2 217 909	—	1980	246 183	—			
Turkey	1985	6 635 858	47	1985	2 927 492	35	1985	469 952	32			
	1990	6 841 711	47	1990	3 808 142	37	1990	749 921	34			
	1991	6 878 923	47	1991	3 987 423	38	1992	915 765	25			
Turkmenistan	—	—	—	—	—	—	1980	35 800	—			
Turkmenistan	—	—	—	—	—	—	1985	38 800	—			
	—	—	—	—	—	—	1990	41 800	—			
United Arab Emirates Emirat arabes unis	1980	58 617	48	1980	32 342	43	1980	2 881	49			
	1985	155 125	48	1985	62 083	48	1985	7 772	38			
	1990	228 180	48	1990	107 621	50	1990	10 196	70			
	1992	238 469	48	1992	129 463	51	1991	10 485	73			
Uzbekistan	—	—	—	—	—	—	1980	278 100	—			
Uzbekistan	—	—	—	—	—	—	1985	285 500	—			
	—	—	—	—	—	—	1990	340 900	—			
Viet Nam	1980	7 887 439	47	1978	3 200 912	39	1975	80 223	39			
Viet Nam	1985	8 125 836	48	—	—	—	1980 ¹¹	114 701	24			
	1990	8 862 092	—	1990	3 451 719	—	—	—	—			
	1992	9 476 441	—	1990	—	—	—	—	—			
Yemen ¹¹	1975	254 431	11	1975	24 666	13	1975	2 408	10			
Yemen ¹¹	1980	428 913	13	1980	41 155	13	1980	4 519	11			
	1985	981 127	20	1985	146 133	11	1985	12 589	—			
	1990	1 291 272	24	1990	420 697	15	1988	23 457	—			
Europe - Europe												
Albania	1975	579 303	47	1975	110 519	46	1980	14 568	50			
Albania	1980	552 451	47	1980	143 864	45	1985	21 995	45			
	1985	543 715	48	1985	177 619	45	1990	22 559	42			
	1990	551 294	48	1990	308 774	45	1992	22 835	52			

2
Population, rate of increase, birth and death rates, surface area and density
Population, taux d'accroissement, taux de natalité et taux de mortalité, superficie et densité

	Mid-year estimates (millions) Estimations au milieu de l'année (millions)								Annual rate of increase Taux d'accrois- sement annuel %	Birth rate taux de natalité (0/1000) 1990-95	Death rate taux de mortalité (0/1000) 1990-95	Surface area (km ²) Superficie (000's) 1993	Density Densité 1990
Macro region and regions Grandes régions et régions	1950	1960	1970	1975	1980	1985	1990	1993					
World	2520	3021	3697	4077	4444	4844	5285	5544	1.6	25	9	135641	41
Africa	274	282	364	414	476	549	633	689	2.8	42	14	30505	27
Africa	274	282	364	414	476	549	633	689	2.8	42	14	30505	27
Africa orientale	66	83	110	125	145	168	196	214	3.0	46	16	6356	34
Africa centrale	26	32	40	45	52	61	70	77	3.1	46	15	6613	15
Northern Africa	33	67	85	96	110	126	143	154	2.3	31	9	3515	14
Africa septentrionale	33	67	85	96	110	126	143	154	2.3	31	9	3515	14
Southern Africa	16	20	25	29	33	38	41	45	2.3	32	9	2675	17
Africa méridionale	16	20	25	29	33	38	41	45	2.3	32	9	2675	17
Western Africa	43	60	104	118	135	156	181	198	3.0	46	16	6138	32
Afrique occidentale	43	60	104	118	135	156	181	198	3.0	46	16	6138	32
Northern America ¹	166	199	226	239	252	265	278	287	1.0	16	9	71517	13
Amérique septentrionale ¹	166	199	226	239	252	265	278	287	1.0	16	9	71517	13
Latin America	166	217	283	320	358	398	440	465	1.8	26	7	20533	27
Amérique latine	166	217	283	320	358	398	440	465	1.8	26	7	20533	27
Caribbean	17	20	25	27	29	31	31	35	1.3	24	4	235	149
Caribbe	17	20	25	27	29	31	31	35	1.3	24	4	235	149
Central America	27	49	67	78	89	110	113	121	2.2	30	6*	2460	40
Amérique centrale	27	49	67	78	89	110	113	121	2.2	30	6*	2460	40
South America	112	147	191	214	240	267	293	300	1.7	25	7	17319	17
Amérique du Sud	112	147	191	214	240	267	293	300	1.7	25	7	17319	17
Asia ²	1403	1703	2147	2405	2642	2804	3104	3359	1.6	25	8	31764	105
Asia	1403	1703	2147	2405	2642	2804	3104	3359	1.6	25	8	31764	105
Eastern Asia	671	792	987	1097	1179	1259	1352	1397	1.0	18	7	11762	119
Asie orientale	671	792	987	1097	1179	1259	1352	1397	1.0	18	7	11762	119
South Central Asia ³	499	621	788	886	990	1113	1243	1325	2.1	31	10	10776	123
Asie centrale et méridionale ³	499	621	788	886	990	1113	1243	1325	2.1	31	10	10776	123
South Eastern Asia	182	225	287	324	360	401	442	467	1.8	27	8	4495	104
Asie méridionale orientale	182	225	287	324	360	401	442	467	1.8	27	8	4495	104
Western Asia ⁴	50	66	86	99	113	131	149	160	2.4	32	7	4731	34
Asie occidentale ⁴	50	66	86	99	113	131	149	160	2.4	32	7	4731	34
Europe ⁵	549	605	636	676	693	706	724	726	0.2	12	11	72986	72
Europe	549	605	636	676	693	706	724	726	0.2	12	11	72986	72
Eastern Europe	321	354	376	384	395	403	410	410	-0.1	12	12	15813	16
Europe orientale	321	354	376	384	395	403	410	410	-0.1	12	12	15813	16
Western Europe	78	82	87	89	90	91	92	93	0.3	14	11	1749	53
Europe occidentale	78	82	87	89	90	91	92	93	0.3	14	11	1749	53
Southern Europe	109	118	128	138	148	151	153	154	0.1	11	10	1316	109
Europe méridionale	109	118	128	138	148	151	153	154	0.1	11	10	1316	109
Western Europe	141	152	165	169	170	172	176	179	0.6	12	11	1197	162
Europe occidentale	141	152	165	169	170	172	176	179	0.6	12	11	1197	162
Oceania ⁶	12.6	15.7	19.3	21.4	22.7	24.3	26.4	27.7	1.5	18	8	8237	3
Océanie ⁶	12.6	15.7	19.3	21.4	22.7	24.3	26.4	27.7	1.5	18	8	8237	3
Australia and New Zealand	10.1	12.6	15.4	17.0	17.7	18.9	20.2	21.1	1.4	15	8	7964	3
Australie et Nouvelle Zélande	10.1	12.6	15.4	17.0	17.7	18.9	20.2	21.1	1.4	15	8	7964	3
Melanesia	2.1	2.6	3.3	3.7	4.0	4.7	5.2	5.6	2.2	22	9	541	10
Mélanésie	2.1	2.6	3.3	3.7	4.0	4.7	5.2	5.6	2.2	22	9	541	10
Micronesia	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.5	2.3	23	6	3	167
Micronésie	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.5	2.3	23	6	3	167
Polynesia	0.2	0.3	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	0.6	1.5	31	6	9	67
Polynésie	0.2	0.3	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	0.6	1.5	31	6	9	67

* Statistical Yearbook - U.N. New York 1995

Members of the United Nations

[illegible]

الملحق

(*) ملحق رقم (4) التركيبة السكانية - والمساحة

8

Population by sex, rate of population increase, surface area and density
Population selon le sexe, taux d'accroissement de la population,
superficie et densité

Country or area Pays ou zone	Date	Latest Census Dernier recensement			Midyear estimates (thousands) Estimations au milieu de l'année (milliers)		Type	Annual rate of increase Taux d'accrois- sement annuel %	Surface area (km ²) Superficie (km ²)	Density Densité
		Both sexes Les deux sexes	Male Masculin	Female Féminin	1990	1993				
Africa - Afrique										
Nigeria ¹	26-III-87	23 033 942	—	—	25 012	x26 722	A6 c1	2.2	2 381 741	11
Algeria ²										
Angola ¹	15-XII-70	5 646 166	2 943 974	2 702 192	10 020	x10 276	A23 c1	0.8	1 246 700	8
Senegal ¹	15-II-92	*4 855 349	*2 365 574	*2 489 775	4 739	*5 215	A14 c3	3.2	112 622	46
Botswana ¹	14-VIII-91	1 326 796	634 400	692 396	1 300	*1 443	A2 c1	3.5	581 730	2
British Indian Territory ¹ Territoire britannique de l'Océan indien ¹	(*)	(*)	(*)	(*)	x2	x2	D28 d	0.0	78	26
Suriname ¹	10-XII-85	7 964 705	3 833 237	4 131 468	9 001	*9 682	A8 c3	2.4	274 000	35
Burundi ¹	16-VIII-90	5 139 073	2 473 599	2 665 474	5 458	*5 958	A14 c3	2.9	27 834	214
Cameroon ¹	IV-87	*10 493 655	—	—	x11 576	x12 572	A17 c3	2.8	475 442	26
Cape Verde ¹	23-VI-90	341 491	161 494	179 997	341	x370	A13 c1	2.7	4 033	92
Central African Republic ¹ République centrafricaine	8-XII-68	2 463 616	1 210 734	1 252 882	x2 927	x3 156	A5 c3	2.5	622 984	5
Chad ¹	8-IV-92	*4 158 992	*2 950 415	*3 208 577	5 687	*6 098	B30 c3	2.3	1 204 000	10
Comoros ¹	15-IX-91	*416 817	*221 152	*225 665	x543	x607	A13 c3	3.7	2 235	272
Congo ¹	22-XII-84	1 843 421	—	—	x2 232	x2 443	A9 c3	3.0	342 000	7
Côte d'Ivoire ¹	1-III-83	10 815 694	5 527 343	5 288 351	x11 974	x13 316	A5 c3	3.5	322 463	41
Djibouti ¹	1960-61	81 200	—	—	x517	x557	A33 d	2.5	23 200	24
Egypt ¹	17-XI-86	48 254 238	24 709 274	23 544 964	52 691	*56 489	A7 c1	2.3	1 001 449	56
Equatorial Guinea ¹ Guinée équatoriale ¹	4-VII-83	300 000	144 760	155 240	348	x379	A10 c3	2.8	28 051	14
Eritrea ¹	9-V-84	2 748 304	1 374 452	1 373 852	x3 082	x3 345	A9 c3	2.7	—	—
Ethiopia ¹	9-V-84	39 868 572	20 062 490	19 806 082	x47 123	x51 839	A9 c3	3.0	—	—
Gabon ¹	31-VII-92	*1 011 710	*498 710	*513 000	x1 146	x1 248	A33 c3	2.8	267 668	5
Gambia ¹	13-IV-92	*1 025 867	*514 530	*511 337	x923	x1 042	A10 c1	4.0	11 295	92
Ghana ¹	11-III-84	12 396 081	6 063 848	6 332 233	x15 020	x16 446	A9 c1	3.0	238 533	69
Guinea ¹	4-II-83	4 532 240	—	—	x5 753	x6 306	A10 c3	3.0	245 857	26
Guinea-Bissau ¹	16-IV-79	753 313	362 589	390 724	x964	x1 028	A14 c1	2.1	36 125	23
Kenya ¹	24-VIII-89	21 443 636	10 628 368	10 815 268	24 032	*28 113	A4 c2	(10)	580 367	19
Lesotho ¹	12-IV-86	*1 447 000	—	—	x1 792	x1 943	A7 c3	2.7	30 355	64
Liberia ¹	1-II-84	*2 101 628	—	—	2 407	*2 640	A9 c3	3.1	111 369	24
Libyan Arab Jamahiriya ¹ Jamahiriya arabe libyenne	31-VII-84	*3 637 488	*1 950 152	*1 687 336	4 151	*4 700	A9 c3	(11)	1 759 540	—

* Statistical Yearbook - U.N. New York 1995

13 World and region summary Aperçu mondial et régional

2

Population, rate of increase, birth and death rates, surface area and density (mos)

Population, taux d'accroissement, taux de natalité et taux de

mortalité, superficie et densité (suite)

Sources

Demographic statistics database of the Statistical Division of the United Nations Secretariat.

- 1 Population per square kilometre of surface area. Figures are merely the quotients of population divided by surface area and are not to be considered as either reflecting density in the strict sense or as indicating the supporting power of a territory's land and resources.
- 2 Hawaii, a state of the United States of America, is included in Northern America rather than Oceania.
- 3 The European portion of Turkey is included in Western Asia rather than Europe.
- 4 Central Asia and Southern Asia.

Sources

Base de données pour les statistiques démographiques du Bureau de statistique du Secrétariat de l'ONU.

- 1 Habitants par kilomètre carré. Il s'agit simplement de quotients calculés en divisant la population par la superficie et n'est pas considéré comme indiquant la densité au sens strict de l'efficacité de population que les terres et les ressources du territoire sont capables de nourrir.
- 2 Hawaï, un État des États-Unis d'Amérique, est compris en Amérique septentrionale plutôt qu'en Océanie.
- 3 La partie européenne de la Turquie est comprise en Asie Occidentale plutôt qu'en Europe.
- 4 Asie centrale et Asie méridionale.

Country or area Pays ou zone	Date	Latest Census Dernier recensement		Midyear estimates (thousands) Estimations au milieu de l'année (milliers)		Type ¹	Annual rate of increase Taux d'accroisse- ment annuel %	Surface area (km ²) Superficie (km ²)	Density Densité
		Both sexes Les deux sexes		Male Masculin	Female Féminin				
		1990	1993	1990	1993				
Tanzania Tanzanie	28-VIII-88	*22 533 758	*11 012 647	*11 521 111	24 972	—	—	881 289	—
Zambia Zambie	28-VIII-88	*640 578	*314 864	*325 714	663	—	—	2 460	—
Western Sahara ² Sahara occidental ²	31-XII-70	76 425	43 981	32 444	x230	x261	A23c1	4.2	266 000
Zaire Zaire	1-VII-84	29 916 800	14 543 800	15 373 000	35 562	x11 231	A9 c3	4.9	2 344 858
Zambia Zambie	20-VIII-90	*7 818 447	*3 843 364	*3 975 083	8 073	x8 936	A13c1	3.4	752 618
Zimbabwe Zimbabwe	18-VIII-92	*10 401 767	*5 075 549	*5 326 218	9 369	x10 739	A11c1	4.5	390 757
America, North • Amérique du Nord									
Anguilla Anguilla	10-IV-84	6 987	—	—	x7	9	A9 b1	9.1	96
Antigua and Barbuda Antigua-et-Barbuda	28-V-91	62 922	—	—	x64	x65	A23b1	0.5	442
Aruba ¹ Aruba	6-X-91	66 687	32 821	33 866	x67	x69	A12b1	1.0	193
Bahamas Bahamas	1-V-90	255 095	124 992	130 103	255	*269	A3 b1	1.7	13 878
Barbados Barbade	2-V-90	*257 082	—	—	217	*264	A3 b1	0.8	430
Belize Belize	12-V-91	189 774	96 289	93 485	189	*205	A13c1	2.7	22 596
Bermuda Bermudes	20-V-91	74 837	—	—	61 ^W	63 ^W	A13b1	1.3	53
British Virgin Islands Îles Vierges britanniques	12-V-80	11 697	—	—	x16	x18	A13b1	3.9	133
Canada ¹ Canada	4-VI-91	27 396 859	—	—	26 584	*28 755	A2 b1	2.6	9 970 410
Cayman Islands ² Îles Caïmanes ²	15-X-89	25 355	12 372	12 983	26	x29	A4 c1	3.6	264
Costa Rica ¹ Costa Rica	10-VI-84	2 416 809	1 208 216	1 208 593	2 994	*5 199	A9 b2	2.2	51 100
Cuba Cuba	11-IX-81	9 723 605	4 914 873	4 808 732	10 625	*10 905	A12b1	0.9	110 861
Dominica Dominique	12-V-91	71 183	35 471	35 712	x71	x71	A2 b1	0.0	751
Dominican Republic Rép. dominicaine	12-XII-81	5 543 741	2 793 884	2 751 857	7 170	*7 608	A12c1	2.0	48 734
El Salvador El Salvador	6-X-92	*5 047 925	*2 423 084	*2 624 921	x5 172	x5 517	A22b1	2.2	21 041
Greenland ¹ Groenland ¹	26-X-76	49 630	26 856	22 774	56	*55	A17a1	-0.2	2 175 600
Grenada ² Grenade ²	30-IV-81	89 088	42 943	46 145	x91	x92	A12b1	0.4	344
Guadeloupe ² Guadeloupe	9-III-82	327 002	160 112	166 890	385	x413	A3 b1	2.3	1 705
Guatemala ² Guatemala	26-III-81	6 054 227	3 015 826	3 038 401	9 198	*10 030	A12b2	2.9	108 889
Haiti ¹ Haïti	30-VIII-82	5 053 792	2 448 370	2 605 422	6 486	*8 903	A11c3	2.1	27 750
Honduras Honduras	V-88	4 248 561	2 130 106	2 138 455	5 105	*5 595	A19c1	3.1	112 088
Jamaica Jamaïque	7-IV-91	*2 366 067	—	—	2 415	x2 411	A2 b1	-0.1	10 990
Martinique ² Martinique	15-III-90	*399 579	173 878	185 701	362	x371	A3 b1	0.8	1 102

City or area or zone	Date	Latest Census Dernier recensement			Midyear estimates (thousands) Estimations au milieu de l'année (milliers)			Annual rate of increase Taux d'accrois- sement annuel %	Surface area (km ²) Superficie (km ²)	Density Densité
		Both sexes Les deux sexes	Male Masculin	Female Féminin	1990	1993	Type 1993			
Agassac	1-VIII-93	*12 092 157	*5 991 171	*6 100 986	11 197	x13 854 ^M	A19c3	(1)	387 041	24
Alavi	1-IX-87	7 988 507	3 867 136	4 121 371	8 289	*9 135	A6 c3		118 484	77
Alila	1-IV-87	7 696 348 ¹	3 760 711 ¹	3 935 637 ¹	8 156 ^M	x10 135	A6 c3	(1)	1 240 192	8
Alma	5-IV-88	1 864 236 ¹¹	923 175 ¹¹	941 061 ¹¹	x2 003	*2 148	A5 c3		2 310 520	2
Alma	1-VII-90	1 056 660	527 760	528 900	1 071	x1 091	A3 b1		2 040	535
Alma	1-VII-90	1 022 456	510 676	511 780	1 037	*1 098	A3 b1		1 865	549
Alma	1-VII-90	34 204	17 084	17 120	34	—	—		104	—
Alma	30-VI-72	364	272	94	—	—	—		71	—
Alma	3-IX-82	20 419 555	—	—	24 467	*26 069	A11c2		446 550	58
Alma	1-VIII-80	11 673 725	5 670 484	6 003 241	14 151	*15 583	A13c1		801 590	19
Alma	21-X-91	1 409 920	686 327	723 593	x1 349	x1 461	A2 c3		824 292	2
Alma	20-V-88	7 248 100	3 590 070	3 658 030	x7 731	*8 361	A5 c3		1 267 000	7
Alma	26-XI-91	*88 514 501	*44 544 531	*43 969 970	x96 154	x105 264	A30c2		923 768	114
Alma	15-III-90	597 828	294 256	303 572	601	*632	A3 b3		2 510	252
Alma	15-VIII-91	*7 142 755	—	—	7 181	x7 554	A2 c3		26 339	287
Alma	22-II-87	5 644	2 769	2 875	6	6	A6 b3		122	53
Alma	31-XII-87	849	608	241	—	—	—		88	—
Alma	22-V-88	296	139	157	—	—	—		0.6	—
Alma	4-VIII-91	116 998	57 837	59 161	113	*122	A12c1		964	127
Alma	27-V-88	6 896 808	3 353 599	3 543 209	x7 327	x7 902	A5 c3		196 722	40
Alma	17-VII-87	68 598	34 125	34 473	70	*72	A6 b2		453	159
Alma	15-XII-85	3 515 812	1 746 055	1 769 757	x3 999	x4 297	A8 c1		71 740	60
Alma	1984-1987	7 114 431	3 741 664	3 372 767	x8 677	x9 954	A18c3		637 657	14
Alma	7-III-91	30986 920 ^M	15 479 328 ^M	15 507 392 ¹¹	x17 066	x19 639	A2 c1		2 312 037	32
Alma	15-IV-93	*24 940 683	*12 518 638	*12 422 045	25 752	*28 129 ^M	A10c3		2 915 813	11
Alma	25-VIII-85	681 059	321 579	359 480	708	x809	A7 c1		17 364	47
Alma	22-XI-84	2 703 250	—	—	x3 531	x3 885	A12c1		56 785	6
Alma	30-III-84	6 966 173	3 547 315	3 418 858	8 074	x8 570	A9 c1		163 610	5
Alma	12-I-91	16 671 705	8 185 747	8 485 958	x17 949	x19 940	A13c1		241 038	8
Alma	28-VIII-88	*23 174 336	*11 327 511	*11 846 825	25 613	x28 019	A15c3		883 749	3

Country or area Pays ou zone	Date	Latest Census Dernier recensement			Midyear estimates (thousands) Estimations au milieu de l'année (milliers)		Type ¹ 1993	Annual rate of increase Taux d'accrois- sement annuel %	Surface area (km ²) Superficie (km ²)	Density Densité
		Bois des sexes	Male Masculin	Female Féminin	1990	1993				
Armenia Arménie	12-1-89	3 304 716 ¹	1 619 308 ¹	1 685 408 ¹	3 545	*3 732	A4 b1	1.7	29 800	125
Azerbaijan Azerbaïdjan	12-1-89	7 091 178 ¹	3 423 792 ¹	3 597 385 ¹	7 153	*7 392	A4 b1	1.1	86 600	85
Bahrain Bahreïn	16-XI-91	508 037	294 346	213 691	486	*539	A2 c1	3.5	694	777
Bangladesh Bangladesh	12-III-91	*104 766 143	*53 918 319	*50 847 824	1108 118	1115 203	A2 c1	2.1	143 998	800
Bhutan Bhoutan	XI-89	1 034 774	—	—	1 544	1 596	A2 c3	1.1	47 000	34
Brunei Darussalam ^{2a} Brunei Darussalam ^{2a}	1-VIII-91	260 482	137 616	122 866	253	*274	A2 c2	2.6	5 763	48
Cambodia ^{2a} Cambodge ^{2a}	17-IV-82	5 728 771	2 862 939	2 865 832	8 568	*9 308	A3 c1	2.8	181 035	51
China ² Chine ²	1-VII-90	1 160 044 618	—	—	1155205	1 196 360	A3 c3	1.3	9 596 961	125
Cyprus ² Chypre ²	30-IX-76	612 851	306 144	306 707	702	*776	A1 b2	1.1	9 251	78
East Timor Timor oriental	31-X-90	747 250	386 939	360 311	1740	*185	A3 c1	2.0	14 874	5
Georgia Géorgie	12-1-89	5 400 841 ¹	2 562 040 ¹	2 838 801 ¹	5 464	*5 416	A4 b1	-0.1	69 700	78
Hong Kong ² Hong-kong ²	15-III-91	5 522 231	2 811 991	2 710 240	5 705	*5 919	A7 b2	1.2	1 075 ^{2a}	5106
India ² Inde ²	1-III-91	846 502 688	439 230 458	407 072 230	827 050	*901 459	A2 c1	2.9	3 287 590	274
Indonesia ^{2a} Indonésie ^{2a}	31-X-90	179 378 946	89 463 545	89 915 401	179 830	*189 136	A3 c1	1.7	1 904 569	99
Iran, Islamic Republic of Iran, Rép. islamique d'	1-X-91	55 837 163	28 768 450	27 068 713	54 496	64 169 ^{2a}	A7 c1	(1)	1 638 188	39
Iraq Irak	17-X-87	16 335 199	8 395 889	7 939 310	17 373	19 454	A6 c1	3.8	438 317	44
Israel ^{2a} Israël ^{2a}	4-VI-83	4 037 620	2 011 590	2 026 030	4 660	*5 256	A10 b1	4.0	21 056	250
Japan ² Japon ²	1-X-90	123 611 167	60 696 724	62 914 443	123 537	*123 653	A3 b1	0.0	377 801	327
Jordan ^{2a} Jordanie ^{2a}	10-XI-72	2 100 019 ^{2a}	1 086 391 ^{2a}	1 013 628 ^{2a}	14 259	14 936	A14 b3	4.9	97 740	51
Kazakhstan Kazakhstan	12-1-89	16 536 511	8 012 985	8 523 526	16 670	*16 956	A4 b1	0.6	2 717 300	6
Korea, Dem. People's Rep. Corée, Rép. pop. dém. de	1-V-44	—	—	—	121 774	123 048	D30 c3	1.9	120 538	19 ¹
Korea, Republic of ^{2a} Corée, Rép. de ^{2a}	1-XI-90	43 410 899	21 782 154	21 628 745	42 869	*44 056	A3 c1	0.9	99 263	44
Kuwait Koweït	21-IV-85	1 697 301	965 297	732 004	2 125	*1 433 ^{2a}	A8 c1	(1)	17 818	80
Kyrgyzstan Kirghizistan	12-1-89	4 257 753 ¹	2 077 623 ¹	2 180 130 ¹	4 595	*4 578	A4 b1	1.0	198 500	23
Lao People's Dem. Rep. Rén. dém. populaire Lao	1-III-85	3 584 803	1 737 115	1 847 688	14 202	14 605	A8 c3	3.1	236 800	19
Libya ² Libye ²	15-XI-70	2 126 325 ^{2a}	1 080 015 ^{2a}	1 046 310 ^{2a}	12 555	12 806	D23 c1	3.1	10 400	270
Malawi Malawi	2-VIII-91	*388 089	—	—	335	*388	A12 c1	4.9	18 21 560	—
Maldives Maldives	1-VIII-91	*17 566 982	*8 861 124	*8 705 858	17 764	*19 239	A13 c2	2.7	329 758	58
Moldova Moldavie	8-III-90	213 215	109 336	103 879	1216	*238	A8 c1	3.3	298	800
Mongolia Mongolie	5-1-89	2 043 400	—	—	12 177	12 318	A4 c1	2.1	1 566 500	1

Country or area Pays ou zone	Date	Latest Census Dernier recensement		Male Masculin	Female Féminin	Midyear estimates (thousands) Estimations au milieu de l'année (milliers)		Type ¹ 1993	Annual rate of increase Taux d'accrois- sement annuel % 1990-93	Surface area (km ²) Superficie (km ²)	Density 1993 ¹
		Both sexes Les deux sexes				Estimates as of de l'année (milliers)					
		1990	1993			1990	1993				
Adoo ²	12-III-90	*81 140 922	*39 878 536	*41 262 386	86 154	*91 261	A13c1	1.9	1 958 201	47	
Algeria ³	12-V-80	11 932	—	—	x11	x11	A13b1	0.0	102	108	
Anguilla ⁴	27-I-92	*189 474	*90 707	*98 767	190	*195	A12c1	0.8	800	244	
Antigua and Barbuda ⁵	20-IV-71	1 877 952	921 543	956 409	3 871	*4 265	A22b3	3.3	139 000	33	
Aruba ⁶	13-V-90	2 329 329	1 178 790	1 150 539	2 418	*2 563	A3-c1	1.9	75 517	34	
Bahamas	1-IV-90	*3 522 039	—	—	3 528	*3 620	A3 b1	0.9	8 897	407	
Belize	12-V-80	44 224	—	—	x42	x42	A13b1	0.0	261	161	
Bermuda	12-V-91	133 308	—	—	x133	x139	A13b1	1.3	622	223	
Bhutan	9-III-82	6 037	2 981	3 056	x6	x6	A11d	0.0	242	25	
Bolivia	12-V-91	106 499	53 165	53 334	x107	x110	A13b1	0.9	388	284	
Bonaire	2-V-90	1 234 388	618 050	616 338	1 227	*1 260	A3 b1	0.9	5 130	246	
Bosnia and Herzegovina	31-V-90	12 350	6 289	6 061	x12	x13	A13d	2.7	430	30	
Brazil	1-IV-90	248 709 873	121 239 418	127 470 455	249 924	*258 233	A3 b1	1.1	9 363 520	28	
British Virgin Islands	1-IV-90	101 809	49 210	52 599	102	x104	A3-c1	0.7	347	300	
Americas, South • Amérique du Sud											
Bolivia	15-V-91	32 615 528	—	—	32 547	*33 778	A2-c1	1.2	2 780 400	12	
Bolivia	3-VI-92	6 420 792	3 171 265	3 249 527	6 573	*7 065	A1-c3	2.4	1 098 581	6	
Brazil ²	1-IX-91	146 917 459 ²	72 536 142 ²	74 381 317 ²	144 541	*151 534	A2-c1	1.6	8 511 965	18	
Brazil	22-IV-92	13 348 401	6 553 254	6 795 147	13 173	*13 813	A1 b1	1.6	756 026	18	
Brazil	15-X-85	27 837 932	13 777 700	14 060 232	32 300	*33 951	A8 b3	1.7	1 138 914	30	
Brazil	23-XI-90	9 648 159	4 796 412	4 851 777	10 264	*10 981	A3 b3	2.3	263 561	39	
Brazil	5-III-91	2 050	1 093	955	x2	x2	A2-d	0.0	12 173	—	
Brazil	15-III-90	114 608	59 798	55 010	x117	x135	A3-c1	4.8	90 000	2	
Brazil	12-V-80	758 619	375 841	382 778	x786	x816	A13b1	0.8	214 969	4	
Brazil	26-VIII-92	*4 123 550	*2 069 673	*2 053 877	4 277	*4 643	A11c2	2.7	406 752	11	
Brazil	12-VII-81	17 005 210	8 489 867	8 515 343	21 530	*22 454	A12c2	1.4	1 285 216	1	
Brazil	1-VII-80	352 041	173 083	178 958	404	x414	A12c2	0.9	163 265	—	
Brazil	23-X-85	3 955 241	1 439 021	1 516 219	3 094	*3 149	A8 b3	0.6	177 414	1	
Brazil	20-X-90	18 105 265	9 019 757	9 085 508	19 325	*20 712	A3-c1	2.3	912 050	2	
Asia • Asie											
Afghanistan	23-VI-79	13 051 358 ²	6 712 377 ²	6 338 981 ²	28 16121	x17 691	A14c3	(1)	652 090	2	

Country or area Pays ou zone	Date	Latest Census Dernier recensement			Midyear estimates (thousands) Estimations au milieu de l'année (milliers)			Annual rate of increase Taux d'accrois- sement % 1990-93	Surface area (km ²) Superficie 1993	Density (km ²) Densité 1993	
		Both sexes Les deux sexes		Male Masculin	Female Féminin	1990	1993				Type 1993
Israel	21-III-86	135 694	65 610	70 084	2142	2146	A7 b1	0.9	195	749	
Jersey	21-IV-91	58 867	28 297	30 570	60	58		-0.9	78	744	
Jersey	10-III-91	84 082	40 862	43 220					116		
Malta	31-III-91	4 784 265			4 778	24 511	A2 b1		56 538	80	
San Marino	3-III-91	10 302 215	4 999 935	5 302 280	10 363	10 328	A2 b1	-0.1	78 864	131	
San Marino	1-III-81	5 123 989	2 528 225	2 595 764	5 140	5 189	A2 a1	0.3	43 077	120	
San Marino	12-I-89	1 565 662 ¹	731 397 ¹	834 270 ¹	1 571	1 517	A4 b1	-1.2	45 100	34	
San Marino	22-IX-77	41 969	21 997	19 972	247	247	A16 b1	-0.3	1 399	34	
San Marino	31-XII-90	4 998 478	2 426 204	2 572 274	4 986	5 067	A3 b1	0.5	338 145	15	
San Marino	5-III-90	56 634 296 ¹⁴	27 553 788 ¹⁴	29 080 511 ¹⁴	56 735	57 379	A3 b1	0.4	551 500	104	
San Marino					79 365	81 187		0.8	356 733	228	
San Marino	25-V-87	61 077 042	29 322 923	31 754 119	63 253	61 241	A6 b1	-1.1	248 647	246	
San Marino	31-XII-81	16 705 635	7 849 112	8 856 523	16 247	16 204	A12 b1	-0.1	108 353	150	
San Marino	9-XI-81	29 616	14 992	14 624	31	28	A2 b1	-3.2	6	4 667	
San Marino	5-IV-81	10 269 074 ¹⁴			10 039 ¹⁴	10 305 ¹⁴	A12 b2	0.7	131 590	78	
San Marino	30-IV-48	890	548	342	21	21	D4 d	0.0	0 ¹⁴		
San Marino	1-III-90	10 374 823	4 984 904	5 389 919	10 365	10 294	A3 b1	-0.2	93 032	111	
San Marino	1-XII-70	504 930	103 621	101 309	255	263	A23 a1	1.1	103 000	3	
San Marino	21-IV-91	3 525 719	1 753 418	1 772 301	3 503	3 563	A7 b2	0.6	70 284	51	
San Marino	14-IV-91	69 788	33 693	36 095	69	71	A2 b1	0.8	572	123	
San Marino	20-X-91	59 103 833			57 661 ¹	57 057 ¹	A12 b1	-0.4	301 268	189	
San Marino	12-I-89	2 666 567 ¹	1 238 806 ¹	1 427 761 ¹	2 671	2 586	A4 b1	-1.1	64 600	40	
San Marino	2-XII-80	25 215			29	30	A13 b1	1.1	160	188	
San Marino	12-I-89	3 674 802 ¹	1 738 953 ¹	1 935 849 ¹	3 722	3 730	A4 b1	0.1	65 200	57	
San Marino	31-III-81	364 602	177 849	186 753	382	380	A12 b2	-0.2	2 586	147	
San Marino	16-XI-85	345 418	169 832	175 586	354	361	A8 b2	0.6	316	1 142	
San Marino	4-III-82	27 063	12 598	14 465	230	231	A11 c1	1.1	1 ¹⁴	31 000	
San Marino	28-II-71	13 060 115			14 952	15 298	A22 a1	0.8	40 844	275	
San Marino	3-XI-90	4 527 546	2 099 881	2 427 665	4 241	4 312	A3 a1	0.6	303 877	12	
San Marino	6-XII-88	37 878 641	18 464 373	19 414 268	38 119	38 505	A5 b1	0.3	323 250	119	

Y or Area ou zone	Date	Latest Census Dernier recensement		Midyear estimates (thousands) Estimations au milieu de l'année (milliers)		Type 1993	Annual rate of increase Taux d'accrois- sement annuel % 1990-93	Surface area (km ²) Superficie (km ²) 1993	Density Densité 1993	
		Both sexes Les deux sexes		Male Masculin	Female Féminin					
		1990	1993							
mat	31-III-83	35 307 913 ³	17 518 255 ³	17 789 658 ³	x41 813	x44 596	A10c2	2.1	676 578	66
it	22-VI-91	18 462 081	9 220 914	9 241 167	18 916	x20 812	A2 c1	3.3	140 797	148
n	1-XII-93	*2 017 391	—	—	2 000	x1 992 ³	—	(1)	212 457	9
n	1-III-81	84 253 644	44 233 677	40 020 967	112 049	*122 802	A12c1	3.1	796 095	154
line ⁴	18-XI-31	1 035 821	524 268 ⁴	509 026 ⁴	—	—	—	—	—	—
Sicily ⁵	14-IX-67	356 261	172 511	183 750	—	—	—	—	378	—
de de Gaza ⁶	1-V-90	60 559 116	30 443 187	30 115 929	61 489	*65 649	A13c2	2.2	300 000	219
ines ³	16-III-66	369 079	247 852	121 227	486	*559	A7 c3	4.7	11 000	51
rabia	27-IX-93	*16 929 294	*9 466 541	*7 462 753	14 870	x17 119	A1 c3	4.7	2 149 690	8
le naoudie	30-VI-90	2 705 115	1 370 059	1 335 056	2 705	*2 874	A3 b2	2.0	618	4 650
gour ⁴	17-III-81	14 846 750	7 568 253	7 278 497	16 993	*17 619	A12c1	1.2	65 610	269
la	7-IX-81	9 046 144	4 621 852	4 424 292	12 116	*13 393	A12c1	3.3	185 180	72
stian	12-I-89	5 092 603 ³	2 530 243 ³	2 562 358 ³	5 303	x5 767	A4 b1	2.8	143 100	40
adie ³	1-IV-90	*54 532 300	*27 031 200	*27 501 100	56 062	*58 584	A13c1	1.5	513 115	114
ole	21-X-90	56 473 035	28 607 047	27 865 988	56 098	60 227	A3 c1	2.4	774 815	78
stian	12-I-89	3 523 717 ³	1 735 179 ³	1 787 538 ³	3 670	x3 921	A4 b1	2.2	488 100	8
Arab Emirates ⁴	15-XII-80	1 043 225	720 360	322 865	x1 671	*1 206	A13c3	(1)	83 600	14
st arabes unis ⁴	12-I-89	19 810 072 ³	9 784 156 ³	10 025 921 ³	20 531	x21 860	A4 b1	2.1	447 400	49
stian	1-IV-89	*64 411 713	*31 336 508	*33 075 145	66 233	x71 324	A4 c3	2.5	331 089	215
Nam	—	—	—	—	11 279	*12 302	—	2.9	—	—
st Dem. Yemen	29-III-88	2 345 266	1 184 359	1 160 907	2 460	*2 929	A5 c3	5.8	333 968	9
st Yemen Arab Rep. ⁷	1-II-86	9 274 173	4 647 310	4 626 863	x9 196	x10 283	A7 c3	3.7	195 000	53
Yémen réu. arab ⁸	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
Europe • Europe	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
le	12-IV-89	*3 182 400	*1 638 900	*1 543 500	3 256	*3 500	A4 b1	2.4	28 748	122
re	XI-54	5 664	—	—	53	x61	A39c3	4.9	453	133
che ³	12-V-81	7 555 338	3 572 426	3 982 912	7 718	*7 988	A12b1	1.1	83 853	95
st	12-I-89	10 151 806 ³	4 749 324 ³	5 402 482 ³	10 260	x10 188	A4 b1	-0.2	207 600	49
st ³	1-III-81	9 848 647	4 810 349	5 038 298	9 967	*10 010	A2 b1	0.1	30 519	328
Herzegovina ⁴	31-III-91	4 365 639	—	—	x4 308	x3 707	A2 b1	-5.0	51 129	73
le-Herzegovine ³	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
st	4-XII-85	8 948 348	4 430 061	4 518 327	8 991	*8 472	A8 b1	-2.0	110 912 ³	76

Population and human settlements Population et établissements humains

Population by sex, rate of population increase, surface area and density (cont.)
Population selon le sexe, taux d'accroissement de la population,
superficie et densité (suite)

Country or area Pays ou zone	Date	Latest Census Dernier recensement			Midyear estimates (thousands) Estimations au milieu de l'année (milliers)			Annual rate of increase Taux d'accroissement annuel % 1990-93	Surface area (km ²) Superficie (km ²) 1993	Density 1993 [‡]
		Both sexes Les deux sexes	Male Masculin	Female Féminin	1990	1993	Type [†] 1993			
Niue	29-X-86	2 531	—	—	x2	x2	A2 d	0.0	260	8
Norfolk Island Île Norfolk	30-VI-86	2 567	1 170	1 397	—	—	—	—	36	—
Northern Mariana Islands Îles Mariannes du Nord	1890	43 345	—	—	26 ^a	x47	A3 e1	(¹¹)	464	101
Palau	1990	15 122	—	—	x15	x16	A3 c1	2.2	459	35
Papua New Guinea ^a Papouasie-Nouv.-Guinée ^a	22-IX-80	3 010 727	1 575 672	1 435 055	3 699	x3 922	A13 c3	2.0	462 840	8
Pitcairn Pitcairn	31-XII-91	66	—	—	—	—	A2 b1	—	5	—
Samoa	3-XI-81	156 349	81 027	75 322	164	x167	A12 c1	0.6	2 831	59
Solomon Islands ^a Îles Salomon ^a	25-XI-86	285 176	147 972	137 204	x220	x354	A7 c1	3.4	28 896	12
Tokelau	1-X-82	1 557	751	801	x2	x2	A11 b1	0.0	12	167
Tonga	28-XI-86	94 649	47 611	47 038	97	x98	A7 c1	0.5	747	131
Tuvalu	27-V-79	7 300	—	—	x9	x9	A14 c1	0.0	26	346
Vanuatu	16-V-89	142 419	73 384	69 035	147	x161	A4 c1	3.1	12 189	13
Wallis and Futuna Islands Îles Wallis et Futuna	15-II-83	12 408	6 266	6 142	x14	x14	A3 c1	0.0	200	70

Sources:
Demographic statistics database of the Statistical Division of
the United Nations Secretariat.

Sources:
Base de données pour les statistiques démographiques de la
Division de statistique du Secrétariat de l'ONU.

† For detailed descriptions of data pertaining to former
Czechoslovakia, Germany, SFR Yugoslavia and former USSR,
see Annex I — Country or area nomenclature, regional and
other groupings.

† Pour les descriptions en détails des données relatives à l'ancienne
Tchécoslovaquie, l'Allemagne, la RfA Yougoslavie et l'ancienne
URSS, voir l'Annexe I — Nomenclature des pays ou zones,
groupements régionaux et autres groupements.

^a Provisional.

^a Données provisoires.

¹ Estimates prepared by the Population Division of the United
Nations.

¹ Estimations établies par la Division de la population de
l'Organisation des Nations Unies.

² For explanation of code, see technical notes to this chapter.

² Pour l'explication du code, voir la remarque générale concernant
ce chapitre.

³ Population per square kilometre of surface area in 1993.
Figures are merely the quotient of population divided by
surface area and are not to be considered either as
reflecting density in the urban sense or as indicating the
supporting power of a territory's land and resources.

³ Nombre d'habitants au kilomètre carré en 1993. Il s'agit
simplement du quotient du chiffre de la population divisé
par celui de la superficie. Il ne faut pas y voir d'indication de la densité au
sens urbain du terme ni de population que les terres et les ressources
du territoire sont capables de nourrir.

⁴ De jure population.

⁴ Population de droit.

⁵ Including the enclave of Cabinda.

⁵ Y compris l'enclave de Cabinda.

⁶ Comprising Chagos Archipelago (formerly dependency of
Mauritius).

⁶ Comprend l'archipel de Chagos (ancienne dépendance de
Maurice).

⁷ Census of Chagos Archipelago taken 30 June 1962 gave
total population of 747 persons.

⁷ Le recensement de la population de l'archipel de Chagos au 30 juin 1962
a donné comme population total 747 personnes.

⁸ Excluding Mayotte.

⁸ Non compris Mayotte.

⁹ Comprising Bioko (which includes Pagalu)
and Rio Muni (which includes Corico and Ebobey).

⁹ Comprend Bioko (qui comprend Pagalu) et Rio Muni (qui
comprend Corico et Ebobey).

¹⁰ Mid-year estimates have been adjusted for
under-enumeration, estimated as follows:

¹⁰ Les estimations au milieu de l'année tiennent compte d'un ajustement
destiné à compenser les lacunes du dénombrement. Les données de
recensement ne tiennent pas compte de cet ajustement. En voici le détail:

Population and human settlements Population et établissements humains

Population by sex, rate of population increase, surface area and density (cont.)
Population selon le sexe, taux d'accroissement de la population,
superficie et densité (suite)

Country or area Pays ou zone	Date	Latest Census Dernier recensement			Midyear estimates (thousands) Estimations au milieu de l'année (milliers)		Type ¹ 1993	Annual rate of increase Taux d'accrois- sement annuel % 1990-93	Surface area (km ²) Superficie (km ²) 1993	Density Densité 1993
		Both sexes Les deux sexes	Male Masculin	Female Féminin	1990	1993				
Algeria ¹⁴	15-IV-91	*9 853 896	—	—	9 868 ¹⁵	*9 864	A2 b1	(14)	92 389	107
Albania	12-I-89	4 337 592	2 058 160	2 279 432	4 364	*4 356	A4 b1	-0.1	33 700	129
Algeria, Rép. de	7-I-92	22 810 035	11 213 763	11 596 272	23 207	*22 755	A1 b2	-0.7	238 391	95
Algeria, Fédération	12-I-89	147 021 869 ¹⁶	68 713 869 ¹⁶	78 308 000 ¹⁶	147 913	*147 760	A4 b1	-0.0	1 707 5400	9
Algeria, Fédération	30-XI-76	19 149	9 654	9 495	23	*24	A17a2	1.2	61	393
Algeria, Fédération	3-III-91	5 274 335	2 574 061	2 700 274	5 298	*5 318	A2 b1	0.1	49 012	108
Algeria, Fédération	31-III-91	1 965 986	952 611	1 013 375	1 998	*1 991	A2 b1	-0.1	20 256	96
Algeria, Fédération	1-III-91	39 433 942	19 338 063	20 095 859	38 959	*39 141	A2 c1	0.2	505 992	77
Algeria, Fédération	1-XI-60	3 431	2 545	886	—	—	—	—	62 422	—
Algeria, Fédération	1-IX-90	8 587 353	4 242 351	4 345 002	8 559	*8 712	A3 a1	0.6	449 964	19
Algeria, Fédération	4-XII-90	6 873 687	3 390 446	3 483 241	6 712	*6 938	A3 b1	1.1	41 293	168
Algeria, Fédération	31-III-91	2 033 964	1 027 352	1 006 612	2 028	*2 119	A2 b1	1.5	25 713	82
Algeria, Fédération	12-I-89	51 453 034 ¹⁷	23 745 108 ¹⁷	27 706 926 ¹⁷	51 839	*52 179	A4 b1	0.2	603 700	86
Algeria, Fédération	21-IV-91	*56 352 200	—	—	57 561	*58 191	A12b1	0.4	244 100	238
Algeria, Fédération	31-III-91	*10 337 504	—	—	10 529	*10 485	A2 b1	-0.1	102 173	103
Oceania - Océanie										
San Marino ¹⁸	1-IV-90	46 773	—	—	39 ¹⁹	*51	A3 b1	(14)	399	256
San Marino ¹⁸	30-VI-91	16 850 540	8 362 815	8 487 725	17 065	*17 661	A7 b1	1.1	7 713 364	2
San Marino ¹⁸	30-VI-81	2 871	1 918	953	—	—	—	—	135	—
San Marino ¹⁸	30-VI-81	555	298	257	—	—	—	—	14	—
San Marino ¹⁸	1-XII-86	17 614	9 188	8 426	18	*19	A9 b1	1.4	236	81
San Marino ¹⁸	31-VIII-86	715 375	362 568	352 807	751	*758	A7 b1	1.2	18 274	41
San Marino ¹⁸	6-IX-88	188 814	98 345	90 469	197	*211	A5 c1	2.3	4 000	53
San Marino ¹⁸	1-IV-90	133 152	70 945	62 207	*134	*144	A3 b1	2.4	549	262
San Marino ¹⁸	9-V-85	63 883	—	—	*72	*76	A8 c1	1.8	726	105
San Marino ¹⁸	15-XI-88	43 380	—	—	46	*52	A5 c1	3.9	181	287
San Marino ¹⁸	1985-89	100 749	—	—	*108	*118	A8 c1	3.0	702	168
San Marino ¹⁸	22-I-77	7 254	—	—	*10	*10	A16c1	0.0	21	476
San Marino ¹⁸	4-IV-89	164 173	83 862	80 311	170	*179	A4 c1	1.8	18 573	10
San Marino ¹⁸	5-III-91	*3 434 952	—	—	3 363	*3 451	A2 b1	0.9	270 524	13

Population and human settlements Population et établissements humains

Population by sex, rate of population (increase, surface area and density (cont.)
Population selon le sexe, taux d'accroissement de la population,
superficie et densité (suite)

- shown separately.
- 6 Including data for East Jerusalem and Israeli residents in certain other territories under occupation by Israeli military forces since June 1967.
 - 7 Comprising Hokkaido, Honshu, Shikoku, Kyushu. Excluding diplomatic personnel outside the country and foreign military and civilian personnel and their dependants stationed in the area.
 - 8 Including military and diplomatic personnel and their families abroad, numbering 933 at 1961 census, but excluding foreign military and diplomatic personnel and their families in the country, numbering 389 at 1961 census. Also including registered Palestinian refugees numbering 654,092 and 722,687 at 30 June 1963 and 31 May 1967, respectively.
 - 9 Excluding data for Jordanian territory under occupation since June 1967 by Israeli military forces.
 - 10 Excluding alien armed forces, civilian aliens employed by armed forces, foreign diplomatic personnel and their dependants and Korean diplomatic personnel and their dependants outside the country.
 - 11 Excluding Palestinian refugees in camps.
 - 12 Based on results of sample survey.
 - 13 Comprising Mecca City and islands of Talpa and Colanoe.
 - 14 Excluding data for Jammu and Kashmir, the final status of which has not yet been determined, Jembergh, Menavdar, Gilgit and Baltistan.
 - 15 Former mandated territory administered by the United Kingdom until 1948.
 - 16 Excluding United Kingdom armed forces, numbering 2,507.
 - 17 Comprising that part of Palestine under Egyptian administration following the Armistice of 1949 until June 1967, when it was occupied by Israeli military forces.
 - 18 Excluding transient alien and non-locally domiciled military and civilian services personnel and their dependants and visitors, numbering 5,553, 5,187 and 8,895 respectively at 1960 census.
 - 19 Including Palestinian refugees numbering 193,000 on 1 July 1977.
 - 20 Comprising 7 subdivisions of Abu Dhabi, Dubai, Sharjah, Ajman, Umm al-Qaiwain, Ras al-Khaimah and Fujairah, and the area lying within the modified Riyadh line as announced in October 1955.
 - 21 Excluding surface area of frontier rivers.
 - 22 Including dependencies: Alderney, Brechou, Herm, Jethou, Lihou and Sark Island.
 - 23 Excluding French Overseas Departments, namely French Guiana, Guadeloupe, Martinique and Réunion, shown separately.
 - 24 De jure population, but excluding diplomatic personnel outside the country and including foreign diplomatic personnel not living in embassies or consulates.
 - 25 Excluding military personnel stationed outside the country who do not have a personal residence in France.
 - 26 Excluding armed forces.
 - 27 Including armed forces stationed outside the country, but including alien armed forces stationed in the area.
 - 28 Including armed forces stationed outside the country, but excluding alien armed forces stationed in the area. Surface area is 0.44 km².
 - 29 Including Goro and Comino Islands and civilian seasonal temporary outside the country.
 - 30 Surface area is 1.49 km².
 - 31 Excluding civilian aliens within the country, but including civilian seasonal temporary outside the country.
 - 32 Including the Azores and Madeira Islands.
 - 33 Including the Balearic and Canary Islands, and Alhucemas, Ceuta, Chafarinas, Melilla and Penon de Velez de la Gomera.
 - 34 Inhabited only during the winter season. Census data are for total population while estimates refer to Moroccan population

- 2916 km².
- 34 Y compris les données pour la partie du Jammu et du Cachemire occupée par l'Inde dont le statut définitif n'a pas encore été déterminé.
 - 35 Les chiffres fournis par l'Indonésie comprennent le Timor oriental, qui fait l'objet d'une rubrique distincte.
 - 36 Y compris les données pour Jérusalem - Est et les résidents israéliens dans certains autres territoires occupés depuis juin 1967 par les forces armées israéliennes.
 - 37 Comprend Hokkaido, Honshu, Shikoku, Kyushu. Non compris le personnel diplomatique hors du pays, les militaires et agents civils étrangers en poste sur le territoire et les membres de leur famille les accompagnant.
 - 38 Y compris les militaires et le personnel diplomatique à l'étranger et les membres de leur famille les accompagnant, au nombre de 933 personnes au recensement de 1961, mais non compris les militaires et le personnel diplomatique étrangers sur le territoire et les membres de leur famille les accompagnant, au nombre de 389 personnes au recensement de 1961. Y compris également les réfugiés de Palestine immatriculés: 654 092 au 30 juin 1963 et 722 687 au 31 mai 1967.
 - 39 Non compris les données pour le territoire jordanien occupé depuis juin 1967 par les forces armées israéliennes.
 - 40 Non compris les militaires étrangers, les civils étrangers employés par les armées, le personnel diplomatique étranger et les membres de leur famille les accompagnant et le personnel diplomatique coréen hors du pays et les membres de leur famille les accompagnant.
 - 41 Non compris les réfugiés de Palestine dans les camps.
 - 42 D'après les résultats d'une enquête par sondage.
 - 43 Comprend la ville de Macao et les îles de Talpa et de Colowane.
 - 44 Non compris les données pour le Jammu et le Cachemire, dont le statut définitif n'a pas encore été déterminé, le Jembergh, le Manavadar, le Gilgit et le Baltistan.
 - 45 Ancien territoire sous mandat administré par le Royaume-Uni jusqu'à 1948.
 - 46 Non compris les forces armées du Royaume-Uni au nombre de 2 507 personnes.
 - 47 Comprend la partie de la Palestine administrée par l'Egypte depuis l'armistice de 1949 jusqu'en juin 1967, date laquelle elle a été occupée par les forces armées israéliennes.
 - 48 Non compris les personnes de passage à bord de navires, les militaires et agents civils non résidents et les membres de leur famille les accompagnant, et les visiteurs, soit: 5 553, 5 187 et 8 895 personnes respectivement au recensement de 1960.
 - 49 Y compris les réfugiés de Palestine au nombre de 193 000 au 1er juillet 1977.
 - 50 Comprend les sept cheikdoms de Abu Dhabi, Dabaï, Chéïdjé, Adjéma, Oumân - al-Qaïwain, Ras al-Khaïma et Foujaïrah, ainsi que la zone délimitée par la ligne de Riad modifiée comme il a été annoncé en octobre 1955.
 - 51 Non compris la surface des cours d'eau frontalières.
 - 52 Y compris les dépendances: Aurigny, Breconhou, Herm, Jethou, Lihou et l'île de Serq.
 - 53 Non compris les îles Féroé et le Groenland, qui font l'objet de rubriques distinctes.
 - 54 Non compris les départements d'outre-mer, c'est-à-dire la Guyane française, la Guadeloupe, la Martinique et la Réunion, qui font l'objet de rubriques distinctes.
 - 55 Population de droit, non compris le personnel diplomatique hors du pays et y compris le personnel diplomatique étranger qui ne vit pas dans les ambassades ou les consulats.
 - 56 Non compris les militaires en garnison hors du pays et sans résidence personnelle en France.
 - 57 Non compris les militaires.
 - 58 Y compris les militaires en garnison hors du pays, mais non compris les militaires étrangers en garnison sur le territoire.
 - 59 Y compris les militaires en garnison hors du pays, mais y compris les militaires étrangers en garnison sur le territoire.

...

Population and human settlements Population et établissements humains

Population by sex, rate of population increase, surface area and density (cont.)
Population selon le sexe, taux d'accroissement de la population,
superficie et densité (suite)

	Percentage adjustment	Adjusted census total		Adjustement (en pourcentage)	Chiffre de recensement ajusté
Brunei Darussalam	1.06	—	Brunei Darussalam	1.06	—
Guatemala	13.7	—	Guatemala	13.7	—
Guinea	—	—	Guinée	—	—
Korea, Republic of	1.9	—	Corée, Rép. de	1.9	—
Mozambique	3.8	—	Mozambique	3.8	—
Netherlands Antilles	2.0	—	Antilles néerlandaises	2.0	—
Pert	—	—	Pérou	—	—
Sierra Leone	10.0	*3 002 426	Sierra Leone	10.0	*3 002 426
South Africa	2.6	—	Afrique du Sud	2.6	—
Uruguay	—	—	Uruguay	—	—
Estimate not in accord with the latest census and/or the latest estimate.					
Rate not computed because of apparent lack of comparability between estimates shown for 1990 and 1993.					
Including an estimate of 224 093 for nomad population, comprising the islands of Agalega and St. Brandon.					
Excluding Bophuthatwana, Ciskei, Transkei and Venda.					
Comprising the Northern Region (former Sagula et Hamar) and Southern Region (former Rio de Oro).					
De jure population, but excluding persons residing in institutions.					
Including Carriacou and other dependencies in the Grenadines.					
Including dependencies: Marie-Galante, la Désirade, les Saintes, Petite-Terre, St. Barthélemy and French part of St. Martin.					
Comprising Boaville, Curacao, Saba, St. Eustatius and Dutch part of St. Martin.					
Including armed forces in the area.					
Including Bequia and other islands in the Grenadines.					
De jure population, but excluding civilian citizens absent from country for extended period of time.					
Census figures also exclude armed forces overseas.					
Excluding Indian jungle population.					
Mid-year estimates for 24 October.					
Excluding nomadic Indian tribes.					
Excluding dependencies, of which South Georgia (area 3,753 km ²) had an estimated population of 499 in 1964 (494 males, 5 females). The other dependencies namely, the South Sandwich group (surface area 337 km ²) and a number of smaller islands, are presumed to be uninhabited.					
A dispute exists between the governments of Argentina and the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland concerning sovereignty over the Falkland Islands (Malvinas).					
Excluding nomad population.					
Excluding transient alien.					
Excluding foreign diplomatic personnel and their dependents.					
This total population of China, as given in the communiqué of the State Statistical Bureau relating the major figures of the census, includes a population of 4,130,000 for Hong Kong and Macao.					
1. Comprising Hong Kong Island, Kowloon and the New (leased) Territories.					
2. Land area only. Total including ocean area within administrative boundaries is 2,916 km ² .					
3. Including data for the Indian-held part of Jammu and Kashmir, the final status of which has not yet been determined.					
5. Figures provided by Indonesia including East Timor.					
10. L'estimation ne s'accorde avec le dernier recensement, et/ou avec la dernière estimation.					
11. On n'a pas calculé le taux parce que les estimations pour 1990 et 1993 ne paraissent pas comparables.					
12. Y compris une estimation de 224 093 personnes pour la population nomade Y compris les îles Agalega et Saint-Brandon.					
13. Y compris les îles Agalega et Saint-Brandon.					
14. Non compris Bophuthatwana, Ciskei, Transkei et Venda.					
15. Comprend la région septentrionale (ancien Sagula - el-Hamara) et la région méridionale (ancien Rio de Oro).					
16. Population de droit, mais non compris les personnes dans les institutions.					
17. Y compris Carriacou et les autres dépendances du groupe des îles Grenadines.					
18. Y compris les dépendances: Marie-Galante, la Désirade, les Saintes, Petite-Terre, Saint-Barthélemy et la partie française de Saint-Martin.					
19. Comprend Boaville, Curacao, Saba, Saint-Eustache et la partie néerlandaise de Saint-Martin.					
20. Y compris les militaires en garnison sur le territoire.					
21. Y compris Bequia et des autres îles dans les Grenadines.					
22. Population de droit, mais non compris les civils hors du pays pendant une période prolongée. Les chiffres de recensement ne comprennent pas également les militaires à l'étranger.					
23. Non compris les Indiens de la jungle.					
24. Estimations au milieu de l'année pour le 24 Octobre.					
25. Non compris les tribus d'Indiens nomades.					
26. Non compris les dépendances, parmi lesquelles figure la Géorgie du Sud (3 753 km ²) avec une population estimée à 499 personnes en 1964 (494 de sexe masculin et 5 du sexe féminin). Les autres dépendances, c'est-à- dire le groupe des Sandwich de Sud (superficie: 337 km ²) et certaines petites îles, sont présumées inhabitées.					
27. La souveraineté sur les îles Falkland (Malvinas) fait l'objet d'un différend entre le Gouvernement argentin et le Gouvernement du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord.					
28. Non compris la population nomade.					
29. Non compris les personnes de passage à bord des navires.					
30. Non compris le personnel diplomatique étranger et les membres de leur famille les accompagnant.					
31. Le chiffre indiqué pour la population totale du Bureau de statistique de l'ESU publiant les principaux chiffres du recensement, comprennent la population de Hong-kong et Macao qui s'élève à 4 130 000 personnes.					
32. Comprend les îles de Hong-kong, Kowloon et les Nouveaux Territoires (à bas).					
33. Superficie territoriale seulement. La superficie totale, qui comprend la zone maritime se trouvant à l'intérieur des limites administratives, est de					

Country or area Pays ou zone	Year Année	Age- group Groupe d'âge	Illiterate population Population analphabète			Percentage of illiterates Pourcentage d'analphabètes		
			Total	M	F	Total	M	F
Africa - Afrique								
Algeria Algérie	1987	15+	637368	232075	405293	50.4	36.6	64.2
Angola ¹ Angola	1985	15+	—	—	—	59.0	51.0	—
Bahain Bahain	1979	15+	1419051	563351	854700	83.5	74.8	90.5
Burkina Faso Burkina Faso	1990	15+	174500	49600	124900	26.4	16.3	34.9
Burkina Faso Burkina Faso	1975	15+	2803440	1272573	1530647	91.2	85.3	96.7
Burundi ¹ Burundi	1982	10+	—	—	—	66.2	57.2	74.3
Cameroon Cameroon	1976	15+	2360088	863884	1496204	58.8	45.4	70.9
Cape Verde Cap-Vert	1990	15+	69930	21363	48567	57.1	25.2	46.7
Central African Rep. République centrafricaine	1975	15+	841995	336544	505451	81.8	70.4	91.6
Chad ¹ Tchad	1990	15+	2280300	916800	1364400	70.2	57.8	82.1
Cote d'Ivoire Côte d'Ivoire	1980	15+	88780	36429	52351	52.1	44.0	60.0
Cote d'Ivoire ¹ Côte d'Ivoire	1990	15+	484700	163500	321200	43.4	30.0	56.1
Cote d'Ivoire ¹ Côte d'Ivoire	1990	15+	2941000	1080600	1860400	46.3	33.1	59.8
Egypt ¹ Égypte	1984	15+	14664904	5766376	8898528	54.2	41.6	67.3
Equatorial Guinea Guinée équatoriale	1983	15+	53847	16288	37559	38.0	22.6	51.5
Ethiopia Éthiopie	1984	15+	13533624	5840560	7693064	75.7	67.3	83.6
Gabon ¹ Gabon	1990	15+	311400	109000	202400	39.3	26.5	51.5
Gambia ¹ Gambie	1990	15+	349600	145600	204000	72.8	61.0	84.0
Ghana ¹ Ghana	1990	15+	3258100	1215100	2043100	39.7	30.0	49.0
Ghana ¹ Ghana	1990	15+	2947000	1237000	1710000	76.0	65.1	86.6
Ghana-Ghana Ghana-Ghana	1979	15+	342393	130922	211471	80.0	66.7	91.4
Ghana ¹ Ghana	1990	15+	3728900	1207400	2521500	31.0	30.2	41.5
Ghana ¹ Libéria	1990	15+	839000	312800	526200	60.5	50.2	71.2
Libyan Arab Jamahiriya ¹ République arabe libyenne	1990	15+	890300	324500	565800	36.2	24.6	49.6
Madagascar ¹ Madagascar	1990	15+	1304500	393200	909200	19.8	12.3	27.1
Malawi ¹ Malawi	1987	15+	2214440	706356	1508114	51.5	34.7	66.5
Mali ¹ Mali	1988	6+	—	—	—	81.3	73.6	88.6
Mali-Mali Mali-Mali	1988	15+	667342	268955	398387	64.9	52.9	73.4
Mali-Mali Mali-Mali	1990	15+	149383	54748	94635	20.1	14.8	25.3
Mali-Mali Maroc	1982	15+	8119233	3187079	4932154	60.7	56.3	82.1
Mali-Mali Mozambique	1990	15+	4557751	1630952	2906799	72.8	56.0	87.8

* Statistical Yearbook - U.N. New York 1995

and human settlements Population et établissements humains

Population by sex, rate of population increase, surface area and density [cont.]
Population selon le sexe, taux d'accroissement de la population,
superficie et densité [suite]

cluded also in the de jure population of Norway.

g Channel Islands and Isle of Man, shown separately.

g Niue, shown separately, which is part of
lands, but because of remoteness is
treated separately.

ing Austral, Gambier, Marquesas, Rapa, Society
Islands.

g Christmas, Fanning, Ocean and Washington Islands.
g the Islands of Huon, Chesterfield, Loyalty,

g and Belep Archipelago.

g Campbell and Kermadec Islands (population 20

surface area 148 km²) as well as Antipodes,

id, Bounty, Snares, Solander and Three Kings

all of which are uninhabited. Excluding

atic personnel and armed forces outside the

, the latter numbering 1,936 at 1966 census;

cluding alien armed forces within the country.

ing eastern part of New Guinea, the Bismarck

Islands, Bougainville and Buka of Solomon Islands

and about 600 smaller islands.

ing the Solomon Islands group (except

Bougainville and Buka which are included with Papua

New Guinea shown separately), Ontong, Java, Rencel

and Santa Cruz Islands.

60 Superficie: 0,44 km².

61 Y compris les îles de Gozo et de Comino et les civils
nationaux temporairement hors du pays.

62 Superficie: 1,49 km².

63 Non compris les civils étrangers dans le pays, mais y
compris les civils nationaux temporairement hors du pays.

64 Y compris les Açores et Madère.

65 Y compris les Baléares et les Canaries, Al Hooceina, Ceuta, les
îles Zailiannes, Mellilla et Penos de Vélez de la Gomera.

66 N'est habitée pendant la saison d'hiver. Les données de recensement se
rapportent à la population totale, mais les estimations ne concernent que la
population norvégienne, comprise également dans la
population de droit de la Norvège.

67 Non compris les îles Anglo-Normandes et l'île de
Man, qui font l'objet de rubriques distinctes.

68 Non compris Nioué, qui fait l'objet d'une rubrique distincte et qui fait
partie des îles Cook, mais qui, en raison de son éloignement, est
administrée séparément.

69 Comprend les îles Australas, Gambier, Marquesas, Rapa,
de la Société et Tuamotou.

70 Y compris les îles Christmas, Fanning, Ocean et Washington.

71 Y compris les îles Huon, Chesterfield, Loyauté et

Walpole, et l'archipel Belep.

72 Y compris les îles Campbell et Kermadec (20 habitants en 1961, superficie
148 km²) ainsi que les îles Antipodes, Auckland, Bounty, Snares, Solander
et Three Kings, qui sont toutes inhabitées. Non compris le personnel
diplomatique et les militaires hors du pays, ces derniers au nombre de
1,936 au recensement de 1966; non compris également les militaires
étrangers dans le pays.

73 Comprend l'est de la Nouvelle-Guinée, l'archipel Bismarck, Bougainville
et Buka (ces deux dernières du groupe des Salomon) et environ 600 îles.

74 Comprend les îles Salomon (à l'exception de Bougainville et de Buka dont
la population est comprise dans celle de Papouasie-Nouvelle Guinée
qui font l'objet d'une rubrique distincte), ainsi que les îles Ontong, Java,
Rencel et Santa Cruz.

Education and literacy Instruction et alphabétisation

 12
 Illiterate population by sex (cont.)
 Population analphabète selon le sexe (suite)

Country or area Pays ou zone	Year Année	Age group Groupe d'âge	Illiterate population Population analphabète			Percentage of illiterates Pourcentage d'analphabètes		
			Total	M	F	Total	M	F
Guadeloupe	1982	15+	22159	11231	11128	10.0	10.4	9.6
Guatemala ¹	1990	15+	2253200	931900	1221300	44.9	36.9	52.9
Guyana ¹	1982	15+	2004791	926751	1078040	65.2	62.7	67.5
Haiti	1982	15+	2004791	926751	1078040	65.2	62.7	67.5
Honduras ¹	1990	15+	766000	348800	417200	26.9	24.5	29.4
Jamaica	1987	15+	278378	173683	104695	18.2	23.1	13.5
Marinique	1982	15+	16814	8824	7990	7.2	8.0	6.6
Mexico	1990	15+	6161662	2305113	3856549	12.4	9.6	15.0
Moldavie ¹	1970	15+	231	100	131	3.4	3.2	3.4
Nicaragua ¹	1981	15+	10234	4497	5739	6.2	5.8	6.6
Nicaragua ²	1971	15+	410725	193475	217277	42.5	42.0	42.9
Panama	1990	15+	168644	80700	87944	11.2	10.6	11.7
Paraguay	1980	15+	230991	107372	131723	10.9	10.3	11.5
St. Kitts-et-Nevis ¹	1980	15+	674	337	337	2.7	2.9	2.5
St. Lucia ¹	1970	15+	9195	4251	4944	18.3	19.2	17.6
St. Vincent-et-Grenadines ¹	1970	15+	1839	779	1060	4.4	4.2	4.5
Trinité-et-Tobago	1990	15+	25910	9159	16751	3.1	2.0	4.4
Turks and Caicos Is. ¹	1970	15+	56	18	38	1.9	1.4	2.3
Etats-Unis	1979	14+	—	—	—	0.5	—	—
America, South - Amérique du Sud								
Argentine	1980	15+	1184964	543174	641790	6.1	5.7	6.4
Bolivia	1992	15+	744846	213713	531133	19.9	11.8	27.5
Brazil	1991	15+	19294646	9300503	9994143	20.1	19.9	20.3
Chile	1992	15+	537744	247831	290213	5.7	5.4	6.0
Colombie	1985	15+	2271338	1076907	1194431	11.9	11.6	12.2
Costa Rica ¹	1990	15+	690802	273501	417301	12.7	9.6	16.1
Guinée-Bissau	1982	15+	8372	4321	4051	17.0	16.4	17.7
Guinée ¹	1990	15+	24500	8800	15700	3.6	2.5	4.6
Paraguay	1982	15+	219120	84340	134780	12.5	9.7	15.2
Peru ¹	1991	15+	1799458	485486	1313972	18.1	9.9	26.1
Suriname ¹	1990	15+	13400	6300	7100	9.1	4.9	13.3
Uruguay	1985	15+	108420	57300	51100	5.0	5.6	4.5
Venezuela	1990	15+	1130567	509864	620703	10.0	9.1	10.8

Education and literacy Instruction et alphabétisation

II
 Illiterate population by sex (cont.)
 Population analphabète selon le sexe (suite)

Country or area Pays ou zone	Year Année	Age group Groupe d'âge	Illiterate population Population analphabète			Percentage of illiterates Pourcentage d'analphabètes		
			Total	M	F	Total	M	F
Niger ¹	1990	15+	7683000	1099400	1583600	71.4	59.6	83.2
Nigeria ¹	1990	15+	28722600	10758200	17964400	49.3	37.7	60.5
Niue ¹	1982	15+	73210	38861	34349	21.4	23.5	19.5
Réunion	1978	15+	1619117	620812	998265	61.4	49.3	73.4
Rwanda	1981	15+	22080	6755	15325	42.6	26.8	57.6
Sao Tomé and Príncipe	1988	15+	2652915	1090771	1562144	73.1	63.1	82.1
Senegal	1971	15+	12494	6465	6029	67.3	44.4	60.3
Sénégal	1971	15+	12494	6465	6029	67.3	44.4	60.3
Seychelles	1990	15+	1629500	776800	1052700	79.3	69.3	84.3
Sierra Leone ¹	1990	15+	3002500	1153700	1848800	75.9	61.9	86.0
Somalia ¹	1980	15+	3711776	1796323	1915253	23.8	22.5	25.2
South Africa ¹	1987	20+	104	65	39	2.7	3.3	2.1
Afrique du Sud ¹	1987	20+	104	65	39	2.7	3.3	2.1
St. Helena	1990	15+	10061100	3947700	6113500	72.9	57.3	83.3
Sweden ¹	1986	15+	116464	48722	67742	32.7	30.1	34.8
Swaziland	1981	15+	927712	328497	599215	68.6	53.2	81.5
Togo	1989	15+	2095943	762685	1338258	42.7	30.8	54.8
Tunisie	1991	15+	3855308	1343282	2507106	43.9	31.8	55.2
Uganda	1984	15+	3466721	489630	876871	9.6	—	—
United Rep. Tanzania ¹	1990	15+	5463900	1563300	3900700	28.2	16.4	39.3
République-Unie de Tanzanie ¹	1990	15+	5463900	1563300	3900700	28.2	16.4	39.3
Zaire ¹	1990	15+	1170100	396000	772100	37.2	19.2	34.7
Zambia ¹	1982	15+	852120	292790	559330	22.2	15.8	28.1
Zimbabwe ¹	1982	15+	852120	292790	559330	22.2	15.8	28.1
America, North - Amérique du Nord								
Barbados ¹	1970	15+	1093	493	600	0.7	0.7	0.7
Barbade ¹	1970	15+	1093	493	600	0.7	0.7	0.7
Belize ¹	1970	15+	5353	2656	2699	8.8	8.8	8.8
Belize ¹	1970	15+	5353	2656	2699	8.8	8.8	8.8
Bermuda	1970	15+	586	391	195	1.6	2.1	1.1
Bermudes ¹	1970	15+	586	391	195	1.6	2.1	1.1
British Virgin Islds ¹	1970	15+	100	61	39	1.7	1.9	1.5
Iles Vierges britanniques ¹	1970	15+	100	61	39	1.7	1.9	1.5
Canada	1986	15+	659743	—	—	3.4	—	—
Cayman Islands ¹	1970	15+	152	70	82	7.5	2.5	2.6
Iles Caïman ¹	1970	15+	152	70	82	7.5	2.5	2.6
Costa Rica	1984	15+	112946	55431	57515	7.4	7.3	7.4
Costa Rica	1984	15+	112946	55431	57515	7.4	7.3	7.4
Cuba ¹	1981	10+	—	—	—	3.8	3.8	3.8
Cuba ¹	1981	10+	—	—	—	3.8	3.8	3.8
Dominica ¹	1970	15+	2083	944	1139	5.9	6.0	5.8
Dominica ¹	1970	15+	2083	944	1139	5.9	6.0	5.8
Dominican Republic	1981	15+	1031629	518236	513609	26.0	26.0	26.0
République dominicaine	1981	15+	1031629	518236	513609	26.0	26.0	26.0
El Salvador	1980	15+	818100	—	—	37.7	—	—
El Salvador	1980	15+	818100	—	—	37.7	—	—
Grenada ¹	1970	15+	1070	424	646	2.3	2.0	2.4
Grenade ¹	1970	15+	1070	424	646	2.3	2.0	2.4

Education and literacy Instruction et alphabétisation

12
Illiterate population by sex (cont.)
Population analphabète selon le sexe (suite)

Country or area Pays ou zone	Year Année	Age group Groupe d'âge	Illiterate population Population analphabète			Percentage of illiterates Pourcentage d'analphabètes		
			Total	M	F	Total	M	F
Sri Lanka	1981	15+	1271994	424424	847569	13.2	8.7	18.0
Sri Lanka								
Syrian Arab Republic ^a République arabe syrienne ^a	1981	15+	1992265	601390	1390875	44.4	36.4	63.0
Tajikistan Tadjikistan	1989	15+	66973	17189	49784	2.3	1.2	3.4
Thailand	1990	15+	257207	83363	173844	6.7	4.4	8.8
Thailand								
Turkey ^a	1990	15+	7615973	1870245	5745728	30.8	10.1	31.5
Turkey								
Turkmenistan	1989	15+	—	—	—	2.3	1.2	3.4
Turkmenistan								
United Arab Emirates Émirats arabes unis	1981	15+	269983	185397	84586	28.4	27.7	31.3
Uzbekistan Ouzbékistan	1989	15+	—	—	—	2.8	1.5	4.0
Viet Nam	1979	15+	4846849	1340443	3506404	16.0	9.3	21.7
Viet Nam								
Yemen ^a Yémen ^a	1990	15+	2536000	876000	1660000	61.5	46.7	73.7
Yemen								
Europe - Europe								
Belarus	1989	15+	163406	21917	141489	2.1	0.6	3.4
Bulgaria	1992	15+	147389	44123	103266	2.1	1.3	2.9
Bulgaria								
Croatia	1991	15+	124883	22507	102376	3.3	1.2	5.2
Croatia								
Estonia	1989	15+	3329	687	2642	0.3	0.1	0.4
Estonia								
Greece	1991	15+	389067	90049	299018	4.8	2.3	7.0
Hungary	1980	15+	95542	27756	67784	1.1	0.7	1.5
Hungary								
Italy	1981	15+	1572556	539781	1032775	3.5	2.5	4.5
Italy								
Lithuania	1989	15+	11476	2327	9149	0.5	0.2	0.8
Lithuania								
Liechtenstein	1981	10+	68	33	35	0.3	0.3	0.3
Lithuania	1989	15+	44308	10436	33872	1.6	0.8	2.2
Lithuania								
Malta	1985	20+	33740	16802	16938	14.3	14.8	13.9
Malta								
Poland	1978	15+	334566	92609	241977	1.2	0.7	1.7
Poland								
Portugal	1981	15+	1506106	524461	981745	30.6	15.2	25.4
Portugal								
Republic of Moldova République de Moldova	1989	15+	113193	20078	93115	3.6	1.4	5.6
Romania	1992	15+	372726	125372	452004	3.3	1.3	5.0
Romania								
Russian Federation Fédération de Russie	1989	15+	2274572	279490	1995082	2.0	0.5	3.3
Sa. Marino	1976	10+	640	260	380	3.9	2.3	4.7
Spain	1984	15+	1260289	360483	900006	4.2	2.5	5.8
Spain								
Ukraine	1989	15+	—	—	—	1.6	0.5	2.6
Ukraine								
Yugoslavia	1991	15+	463291	79258	384033	6.7	2.4	10.8
Yugoslavia								
Yugoslavia, SFR Y Yougoslavie, R.F.Y.	1991	15+	1764043	370558	1393484	10.4	4.5	16.1
Yugoslavia								
Oceania - Océanie								
American Samoa Samoa américaines	1980	15+	507	240	267	2.7	2.5	2.8

Education and literacy Instruction et alphabétisation

12
Illiterate population by sex (cont.)
Population analphabète selon le sexe (suite)

Country or area Pays ou zone	Year Année	Age Group Groupe d'âge	Illiterate population Population analphabète			Percentage of illiterates Pourcentage d'analphabètes		
			Total	M	F	Total	M	F
Asia - Asie								
Afghanistan ^a	1979	15+	5832988	2583381	3249607	81.8	69.7	95.0
Armenia	1989	15+	—	—	—	1.2	0.6	1.9
Azerbaijan	1989	15+	—	—	—	2.7	1.1	4.1
Bahrain	1991	15+	55200	24196	31104	15.9	11.4	23.0
Bangladesh	1981	15+	32927083	14501583	18425500	70.8	60.3	82.0
Brunei Darussalam	1991	15+	20809	6887	13922	12.2	7.5	17.5
China	1990	15+	181609097	54359731	127249366	22.2	13.0	31.8
Cyprus ¹	1987	15+	—	—	—	6.0	2.0	9.0
Georgia	1989	15+	—	—	—	1.0	0.5	1.5
Hong Kong ¹ Hong-kong ¹	1971	15+	571840	126132	445688	22.7	9.9	35.9
India	1981	15+	238097747	93899834	144197913	59.2	45.2	74.3
Indonesia	1990	15+	20899440	6553716	14345714	18.4	11.7	24.7
Iraq, Islamic Rep. of Iraq, Rép. islamique d'	1991	15+	10652344	4113811	6538533	34.3	25.6	43.6
Israel ¹	1985	15-45	—	—	—	10.7	9.8	12.5
Jordan	1992	15+	183200	50500	132700	5.1	2.9	7.3
Kazakhstan	1989	15+	276835	49301	227534	3.5	0.9	3.9
Korea, Republic of ^{1,11} Corée, République de ^{1,11}	1990	15+	1185300	134300	1050900	3.7	0.9	6.5
Kuwait	1985	15+	273513	141082	132431	25.3	21.8	31.2
Kyrgyzstan	1989	15+	—	—	—	3.0	1.4	4.5
Laos People's Dem. Rep. ¹ Rép. dém. pop. lao ¹	1985	15-45	—	—	—	16.1	8.0	24.2
Lebanon ¹	1990	15+	382300	110900	271300	19.9	12.2	28.9
Macau	1970	15+	31917	11894	20023	20.6	15.2	26.1
Malaysia	1980	15+	2399790	791000	1608790	30.4	20.4	40.3
Maldives	1985	15+	8568	4565	4003	8.7	8.8	8.5
Myanmar	1983	15+	4492769	1460457	3032312	21.4	14.2	28.3
Nepal	1981	15+	6998148	3053083	3945065	29.4	68.3	90.8
Philippines	1981	15+	24713824	16051771	18662053	74.3	64.6	81.2
Singapore	1990	15+	2349731	1095697	1254034	6.4	6.0	6.8
Sri Lanka	1984	15+	64891	45253	19638	24.3	23.2	27.5
Saudi Arabia	1982	15+	—	—	—	48.9	28.9	69.2
Singapore	1990	15+	226677	51307	125370	10.9	4.9	17.0

10
Education at the first, second and third levels
Enseignement des premier, second et troisième degrés
Number of students and percentage female
Nombre d'étudiants et étudiantes féminines en pourcentage

(م) - لى رقم (6) - التعليم

Country or area Pays ou zone	First level Premier degré				Second level Second degré				Third level Troisième degré			
	Years Années	Total	%F		Years Années	Total	%F		Years Années	Total	%F	
Africa - Afrique												
Algeria Algérie	1980	3 115 827	42		1980	1 028 294	39		1980 ¹	79 351	26	
	1985	1 481 288	44		1985	1 823 192	42		1985 ¹	132 057	31	
	1990	4 189 152	45		1990 ²	2 175 580	43		1990	285 930	—	
	1992	4 458 363	45		1992	2 205 188	45		1991	298 117	—	
Angola Angola	1980	2 300 673	—		1980	190 702	—		1980	7 333	—	
	1985	974 498	45		1985 ²	178 910	—		1985	5 034	—	
	1990	990 153	48		1990	185 499	—		1990	6 534	—	
Burkina Faso Burkina Faso	1980	379 926	31		1975	43 123	—		1975	2 118	13	
	1985	444 163	34		1980	89 969	—		1980	4 822	—	
	1990 ¹	457 140	—		1985	107 172	29		1985	9 063	13	
	1991 ¹	505 970	—		1990	—	—		1990	10 873	—	
Botswana Botswana	1980	171 914	33		1980	20 969	33		1980	1 078	33	
	1985	223 603	30		1985	36 144	33		1985	1 938	—	
	1990	283 516	32		1990 ¹	61 767	32		—	—	—	
	1992	301 482	31		1992	81 316	33		1992 ¹	6 409	45	
Burundi Burundi	1980	201 293	37		1980	27 239	33		1975	1 087	20	
	1985	251 307	37		1985	53 543	34		1980	1 644	22	
	1990	364 414	38		1990	98 929	34		1985	4 085	23	
	1991	330 013	39		1992	115 753	35		1990	5 425	23	
Burundi Burundi	1981	206 408	38		1980	19 013	32		1980	1 679	24	
	1985	385 936	42		1985	25 839	34		1985	2 783	24	
	1990	633 203	46		1990	44 207	37		1990	3 592	27	
	1992	651 056	45		1992	55 713	39		1992	4 256	26	
Cameroon Cameroon	1975	1 342 906	33		1975	143 812	33		—	—	—	
	1980	1 279 205	45		1980	234 090	35		1980 ¹	11 586	—	
	1985	1 705 319	46		1985	343 720	38		—	—	—	
	1990	1 964 146	46		1990	500 272	41		1990	33 127	—	
Cape Verde Cap-Vert	1975	64 794	48		—	—	—		—	—	—	
	1980	57 587	49		1980	3 341	—		—	—	—	
	1985	57 909	49		—	—	—		—	—	—	
	1990	69 822	—		1989	7 866	50		—	—	—	
Central African Rep. Rép. centrafricaine	1975	221 432	36		1975	23 011	18		1975	689	—	
	1980	246 174	37		1980	45 211	26		1980	1 719	8	
	1985	309 656	39		1985	59 273	27		1985	2 651	11	
	1989	323 661	39		1989	69 147	29		—	—	—	
Chad Tchad	1975	212 983	26		1975	16 391	—		1975	547	3	
	1985	337 616	28		1986	44 379	16		1984	1 643	9	
	1991	491 417	32		1989	58 570	18		1985 ¹	2 983	—	
Comoros Comores	1980	39 709	—		1985	13 796	34		—	—	—	
	1985	46 084	43		1985	21 054	39		—	—	—	
	1990	72 824	42		—	—	—		1989	248	15	
	1991	73 577	45		1991	15 878	39		1991	233	28	
Congo Congo	1975	319 101	47		1975	102 110	36		1980	7 255	15	
	1990	399 676	48		1980	187 385	41		1985	10 684	16	
	1985	475 805	49		1985	222 633	44		1990	10 671	18	
	1990	502 918	46		1990	183 023	42		1991	12 045	19	
Côte d'Ivoire Côte d'Ivoire	1980	1 023 583	40		1975	119 482	—		1975	7 374	17	
	1985	1 214 511	41		1980 ¹	221 940	30		1980	19 633	—	
	1990	1 414 865	41		—	—	—		1986	23 642	18	
	1991	1 447 785	42		—	—	—		—	—	—	
Djibouti Djibouti	1980	16 841	—		1980	3 133	—		—	—	—	
	1985	25 212	41		1985	7 641	39		—	—	—	
	1990	31 705	41		1990	9 512	43		—	—	—	
	1993	33 005	43		1992	9 740	43		—	—	—	
Egypt Égypte	1980	4 662 874	40		1980	2 929 188	37		1975	480 018	36	
	1985	6 214 250	43		1985	3 826 601	40		1980	715 701	32	
	1990 ¹	6 964 304	44		1990 ¹	5 507 257	43		1985	854 584	30	
	1991 ¹	6 541 723	45		1991 ¹	5 284 174	45		1990 ¹	708 417	35	
Equatorial Guinea Guinée équatoriale	1975	39 060	—		1975	4 523	17		—	—	—	
	1980	44 499	—		1979	2 729	—		—	—	—	
	1983	61 332	—		1982	4 568	—		1990	578	13	

* Statistical Yearbook - U.N. New York 1995

Education and literacy Instruction et alphabétisation

12
Illiterate population by sex (cont.)
Population analphabète selon le sexe (suite)

Country or area Pays ou zone	Year Année	Age group Groupe d'âge	Illiterate population Population analphabète			Percentage of illiterates Pourcentage d'analphabètes		
			Total	M	F	Total	M	F
FR								
Fidji	1986	15+	56203	21633	34570	12.8	9.8	15.8
Guam								
Guam	1990	15+	1004	511	493	1.0	1.0	1.0
New Caledonia Nouvelle-Calédonie	1976	15+	7133	3370	3763	8.7	7.4	9.7
Palau								
Palau	1980	15+	5798	2454	3344	8.1	6.7	9.5
Papua New Guinea ¹ Papouasie-Nouvelle-Guinée ¹	1990	15+	1119000	426500	692500	48.0	35.1	62.2
Samoa								
Samoa	1971	15+	1581	819	762	2.2	2.2	2.1
Tonga								
Tonga	1976	15+	193	81	112	0.4	0.3	0.5
Vanuatu								
Vanuatu	1978	15+	28647	13823	14824	47.1	42.7	52.2
former USSR - ancienne URSS								
former USSR ancienne URSS	1989	15+	4282023	644964	3637059	2.0	0.7	3.2

Sources:
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
(Paris).

† For detailed description of data pertaining to former Czechoslovakia, Germany, SFR Yugoslavia and former USSR, see Annex I - Country or area nomenclature, regional and other groupings.

- 1 Estimates.
- 2 Egyptian population only.
- 3 Not including Botswana, Transkei and Venda.
- 4 Based on a 10% sample of census returns.
- 5 Persons with no schooling are defined as illiterate.
- 6 Excluding functionally and physically handicapped.
- 7 In 1980, after the National Literacy Campaign, the Ministry of Education estimated that the illiteracy rate of the population aged 10 years and over had been reduced to 12.96%.
- 8 Excluding nomadic Indian tribes.
- 9 Excluding Indian jungle population.
- 10 Excluding nomadic population.
- 11 Based on a sample survey.
- 12 National population only.
- 13 Excluding former Democratic Yemen.
- 14 Including data for Federated States of Micronesia, Marshall Is. and Northern Mariana Is.

Sources:
Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture (Paris).

† Pour les descriptions en détail des données relatives à l'ancienne Tchécoslovaquie, l'Allemagne, la Rfa Yougoslavie et l'ancienne URSS, voir l'Annexe I - Nomenclature des pays ou zones, groupements régionaux et autres groupements.

- 1 Estimées.
- 2 Population égyptienne seulement.
- 3 Non compris le Botswana, le Transkei et la Venda.
- 4 D'après un échantillon portant sur 10% des bulletins de recensement.
- 5 Les personnes sans scolarité ont été considérées comme étant analphabètes.
- 6 Non compris les handicapés physiques et fonctionnels.
- 7 En 1980, à la fin de la campagne nationale d'alphabétisation, le Ministère de l'Éducation a estimé que le taux d'alphabétisation de la population âgée de 10 ans et plus a été réduit à 12,96%.
- 8 Non compris les tribus indiennes nomades.
- 9 Non compris les indiens de la jungle.
- 10 Non compris les populations nomades.
- 11 Basées sur une enquête par sondage.
- 12 Population nationale seulement.
- 13 Non compris l'ancien Yémen démocratique.
- 14 Y compris les données pour les États fédérés de Micronésie, les Îles Marshall et les Îles Mariannes du Nord.

Education and literacy Instruction et alphabétisation

10
Education at the first, second and third levels
Number of students and percentage female (cont.)
Enseignement des premier, second et troisième degrés
Nombre d'étudiants et étudiants féminines en pourcentage (suite)

Country or area Pays ou zone	Year Année	First level Premier degré		Year Année	Second level Second degré		Year Année	Third level Troisième degré	
		Total	%F		Total	%F		Total	%F
Mali Mali	1980 ^a	1 357 192	43	1981	1 078 419	28	1976	906	34
	1985	1 248 074	44	1985 ^b	1 518 888	31	1980	1 000	—
	1990 ^c	1 206 278	41	1990	1 601 177	35	1985	1 442	23
	1992	1 189 476	43	1992	1 572 022	38	1992	3 482	26
Namibia Namibie	1986	294 983	—	1986	49 371	—	—	—	—
	1990	312 970	52	1990	62 354	56	1991	4 157	64
	1992	349 167	50	1992	84 581	55	—	—	—
Niger Niger	1975	142 182	35	1975	14 462	28	1975	541	10
	1980	238 855	35	1980	38 861	29	1980	1 335	20
	1985	275 902	34	—	—	—	1986	2 317	18
	1990	368 732	36	1990	76 758	29	1989	4 506	15
Nigeria Nigeria	1980	13 760 030	43	1980	2 345 604	35	1975	44 964	—
	1985	12 914 870	44	1985	3 088 711	43	1980	150 072	—
	1990	13 276 834	44	1990 ^d	3 123 277	42	1985	266 679	27
	1991	14 595 527	44	1991	3 600 620	55	1989	335 824	24
Réunion Réunion	1975	91 610	—	—	—	—	—	—	—
	1980	79 143	—	1980	42 413	35	—	—	—
	1985	73 985	48	1985	69 663	54	—	—	—
	1988	73 747	—	1988	69 585	53	—	—	—
Rwanda Rwanda	1980	704 924	48	1980	20 672	46	1975	1 108	—
	1985	634 877	49	1985 ^e	44 998	42	1980	1 243	10
	1990	1 100 437	50	1990	70 400	43	1985	1 987	14
	1991 ^f	1 104 382	50	1991	94 566	44	1989	3 389	19
St. Helena Sainte-Hélène	1975	253	—	1975	324	—	—	—	—
	1980	717	51	1980	638	48	1980	36	25
Sao Tomé and Príncipe São Tomé-et-Príncipe	1985	582	55	1985	513	49	—	—	—
	1975	14 290	—	1975	4 010	—	—	—	—
	1980	16 376	—	1980	3 815	—	—	—	—
	1986	17 010	48	1986	3 253	—	—	—	—
Senegal Sénégal	1980	19 822	47	—	—	—	—	—	—
	1980	419 748	40	1980	93 604	33	1976	6 921	20
	1985	583 890	40	1985	130 238	33	1980	13 026	18
	1990	708 448	—	1990	181 170	—	1985	13 334	—
Seychelles Seychelles	1991	725 556	42	1991	191 431	35	1991	21 562	24
	1980	14 468	51	1980	924	47	1976	142	93
	1985	14 368	49	1985 ^g	3 975	50	1980	144	89
	1990	14 368	—	1990	4 396	—	—	—	—
Sierra Leone Sierra Leone	1992 ^h	9 873	49	1992 ⁱ	9 111	50	—	—	—
	1975	205 910	40	1975	30 478	38	1975	1 642	16
	1980	315 145	42	1980	48 199	—	1980	2 166	—
	1985	421 619	—	1985	94 717	—	1985	5 690	—
Somalia Somalie	1990	267 426	41	1990	102 474	37	1990	4 742	—
	1975	197 706	35	1975	31 257	24	1975	2 040	11
	1980	291 704	36	1980	43 641	27	—	—	—
	1985	198 496	34	1985	45 686	25	—	—	—
South Africa Afrique du Sud	1988 ^j	4 737 367	49	1989	2 592 252	54	1988 ^k	15 672	20
	1990	6 951 777	50	1990	2 749 184	54	1990 ^l	439 007	44
	1992 ^m	5 643 707	49	—	—	—	1992 ⁿ	490 112	46
	1980	1 464 247	40	1980	384 184	37	1975	21 342	16
Sudan Soudan	1985	1 738 341	40	1985	536 367	42	1980	28 788	27
	1990	2 042 743	43	1990	731 624	43	1985	37 367	37
	1991	2 168 180	43	1991	718 328	44	1989	60 134	40
	1992	112 019	30	1975	16 476	—	1980	1 873	40
Swaziland Swaziland	1985	139 345	50	1980	23 645	—	1985	2 722	—
	1990	166 454	50	1985	31 109	—	1990	2 198	43
	1992	180 283	49	—	—	—	1992	3 023	42
	1975	362 895	35	1975	64 404	24	1975	2 333	14
Togo Togo	1980	306 354	38	1981	130 366	25	1980	4 720	15
	1985	463 838	38	1985	97 120	24	1986	6 223	—
	1990	651 862	39	1990	125 545	25	1989	7 626	13
	1980	1 054 023	42	1980	293 231	37	1980	31 622	26
Tunisia Tunisie	1985	1 291 490	45	1985	457 630	40	1985	41 394	36
	1990	1 405 665	46	1990	564 540	43	1990	68 535	39
	1993	1 476 229	47	1992	639 403	45	1992	87 780	41

Education and literacy Instruction et alphabétisation

10
Education at the first, second and third levels
Number of students and percentage female (cont.)
Enseignement des premier, second et troisième degrés,
Nombre d'étudiants et étudiantes féminines en pourcentage (suite)

Country or area Pays ou zone	First level Premier degré			Second level Second degré			Third level Troisième degré		
	Years Années	Total	%F	Years Années	Total	%F	Years Années	Total	%F
Ethiopia Éthiopie	1980	2 130 716	35	—	—	—	1980	14 368	—
	1985	2 448 718	39	1985	666 169	—	1985	27 338	16
	1990	2 448 315	40	1990	845 886	43	1990	34 076	18
	1992	1 853 894	41	1992	720 779	46	1992 ¹	26 218	19
Gabon Gabon	1971	128 351	49	1975	225 342	35	1975	1 014	20
	1980	155 081	49	1980	29 406	40	—	—	—
	1985	183 607	49	1985	44 124	42	1988	4 007	31
	1991	210 000	50	1991	51 342	51	—	—	—
Gambia Gambie	1953 ¹	43 433	32	1980	9 637	30	—	—	—
	1985 ¹	69 017	39	1984	15 913	30	—	—	—
	1990	86 307	41	1990	20 400	33	—	—	—
	1992	97 262	41	1992	28 929	35	—	—	—
Ghana Ghana	1980 ¹	1 377 734	44	1980	693 139	38	1975	9 079	18
	1985 ¹	1 505 819	—	1985 ¹	749 980	—	—	—	—
	1990	1 945 422	45	1989 ¹	829 518	39	—	—	—
	1991 ¹	1 796 490	45	—	—	—	1990	—	—
Guinea Guinée	1980	257 571	33	1980	98 302	28	1975	12 411	18
	1985	274 436	32	1985	92 754	24	—	—	—
	1990	346 801	32	1990	85 942	24	1985	8 801	14
	1992	421 869	32	1992	106 811	35	—	—	—
Guinea-Bissau Guinée-Bissau	1976	64 793	33	1975	2 153	31	—	—	—
	1980	74 539	32	1980	4 757	20	—	—	—
	1984	77 004	25	1986	6 450	21	—	—	—
	1988	79 035	36	1988	6 330	32	1988	404	6
Kenya Kenya	1975	2 840 335	44	1975	240 969	35	1980	12 586	—
	1980	3 926 629	47	1980	428 025	41	1985	21 756	26
	1985 ¹	4 702 414	48	1985 ¹	457 767	38	—	—	—
	1990	5 392 319	49	1988	563 400	41	—	—	—
Lesotho Lesotho	1980	244 638	59	1975	16 476	56	1980	1 889	—
	1985	314 003	56	1980	25 292	60	1984	2 043	61
	1990	351 632	55	1985	37 343	60	1991	4 164	53
	1992	362 657	56	1992	53 485	59	1992	5 359	58
Liberia Libérie	1975	104 026	34	1975	34 151	23	1975	2 464	22
	1980	147 216	35	1980	54 625	28	1979	3 789	28
	1984	132 889	*35	—	—	—	—	—	—
	1986 ¹	80 048	—	—	—	—	1987	5 095	23
Libyan Arab Jamahiriya Jamah. Arabe Beynane	1975	556 169	46	1975	166 123	34	1975	13 427	18
	1980	662 843	47	1980	296 197	40	1980	28 166	25
	1985 ²	1 011 952	47	1985 ²	345 113	47	1985	30 000	—
	1991	1 236 986	48	1991	215 008	56	1991	72 889	46
Madagascar Madagascar	1980	1 123 779	49	1979 ¹	233 578	—	1980	25 632	—
	1984	1 623 216	48	1988	345 302	48	1985	38 310	38
	1990	1 570 721	49	1990	340 191	49	1990	35 824	45
	1993	1 490 317	49	1993	312 939	49	1992	42 681	—
Malawi Malawi	1975	641 709	40	1975	15 018	27	1975	2 198	14
	1980	809 862	41	1980	18 653	28	1980	3 476	21
	1985	942 539	43	1985	25 737	32	1985	3 928	29
	1990	1 420 682	45	1990	33 232	34	1989	5 594	28
Mali Mali	1980	291 159	36	1975	55 444	26	1975	2 936	10
	1985	282 393	37	1979	76 707	—	1980	1 631	11
	1990	340 573	37	1984	63 768	30	1985	6 768	13
	1991	375 131	37	1990	78 523	32	1990	6 703	14
Mauritania Mauritanie	1980	90 330	35	1980	21 102	29	—	—	—
	1985	140 951	40	1985	—	—	1985	4 526	—
	1990 ¹	166 036	42	1991	39 821	*34	1988	5 808	13
	1992	219 236	44	1992	43 024	33	1991	5 850	15
Mauritius Maurice	1980	128 758	49	1975	65 113	44	1975	1 096	14
	1985	140 714	49	1980	81 924	48	1980	1 038	31
	1990	137 491	49	1985	72 551	47	1985	1 161	36
	1991	135 233	49	1990	79 229	50	—	—	—
Morocco Maroc	1980	2 195 389	37	1980	797 118	38	1978	45 326	19
	1985	2 279 887	38	1985	1 261 858	39	1980	112 405	—
	1990 ²	2 483 691	40	1990 ²	1 123 531	41	1985	181 087	32
	1992	2 737 833	41	1992	1 207 734	41	—	—	—

Éducation et littératie Instruction et alphabétisation

10

Education at the first, second and third levels

Number of students and percentage female (cont)

Enseignement des premier, second et troisième degrés

Nombre d'étudiants et étudiantes féminines en pourcentage [suite]

Country or area Pays ou zone	Years Années	First level Premier degré		Years Années	Second level Second degré		Years Années	Third level Troisième degré	
		Total	%F		Total	%F		Total	%F
Grenada									
	1975	21 195	48	1975	10 197	—	—	—	—
	1980	18 076	48	1980	8 626	59	—	—	—
	1985	20 808	—	1985	6 341	—	—	—	—
	1989	21 616	—	1989	6 497	—	—	—	—
Guadeloupe									
	1980	23 381	—	1980	49 398	—	—	—	—
	1985	42 734	—	1985	51 634	53	—	—	—
	1990	38 331	49	1990	49 346	43	—	—	—
	1991	38 255	49	1991	50 556	52	—	—	—
Guatemala									
	1975	627 128	45	1975	99 233	46	1975 ^a	22 881	23
	1980	803 404	45	1980	171 903	45	1980	50 890	—
	1985	1 016 474	45	1985	204 049	—	1985 ^a	48 283	—
	1991	1 249 413	46	1991	234 907	—	1986 ^a	51 660	—
Haiti									
	1975	487 135	—	1980	99 684	—	1975	2 801	24
	1980 ^a	872 391	—	1985	143 715	—	1980	4 671	30
	1985 ^a	872 500	47	—	—	—	1985	6 288	26
	1990	355 433	48	—	—	—	—	—	—
Honduras									
	1975	460 744	49	1975	36 705	—	1975	11 907	31
	1980	601 337	50	1980	127 293	50	1980	25 825	38
	1985	765 869	50	1985	184 112	—	1985	36 620	—
	1991	928 648	50	1991	194 088	55	—	—	—
Jamaica									
	1976	367 523	50	1975	216 248	34	1980	13 999	—
	1980	359 488	50	1980	248 001	33	1985	10 569	—
	1985	340 059	—	1985	237 713	52	1990	16 018	—
	1990 ^a	375 578	50	1990	225 240	52	1991	23 220	—
Martinique									
	1980	47 382	—	1980	47 745	—	—	—	—
	1986	33 492	46	1985	47 100	—	—	—	—
	1990	32 744	—	1991	46 313	52	—	—	—
	1992	33 585	49	1992	43 928	54	—	—	—
Mexico									
	1980	14 666 237	49	1980	4 241 830	47	1975	362 056	—
	1985	15 124 160	49	1985	6 549 105	48	1980	929 865	33
	1990	14 401 588	49	1990	6 704 297	50	1985	1 207 779	—
	1992	14 425 669	48	1992	6 752 886	49	1990	1 310 835	—
Montserrat									
	1975	2 635	48	1975	353	—	—	—	—
	1980	1 546	48	1980	857	—	—	—	—
	1981	1 715	50	—	—	—	—	—	—
Netherlands Antilles									
	1980	32 836	49	—	—	—	—	—	—
	1982	32 380	49	—	—	—	—	—	—
Nicaragua									
	1980	472 167	51	1980	139 743	33	1980	35 268	—
	1985	561 551	52	1985	123 499	67	1985	29 001	56
	1990	432 882	51	1990	163 888	58	1990	30 733	52
	1992	703 854	50	1991	—	—	1991	31 499	49
Panama									
	1980	237 521	48	1975	133 181	52	1980	40 369	35
	1985	240 133	48	1980	171 273	52	1985	53 303	58
	1990	351 021	48	1985	184 436	52	1990	53 235	—
	1991	349 853	—	1990	195 903	51	1991	56 625	—
Porto Rico									
	—	—	—	—	—	—	1975	97 517	23
	—	—	—	—	—	—	1980	131 184	29
St. Kitts and Nevis									
	1975	3 804	48	—	—	—	1975	26	70
	1980	7 149	49	1985	4 197	49	1985	212	42
	1985	7 810	42	1991	4 396	51	1991	325	37
	1991	7 236	48	—	—	—	1992	394	15
Saint Lucia									
	1980	29 605	31	1980	4 483	33	1976	268	13
	1985	32 817	49	1985	6 833	61	1980	301	32
	1990	33 006	49	1990	8 230	59	1986	367	35
	1992 ^a	31 568	—	1991	9 419	61	1987	389	54
St. Pierre and Miquelon									
	1980	747	49	1980	748	52	—	—	—
	1985	558	47	1985	821	53	—	—	—
	1989	536	—	1986	600	53	—	—	—
St. Vincent and the Grenadines									
	1975 ^a	21 034	49	1975	3 084	58	1983	736	39
	1980 ^a	24 158	—	1981	8 058	59	1986	795	64
	1985 ^a	24 561	49	1985	6 782	59	1989	677	68
	1990	22 030	49	1990	10 719	55	—	—	—

Education and literacy Instruction et alphabétisation

10
Education at the first, second and third levels
Nombre d'élèves et pourcentage féminin (note)
Enseignement des premier, second et troisième degrés
Nombre d'étudiants et pourcentage féminin (note)

Country or area Pays ou zone	First level Premier degré			Second level Second degré			Third level Troisième degré		
	Années	Total	%F	Années	Total	%F	Années	Total	%F
Uganda	1975 ¹	973 604	40	1975 ¹	55 263	26	1980	5 856	23
Ouganda	1980 ¹	1 292 377	43	1980 ¹	86 560	—	1985	10 103	23
	1985 ¹	2 117 000	—	1985 ¹	179 185	—	1990	17 578	28
	1988 ¹	2 632 764	—	1988 ¹	260 669	—	1992	21 489	29
United Republic of Tanzania Rép.-Unie de Tanzanie	1981 ¹	3 538 783	48	1980 ¹	78 755	—	1985	3 084	24
—	1982 ¹	3 169 759	50	1985 ¹	92 945	—	1988 ¹	4 863	35
	1990 ¹	3 379 000	50	1990 ¹	167 250	42	1989	5 254	—
	1992 ¹	3 603 488	49	1992 ¹	189 827	46	1993	5 254	—
Zaire	1980	4 195 099	43	1975	551 481	26	1975	24 853	—
Zaïre	1985	4 650 256	39	1980	845 774	37	1980	28 493	—
	1990	4 663 430	43	1985	959 934	30	1985	40 878	—
	1992	4 670 933	43	1987	1 066 351	33	1988	61 422	—
Zambia	1975	872 392	43	1975	77 572	—	1975	8 403	14
Zambie	1980	1 041 938	47	1980	102 019	35	—	14 492	—
	1985	1 248 318	47	1985 ¹	140 743	—	1986	13 343	—
	1990	1 461 206	—	—	—	—	1990	23 339	—
Zimbabwe	1980	1 235 036	—	1975	70 003	42	1980	30 843	—
Zimbabwe	1985	2 214 963	48	1980	74 746	—	1985	49 361	—
	1990	2 116 414	50	1985	482 000	—	1990	61 553	27
	1992	2 376 046	48	1991	710 612	44	1992	61 553	27
America, North - Amérique du Nord									
Antigua and Barbuda Antigua-et-Barbuda	1991	9 296	49	1991	5 865	50	—	—	—
Bahamas	1975	31 707	50	1980	25 358	—	1976	5 600	—
Bahamas	1980	32 834	—	1985	27 604	52	1980	4 093	—
	1985	32 848	49	1991	29 559	50	1985	4 231	—
	1992 ¹	31 601	50	1992	29 863	50	1987	5 305	68
Barbados	1975	33 886	50	1975	29 025	53	—	—	—
Barbade	1980	31 147	50	1980	28 816	50	1980	4 053	54
	1984	30 161	48	1984	28 693	50	1988	4 244	59
	1991	26 682	49	1989	24 004	47	1991	6 888	53
Belize	1960 ¹	34 613	—	1982	6 306	52	—	—	—
Belize	1985 ¹	39 212	48	1985	7 045	54	—	—	—
	1990 ¹	46 023	48	1990	7 904	53	—	—	—
	1991 ¹	46 874	48	1991	8 903	55	—	—	—
Bermuda	1975	6 628	48	—	—	—	1980	608	51
Bermudes	1980	5 924	49	—	—	—	1982 ¹	2 664	—
	1984	5 392	50	—	—	—	—	—	—
	1975	2 096	50	1975	621	54	—	—	—
British Virgin Islands Iles Vierges brit.	1980	1 914	50	1980	797	57	—	—	—
Canada	1984	2 069	48	1983	1 303	58	—	—	—
	1980	2 184 919	49	1980	2 325 228	49	1980 ¹	1 172 750	50
	1985	2 254 867	48	1985	2 250 941	49	1982 ¹	1 639 410	45
Canada	1990	2 371 558	48	1990	2 292 733	49	1990 ¹	1 916 801	54
	1992	2 438 456	48	1992	2 392 064	49	1991 ¹	1 942 811	54
Costa Rica	1980	348 674	49	1980	133 850	53	1980 ¹	53 293	—
Costa Rica	1985	362 877	48	1985	112 531	52	1985 ¹	63 771	—
	1990	435 025	49	1990	130 553	50	1990 ¹	74 681	—
	1992	484 958	49	1992	160 343	51	1991 ¹	80 442	—
Cuba	1980	1 468 536	48	1980	1 146 414	50	1980	151 733	48
Cuba	1985	1 077 213	47	1985	1 156 555	51	1985	235 224	54
	1990	861 757	48	1990	1 002 338	52	1990	242 434	57
	1992	962 431	49	1992	819 712	53	1992	198 474	58
Dominica	1980	14 813	50	1975	6 447	59	1980	63	52
Dominique	1985	12 340	48	1983	7 582	—	1984	60	67
	1990	12 834	49	1985	7 570	54	1990	430	41
	1992	12 795	49	—	—	—	1992	439	53
Dominican Republic République dominicaine	1975	911 125	—	1975	240 133	—	—	—	—
—	1980	1 105 730	—	1980	356 091	—	1983	123 748	—
	1983	1 219 681	50	1985	463 211	—	—	—	—
	1989 ¹	1 032 055	49	—	—	—	—	—	—
El Salvador	1975	759 460	48	1980	73 026	48	1975	28 287	33
El Salvador	1980	834 101	49	1984	83 961	53	1980	14 838	31
	1984	843 239	50	1991	94 768	55	1985	70 499	44
	1992	1 028 677	50	1992	105 093	53	1990	78 231	33

Education and literacy Instruction et alphabétisation

10
Education at the first, second and third levels
Number of students and percentage female (cont.)
Enseignement des premier, second et troisième degrés
Nombre d'étudiants et étudiantes (femmes en pourcentage (suite))

Country or area Pays ou zone	First level Premier degré			Second level Second degré			Third level Troisième degré		
	Years Années	Total	%F	Years Années	Total	%F	Years Années	Total	%F
Uruguay									
Uruguay	1980	331 247	49	1980	148 294	53	---	---	---
	1985	356 002	49	1985	213 774	---	1989	69 428	---
	1990	346 416	49	1990	265 947	---	1990	71 612	---
	1992	338 000	49	1992	272 637	---	1992	68 227	---
Venezuela									
Venezuela	1980	3 138 466	---	1980	223 267	38	1975	213 592	---
	1985	3 339 890	50	1985	268 580	56	1980	307 133	---
	1990	4 052 947	50	1990	281 419	57	1985	443 064	-1
	1991	4 190 047	50	1991	289 430	57	1990	530 030	---
Asia - Asie									
Afghanistan									
Afghanistan	1975	784 568	15	1975	93 497	11	1975	112 256	14
	1980	1 115 593	18	1980	136 898	---	1982	19 632	---
	1985	580 499	21	---	---	---	1986	22 366	14
	1989	726 287	23	---	---	---	1990	24 233	31
Armenia									
Armenia	---	---	---	---	---	---	1980	58 105	---
	---	---	---	---	---	---	1985	54 800	---
	---	---	---	---	---	---	1990	68 400	---
Azerbaijan									
Azerbaijan	---	---	---	---	---	---	1980	107 000	---
	---	---	---	---	---	---	1985	165 900	---
	---	---	---	---	---	---	1990	105 100	---
	1992	262 946	---	1992	891 839	---	1992	100 865	58
Bahrain									
Bahrain	1980	48 431	46	1980	26 323	46	1980	1 708	41
	1985	57 330	49	1985	38 577	48	1985	4 180	60
	1990	66 597	49	1990	47 005	50	1990	6 868	56
	1992	68 898	49	1992	51 413	50	1992	7 763	57
Bangladesh									
Bangladesh	1975	8 349 134	34	1976	2 183 413	---	1976	138 604	13
	1980	7 740 149	37	1980	2 659 308	24	1980	240 181	14
	1985	8 920 325	40	1985	3 125 219	25	1985	457 662	19
	1990	11 939 349	45	1990	3 592 935	53	1990	434 309	16
Bhutan									
Bhutan	1976	16 471	27	---	---	---	---	---	---
	1980	29 899	---	---	---	---	1980	322	---
	1985	45 395	34	---	---	---	---	---	---
	1992	56 773	43	---	---	---	---	---	---
Brunei Darussalam									
Brunei Darussalam	1975	30 109	48	1975	14 414	48	1980	143	59
	1980	30 513	48	1980	17 441	50	1986	601	50
	1985	54 815	---	1985	20 642	---	1987	945	51
	1992	79 782	47	1992	25 636	51	---	---	---
China									
China	1980	146 270 000	45	1980	50 778 003	39	1980	1 161 440	33
	1985	133 701 800	45	1985	50 926 400	40	1985	1 778 608	50
	1990	122 413 800	46	1990	51 054 100	42	1990	2 146 853	33
	1992	122 913 800	47	1992	53 544 000	43	1992	3 270 772	33
Cyprus									
Cyprus	1980	48 701	49	1980	47 399	49	1980	1 190	43
	1985	50 990	48	1985	46 159	49	1985	3 134	48
	1990	62 962	48	1990	44 614	49	1990	6 554	52
	1992	64 312	48	1992	51 641	49	1992	6 263	49
Georgia									
Georgia	---	---	---	---	---	---	1980	85 800	---
	---	---	---	---	---	---	1985	88 500	---
	---	---	---	---	---	---	1990	103 900	---
Hong Kong									
Hong Kong	1980	540 220	48	1975	368 653	49	1975	44 426	25
	1985	534 903	48	1980	468 975	49	1980	58 153	26
	1990	526 700	---	1985	450 367	50	1984	76 844	35
	1991	517 100	---	1987	458 444	49	1992	88 950	42
India									
India	1980	73 873 184	39	1975	23 433 664	30	1975	4 615 992	33
	1985	87 440 514	40	1980	32 748 397	32	1980	3 545 318	26
	1990	99 118 320	41	1985	44 484 544	33	1985	4 470 844	30
	1992	105 310 214	43	1992	43 204 943	36	1988	4 528 555	32
Indonesia									
Indonesia	1975	17 776 617	45	1975	3 370 080	36	1975	278 000	---
	1980	25 537 053	46	1980	5 721 813	36	1981	565 001	31
	1985	29 897 115	48	1985	9 479 086	---	1984	980 162	32
	1992	29 528 790	48	1992	10 863 433	45	1992	1 973 094	14
Iran, Islamic Rep. of									
Iran, Islamic Rep. of	1980	4 799 000	---	1980	2 718 461	37	1975	151 505	23
	1985	6 788 323	44	---	---	---	1985	184 442	28
	1990	9 249 645	46	1990	5 084 832	41	---	---	---
	1992	9 937 559	47	1992	6 322 986	43	---	---	---

Education and literacy Instruction et alphabétisation

10
Education at the first, second and third levels
Number of students and percentage female (cont.)
Enseignement des premier, second et troisième degrés
Nombre d'étudiants et étudiantes (femelles en pourcentage (suite))

Country or area Pays ou zone	First level Premier degré			Second level Second degré			Third level Troisième degré		
	Years Années	Total	% ^f	Years Années	Total	% ^f	Years Années	Total	% ^f
Trinidad and Tobago Trinité-et-Tobago	1980 ¹¹	167 039	50	1975	66 583	49	1975	4 940	38
	1985 ¹¹	168 308	50	1980	89 272	—	1980	5 649	43 ¹¹
	1990 ¹¹	193 992	49	1985	95 302	—	1985	6 582	38
	1991 ¹¹	194 333	49	1988	99 741	58	1988	7 661	38
Turks and Caicos Is. Iles Turques et Caïques	1975 ¹¹	1 764	—	1975	671	—	—	—	—
	1980 ¹¹	1 483	48	1980	691	—	—	—	—
	1984 ¹¹	1 629	49	1984	707	—	—	—	—
United States Etats-Unis	1980 ¹¹	27 440 000	49	1980	14 536 000	50	1980	12 094 895	51
	1985	26 870 000	49	1985	13 977 000	49	1985	12 247 035	52
	1990	29 262 830	48	1990	12 436 323	49	1990	13 719 159	54
	1991	29 600 000	—	1991	13 200 000	46	1992	14 623 975	—
US Virgin Islands Iles Vierges américaines	—	—	—	1975	10 590	—	1975	2 069	63
	1980	21 738	—	1980	6 727	—	1980	2 148	71
	1985	28 548	—	1985	7 948	—	1985	2 602	72
	1990 ¹¹	17 525	51	1990 ¹¹	5 848	59	1990	2 466	73
Americas, South - Amérique du Sud									
Argentina Argentine	1973	3 571 180	49	1975	1 243 058	52	1975	596 736	48
	1980	3 917 449	49	1981	1 564 444	53	1980	491 473	50
	1985	4 589 291	49	1985	1 800 049	52	1985	846 143	53
	1991	4 874 306	—	1991	2 160 410	—	1991	1 077 232	—
Bolivia Bolivie	1975	839 413	43	1975	130 029	—	—	—	—
	1980	918 250	47	1980	170 710	43	—	—	—
	1986	1 204 524	47	1986	209 293	46	—	—	—
	1990	1 278 735	47	1990	219 252	46	—	—	—
Brazil Brésil	1980	22 598 254	49	1980	2 319 182	34	1980	1 409 243	48 ¹¹
	1985	24 769 736	—	1985	3 016 175	—	1986	1 451 191	—
	1990	28 943 619	—	1990	3 498 777	—	1990 ¹¹	1 540 680	53
	1991	28 742 471	—	1991	3 558 946	—	1991 ¹¹	1 565 026	53
Chile Chili	1980	2 183 459	49	1980	538 909	53	1980	143 497	43
	1985	2 003 344	49	1985	667 797	52	1985	197 437	43
	1990	1 993 178	49	1990	719 839	51	1990	255 358	—
	1992	2 034 839	49	1992	675 073	51	1992	284 962	—
Colombia Colombie	1980	4 168 700	50	1980	1 733 192	50	1975	176 098	36
	1985	4 039 533	50	1985	1 934 032	50	1980	279 630	45
	1990	4 246 658	—	1991	2 377 947	54	1985	391 490	49
	1992	4 525 959	49	1992	2 686 515	54	1991	510 649	51
Ecuador Equateur	1975	1 215 553	49	1975	383 624	48	1975	179 173	—
	1980	1 534 258	49	1980	591 969	—	1980	269 775	—
	1985	1 738 549	49	1985	730 226	50	1984	280 594	—
	1988	1 827 920	—	1987	771 928	50	1990	206 541	—
Falkland Islands (Malvinas) Iles Falkland (Malvinas)	1975	206	48	1975	128	44	—	—	—
	1980	223	58	1980	90	56	—	—	—
French Guiana Guyane française	1975	7 594	—	1975	5 534	52	—	—	—
	1980	9 276	—	1980	7 421	—	—	—	—
	1983	9 780	—	1990	10 722	—	—	—	—
	1990	14 256	—	—	—	—	—	—	—
Guyana Guyane	1975	130 240	49	1975	71 323	51	1975	2 832	35
	1980	130 832	49	1985	76 546	51	1980	2 465	44
	1985	113 857	49	1986	76 012	51	1985	2 328	48
	1988	114 015	49	—	—	—	1989	4 665	43
Paraguay Paraguay	1980	511 868	48	1980	116 808	—	1975	18 392	—
	1985	570 775	48	1985	150 734	—	1980	24 915	—
	1990	687 331	48	1990	163 724	50	1985	32 090	—
	1992	749 336	48	1992	192 735	50	1990	32 884	—
Peru Pérou	1980	3 161 375	48	1980	1 205 114	43	1980	306 353	51
	1985	3 711 592	48	1985	1 427 241	47	1985	452 462	—
	1990	3 835 282	—	1990	1 697 943	—	1990	681 801	—
	1992	3 853 098	—	1992	1 763 997	—	1992	777 918	—
Suriname Suriname	1975	30 771	48	1975	30 623	53	—	—	—
	1980	74 538	—	1980	24 027	—	1980	2 378	—
	1986	62 433	48	1984	34 608	—	1985	2 751	54
	1988	65 798	49	1988	34 248	54	1990	4 319	53

Education and literacy Instruction et alphabétisation

10

Education at the first, second and third levels

Number of students and percentage female [cont.]

Enseignement des premier, second et troisième degrés

Nombre d'étudiants et étudiantes féminines en pourcentage [suite]

- Magistrature.
- 6 Data do not include the University of Law.
- 7 Data for vocational education refer to schools attached to the Ministry of Education only.
- 8 Data do not include Al Ashar.
- 9 Data for general education do not include Al Ashar for 1991 and data for teacher training do not include Al Ashar from 1988.
- 10 Data exclude private institutions.
- 11 Data do not include Asmara University and Komebe college.
- 12 Data do not include Action aid schools.
- 13 For general and vocational education, data refer to public education only.
- 14 For general education, data refer to public education only.
- 15 Including education preceding the first level.
- 16 Excluding Trinitel, Bophuthatwana, Venda and Ciskei.
- 17 Data refer to government-maintained and aided schools only.
- 18 For general education, data refer to government-maintained and aided schools only.
- 19 Data refer to Tanzania mainland only.
- 20 Data include a part of education at the second level.
- 21 Data include adult education.
- 22 Data include trade and vocational programmes.
- 23 Data refer only to institutions recognized by the National Council for Higher Education.
- 24 Data refer to the University of San Carlos only.
- 25 Data include infant classes.
- 26 Data include secondary classes attached to primary schools.
- 27 Data refer to animals only.
- 28 Data exclude post-graduate students.
- 29 Not including Turkish schools.
- 30 Retired data.
- 31 Do not include Air and Correspondence Courses.
- 32 Data do not include polytechnic institutes.
- 33 Data include correspondence courses.
- 34 Excluding former Democratic Yemen.
- 35 Data do not include schools in the war areas.
- 36 Data do not include technical education consisting of both on the job training and school education.
- 37 Data refer to students enrolled in higher institutions under the authority of the Holy See.
- 38 Data refer to students enrolled in institutions located in Luxembourg. At university level, the majority of students pursue their studies in the following countries: Austria, Belgium, France, Germany and Switzerland.
- 39 Data do not include apprenticeships and health care training.
- 40 Excluding the University of Porto.
- 41 Including data for Federated States of Micronesia, Marshall Is. and Northern Mariana Is.
- 42 Data exclude school of agriculture.

- Magistrature.
- 6 Les données ne comprennent pas l'Université des Sciences juridiques.
- 7 Les données pour l'enseignement technique se réfèrent aux écoles rattachées au Ministère de l'Éducation seulement.
- 8 Les données ne comprennent pas Al Ashar.
- 9 Les données pour l'enseignement général ne comprennent pas Al Ashar pour 1991 et les données pour l'enseignement normal ne comprennent pas Al Ashar à partir de 1988.
- 10 Les données excluent les institutions privées.
- 11 Les données ne comprennent pas l'Université Asmara et le collège Komebe.
- 12 Les données n'incluent pas les écoles de Action aid.
- 13 Pour l'enseignement général et technique, les données se réfèrent à l'enseignement public seulement.
- 14 Pour l'enseignement général, les données se réfèrent à l'enseignement public seulement.
- 15 Y compris l'enseignement précédant le premier degré.
- 16 Non compris Trinitel, Bophuthatwana, Venda et Ciskei.
- 17 Les données se réfèrent aux écoles publiques et subventionnées seulement.
- 18 Pour l'enseignement général, les données se réfèrent aux écoles publiques et subventionnées seulement.
- 19 Les données se réfèrent à la Tanzanie continentale seulement.
- 20 Les données incluent une partie de l'enseignement du second degré.
- 21 Les données incluent l'éducation des adultes.
- 22 Les données incluent les programmes d'enseignement technique et commercial.
- 23 Les données se réfèrent seulement aux institutions reconnues par le Conseil National pour l'Éducation supérieure.
- 24 Les données se réfèrent à l'Université de San Carlos seulement.
- 25 Les données incluent les classes infantiles.
- 26 Les données incluent les classes secondaires rattachées aux écoles primaires.
- 27 Les données se réfèrent aux étudiants nationaux seulement.
- 28 Les données excluent le niveau universitaire supérieur.
- 29 Non compris les écoles turques.
- 30 Données révisées.
- 31 Les données n'incluent pas l'Air and Correspondence Courses.
- 32 Les données n'incluent pas les instituts polytechniques.
- 33 Les données incluent les cours par correspondance.
- 34 Non compris l'ancien Yémen démocratique.
- 35 Les données n'incluent pas les écoles dans les zones de guerre.
- 36 Les données n'incluent pas l'enseignement technique dispensé à la fois dans les institutions scolaires et auprès des entreprises.
- 37 Les données se réfèrent aux étudiants dans les institutions du territoire de Saint-Siège.
- 38 Les données se réfèrent seulement aux étudiants inscrits dans les institutions du Luxembourg. La plus grande partie des étudiants luxembourgeois poursuivent leurs études universitaires dans les pays suivants : Allemagne, Autriche, Belgique, France, et Suisse.
- 39 Les données ne comprennent pas l'apprentissage et les programmes relatifs à la santé.
- 40 Non compris l'Université de Porto.
- 41 Y compris les données pour les États fédérés de Micronésie, les Îles Marshall et les Îles Mariannes du Nord.
- 42 Les données excluent l'école d'agriculture.



هذا الكتاب

مدخل إلى علم العلاقات الدولية

يسر دار زهران للنشر والتوزيع، وكما اعتادت دائماً، أن تقدم هذا المرجع الهام والمدخل الأساسي لعلم العلاقات الدولية، إلى طلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية في الوطن العربي، متوخية أن تساهم بنزير يسير في خدمة الطلبة الجامعيين والباحثين في مجالات الدراسات الدولية.

وهذا الكتاب بنطبعته الثالثة هو ثمرة جهد وخبرة علمية وعملية للمؤلف الأستاذ الدكتور محمود خلف عضو هيئة التدريس في جامعة العلوم التطبيقية في عمان الأردن حالياً وأستاذ التعليم العالي سابقاً في الجامعات الإسبانية والمغربية.

الناشر

Bibliotheca Alexandrina



1157629

دار زهران للنشر

٨٣١٢٨٩ تلفاكس

عمان - الأردن